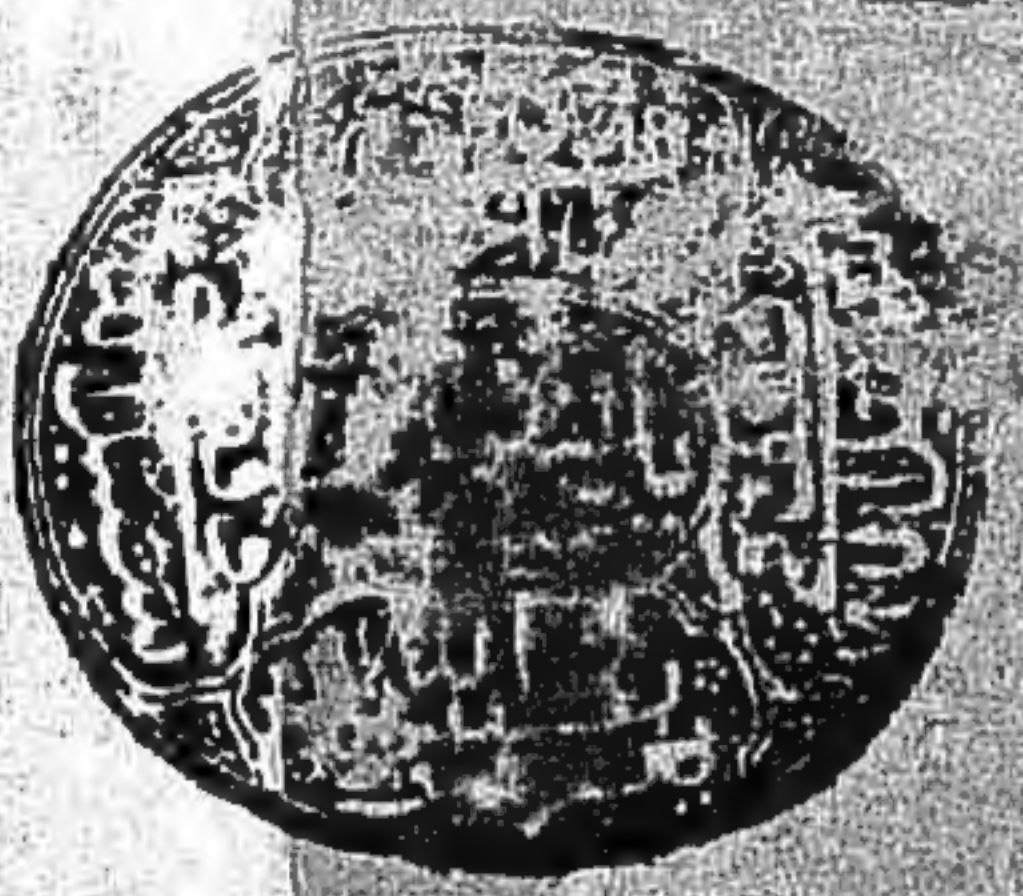


1
كتاب في اصول الجامع الكبير

بأمر الملك السلطان العالم العادل الاوسط
 الملك المعظم شرف الدين الى موسى عيسى السلطان
 اجميل الملك العادل سيف الدين الى بكر محمد
 ايوب بن شادي الحنفى توفى الله برحمته

كتاب في اصول الجامع الكبير



كتاب اصول الجامع الكبير
 الملك الله دخل في حفظ عبده الحاجي بشير اغا دار
 السعادة الشريفة لسنة ثمان وخمسين وماية والف



في نسخة الجليل من وقف مولانا صاحب البحرات
 حضرت اغا دار السعادة الحاجي بشير وظهرت
 من بوعلى كل شيء قد مر من العصر
 محمد امين المصطفى و...



Süleymaniye Kütüphanesi
Kıt. Hacı Beşir Ağa
Yer
Fok Kay. 208

Mikrofilm Arşivi
 No. 1318

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله
كتاب الصلاة أورد محمد رحمه الله هذا الباب
على فصلين فصل في تحاذاة المرأة الرجل في حرمته صلاة واحدة فصل
في اقتداء المسافر بالمقيم والمقيم بالمسافر وإنما أورد الباب ليفرق
بين الأحرار والمستنوقين اقتداء المسافر بالمقيم والمقيم بالمسافر
أما الفصل الأول أن يقول ثلث تحاذاة المرأة الرجل في حرمته
صلاة واحدة وبغية واحدة والمرأة من أهل الشهوة توجب فساد
صلاة الرجل لما روي أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالنسوة وهم واثم سليم
ورأى بها فلولا أن تحاذاة المرأة الرجل توجب فساد صلاة الرجل
لما أخرجها وذلك مع حرمته الوالد لأن أم سليم كانت أم الخادم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أنس بن مالك بن النضر بن ضمة بن
زيد الأنصاري التجاريت يكنى أبا حمزة كان مودع النبي صلى الله عليه وسلم
المدينة ابن عشرين سنة قيل عاش مائة سنة وعشرين سنة
وقيل مائة وستين سنة وقيل مات دون المائة مات السرا على
فرسخين من البصرة واثم سليم بنت ملحان من خالدة بن زيد بن جهم بن
جندب بن عامر بن غنم بن عبد بن النجار ونوع كراهية المنفرد خلف الضنوب
ومع أن أحدهما كان يتيم واليتم لا يبغي مع الملوغ فوجب أن تفسد صلاته

واحدة

كأنه

كما إذا تقدم الإمام الإمام وقال صلى الله عليه وسلم آخرهم من حيث
آخرهم الله فإن أتمت به لا تفسد صلاته حتى ينوي إتمامها لأن
صلاة من لا يصح من الإمام حتى ينوي إتمامها لا تفسد صلاته
فساد الصلاة ولا يصح إلا بالقضاء وشرط الحاذاة أن لا يكون بينهما
فاصل وذلك بمقدار ما يقوم بينهما رجل ثم فصل الأحرار الأصل
فيه أن الأحرار فيما يقضي من العبادات كاتة خلف الإمام لو جردا ما رأت
الاقتداء بولائه أذرك صلاة الإمام فيصلي الأولى فلا يجزيه
المرأة فيما يقضي ولا يجب عليه سجدة بالشهوة والمستنوق كالمنفرد فيما
يقضيه لأن ما يقضيه أول صلاته ولا توجب عليه القراءة وتحدثا
الشهوة فاذا عرفت هذين الأصلين قلت إن رجل صلى رجالا يسيرا فلما
افتتح الصلاة أخذ يدخل وامرأة فذهبا يوضيان ثم جاؤا وقد صلى
الإمام فقاما يقضيان فقامت المرأة على الرجل فسدت صلاته
وصلاتها تامة وكذلك لو ناما خلف الإمام فقاما يقضيان ولو
كانا مستنوقين لا توجب فساد صلاة الرجل فاما لو كانا تجاردين
الذهاب والرجوع لا تفسد صلاتهما لأن الذهاب ليس من الصلاة
فإنما هو لا صلاح الصلاة قصار كما ظهور ذلك لا يفسد بالمقارنة لما
روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يباري

الآن في الغسل وقالت كنت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فنانغ
الآن في اتي واحد الفصل الثاني ان اقتدا المسافر بالمقيم
بحوز في الوقت لا يجوز في غير الوقت لانه اذا دخل الوقت تحول
فرضة اربعامع المتابعة لقوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الإمام
اماماً ليؤتم به فلا تخلفوا على امتكم حتى لو افسد صلاته افسدت
صلاتهم عاده فرضه الى الركعتين لان الواجب هذا وانما لزمه السبع بما
الزمنه من الدخول واقتدا المقيم بالمسافر يجوز في الوقت خارج الوقت
انما الاول فان المفترض لا يقتدي بالمشغل سواء كان في القعدة والقرأة
انما القعدة هي الاولى والقرأة على المدرك في الحرير مثال
لو ادرك المسافر الامام وقد صلى ركعتين فان الركعتين الاخيرين القرأة
عليه فيها ولو ادركه في اول القضا فالقعدة على المسافر فرض وعلى المقيم
تطوع فذلك اتم فاقوا واما بنى فخر رحمه الله مسائل الجامع على الترتيب
ان يروق بين المجتعبين ويجمع بين المقرقر وبين حقيقة الدين فليكن من
مسئلة يطنها القاري تشبيه مسئلة وهي ثنائيا واثريا يطنها ثنائيا
وهي ثنائيا كائنا **المستحاضه والذى لا يقطع دمه**
الاصلي في المسائل ان المستحاضه كالطائفة فيما يكثر منها من العبادات الا
انها تنوذا لوقت كل صلاة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المستحاضه

تنوذا

تنوذا لوقت كل صلاة ثم توصل اضلا ان المستحاضه تنقص
وضوها يخرج الوقت لقوله عليه السلام لوقت فلا يدخل غيره
مثاله اذا توشأت وقد طلع الفجر استقضت طهارة بها بطوع
الشمس ولو توشأت بعد طلوع الشمس لا تنقص بالزوال **والاصل**
اخر ان طهارة المستحاضه ومن كان في معناه متى استقضت حدث
تقدم للبس الحقيق او قاربه تمسح في الوقت ولا تمسح خارج الوقت
ومتى استقضت حدث تآخر للبس الحقيق تمسح تمام يوم وليلة ان كانت
مقبية وان كانت مسافرة تمسح ثلاثة ايام ولياليها والحاصل ان
متى ادخلت رجلها في خفيها على طهارة كاملة تمسح كما تمسح الصحيح
وان كانت طهارة ناقصة تمسح في الوقت ولا تمسح خارج الوقت لان لها
وضويز وانقطاعا وهو ناقص وكامل والوضو الكامل ان شوطا للبس
خفيها وحكمه ان ينقطع عن دم سال وعن دم يسيل في الوقت ولا يضرها
خارج الوقت سال الدم او لم يسيل ولها انقطاعا انقطاعا ناقصا وانقطاعا
كامل وحكمه ان يوجب روال العذر ويصح ايصال الدم الثاني بالدم الاول
والناقص ان ينقطع اقل من وقت صلاة كامل وحكمه ان لا يوجب روال العذر
ولا يمنع ايصال الدم الثاني بالدم الاول **والاصل** اخر ان متى استقضت
طهارة في الصلاة يخرج الوقت لا يجوز لها البناء لانها استقضت صلاة

الرخصة ووجب عليها الوضوء بحديث متقدم فصارت كأنها سرت
 في الصلاة وهي محدثة فلا يجوز لها البناء ومضى انتقضت طهارتها
 بخروج الوقت فانها تبني انه حث سابق الصلاة مثال ذلك
 مستحاضة توفضات في وقت الطهر والدم سائل ثم انقطع قبل
 الشروع في الصلاة او بعد الشروع قبل الفراغ منها جاز لها ان
 تصلي بذلك الوضوء ما شئت في الوقت لان الوضوء طهرها للوقت
 ولا تصلي خارج الوقت لان طهارتها ناقصة ثم لو تم الانقطاع حتى
 دخل وقت المغرب تبين فساده صلاة الطهر لانها صلت في حكم المفزورة
 ولم تكن كذلك لانه غير عليها وقت صلاة كامل وهي غير معدومة
 وهو وقت العصر **واصل** اخر وهو ان الوضوء اذا كان
 للسبيل لا ينتقض بسبيل من مثله وينتقض بالحدث وخروج الوقت
 والوضوء اذا كان للحدث ينتقض بحدث مثله وبالسبيل لا ينتقض
 بخروج الوقت فحصلت هذه المسائل على ثلاثة اوجه في وجه لا تبني
 ولا تسمع وفي وجه تسمع ولا تبني وفي وجه تبني وتسمع اما الوجه الذي
 لا تسمع ولا تبني كما لو توفضات والدم سائل ولم يست خفيها والدم سائل
 ثم خرج الوقت وهي الصلاة لا تبني ولا تسمع اما طهارتها فانقضت
 بخروج الوقت ولا تسمع لان طهارتها انتقضت بحديث تقدم لبس الحفزين

اوقارته

اوقارته واما الوجه الذي تسمع ولا تبني كما اذا توفضات ولم يست الحفزين
 والدم منقطع ثم سأل الدم ثم خرج الوقت وهي الصلاة لا يجوز لها البناء
 لان طهارتها استقضت بخروج الوقت ويجوز المسح لان طهارتها استقضت
 بحديث تاخر عن لبس الحفزين واما الوجه الذي تسمع ولا تبني كما اذا
 توفضات والدم منقطع ولم يست الحفزين والدم منقطع ثم سأل وهي
 الصلاة جاز لها البناء لان طهارتها ما استقضت بخروج الوقت
 لانها كالصحيح ويجوز المسح لانها لم تست خفيها على طهارتها كاملة
باب السجدة اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق
 بين اعادة السجدة في مجلس واحد وبين اعادةها في مجلسين ليفرق
 بين سجدة تجب في حرمه الصلاة وبين سجدة تجب خارج الصلاة وسجدة
 التلاوة واجبة عند ابي حنيفة وتقضي اذ اقامت وهي تجب لاجد امرين
 اما بالسماع واما بالتلاوة فاما السماع موجب لقوله صلى الله عليه وسلم
 السجدة على من سمعها والتلاوة موجه لقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 السجدة على من تلاها فكان قول النبي صلى الله عليه وسلم اما ما فانه من تلاها
 سمعها ايضا وتكرار السجدة انما يكون باحد امرين اما باختلاف المجلس
 او باختلاف اية السجدة **واصل** هذا ما روي ابن جبريل صلوات الله
 عليه كان يقرأ السجدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يتلفظ منه ويقرأ

خروج الوقت
 لا يجوز لها البناء

على احتجابه ولا يسجدون وكان اذا قرأها مرة اخرى سجد ولو اذ كان لما
وجبت السجدة في العمر لامر واحدة **اصل** اخر ان مني
السجدة على الاستتباع لان التلاوة بانفرادها موجب والسمع بانفراد
موجب فاذا اجتمعا لا تجب الامرة واحدة لما ذكرت من تاويل خبر الرسول
صلى الله عليه وسلم اذا قرأ فانه يسمع والقوى يستمع الضعيف والضعيف
لا يستمع القوى **اصل** اخر وهو ان الشجدة التي في الصلاة
لا تؤدي خارج الصلاة لانها تصير من افعال الصلاة وفعال الصلاة تؤدي
خارج الصلاة والتي وجبت خارج الصلاة لا تؤدي في الصلاة لان افعال
غير الصلاة لا تؤدي في الصلاة فان قرأ المصلّي متعاقباً وجبت للقرآن لا للسمع
مثال ذلك ان من قرأ في مكان واحد مرة واحدة وعادها مرارا
لا تجب الامرة واحدة سواء كان قائماً فمعداً وقاعداً فقام الا ان ينتقل
فحينئذ لا اذا قرأها وهو يصلي سائراً لا تجب الامرة واحدة لان الصلاة
جمع الوقت فصار كموضع واحد وقرأها خارج الصلاة ثم صلى او قرأها وهو
في الصلاة ثم قرأها في الموضع بعد الفراغ من الصلاة واما من سمع وهو في الصلاة
من رجل خارج الصلاة يجب بعد الفراغ وان سمعها الامام من المأموم لا يجب عليها
لانها من باب **من الطهارة في الوضوء والتوب**
اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين نجاسة حكمية وبين نجاسة حقيقية

ويفرق بين النجاسة على التوب وبين النجاسة على البدن **اصل** هذا
ان النجاسة على ضربين نجاسة حكمية ونجاسة حقيقية فاما النجاسة
الحكمية فلا تتصور الا على التكليف والحقيقية تتصور عليها ثم النجاسة
الحكمية لا تنزل الا بالما المطلق لقوله عز وجل وينزل عليكم من السماء ماء
ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان وذلك لانها تعبدية وليست
بحقيقية فكان المراد بالحكم وذلك كوضوء الصلاة وغسل الجنابة وبحوز
الوضوء ايضا بنبيذ التمر اسحسانا واما النجاسة الحقيقية فمرتبة
تكون على التوب والبدن سواء والمراد ان الله عيها فلا يفرق الحكم ان تنزل
بجميع المايغات ما خلا الادهان فانها لا تنزلها بل تفرها لان المراد ان الله
عيها فباي طريق انزلت طهر لانه لا تعبد في التوب وكذلك النجاسة الحقيقية
على الاجرام الصغيلة تنزل بالمسح فالمراد بحصل باي طريق وجد لما روي ان
المنى كان يفرق عن توب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لان المنى حتم
فيه نوع تغرية فتمني حفت والتجميع وطوباته بسيرة فيحاط عن التوب
فعلم ان المراد ان الله النجاسة حقيقية وذلك ينزول كما ذكرت واما الحكم
فمختلف وذلك اذ اكرر التوب الطاهر في الماء والبدن الطاهر فالتوب لا
ينزل طهارة الماء والبدن ينزل وذلك لما ذكرت من التعبد في البدن وليس في
التوب **مثال** ذلك التوب اذا غسل في ابار ثلاث وعشر ثلاث مرات

البدن

ظهر الا ان تربي النجاسة اما اثر لا يزيله الماء ولا يضره ولو نزل الخبث
 في ثلاثة ابار افسدهن ولا يطره ولو وضع الثوب النجس في كل يوم واحد
 وعصر ثلاث دفعات طهر اذا زالت عمن النجاسة ولو نزل في يوم واحد
 بغير الثوب طهور ويزال البدن نجس ولا يطره البدن ولو وضعها في طاهر
 في يومين بغير الثوب طهور ويزال البدن فسدت وكل ما ينصير لا يطره الا
 بالعصر كالثوب والحصى وغير ذلك **باب الصلاة وصلاة**
العیدین والتكبير فيها وايام التشريق الاصل
 ان المسبوق يتبع رأي نفسه فيما انفرد به ذكرت والمقتضي عليه يتبع رأي
 امامه لان المسبوق فيما يقتضي منفردا والمقتضي مع الامام واصل
 اخر ان القاضي متى قضى بمختلف فيه نفذ قضاءه وصار كالمقتضي عليه
 ومتى قضى بمتفق على بطلانه لا ينفذ قضاءه واصل اخر ان ما يفتي
 باجتهاد لا ينقض باجتهاد بمثله اذا تم اجتهاده واما اذا لم يتم اجتهاده
 ينقض وهذا اصل في الصلاة وقضا القاضي في الحكومات مثال الصلاة اذا
 ادرك الامام في الركوع في صلاة العيد يكبر تكبيرة الافتتاح التي لا بد منها ثم
 يأتي بالتكبيرات ما لم يخف قيام الامام فان خافه ركع ويقيم التكبير لانه اقوى
 التسليم في الوجوب فاذا رفع راسه قطع لان موضعها ثابت ولو كان يرى
 التكبيرات خلاف رأي الامام كبر مع الامام وترك رايه لانه مقتضي عليه خلاف

المسبوق

المسبوق فانه يقتضي على ما يرى واتى الصلاة فلو ادرك الامام بعدما
 رفع راسه من سجدة السهو لا يستجدها وكذلك سجدة التلاوة والتكبيرات
 في العيدين سواء يكبر سبع تكبيرات مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع
 فالرواية في كل ركعة ثلاث ويوالي من القرائتين بتقديم التكبيرات الاولى
 ويؤخرها في الثانية فان كان الامام يرى غير ذلك اشعه وترك رايه الا
 ان يخرج عن اقاويل الصحابة ان كان يستعده والاكثر كما يكبر الناس لا يكون
 الناس غلطوا فيكبر ما يكبر ويدع ما يكبر الامام واما اللاعن فيكبر على ما يرى
 والمدرک اذا سبقه الحديث يقتضي على الامام **باب التكبير**
في ايام التشريق الاصل في هذا الباب ان التكبير سنة في وقت
 مخصوص وليس له في الغرض نظير فلذلك قال ابو حنيفة انه متى فات عن وقت
 سقط كالاصحى واصل اخر انه ما ليس له في الغرض نظير الاصل
 فيه ان يكون بدعة فلما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب فيها الاخذ بما
 اجمع عليه الصحابة وما اختلفوا فيه بقي على الاصل واجمعوا على المداينة به
 بعد صلاة الفجر من يوم عرفة واختلفوا في الختم ختم جماعة منهم بعد العصر
 من يوم النحر فهذا اجمع عليه وما عداه مختلف فيه والاصل عند ابي حنيفة
 انه ياخذ باليقين ويرفض الشك في جميع مذهبه **مثاله** انه متى تسجر
 في رمضان وهو يرى ان الليل باق ثم تبين له انه اكل بعد طلوع الفجر فعليه

فيتقضي

القضاء ولا كفارة عليه من اكل وهو يرى ان الشمس قد غابت ثم يتزلف
 ان النهار باق فعليه القضاء والكفارة وكذلك العَصِيرَان لم يستد
 بعد ما يغلي ثم يبرق ويصفو فهو باق على الحال ومضى تغيرت الحجة بادي حمض
 فهو حرام عنده حتى يتحقق التحليل فيها وكذلك اذ كانت صلاة الظهر اذا
 زالت الشمس لا يخرج حتى يصير ظل كل شيء مثليه وكذلك المغرب اذا غربت
 الشمس دخل وقتها ثم لا يخرج حتى يغيب البياض الذي هو غيبت الحرمه واما
 قال في باب الغنائم ان الفارس لا يزد ستمه على سهميه وذلك لا يترك البقية
 ببقية مثله ولا يتركه بالشك فاذا عرفت ذلك كان الجهر بالبكر في موضع
 عباده وفي غير موضع بدعه **واصل** اخر انه خارج عن حكم الصلاة
 فلا يكون المأموم مقصيا عليه متى سها عنها الامام كبر المأمومون
باب الصيام والاعتكاف الاصل ان العبادة
 على نوعين عبادة تستغرق الاوقات وعبادة لا تستغرق الاوقات فاما
 ما يستغرق الاوقات فالعبادة والاعتكاف واما ما ليس بمستغرق للاوقات
 فالصلاة والصوم حتى ان الصلاة لو اشتمرت حتى خرجت عن وقتها بطلت
 مثال ذلك لو صلى المغرب طلعت الشمس وهو في الصلاة بطلت
 ووجب عليه القضاء وذلك لانها عبادة موقفة بوقت متى فات الوقت تغيرت
 الى القضاء الا العصر فانها مستثناة استجسانا فاذا عرفت هذا قلنا ان

الاعتكاف الموجب لا يصح الا بالصوم فاما من اعتكف ساعة ثم خرج فلا
 شيء عليه وروى عن ابي حنيفة انه لا يصح ان يعتكف على نفسه
 اجابات للصوم حكما والصوم تبع في الاجابات لك متبوع في الجوار كالوضوء
 تبع للصلاة مع حق الاجابات متبوع في الجوار حتى لا يجوز الا به واصل
 اخر ان المتبوع في باب المذرعين ما تلفظ به وفي باب الايام معنى تلفظ
 به لانه متى تذكر وجب عليه غير ما ذكر ومتى جئت وجبت عليه الكفارة وغير
 غير ما تلفظ به واصل اخر ان العرب متى تلفظت بذكر الليالي او
 الايام مجموعا لزمه الجمعان وذلك لانهم اكثر ما يحسون الكلام بالليل لانه
 الاصل وهو اول العدد فاذا قال ثلاث ليال ايا يريد ثلاث ليال او ثلاثة ايام
 وكذلك اذا قال ثلاثة ايام يريد ثلاث ليال او ثلاثة ايام قال الله تعالى
 ثلاثة ايام الارض وقال ثلاث ليال سوايا والعصه واحدة وهي قصه
 زكريا وذلك ان المبدأ الليل عند روية الهلال فصار النهار تبعاً لما كان
 الاصل الا انه لما صار النهار تبعاً لهم ومكاسبهم جعلوا ايضا اصلاً
 فتاب كل واحد منهما عن الآخر فساع لهم ان يعبروا عن احد الجمع بالآخر ولائنه
 لا يتقضي وقت حتى يدخل سدا الاخر فيه فاما اذا افردوا قالوا الليلة او
 اليوم لا يريدون الا احدها كما قال الله عز وجل فاليوم تحيك بيدك فلم يرد به
 الليل وقال سبحانه وتعالى سبحان الذي اشرى بعد ليلة فلم يرد به النهار

واما اذا اختلف الجمع افردوا بنوا الكل عدد صيغة لان المراد تغير كما
 قال تعالى سبع ليا والى ثمانية ايام ثم الاصل ان الاقوى يستبعد الاضعف
 والاقوى هنا المنزلة فاذا قال الله تعالى ان اعتكفت شهر اقم شهر
 بعينه ولم ينو التسابع لزمه متابعا ولو قال الله تعالى ان اعتكفت ثلاثا لم يرب
 لا لزمه التسابع فلو قال انما اردت النهار صدق ولو قال الله تعالى ان
 اصوم شهرا لم يلزمه التسابع ايضا وذلك لما ذكرنا ان الاعتكاف يلزم في
 جميع الوقت والصوم انما يلزم بالنهار دون الليل وكذلك كل ما يفعل
 مما تستغرق الاوقات كالكلام والاحبار مثال ذلك لو اجر
 دار شهرا لزم في الليل والنهار ووجب على الفور وكذلك لو حلف لا يلم
 زيد لزمه على الفور ولا كذلك الصوم لان اوقاته غير مستغرقة فوجب
 على المزاح ولو اوجب على نفسه الاعتكاف ليل لا لزمه لانه ليس
 بوقت للصوم ولو اوجب يوما لزم لانه محل الصوم

كتاب الزكاة باب زكاة الطعام

الاصل في الباب ان الزكاة واجبة بامر من وهما البلوغ والعقل وحر الفاعل و
 دينار صرف الصوابه رضوان الله عليهم وهو كل شيء مما قبل ذلك عشر دراهم
 وذلك عبادة مالية ونفسية تعلقت بها فمضى لم يوجد احدها لم تجز الزكاة
 ثم وجوب الزكاة في غير المملوك وينقل الى عوف نظر الثمن في ماله

اصل
 رواه

واما

واما اوردهم الباب ليفرق بين زياده حكمه من زيادة حقيقة ونقصان
 حكمه كنقصان حقيقته فالزيادة الحقيقية هي الزيادة في العبر وذلك معروف
 والزيادة الحكمية هي الزيادة في السعر وذلك وجب مراعاة لوجوب الزكاة
 في المال وكذلك النقضان غير ان النقضان وجب مراعاة للمالك لئلا ينفق
 اجزا ملكه من غير وجوب شرعي والاصل في ذلك ان الزيادة بعد
 حوّل الحوّل لا يضم الى الاصل بل هو الحوّل المضاف والحوّل على اموال التجارة
 تستعمل على اعتبار القيمة لا على اعتبار العين لان القيمة هي المراد حقيقة
 قال محمد رحمه الله اذ كان للرجل مائة فغير حطه للجاره قيمتها
 مائة درهم فوجبت فيها الزكاة بحوّل الحوّل ثم رخص السعر حتى صار
 قيمته مائة درهم ان ادى من عنده ادى خمسة اقفر وان ادى من قيمتها
 يودي خمسة دراهم وكذلك ان غلا السعر حتى صار قيمتها اربع مائة
 درهم ان ادى من عنده يودي خمسة اقفر وان ادى من قيمتها يودي عشر
 دراهم كما وجب وقت الحوّل كذلك لو استهلكه واما النقضان
 بان كانت الخطة يابسة تساوي مائة درهم فحال الحوّل ابتلت وانقصت
 حتى صار قيمتها مائة درهم يودي درهم ونصفا مثل يوم الوجوب
 لان النقضان لحق العين حتى لو فانت العين جملة سقطت جملة ولا كذلك
 السعر ولو كانت الزيادة في العين بان كانت رطبة تساوي مائة درهم

فحقت وصححت حتى صارت تساوي اربع مائة فانه يؤدي عن قيمته خمسة
 دراهم مثل وقت الوجوب لان هذا مال مستقر وبعد دخول الحول
 فلا حظ له في الحول الماضي ولو ادى من عينها يؤدي خمسة افرم لانه
 هو الواجب وكذلك في العبيد والعروض وما سلكه من اموال التجارة
باب زكاة المال اورد الباب ليعرف من ما يعبر
 به من ما لا يتعين فالدراهم والدينار لا يتعين في المعاوضات وبيان
 في الغنوب والامانات والفرق بين ذلك انهما في الغنوب والامانات
 مرادة بانفسها وهي على ملك المالك فتعبر في المعاوضات انما يراد
 القيمة من الاعداد والاوراق والاصل في مال الزكاة انه متى تصرف
 في مال الزكاة بعد وجوب الزكاة تصرفا يؤدي الى ابطال الزكاة بعد
 دخول الحول يضمن لانه ائلف ما لا وجب للصعاليك واذا تصرف
 لا يؤدي الى ابطال حكم الحول لا يضمن الا اذا تعدي فحينئذ يضمن بقدر
 ما تعدي ولا يضمن اكثر من ذلك **واصل** اخر ان حقوق الدين
 بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة ومتى لحق الاستدراج الوجوب
 يسقطه **مثال ذلك** رجل له الف درهم حال عليها الحول
 ووجبت فيها الزكاة ثم اشترى بثلثه عبدا يساوي تسع مائة وخمسين
 فان الزكاة منتقلة الى العين تبقى بقاء العين وتنفوت بموت العين حتى

الصور والصور

متى

متى مات العبد قبل ان يؤدي الزكاة يسقط عنه ذلك لانه تصرف
 تصرفا لا يؤدي الى ابطال حكم الحول لان هذا العبد يكون عموما لانه
 يدخل تحت اجتهاد المجتهدين اعني المومنين وهو نصف العشر ولو اشترى
 ما قيمته خمس مائة بالف لزمه خمس مائة في الزمة وخمس مائة تبقى
 بقاء العين وتنفوت بفواتها لان هذا مما لا يتغابن الناس في مثله
 فصارت متلفا وليس كالوكيل والوصي متى خانا في مثل هذا بان اشترى
 واحد منهم ما قيمته خمس مائة بالف صار متلفا للمجمل واما صاحب المال
 فانه اخرج القاد دخل في ملكه خمس مائة فصارت عوضا اما لو اشترى
 ذلك لغير التجارة صار متلفا للمجمل فيضمن الجميع ولا ينتقل شيء من
 القيمة الى العين لان القيمة صارت في الذمة وكذلك الهبة وترداد
 البيوع بقضا كالمالك القديم وبغير قضاء كالمالك الجديد وانما اذا
 كان عليه دين فاستفاد ما لا يلحق الزكاة فيما كان بقدر الدين ولو
 تزوج امرأة ودفع اليها دراهم او دنانير ثم طلبها قبل الدخول بها فعليها
 الزكاة في الجميع لما ذكرنا انها لا تعين ولو كان عروضا لا تجب الزكاة فيها
 ردت وانما البكال والورثي فان اوصافها اثمان واعيانها سلعون
واصل اخر ان المتبايعين اذا تبايعا عرضا بعرض او ثوبا
 للتجارة يكون للتجارة وكذلك اذا كان للخدمة يكون البدك للخدمة

ط

الا ان ينوي غير ذلك مثال ذلك رجل له عبد للخدمة
 قيمته الف درهم ولا خير عيسى او الف للتجارة فمضت على كل واحد
 منها ستة اشهر ثم اذا ابتاعا ونوبا للتجارة فمضت ستة اشهر
 اخرى فالذي كان عبد للتجارة وجبت عليه الزكاة لان حوله قد تم
 ولا يجب على الاخر شيء حتى يتم حوله فلوان الذي وجبت عليه الزكاة
 وجد بعده عيبا ينقصه مائة درهم فعليه زكاة ثمان مائة سواردة
 بقضا او رضي لان المراد لا يكون مقصوبا واما المردود عليه ان يرد
 بقضا فافضل عاد عبده للخدمة كما كان اصله واما يئنه للتجارة في المشرك
 لا يعمل في المردود فان نوى الخدمة اعتبر من حيث الرد وان كان الرد بغير
 قضا فافضل فهو للتجارة الا ان ينوي فعتبر اليه من حيث نوي

باب زكاة الابل والبقر والغنم ورد في
 رحمه الله الباب ليعلم ان المستفاد في خلال الحول يضم الى الاصل اذا كان
 من جنس الاصل **واصل ذلك** ان المستفاد اذا كان له اصلان
 يضم الى اقربهما الى الحول الا اذا كان فرعاً لآخر فحينئذ يضم الى اصله
 مثال ذلك رجل له اربعون من الغنم والف درهم ثم حال
 على الف التي كانت عنده لا يضم اليها ثمن الغنم واكثر ذلك عبد التجارة
 اذا ادى صدقة فطره اما اذا كان للرجل اموال مختلفة للتجارة وعليه دين

في حقه من الزكاة
 في حقه من الزكاة
 في حقه من الزكاة

مصرف

فيصرف الدين الى اموال الزكاة ايسرها اذا واقلها وجوباً مثال
 اذا كان للرجل خمس وعشرون من الابل واربعون من الغنم وثلاثون من
 البقر يصرف الدين الى الغنم لانه انفع للفقراء لان الابل تبقى ويودي عنها
 وكذلك البقر ولو كانا مثليين يصرف الى ايهما شئت **ذلك**
 خمس من الابل واربعون من الغنم يصرف الى ايهما شئت وروي انه يصرف
 الى الغنم لان الابل تبقى بعد اداء الزكاة واما افرقت الرواية اذا كان
 قبل حضور الساعي واما بعد حضوره فهو باخذ من الابل ويصرف الدين
 الى الغنم نظراً لجنس الفقراء واما التخييل في الزكاة والعشرة فانه يجوز
 بشرط وجود سبب ذلك اما الزكاة بان يملك ثمانية والعشرين
 النبت من المزروع والطلع من التخييل ولو كان له مالان فادى عنه لا يلزم الاخر
 واما الدراهم والدينار فيهما مال واحد **باب زكاة**
الرقيق والجوان والذهب والفضة ورد في حقه الله الباب
 ليعلم ان الزكاة لا تخلو اما ان يكون ممن يجري فيه الربا كالبحر والورني
 او ما لا يجري فيه الربا كالعروض والحيوان والمعدود ولا تخلو اما ان يودي
 من جنسه او من خلاف جنسه ولا ريب بين الجنس وخلافه فان ادى من خلاف
 الجنس تعتبر القيمة لانه لا ريب وان ادى من جنسه ان كان مما لا يجري فيه الربا
 تعتبر القيمة ايضا وان كان مما يجري فيه الربا يعتبر العدد **والاصل في ذلك**

ان كل ما يجري فيه الربا بين العباد يجري فيما بينهم وبين الله عز وجل وما افلا
مثال ذلك رجل له عشرون من الابل فحال عليها الجوز وجمت
 فيها اربع شياه او ساط فان ادى ثلثه سمانا تساويهن اجرة وكن ذلك
 الابل اذا وجمت عليه ابنه مخاض فادى مكانها ثلثي ابنه لمون ونصف حقه
 تساوي ابنه مخاض وليس كذلك الكسوة اذا ادى خمسة اثواب تساوي
 عشرة الى خمسة مساكين وان ادى النهر حبه مكان الجوز والادى
 عن خمسة نهر حبه اربعة حيا والاجوز ولو ادى فقير احدى عن فقيرين لا
 يجوز لانه ربا ولو كانت امة قيمتها الف فولدت فنقصها الولاد مائة
 وقيمة الولد مائة من كى الف ولومات الولد كى عن تسع مائة ن
باب من الزكاة مما يوجب الرجل على نفسه فيبطلها
 او لا يبطلها اوردهم رجه الله الباب ليفرق بين من منع وجوب
 الزكاة وبين من لا يمنع وجوبها وكل من له مطالب من جهة العباد منع
 وجوب الزكاة وما افلان والنذر لا يزيل الملك عن المال كالزكاة الا ترى
 انه لو كان له جارية للبخانة و حال الجوز وجمت فيها الزكاة بحال وطها
 واذا قال الله على ان تصدق هذه الجارية بحال وطها والاصل في هذا
 ان الخفين متى نزل في غير واحدة فما استوفى يكون منها جميعا واذا نزل
 احدى في الذمة والاخرى في العين فما استوفى يكون منه خاصة **مثال**

ذلك

ذلك رجل له مائة درهم فقال الله على ان تصدق مائة منها ثم حال
 عليه الجوز وجمت عليه زكاة خمسة دراهم لان وجوب النذر ولا يمنع وجوب
 الزكاة لانه لا مطالب له من جهة العباد كما تقدم ولا ند وجب ما جابه
 فكان اضعف مما وجب بحاجب الله عز وجل فلو ادى خمسة منها كانت
 درهما ونصف عن المائة الباقية ودرهما ونصف عن المائة المنذرة
 ويصدق بسبعة وتسعين درهما ونصف وذلك لان من التبعية فقد
 تغير المنذور في الذمة بالنذر وتغير في العين بقوله منها ولو لم يقل منها
 تصدق خمسة دراهم عن زكاة ماله وتصدق بمائة عن المنذر لان المنذر لم
 يتعلق بالعين وانما يتعلق بالذمة ثم اعلم بان اصول الفرائض اربع الصوم
 والصلاة والزكاة والحج وكل واحد لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان ينوي
 للفرض او التطوع او لم تكن له فيه اما الصحيح المقيم ادا صام ومضان
 فيه الفرض او التطوع او واجب اخر او نيته الصوم مطلقا يكون عن فرض
 رمضان لانه وقت لا يسع فيه غير فعل اي وجه صامه يسع عن الفرض
 ولو كان مسافرا ونوي عن واجب اخر او تطوع يكون عنه اما التطوع فغير
 ان حقيقته في رواية اثنان واصل المذهب ان يجوز عن التطوع ان الوقت
 يحتمل للجميع **اما الصلاة** اذا دخل وقتها لا تكون عن الفرض الا نيته
 الفرض لان الوقت متعين للفرض لانه يسع فيه غيره وكن كذا الزكاة الا ان

ولا يقوم

في

غيره

يتصدق بجميع ماله فلا بد من نية الصدقة وقد استغرق الجميع فصار
كرمضان ولو نوى عن واجب آخر يقع عن الواجب لان الزكاة اصلها وقع في
الذمة فصار كالصوم في السفر لان الوقت اشعر وانما الحج انما الحج
اذا نوى مطلقا يقع عن حجة الاسلام وذلك لان الحقيقة تشهد ان الناس
لا يتجولون المشقة الشديدة والنفقة الثقيلة للتأمله وعليهم الفرض
مع بعد المسافة وتعذر الاوقات في اله السفر وان نوى التطوع يكون
عنه لانه مئز فنعين عليه وان الوقت متسع لحجة أخرى

باب الزكاة في الاحارة اورده محمد رحمه الله
الباب ليفرق بين زكاة تجب على الاجر وزكاة تجب على المستاجر
الاصلي هذا الباب ان الاجرة تملك باحد معان ثلث
اما التعجيل او شرط التعجيل او باستيفاء ما الاجر بدل عنه مثال
ذلك رجل له الف درهم اماله غيرها استاجر بها دارا لمدة
سنتين ودفع الالف ولم يكن من سكنها حتى مضت المدة فعلى المواجه
ان يزكي السنة الاولى عن ثمان مائة وثمانين لانه لما مضت السنة
الاولى ولم يكن من سكنها بقي عليه دين مائة درهم وملكه الف فماتة
منها دين بقي تسع مائة والواجب تجب في نصاب كامل وذلك ثمان مائة
وثمانين واما المستاجر فلا زكاة عليه في السنة الاولى والا في الثانية

ثم ينقل

ثم ينقل على الحساب ولو كان استاجر بعرض لان كاه عليه لا يقتصر
للعقد فتعين للفسخ كما ذكرت قبل ولو تسلم الدار ولم يسلم الاجرة
فحكم الزكاة بها على العكس وحكم العروض هنا حكم الدراهم

باب الامان في الحبس والطلاق

اورده محمد رحمه الله الباب على اصول منها ان اليمين على صفة من
يميز يراد بها تعظيم المقسم به وهو الجلف بالله تعالى ويميز في
شرط وجزا وانما فرق محمد بن هذين واذا كانت اليمين ليست بالله
عز وجل الا انه لما كان الشرط والجزا يلزم فيه من الحكم ما يلزم في

اليمين سماه **يمينا قال** سيبويه اليمين جملة يوكدها الكلام
ولا يوكده من اليمين الا ما يلزم به حكم والشرط والجزا كالطلاق والمعلق
بشرط والمعلق المعلق مثل ان تقول ان دخلت الدار فانت طالق
ثم الشرط يصح في الملك وغير الملك والجزا لا يصح الا ان يكون في
الملك او مضافا للملك او في معلقه من علايق الملك والمعلق عليه
من دخل تحت الجزا لا من دخل تحت الشرط ويصح الشرط في غير الملك لان
ذكر الشرط ليس بنصف الى الملك وذكر الجزا بنصف الى الملك **واصل**
اخر ان المعلق بالشرط لا يبرأ الا عند كمال الشرط فيصير عند وجود الشرط
كالمشكك به كما تقول ان قدم غايبي فعلى كذا فلا يلزم الا عند قدمه لم الغايبي

في الزكاة في الاحارة

واصل آخر ان النكرة في النفي تعم وفي الاثبات تخص فانك
 اذا قلت ما رايت اليوم رجلا يقتضي عدم رؤية جميع الرجال ولو
 قلت رايت اليوم رجلا يقتضي رؤية رجل واحد **واصل آخر**
 ان كلمة كل تجمع الافعال قصدا والاسما تبعاً وتوجب التكرار وكله كل
 تعجب الاسما قصدا والافعال تبعاً ولا توجب التكرار والاصل ان كلما هي كل
 دخلت عليها ما تغيرتها كما دخلت على ان في قولك انما تغيرتها وذلك لان
 كلا جامد جمود الاسم وهي للتاكيد فدخلت عليه وهي انما تدخل على الجمع
 بطريق الاحاد لا بك تقول كل رجل ياتي بي فله على كذا فيكون للعموم الا انه
 لا يستحق الجعل الا واحداً واحداً وكلما تدخل على الافعال فانك لا تقول
 كل رجل وانما تقول كلما جازي رجل فله كذا والرجل الواحد لا يتكرر فعله
مثال ذلك رجل قال لامرأته ان كلمتك فانت طالوت فلما ثلاث
 مرات وهي غير مدخول بها طلقها واحدة لانها لا تعد عليها فلا ملك ولا
 علقه ولو كانت مدخولاً بها طلقها ثلاثاً لان علقه الملك باقية وهي
 العدة ولا يقع الثالث لانه لم يكملها ولو كان الجرحا مكملاً مثاله اذا قال
 لامرأته مدخولتين كلما جلت بطلا فكم فانتا طالقان قالها مرتين وقعت
 على كل واحد منهما تطلقه فان قال الثالث وقعت اخرى هكذا لو قال
 كلما جلت بطلاق واحدة منكم فكل واحد منكم طالق

القدر
 من كتاب

في النكاح

بالحلف في الايمان ما يقع على بعض ما يقع على جماعة
 اورد محمد بن احمد الباب المنفرد من اسم الجنس والجمع فالجمع يقتضي تعدد الموصوفين
 لانه كذلك وضع كما تقول ثلاث فانه علم لقولنا واحد واحد واحد واحد
 اسم لهذا العدد واقل الاعداد الواحد واكثره تسعة ثم يعود الى الاحاد والجمع
 واسم الجنس يتناول الواحد فصاعداً لانه علم لجميع الجنس فيستوي فيه الواحد
 والجماعة واقل الجمع المفرد له صيغة الجمع ثلاث والالف واللام لا يدخلان
 في الكلام اما للعبود السابق او الجنس فالعبود السابق كقوله تعالى كما ارسلنا
 الى فرعون رسولا فنقص فرعون الرسول الى ذلك الرسول المعبود واما الجنس
 قوله تعالى لا تجعل لك النساء من بعد فلو تزوج امرأه واحدة بعد ذلك لا انعقد
 العدة **واصل آخر** ان ذكر الصفة في الحاضر يعود في الغائب بشرط
 وذلك لان الصفة للتعريف والحاضر مع الاشارة مستغن عنها واسما الاشارة
 معروفة مثل هذا ذواتك والغائب يحتاج الى الوصف لان الاصل انما يقع
 الاسم العلم على الاحتياج الى غيره كما قلنا زيد فكان الواجب ان لا يكون زيد غيره
 فلما اشتركت الاسما اجمعت الصفات فقلنا زيد الطويل او القصير وما شابه هذا
 والشرط يعمل في الجميع وحروف الشرط ان المحققه واذا ومتى وما شابه ذلك
مثال ذلك رجل قال لامرأته انت طالق ان تزوجت النساء او اشترى
 العبيد يقع على واحد لانه اسم خبير ولو عني جميع الجنس صدق لان اللفظ يحتمل

ولو عني العبد صدق في بانه

ناس

الرجل ولو قال انت طالق ان تزوجت نسأ او اشترت عبدا قال
 يزوج ثلاثا او يشترى ثلاثة لا تحت لان هذا الاسم للجمع الصحيح واقله ثلاثة
 ولو قال المرأة التي تزوج طالق فزوج امرأة طلفت لانها انصفت بالزواج ^{في الزمان}
 ولو اشار اليها وقال هذه المرأة التي تزوج طالق فزوجها لا تطلق لانها
 قال تزوج فكانه وصفها بالتزوج فكل من زوجها انصفت فصارت كانه قال
 ذلك الوقت هذه طالق ولو قال كذلك طلفت واما اذا اشار اليها وقال
 هذه وهي احببه فكانه طلق الاحببه فلا يلزمه حكم لانها ليست بملكه
 ملكه وكذلك اذا قال النساء التي يدخل منكن الدار طالق فطلعت احداهن
 طلفت لانه جعلها صفة للنكر فابتهر وطقت انصفت

باب اليمين ما يقع بالوقت وما لا يقع

اورد محررهما الله الباب ليفرق بين الشرط والوقت فالشرط يجوز وجوده وعدمه
 والوقت لا يجوز عدمه ثم قد بينا ان الطلاق لا يقع الا في الملك او مضافا الى الملك
 او علقه من علق الملك والاصل ان المسندات تعتبر صحة في الحال ثم الاسناد
مثاله رجل قال انت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فمات احداهما قبل
 مضي الشهر لا يقع الطلاق لان يمينه انعقدت على شهر في المستأنف ولم يحو انما جاء
 بعضه ولو مات بعد الشهر وقع الطلاق ولا ينظر موت الآخر ويستند الطلاق الى
 ما قبل الشهر يعني الطلاق يقع من حيث شرط وهو الشهر الذي قبل القدر فصار كانه

قال

قال انت طالق قبل رمضان وشوال شهر فانه يقع من اول شعبان ولا ينظر دخول
 احد الشهرين لان الشهرين وقت الوقت لا بد من اتيانه اما قدم احد الشهرين فيصير
 او لا يتصور **مثاله** اذا قال انت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فلا يقع الطلاق
 حتى يقدم الاول بعد الشهرين يقدم الثاني لان الشرط قد يكون وقد لا يكون كالحكم
 ان مات المحلوف عليه في العدة طلفت وطل الخلو وكذلك العتق العبد والمكاتب واما
 تعتبر صحة المسندات في الحال ثم الاسناد **باب الخبز**
اليمين من الشرب والنكاح والرجعة والخامس والعام
 اورد محررهما الله الباب ليفرق بين لفظ واحد بخلاف الجمل كلفظ الشرب
 فانه يختلف بالماكر والظروف ولفظ النكاح فانه يختلف بالاجنب والمملوك
 ثم الاصل ان اليمين اذا كان لها حقيقة مستعملة ومجان متعارف حملت
 اليمين على الحقيقة وان لم يكن حقيقة او تعدوا الحمل على الحقيقة بحمل على المجاز المتعارف
مثاله لطف لا يشرب من الخمرات لا تحت ما لم يشرب منه كرهان ولو
 شرب من غير احلج منه لا تحت لان الخمرات اسم للارض لا الماء ولو قال لا اشرب
 من هذا البير فاستقي منه حيث لان الحقيقة هنا متعذر فحمل على المجاز وكذلك
 ان قال لامرأته ان تكلمك فانت طالق يقع على الموطى ولو قال احببه يقع على
 العقد لان لفظ النكاح يصلح للعقد والموطى قال الله عز وجل وانكحوا الايامي
 منكم والصالحين من عبادكم فالمراد ههنا العقد وقال عز وجل والرائية لا ينكحها

والحال ان الكلام ليس بلفظ واحد
 في النكاح لان النكاح لا يقع الا في الملك او مضافا الى الملك
 على كسب الزوج او ان اطلق من اللفظ لغيره فلا يقع في المستأنف
 اذا نكح كسبه فليس في لفظ النكاح ما لا يقع فيه
 لان كسبه لا يقع فيه
 في النكاح لان النكاح لا يقع الا في الملك او مضافا الى الملك
 على كسب الزوج او ان اطلق من اللفظ لغيره فلا يقع في المستأنف
 اذا نكح كسبه فليس في لفظ النكاح ما لا يقع فيه
 لان كسبه لا يقع فيه
 في النكاح لان النكاح لا يقع الا في الملك او مضافا الى الملك
 على كسب الزوج او ان اطلق من اللفظ لغيره فلا يقع في المستأنف
 اذا نكح كسبه فليس في لفظ النكاح ما لا يقع فيه
 لان كسبه لا يقع فيه

الآذان أو مشرك وجرم فلنك على المومنين فالمراد هنا الوطى بدليل انه متى عقد
 العقد على الزانية جلت فإيها وجد حقيقة حمل عليه كما لو قال لا امرأتك قبل طهرها
 طلاقا رجعا ان راجعتك فانت طالق يقع على الرجعة والقول والفعل لا يقع على
 العقد لان الحقيقة ذاك ولو كان بائنا يقع على العقد **باب الحث**
في الفصل وغيره ما يقع على العام ولا يقع على الخاص والفصل
 اورد محرر حقه الله الباب ليعرف من ما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز عند الله عز وجل
 وفي القضا **الاص** انه متى ذكر الفعل واستعمل النية في المفعول ثم
 اراد عمله الى الخصور لا يصدق لان النية فيها لا يفعل الانسان غير معتبر فلا ذكر
 الفعل او المفعول او المصدر وقال انه استعمل النية يصدق فيما بينه وبين الله
 عز وجل ولا يصدق في القضا لان القضا انما يكون بالحكم الظاهر ومثل هذا يكون
 مدعيه فلا يصدق لان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما اتولى الطواهر والله يتولى
 السراير فهذا يدل على ان الحكم يكون بالظاهر **مثاله** رجل قال ان
 اغتسلت في هذه الليلة فعدي حر فاغتسل من غير حائض ثم قال غيب الفصل
 من الحائض لا يصدق في القضا ولا فيما بينه وبين الله عز وجل انه ذكر الفعل
 وجرم ولو قال ان اغتسلت غسلا يصدق فيما بينه وبين الله ولا يصدق في
 القضا لان قوله غسلا مصدر فلا غسلا ما ان يكون قال غسلا واحدا او غسلا
 من كذا فصدق فيما بينه وبين الله عز وجل وكذلك لو قال الاكل طعاما او اشرب

شرايا

شرايا فانه ذكر المفعول والفعل واستعمل النية فصار صدقا فيما بينه وبين
 الله عز وجل ولا يصدق بالحكم **باب الحث في الميراث**
يكون على غير الخالف وما يكون على الخالف وغيره
 اورد محرر حقه الله الباب ليعرف من التعريف بالنسبة والصفة والميراث
 بالنسبة والصفة ومن التعريف للاشارة والاضافة ثم الاصل فيه انه متى
 عقد بينه على شخص منكر فالداخل تحت اليمين شخص منكر وكل من عزم على فعل
 فهو خارج عن اليمين وانما يعرف بعقل اما باضافة الفعل او المفعول اليه
 ان يكون متصلا به ولا يعرف بالاسم والنسبة لانه لا ينقطع الشرط بينهما ومن
 غير في الاسم والنسبة **مثاله** ذلك رجل قال لا امرأتك ان دخل
 داري هذه احدى فعدى حر فدخلها هو بنفسه لا بحث سوا كانت الدار ملكا
 له او عامية او اجارة لان احراما منكر والي الاضافة وللضاف معرفة فلا
 يقع بينهما اشتغال وكذلك لو قال ان من هذا الدار احدى فعدى حر فتمتة هو
 بنفسه لا بحث لان هذا متصل به فكان من اقوى الاسباب اسما مع قوله
 هذا وهذا اسم اشارة واسما للاشارة من اقوى اسباب التعريف لان فيه
 الاشارة والمبين والاسم لا كذلك النسبة لانه لو قال ان كذا غلام عبد الله
 ابن محمد احدى فعدى حر واسم الخالف عبد الله بن محمد والغلام غلامه فكله لا بحث
 لانه هو غلامه بنزلة النكر لانه ما عرف نفسه بالنسبة فدخل فيها كالميراث داري

ولو اراد ان جامع امراته فلم تظا وعه فقال ان لم تدخل مع البيت فانه طالق قد ظهر بعد ما سكت بقوله
قلت لان معصودة الدخول لقضاء النكاح وانه فاش صار شرط الخلع عدم الدخول لقضاء النكاح وقد راجع احبار

وعلامي لان هذا للغاية في المعرفة فان هذا لا يدخل الاشتراك وفي الاسم
والنسب بدخل فصار كالواضاف للغير ثم مسته فانه بحث كما اذا قال
ان من يمسك احد نكته هو حنت ولا بحث المضاف اليه لانه صار معناه
وهو نكته لان احدا من النكرات **باب الحلف في الجماع**
وغیره مما يقع على الخاص والعام اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف
بمن لفظ محتمل معنيين ظاهر وباطن او الحقيقة والمجاز والصرح والكناية
تمتى نطق بذلك وقعت بمينه على الظاهر دون الباطن والحقيقة دون
المجاز والصرح دون الكناية الا اذا قال غبت به الباطن او المجاز والكناية
فحينئذ ياتي بالظاهر حيث لانه هو الواجب وان اتى بالباطن حيث لا يقره
على نفسه بالبحث **اصل امر** ان جواب يتضمن جميع ما في
الخطاب الا اذا اراد على جواب وقصر عن تمام الكلام فحينئذ يكون
تميضا مبتدأة **اورد** في الباب ست مسائل اربع منها تقع على
الجماع ومسلتان تقعان على غير الجماع فاما الاربع ان تقول ان جامعك
وهذا من المفاعلة مثل المحامدة والمصاربة وذلك ان يكون كل واحد
منهما الى صاحبه مثل ما يكون من الاخر اليه فلما كان كل واحد منهما مجتمع
الى الاخر سميت جماعه وكذلك المباشرة وهو ان يقول ان باضعتك
فالعرب تعتبر من الفرع بالبضع تقديره ان يكون بضع كل واحد منهما مع

الخطاب

الاخر

الاخر او ان يقول ان اغتسلت منك هذا طاهر فانه لا يغتسل منها
الا بالوطي دون الانزال هو اليلاج فانه اذا وطى فيها دون الفرج فانزل
يكون الاغتسال من الانزال من الوطي ولما المسلمان ان يقول
ان نكحت واميت منك فان الايمان طاهر وهو غير الجماع فان قال غبت
به الجماع حيث لا يقره على نفسه ونكحتك قوله ان اغبت منك
وهذا مثل الكنايات في الطلاق مثل قوله انت طليد او بوبه لان احتمال
غير الطلاق اكثر فلا يحل على الطلاق الا بالنية **اصل هذا**
ما روي ان رجلا قال لامرأته حبك على غاربك فكت فيه الى امر رضى الله
فكت ان مرها ان يوافقاني بالموسم فلما وافيا قال اعلى رضى الله عنه
في ذلك فقال على لعلك الرجل اشكر الله ما نويت فقال طلاق امر لي
ففرق بينهما فانه لما قال حبك على غاربك فقد جعلها من علامة التفسير
لان الجبل لا يعتد الناس على الغارب لا في الرجل والحمل والاصل
غير هذا وهو ان الجبل اذا كان على الغارب يكون شيان وكذلك اذا
قال ان اقضضتك فاضافة الى المرأة ولا يكون الا بالالة دون الاصبع
ولو قال ان اقضضت ولم يصفه الى المرأة لزمه البحث بما في شيء اقتصر
وكذلك لو قال ان وطيت ولم يصفه فان الوطي ظاهره بالرجل فلما اصابه
الى المرأة صار ظاهرا للجماع فاما اذا قال ان خرجت فعددي حرم ثم قال

عنيت به السفر الى مكان مخصوص لا يصدق فيها بينه وبين الله عز وجل
ولا يصدق في القضا لانه جلف على الفعل واستعمل الية في المكان الذي
نتهي اليه الفعل فصارت نيته فيما لم يتكلم به والنية فيما لم يتكلم به الانسان
باطله فيها يوجب الكلام مثل المميز وغيرها واما لو قال عنيت بها
خروج سفر صدق فيها بينه وبين الله تعالى لا يصدق في القضا ولو قال
لاخر تعالى تخدمني اليوم فقال عبيد حر ان تغديت او اغديت فخرج الى
منزله وتغدي لا بحث لان هذا جواب الكلام فيتضمن جميع ما في الكلام
فصار كانه قال ان تغديت معك اليوم فعديت في تغدي منزله نفسه
او تغدي عنده بعد اليوم لا بحث وهذا كمن قال لرجل انت سافر وتغدي
وصنعت فجواب جميع هذا نعم او لا ولو قال ان تغديت اليوم فعديت
فعديت منزله نفسه بحث لانه زاد على حرف الجواب وقصر عن تمام الكلام
فصارت بمنى مبتداه فان قال عنيت ان لا تغدي عنده دين فيها بينه وبين
الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه ولا يصدق في القضا لانه ادعى خلاف
الظاهر وكذا لو قال ان تغديت عندك فعديت في تغدي عنده بعد
اليوم بحث لانه زاد على الجواب وجاء كلام تام فصارت بمنى مبتداه

باب الحث في الاذن الاصل في الباب
ان كلمة الا ان دخلت فيها يتوقف يراد بها الغاية وكله حتى في هذا الباب

مثلا

مثلا اعني الغاية قال الله عز وجل لئن انتني به الا ان يحاط بكم فجعل الا
ان الغاية فبعد المحو طه بهم لم يتوان وان قال عز وجل حتى ياذن لي
فجعل اذن ابيه غايه واما قوله الا ابادني فان الباء لا لصاق ولا لاصاق
بحاج ان يتكرر كما يتكرر الفعل قال الله تعالى من ذا الذي يشفع عنده
ياذنه من رجل قال عبيد حر ان خرج فلان من هذه الدار حتى اذن له
او الا ان اذن له فاذن له مرة سقطت الهمزة لانها انتهت الغاية
والميز اذا انتهت الى الغاية سقطت فلو قال له بعد ذلك لا يخرج فخرج
فلا شيء عليه ولو قال الا ابادني اجتاح الى الاذن كل مرة لان الباء
لا لاصاق ولا لاصاق انما يكون بالتحقيق وهنا اضاف حرف التحقيق
والحق يحتاج الى كل مرة ولو كان بالاذن وحكي كل مرة حيث لا بد
على نفسه **باب الحث في الشبهة ونحوها**

الاصول في هذا الباب ان كل فعل يتم بالمخالف وجه معتبر مكانه
وكل فعل لا يتم الا بالمخالف معتبر مكانه فسر ومحمد الله من الطوفان
الحرف الوعالي لانه اعتبر ما جاز بالحرف الوعالي متى قام الفاعل بفعله كان
معتبراً ومتى لم يقع الفاعل بفعله اعتبر مكان الفعل **مثال ذلك**
رجل قال لغيره شئت انك في المسجد فعديت في فاعل كان الشاء في المسجد
حيث كان فاعل بفعله وان كان خارج المسجد والمستوفى في المسجد لا بحث

نحوها

لان الفاعل يقوم بنفسه ولا كذلك ان قال ضربتك وقتلتك لان
 الفاعل لا يكون فاعلا ههنا ما لم يقع الفعل بالفعل والمفعول واما الطرف
 فرجل قال ان قتلتك يوم الجمعة فضربه يوم الخميس ومات يوم الجمعة
 حيث لان القاتل لا يصير قاتلا الا وقت زهوق الروح فلذلك لا يجب
 العصاص الا بعد الموت والافه جازع ليس بقاتل ولو كان يوم الخميس
 حلف ان لا يقتل فلانا يوم الجمعة وقد كان ضربه يوم الاربعاء فمات يوم
 الجمعة لم يحنث لان يمينه وقعت على المستقبل وسبب القتل انما يكون
 الضرب وذلك وقع في الماضي فلا يقع الميم وكذلك لو قال لامرأة انت
 طالق عندما قال ان طلقك فعدي فخرجت المرأة واستحق العبد
باب ما يقع من الطلاق في المواقف
 اقد حرم الله سبحانه وتعالى من لفظه الغاية ضربا ويبر لفظه الغاية
 دليلا ويبرق من كل كلمة الاصل انه اذا علق الطلاق بالشرط ان قدم
 الشرط يكون شرطا لانعقاد الميم والداخل تحت الميم المزوج بعد الشرط
 وان اجر الشرط يكون شرطا لانحل الميم والداخل تحت الميم المزوج قبل الشرط
مثال ذلك رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان كلمت
 فلانا فزوج امرأته قبل الكلام وامرأة بعد الكلام طلقت الشرط تزوجها
 قبل الكلام لانه جعل كلام فلان غاية الميم مني انتهت غايته سقطت

فصار

فصار كلام فلان شرطا لحيث ان واما اذا وسط الشرط فقال كل
 امرأة تزوجها ان كلمت فلانا فهي طالق صار كما اذا قدم الشرط لان الشرط
 اذا جاء موستطافا فلا حيلة لانه اذا قدر تقدر باتيان مؤخر الانكاح
 صححت الكلام انما تقول كل امرأة تزوجها طالق ان كلمت فلانا
 وهي انما تكون مبتدأة فلا عمل لها واما اذا قدم الشرط فقال ان كلمت
 فلانا فكل امرأة تزوجها فهي طالق فزوج امرأته قبل الكلام وامرأة بعد
 الكلام تطلق لانه جعل كلام فلان شرطا لانعقاد الميم مني انتهت غايته
 لان اني الاجوابا واما اذا وقت واخر الشرط فقال كل امرأة تزوجها هي
 طالق الى ثلاثين سنة ان كلمت فلانا فزوج امرأته قبل الكلام وامرأة بعد
 الكلام طلقت لان التوقيت اخرج جوف الشرط عن عمله لانما لم يكن شرطا
 بالدلالة فاما اذا جاء التوقيت علم ان المراد من الوقت استغراقه ولو
 قدم الشرط فقال ان كلمت فلانا فكل امرأة تزوجها هي طالق الى ثلاثين سنة فهي طالق
 فمن تزوج قبل الكلام لا تطلق لان الكلام صار شرطا لانعقاد الميم من
 تزوجها بعد الكلام فلنوسط صار كما لو قدم الشرط ومن اشكل
 عليك بالافعال اعبر بالاوقات فاجعل محي العدم منزله كلام فلان والفرق
 بين كل وكما ان كلما في هذا الباب متى دخلت كانت التكرار فان كانت مقدمة
 كانت العدم للشرط وكذلك ان كانت موضوعة على ما مر

في هذا الكلام
 انما يكون
 مبتدأة
 فلا عمل
 لها

تطلق

بأسر واحد أو رد يجره الله المأب لمفروق من البيت أو الجمع
 الأصل في الباب أن الواو للجمع والكون للاستيف والإبدال
وأصل آخر أن جماعه الأفعال إذا اضيفت إلى جماعة الأشخاص
 انصرف كل فعل إلى شخص فكل انصرف إلى ما يلي لا تدخلوا من باب واحد
 وأدخلوا من أبواب متفرقة فامرهم أن يدخل كل واحد منهم من باب واحد
 وقال تعالى يخرجون من الأحداث كل واحد منهم مخرج من حديثه والحد
 القبر والكلام إذا لم يقع بنفسه متعلق بغيره لا يري لو قلت يدقاه وعرو
 فاحبرت عن زيد بالقيام فلما عطف عليه عمراً دل في ذلك على أنه مشاركة
مثال ذلك رجل قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فانتما
 طالقان فدخلت احدهما لا يقع الطلاق لأن شرط خبثه دخوله ولم يوجد
 ولو قال ان دخلتاهن الدارين فانتما طالقان فدخلت كل واحدة منهما
 داراً منهما طلقا لأنه اضاف جماعة الأفعال إلى جماعة الأشخاص فصار
 كما إذا قال لها إذا ولدتما ولدتا ولدتا ولدتا ولدتا ولدتا ولدتا ولدتا
 بولاده احديهما وفي قوله ولدين لا يطلقان إلا بولادهما معاً وكذلك لو
 جمع فقال ان دخلتاهن الدار وهن الدار فان الواو هنا للجمع ولو اورد
 لكل دار شرطاً فقال ان دخلتاهن الدار وان دخلتاهن الدار لا يقع
 الطلاق ما لم يدخل كل واحد منهما الدارين ولو ان حلالاً ان

دخلت

دخلت هذه الدار فامرأتي طالق وعلى المشي إلى بيت الله الحرام وعبدك
 حران كملت فلا تأولاً به له فان دخل الدار طلق امرأته ولزمه المشي
 وان كلم فلا يعتق عبده لأنه لما قال فامرأتي طالق كان حلالاً للمشيط المشي
 معطوف عليه واعتق العبد مبتدأ لأنه خبر الشرط الثاني قال الله عز وجل ختم الله
 على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة فكان الختم على القلوب والاسماع والغشاوة
 على الابصار وهذا مع أنه لا حرف شرط فيه ولو كان قال لامرأته انت طالق
 ان دخلت الدار وعلى المشي إلى بيت الله الحرام وعبدك حران كملت فلا تأولاً به
 معلق بالدخول المشي والعق معلقان بالكلام لأن الشرط الأول استوفى جراه
 فبقيت الجملة معلقة بالشرط الثاني وأما إذا استثنى بعد الجملة كدخلت فيه
باب ما بحث في اليمين التي تقع فيها على الواحد والتي
 تقع فيها على الجماعة **أورد** يجره الله الباب لمفروق من الأضافه
 إلى العموم والخصوص **الأصل** فيه أن أي يضاف إلى العموم
 والخصوص جميعاً وعملها تكون فيما يضاف اليه قال الله تعالى أي الحرين
 احصوا لهن ما لبسوا المذموم للعموم لا يري أن الواو في لهن الواو للجمع وقوله
 تعالى لنبلوكم أيكم أحسن عملاً هذا على الواحد أيكم يأتي بغير شرط ولم
 يأت به إلا واحد من جمع العقلاء ومن التجزئة والتبعية وتكون للتبعية
 وتكون للأضافه كما لو قال رجل لعبيده أيكم حمل هذه الحطب فهو حر وكانت

الخشبة مما يقدر على حملها واحدا في عبد حملها وظهر عتق فكان المدلول
 اعتبار القوة ولو لم يكن يقدر على حملها واحدا يعلم انه انما اراد ان الهاء كان
مثال ذلك رجل قال اي عبيدي ضربه فهو حر وله اعتد جماعه
 فضرهم جميعا بدفعه واحده لا يعتق الا واحدا لانه اضافته الى الحضور في
 الهاء في ضربه لانه ضمير المذكر الواحد ولو قال اي عبيدي ضربه فهو حر فضرهم
 جميعا عتق كلهم لانه اضاف اياها الى العبيد وهم عموم فعمت ولو ان رجلا
 قال لرجل من شيت عتقه من عبيدي فاعتقه وقال اعتق من عبيدي شيت
 فاعتق الكل عتق الكل الا واحدا والحيار للمولى لان جمع العتق لا يستجيز
 فاذا راعينا اللفظ عتق الكل الا واحدا والعتق متى ابرهم كان الحيار الى المالك لان
 ذاك اليه **باب المالك في المميز يعتق ما في البطر**
 يعتق في البطر وما لا يقع الاصل في الباب ان العتق لا يصح الا في
 الملك او مضافا الى الملك ووجود اصل الملك ابلغ من الاضافة **مثال**
ذلك رجل قال لامي لا يملكها كل ولد تملكه فهو حر ثم اشترى ما بعد
 ذلك فولدت في ملكه لا يعتق الولد لانه لم يصف الى الملك ولو كانت عند
 العول في ملكه عتق الولد ولو قال الغلام لا يملكه كل ولد يولد له فهو حر
 فزوج امته فولدت ولدا وكانت الجارية في ملكه وقت الميز ووقت الخث
 عتق الولد لان الملك هو الحقيقة والاضافة لفظية كانت الحقيقة اقوى

فلا حاجة

فلا حاجة الى الاضافة والاضافة الى الولد ليس بشي لان الاب لا يلد وانما
 تلد المرأة فكانت اضافة الولد اليه سببا للعتق لا للحقيقة ووقع العتق
 لكونه في ملكه قال اي عبيدي وولدات برضع اولادهن حولن كما يلز
 ثم قال وعلى المولود له فحعل الولد مضافا الى الاب والولادة انما تكون الى
 الام ولو دخلت في ملكه جارية بعد الميز لا يعتق ولدها لعدم حقيقة الملك
 او الاضافة اليه **اصل اخر** في الباب ان الاضافة متى وجدت
 كانت معلقة بما يتصف بها **مثال ذلك** رجل قال لامي اذا
 ولدت ولدا فهو حر وامراني طالق فولدت ولدا ميتا ثم ولدا اخر طلق المرأة
 بالولد الميت وعتق الحي لان الميت ولد في الحقيقة فوقع الطلاق لكنه لا يتصف
 بالعتق والحي يتصف بالعتق فعتق **باب ما يقع به العتق**
على غير المأمور بالعتق وما يقع عليه اورد محرر رحمه الله الباب
 ليجمع بين الاضافة حقيقة ولفظا ودلالة **الاصل** في هذا الباب
 ان الداخل تحت الميز ان كان شخصا محمولا فكل من عرف فهو خارج عن الميز
مثال ذلك رجل قال لعبد من عبيدي اعتق اي عبيدي شيت فاعتق
 نفسه لا يعتق لانه لما اضاف الفعل اليه اخرج من ان يكون مفعولا لانه
 لما قال اعتق جعله فاعلا ولا كذلك اذا قالت امرأة لزوجها انك تزوجت علي
 فقال كل طالق طلقت مخاطبه لانه لم يصف وانما وقع كلامه مستندا لوقع

امراة

عليها ولو كان في لفظه دليل الحضور لا يقع عليها مثل ان يقول مادمت
او غيرك **باب الحبس في الميم التي يكون فيها**
الاستثناء اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين كلمة الا ان في حال
يكون شرطاً وفي اي حال يكون استثناءً فاذا كانت استثناءً يكون للعاية
وليفرق بين المشيئة لنفسه وبين مشيئته جعلها لغيره فاذا جعلها لغيره تقصر
على المجلس ومتى اقتصر على المجلس كان بمعنى المحبس واجمع بالصواب رضي الله عنهم
ان المحبس لها الخيار مادامت في المجلس واذا جعلها لنفسه تأبده فلم يجعل
لنفسه شيئاً لم يكن من قبل ولا يصير بمعنى المحبس مثال المدخل والامانة
انت طالق الا ان يقدم فلان لا تطلق مادام يبرح مقدمه فان مات قبل ان يقدم
طلقت الا ان هنا للاستثناء فصارت كما قال انت طالق ان لم يقدم مادام يبرح
قدمه لا تطلق فان مات فلان قبل ان يقدم طلقت قال الله تعالى الا ان يكون
تجاره واما اذا قال انت طالق الا ان يبري فلان غير ذلك او يبدل غير ذلك
او الا ان يشأ غير ذلك فصارت بمعنى الشرط وصار فلان بمعنى المحبس فان قال
رايت غير ذلك وهو في المجلس لا يقع الطلاق لانه علق الطلاق بعدم رايه
فلان غير ذلك فان راي غير ذلك تبنى بمسئله وان قام غير المجلس وقع الطلاق
وكذلك ان قال لا اري غير ذلك وان كان غائباً يقتصر على المجلس الذي علم
فيه ولو قال انت طالق الا ان اري انا غير ذلك لا تطلق الا عند الموت لانه

فلان

ان يري

ان يبري غير ذلك قبل ان يموت فما دام حياً يبرح جازماً منه القول لا تطلق سوا
قال رايت ذلك او لم ارا الا ان يصرح بوقوع الطلاق انما اذا قال انت
كالقوله فلان او شئت انا صار ذلك صريحاً في الاستثناء
باب الحبس في الميم التي يقع الطلاق بها على
الاولى ثم على الاخرى اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الاستدراك
وبين الرجوع **الاصل** ان لا حرف رجوع قبل الاستدراك فان ادخل
لا قبل اكمال الشرط بالجزء يصح رجوعه وان ادخلها بعد اكمال الشرط بالجزء
لا يصح رجوعه وانما قال ذلك لان الشرط اذا لم يكمل بالجزء لا يتم الميم فيصح
الرجوع واما اذا اكمل الشرط بالجزء آتت الميم واذا آتت الميم لا يصح الرجوع
واصل انه متى ذكر بعد كل دليل من هو محل لوقوع الطلاق كان
العطف على الطلاق ويعتق مشاركة في الطلاق وان ذكر بعد الميم ليس بمحل
لوقوع الطلاق كان عطفاً على الشرط ويعتق مشاركة في الشرط **واصل**
اخر ان كل كلمة تستقيم بنفسها لا تتعلق بما قبلها وكل كلمة لا تستقيم
تعلق بما قبلها لان التعلق بما قبلها للضرورة يكون ومتى كانت تستقيم بنفسها
فلا ضرورة في التعلق مثلاً **ذلك** رجل امرأته انا فقال احدهما
انت طالق اذ دخلت هذه الدار لا بل هذه امرأته الاخرى فان دخلت الاولى
الدار طلقت جميعاً وان دخلت الاخرى الدار لا تطلق واحده منها لان قوله لا بل

ان يري

دخلت على الطلاق حادثة ولما قال انت طالق ان دخلت الدار فقد غلظ الطلاق
 بالدخول فاذا قال الابل هذا فقد رجع عن الاول واقام الثانية مقام الاول انصار
 رجوعه عن الاول باطل لان الشرط قد كل بالجزء فلا يصح الرجوع واقامه الاول
 مقام الثانية جازية فيقع الطلاق عليها ولو قال انت طالق ان دخلت الدار
 الابل فلان فان دخلت في الدار او فلت وقع الطلاق لان فلا باليسر محل لوقوع
 الطلاق فوقعته المشرك في الشرط ولو قال انت طالق ان دخلت الدار الابل فلت
 طالق طلقت لانه من ساعته وطلاق الاول معلق بالدخول لان قوله الابل استدراك
 في الطلاق لان الشرط والجزء لم يتعلق بما قبله فوقع الطلاق من ساعته ولو قال
 انت طالق ثلاثا الابل هذه وقع على كل واحدة ثلاثا لانه استدراك بعد اكمال
 الشرط والجزء فلا يصح ولا قوله انت طالق ثلاثا باقاع وقوله الابل هذه
 استدراك الاول بعد الاقاع فلا يصح وقوله هذا معلق بما قبله اذا قيد
 فيه غلظ على الطلاق ولو قال انت طالق ثلاثا الابل هذه طالق طلقت الاولى
 ثلاثا والثانية واحدة لان الكلام الثاني تمام بنفسه لا يتعلق بغيره ولو قال
 انت طالق الابل هذه ان دخلت الدار طلقت الاولى من ساعته وطلاق الثانية
 معلق بدخول الدار **باب الحبس المسمى الهدم**
والكسر في الحايض والنقض ورد محمد رحمه الله الباب ليفرق
 بين تفريق الاتصال ونسخت المالك في الاصل في الباب ان الهدم

عبارة

عيان عن افاقه الكل وكذلك النقض اما الكسر فعان عن تفريق بعض
 الاجزاء فاهدم ضد البيت فادام شي من السابق لا يكون هدم ما قال
 الله تعالى لهدمت صوامع وبيع معناه حتى صارت غير ذكر والنقض
 ضد التاليف قال الله تعالى في قصه ربيعه ولا يكونوا كالذين نقصت عما
 من بعد قوة وكانت مجنونه تغزل جميع ليلها وتنقصه هاربا والكسر ضد
 الجبر فاذا كان فيه ادنى تفريق كان كسرا قال الشاعر
 وكنت اذا عمرت قناة قوم كسرت كعبها او تستقيم الا ترى انه
 ذكر كسر الكعب وهي بعض القناة **مثال** ذلك بطل الامر انه
 انت طالق ان لم اهدم هذا الحايض اليوم هدم بعضه ودخل الليل
 طلقت امراته وكذلك اذا قال ان لم انقض هذا الحايض وان كانت له
 فيه حمل عليها ولو قال لكسر كان واقعا على المعصية **باب**
الحبس في الميز يستثنى فيها صنف من الاصناف او بعضها
 ورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الادنى والاعلى وذكر انه متى ذكر الاعلى
 انهدم تحت الادنى ولم يتوله حكم لان وهم السامع لا ياتي اليه الاصل
 في الباب ان شرط الحبس وجود المسمى دون المستثنى والمستثنى
 خارج عن الميز والاستثنى يعرف حصر المستثنى منه واستثنى الشيء
 استثنى له ولما دونه يكون استثنى لمثله ولا ما فوقه لان الشيء يستثنى

في باب الحبس

ما دونه ولا يستعج ما فوقه ولا مثله ثم اعلا الاشيا الحيوان لانها
 تصرفا وهداية واعلاها بنو ادم لان الله تعالى فضلهم بالعقل والعلم قال الله
 تعالى وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا فقال ممن ولم يقل مما ومن
 يدخل الاعلى من عقل اعني العقل التام وهم الملائكة وبنو ادم ولما علم الله
 ادم العلم فضله على سائر الملائكة قال الله تعالى وعلما ادم الاسماء كلها ثم
 عرضهم على الملائكة فلما جعلوا امامه ادم فضله عليهم وامرهم بالسجود له
 تفضيلا منه وتعلما لانه وتقدير ذلك انكم انتم والملائكة صفان وهم
 اهل وائتم اهل الارض فنتي كان احدكم اعلم منهم فقد فضلهم فكيف انتم وانتم
 اخوه وكذلك قال تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون قال
 انما تذكر اولوا الباب تعدين غير ذي لب يحمل هذا وهذا قال النبي
 صلى الله عليه وسلم انما سر كل ابل الجاهلية لا تجد فيها راحلة اى عالما وكذلك جميع
 الانبياء صلوات الله عليهم افضل من الملائكة والفقهاء افضل من الملائكة قال
 النبي عليه السلام الملائكة ورثة الانبياء ولا شك ان وارث الانسان اخوه وراثته
 به وان اشتركا في الميراث فاحصهم اكثر نصيبا ولذلك قال تعالى فلولا ننزل
 كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم والامذار لا يكون الا
 اخبارا بالمصيبة في المستقبل كما قال تعالى بعث النبي مبشرين ومنذرين
 فجعل الله العالم يعلم ما كان وما هو حال الجميع الناس ثم اشركه في علمه بما يكون

السما

عرف ما يكون من امر الاخر افضل من جمل ذلك ولم اطول في هذا الباب
 الا لئلا يتوهم في اجل من الملائكة افضل فلم يقل بنو ادم افضل الاشيا فثبت
 بهذا من الايدى ولو اردت الاكثار لكان من الكتاب العزيز والاثار النبوية
 في ذلك ما لم يسعه كتاب ثم رجعا الى الباب **مثال ذلك**
 رجل قال عبد جران كان في البيت الارجلان كان فيه رجل لا تحت الاستغنى
 والمستغنى خارج عن المهر وكذلك ان كان في البيت باع او جارات لا تحت
 لان هذا كله دونه وهذا اذا لم يكن له نية فلو كان في البيت صبي او امرأه او
 رجل اخر حيث كان نوى جلا من الرجال لا تحت ما لم يكن فيه غيره ولا يدري في
 القضا ولو قال ان كان في البيت الاشياء كان في البيت شاه وجمادات لا
 تحت لان الجمادات دون الشاه ولا يدخل في ذلك سكان البيوت من الحيات
 والعقارب وغيرها لان اوهام الناس لا ينطوي اليها ولو قال ان كان فيه شيء
 دخل تحته جميع الاشيا ما خلا سكان البيوت ولو قال عبد جران كنت املك
 الاحمير درهم ولم يكن معه الا عشرة دراهم لا تحت ان استثنى الخمسة استثنى
 لها وما دونها ولو كان معه ذهب وخمسون درهما خشي ان جميع المال او اقله كان
 الاستثناء لم ينعم **باب البحث في تقاضي الدراهم**
الاصل في هذا الباب انه متى عقدت على ترك التفرق في
 الاستثناء ان كنى عن الكل يقع التفرق على الكل وان كنى عن التفرق على البعض

يضع على البعض وإنما أورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين المستثنى والمستثنى منه
مثال ذلك رجل له على أخيه مائة فقال عبدك من أجل أني منك
 اليوم درهم دون درهم فأخذ منها خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غرت الشمس
 بحثت لأن شرطه ثلث مائة أخذ جميع المال متوقفا في اليوم فلم يوجد
 أخوه متوقفا لم بحث ولو اضطر في اليوم دفعته بحث لا أن كان القبض متوقفا
 بعضه ببعض وإن وجد في الدرهم زبوف ولو أنه لا بحث استبدله ولم
 يستبدله لأن الزبوف من جنس الجاهد فكانه قبض البعض دون البعض وإن
 كانت متوقفا أو رضا فاستبدلها في يومه بحث والا فلا فصار كأنه قبض
 الألباد **باب الجنت التي تكون فيها الوقت دور**
 الوقت أورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الشرط إذا كان مقدما وبينه
 إذا كان مؤخر **الأصل** أنه متى أدخل شرط على شرط قبل الكمال الأول
 بالجزء فالشرط الثاني مقدم والأول مؤخر وإن اجزا إنما تعلق بالآخر على الحقيقة
 فيبقى مثل المبتدأ ولا يهمل الشرط الأول فيصير مثل المعطوف عليه قال الله تعالى
 ولا تنفعكم نفسي إذا ردت أن أصبح لكم أن كان الله يريد أن ينفعكم معناه أن كان الله يريد
 أن ينفعكم لا تنفعكم نفسي وانما سببوه يا أقرع بن حابس يا أقرع
 أنك إن أصبح أخوك تصرع تقديري أنك تصرع إذا صرع أخوك إذا قال
 الرجل إن دخلت الدار إن كلمت فلانا بعدى خرجت الدار ثم كلم فلانا لا بحث وإن

اليمين

كلم

كلم فلانا ثم دخل الدار بحثا لأنه أدخل شرط قبل الكمال الأول بالجزء
 متعلق بالآخر منه وأقرع بها آخرها فصا ومقدما والثاني مؤخره في الشكل
 عليك الفعل اعتبر الوقت إذا قال إن دخلت الدار إذا جاء بعدى خرجت الدار
 الدار بعدى عن العدو سائر الفاظ الشرط على ما بينت لك وإن غرت غرتك هو على
 عن وهكذا إن قدم الجزاء فقال عبدك من أجل أني دخلت الدار إن كلمت فلانا
باب الجنت التي يكون فيها يقع على من يزعم ما يقع على من
 وأحد أورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين كل وكلام الأصل فيه أن
 كلاً تدخل على الأسماء ولا تدخل على الأفعال فلا توجب كراً إلا الاسم لا يكرر ولا
 مدخل على الأفعال والأفعال متكررة قال الله تعالى كل نفس ذائقة الموت والنفس
 ممي ذائقة الموت مرة لا تدور في ثانياً وقوله تعالى أوقدوا نار الجحيم
 الله فجمعت الأفعال وأوجب التكرار وقال تعالى كلما نفخت جلودهم بجلودهم
 غيرها وأورد الباب أيضا ليفرق بين الإضافة والعطف فحكم المعطوف حكم
 المعطوف عليه **الأصل** في الباب أن كل كلام كان تاماً بما
 قبله كان كلمة التكرار فيه أثر وكل كلام يكون تاماً بما بعده لا يكون كلمة التكرار
 فيه أثر **مثال** له رجل قال كل امرأة أن تدخل الدار فهي طالق وله أربع نسوة
 فدخلت واحدة منهن الدار طلقت فإن خرجت ثم دخلت ثانياً لا يطلق بكلمة
 من أن كلاً لا توجب التكرار ولو دخلت غير ما طلقت لأن كلاً توجب جمع الأسماء

وقد سئل

كلم

هـ

ولو قال كلما دخلت امرأة في هذه الدار فهي طالق فدخلت احداهن الدار
 طلقت وان خرجت ثم دخلت طلقت اخرى وكذلك لو دخلت الثالثة
 ولو تزوجها بعد زوج اخر لا تطلق لان طلاق ذاك النكاح استوفيت
 وكذلك لو قال كل امرأة اتزوجها فتزوج بواحدة طلقت ثم اذا تزوجها
 ثانيا لا تطلق ولو قال كلما طلقت كل تزوجها والله اعلم
باب اليمين في الايلا التي تكون بمنها واحد والملازم
 اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين ما يقع به عيب واحد وبين ما يقع به عيبان
 الاصل فيه ان كل كلمة تكون تمامها بقية الكلمة التكرار فيه اثر
 وكل كلام تامه بما بعده ليس ككلمة التكرار فيه اثر ثم الاصل ان الطلاق في الايلا
 يقع بعد المد والكنان بعد الايمان **مثاله** اذا قال للرجل كلما دخلت
 واحدة من فاتي الدارين فوالله لا اتركك فدخل الدارين مرة بعد مرة ثم خرب لا بحث
 الامر واحدة لانه ليس لك التكرار فيه اثر ولو قال كلما دخلت واحدة من فاتي
 الدارين فعلى من ان ضربتك فخطبها جميعا ثم ضربه فعليه كفارة لان قوله فوالله
 يمين تقوم بذاتها وما تعلقت بغيرها فوجب له بحث مرة واحدة واما قوله فعلى
 من لا يستقيم بنفسها الا بصيرته وهو قولك فعلى من يمين والبايكون
 للالفاظ او الالام في الاضافة فتكرار اليمين جميعا فهو آهول للايلا
واليمين باب ما يكون من الايلا في اليمين في بيعان في موطن

كان

واحد

واحد وما يقع متفرقا هذا الباب يشبه الباب الاول لا فرق
 بينهما الا قليلا وانا اذا كرر ما خرج عن الاول مع اصل هذا الباب **والاصل**
في الباب ان عدد الطلاق بعد المد وعدد الكنان بعد الايمان
والاصل اخر ان الطلاق يقع بترك المهر في المهر فان ترك فيا واحد
 يقع تطليقة واحدة وان ترك في غير يقع طلاقان وانما يصح ذلك بالمد فان ترك
 مد واحدة يقع تطليقة واحدة وان ترك مدتين يقع تطليقتان **مثاله**
 اذا قال الرجل لامرأته اذا جاع فوالله لا اتركك ثم قال في مجلس اخر اذا جاع
 فوالله لا اتركك فجاء العبد وهو يول الايلا واحدا قال قهرها وحيث عليه كفارة لان
 لانه حلف بيمينين وجعلها ايلا واحدا بجميع العود وانما قلنا انه يكون الا واحد
 لان شرط انعقاد المد بجميع العود ذلك بوجود ساعة واحدة فلا يقع
 الايلا ولو قال في مجلس واحد والله لا اتركك اذا جاع فوالله لا اتركك اذا جاع
 عدا واحدا العود صار مولا ايلا اخر لانه جعل المد في وقتين مختلفين فكذلك الايلا
باب البحث في اليمين اورد محمد رحمه الله الباب
 ليعرف من ما يكون يمينا ومن ما لا يكون يمينا **الاصل** في ذلك ان كل
 جملة يؤكد بها الكلام تكون يمينا وما لا فلا ولا يؤكد الكلام الا بالله تعالى
 او بما كان شرطا وجر او ذلك لانه مطالب من جهة الله تعالى مثل الطلاق المعلق
 والعاق المعلق وذلك اذا كان مع او اثباته **والاصل** في الباب اليمين

٨

ان على من يرواها تعظيم المقسم به وهي الميز باله تعالى وممن هي شرط جزا
 كما اذا قال دخل الدار فانت طالق لانه اذا قال هذا يسمى الناس طالقا الا اذا
 كان تفسير الطلاق السخي لحديث لا يكون يمينا لان ذلك مثل ان يقول لها
 انت طالق بلا لستة قال ذلك لا يكون يمينا او كان ما يقتصر على المجلس
 لانه تفسير الجار اذا لو كان يمينا لما اقتصر والتحيز لا يكون يمينا او من يقتصر
 على المجلس مثال ذلك رجل قال لعبد حر ان خلف يميني ابدا
 ثم قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلانا او تمت او قعدت جنت وكذا
 الميز بالله عز وجل او الحج او العمرة او بما كان قريبا لوقال انت طالق ان اردت
 او هو بيت او شيء من ذلك لا يكون يمينا او راس الشهر ما
 الجنت في الميز بالخبر او البشارة والعلم او دمجهم بالله
 الباب ليزق من الخبر والكما يوجب البشارة والعلم الاصل ان البشارة
 اسم للخبر الصادق دون الكذب ولا يحتمل التكرار في مستقته من الاستبصار
 وذلك ان البشارة طاهر الجدل عليه قوله عليه السلام هو الشاهد
 وانقوا البشارة طاهر الجدل عليه قوله عليه السلام هو الشاهد
 تعالى بعث الله النبيين مبشرين ومنذرين والاذار الاعلام بالحيث قبل ان
 يكون ذلك لا يكون الا بالعلم الاول والاعلام من العلم وهو الجمل سمع على العلم
 الناس به وكذلك الراي بحيث علموا العلم الناس بها وانما هي رايت الروية وذلك

لا يكون

لا يكون الا بالبين وهذا لا يكون الا بالخبر الاول والثاني لا يكون مبسرا
 والاعلام والخبر يحمل الصدق والكذب مثل البناء قال الله تعالى ان حكيم فاسق
 ببناء فبينوا ولا يكون هذا الا في الكذب فان وصل بالباء الراية لا يكون الا
 للحقيقة لان البالد لا يصاق والشي لا يصر الى الشيء وهو موجود مثال
 ذلك رجل قال لآخر ان اخبرني ان فلانا قد قدم فعبدى عن فقال الرجل قد قدم
 عتق عبده وان لم يكن قد قدم ولوقال ان اخبرني بقدوم فلان لا اعتق عبدي
 الا ان يكون فلانا قد قدم حقيقة واما العلم والبشارة فلا يكون الا بالحقبة
 فالعلم يكون لرفع الجمل سواء كان الخبر ما يشر او يعم والبشارة لا يكون الا بما
 ليس فاذا اضيفت صارت مع الاضافة كناية للاخوة والاعلام ما
 الحث في الميز يقع بالفعل والوقت وعرف ذلك
 او دمجهم بالله الباب لم يوق من ما تصف به الطلاق وهو بالاستصاف
 به وما يقع من ساعته وما ينظر به المعلوم الاصل ان الطلاق
 اذا علو بالموجود من ساعته وثم علو بالمععدم ينظر وجوده واصل
 اخر ان عروا الشرط اذا عرفت عن موضوعها الاصل تنزلت منزلة الحرف الذي
 وضعت موضعها واصل اخر ان المحي اسم لما ياتي او لا ياتي الشيء لا ياتي
 تقول جاز يدوانت عاريت الاربعه كما تقول جاز يوم الجمعة وانت في اول الخط
 منه والمضي اسم اخره لانك تقول مضى اليوم وذلك بعد الزوال مثال ذلك

البيان

٨

رجل الاسر انه انت طالق في دخولك الدار فتمت دخلت الدار طلقت لان
فيها تزلت من لمع كانه قال مع دخولك الدار وهذا انما يكون باستكمال
ولو قال انت طالق في الدار وقع من ساعته لان الطلاق لا يتصف بدخول
الدار فصار كانه قال انت طالق وان قال غيت دخول الدارين فيها
بينه وبين واما اذا علق بالمعدوم فعلق كما اذا قال انت طالق اذا قدم فلان
ففلان لا يطلق ما لم يقدم ولو قال انت طالق في محي يوم الخميس طلقت
مع فجره ولو قال في محي يوم الخميس طلقت مع المغرب

باب من اخذ الذي يقع بالملك والسر

اورد محرر رحمه الله الباب ليفرق بين الاجتماع والتفريق ومن العرف والكنه
الاصل في الباب ان الملك اذا ذكر في الالهيهم يقتضي الاجتماع
دون التفريق وليس ذلك مع الاشارة لان الاشارة للتفريق والشراف يقتضي
الاجتماع والتفريق لان الشراف فعل لا يختص بالملك مثاله رجل قال
ان ملكك عبد فهو خرافا شري نصف عبد لا يعتق لان اسم العبد يكون بالاجتماع
دون التفريق فلو باع هذا النصف واشترى النصف الاخر يعتق ايضا لما ذكرنا
ولو اشار اليه فقال ان اشتريت هذا العبد فهو خرافا شري النصف لا يعتق
فلو باع ثم اشترى النصف الاخر لان الاشارة من اقوى اسباب التفريق
باب المميز في قوله اول عبد ملكه فهو حر

الله

عتق

اورد

اورد محرر رحمه الله الباب ليفرق بين الاسم والصفة وبين ما يجر او بين ما لا
يجر اقالوا لاجرام اسم الاول من المعدادات قال النابغة
اذا ما غري بالجيش خلق فوق عصايب طير تهدي بعصايب
جوايح قد ايقن ان قبيله اذا ما التقى الجيش ان اول غالب
والواحد صفة تقول جاز يد وجد والوسط اسم لما تقدم عليه مثل
ما تاخر عنه والاخر من المعدادات اسم لما خالفه بيا انه رجل قال اول
عبد املكه فهو حر فملك عبد من مالا يعتق واحد منهما لان الاول اسم الفرد
سابق ولو اشترى بعدها عبد لا يعتق لانه ليس باول ولو اشترى عبدا
ونصفاً عتق الكامل وليس كذلك ما يجر او لو قال اول كراشتره فهو
صدقه فاشترى شترين فغير الاعمى عليه شيء لان الكرماء عن اليعز فغيرا
باب الحث في المميز التي يستثنى فيها اسطهم
اورد محرر رحمه الله الباب ليفرق بين الصفة اذا وقعت على موصوف ولذا لم
يصر عليه وانما اورد ذلك لان الصفة تقوم عند العرب مقام الاسم العلم
والاصل في الباب ان شرط الحث وجود المشتري والمشتري في
هذا الباب هو الاوسط فكل من كان اوسطا ويتوهم انه اوسط لا يعتق
مثاله اذا قال الرجل كل مملوك املكه فيما استقبل فهو الاوسط
فملك عبد اعتق لان الاول لم يتصف بالاستثناء وانما استثنى الاوسط

ك

ك

اورد

والاول متصف بالاولية فلا يقع تحت الاستثناء يعتق من ساعة فاذا
اشترى ثانيا لا يعتق لانه يتوهم انه يقع اوسط فاذا اشترى ثالثا لا يعتق
الثاني والثالث لانه يتوهم ان يكون احدهما اوسط فاذا اشترى رابعا
الثاني لانه وقع في النصف الاول فخرج من ان يكون وسطا وكل من وقع في
النصف الاول اعتق لانه خرج عن ان يقع في الاستثناء فآخر هذا القياس
ابدا فان مات الخالف بعد ما اشترى من العبد شراعت كلهم الا الاوسط
وان كان العبد شفعاً اعتق كلهم لانه ليس فيهم من دخل تحت الاستثناء
ويعتق من عتق منهم من وقت الشراء ولو ملك عبدا ثم عتق عتق
كلهم اما الاول يعتق وقت شرايه والثاني يعتق بشر العبد لانه وقع في
النصف الاول اما الاثنان يعتقان لانها ما وقع تحت الاستثناء الا المستثنى
واحد **باب البحث الذي يقع بالواحد والذي يقع**
بالاثنين والذي يقع في طلاق السنة اورد محمد رحمه الله الباب
ليفرد بين الواو واوقاما الواو فللمجمع واما اوقا فللتفصيل **والاصل**
ان الواو اذا وقعت بين الكلامين جمعت واذا وقعت بين الكلامين فصلت
اذا قال الرجل والله لا اكل فلانا ولا ناولا فلانا فان كان الاول اخص وان كل
احد الاخرين لا اخص حتى يكلمها جميعا ولو قال لا اكل فلانا ولا ناولا فلانا
فكل واحد الاخرين لا اخص واما مسله طلاق السنة فلم يكن يصلح ان

يقع في هذا الباب كمن وجدها كذا فاصلت بها اصلا هذه المسلة
مبنية على مسلتين احدهما المذكورة في كتاب الطلاق وهي ان الحمل يطلق
للسنة ثلاثا وثم تفصل مع الحيض والثانية في كتاب الصلاة ان النكاح
من الولد الاول والاصل ان الطلاق اذا علم بالفعل عند وجود الفعل
كالتكلم به كلام صحيح في الوقت والرجل اذا قال لامرأته انت طالق للسنة
ولم يكن من اهل السنة بآخر الطلاق لا وقت يصلح ان يقع فيه طلاق السنة
ببانه رجل قال لامرأته وهي حامل كلما ولدت ولدا فان طالق للسنة
فولدت ثلثة اولاد في بطن واحد فاذا ولدت الولد الاول انطلق لانه في صفها
بطلاق للسنة وما دامت نفس لا يقع طلاق السنة من حيث ان الناس
كالحيض والنصرانما جاني الحيض فقيست عليهما لكن بآخر ذلك فان ولدت
الثاني صار كأنه قال ايضا انت طالق للسنة فبما خرافا فاذا ولدت الثالث
صار كأنه قال انت طالق للسنة فبما خرافا فاذا ظهرت من النفاس وقعت
عليها تطليقة لان وقوع الملات جملة خلاص السنة فاذا ظهرت من الحيض
الاخرى وقعت اخرى فاذا ظهرت من الثانية وقعت اخرى فاذا خاضت اخرى
وطهرت انقضت عدتها وانما اذا ولدت في بطن مختلفه فيقع عليها
تطليق بالولد الاول فاذا ظهرت صار مراجعها بالعلوق ثم يقع طلقه
اخرى بولاده الثاني فاذا ظهرت صار مراجعها بالعلوق فاذا ولدت الثالث

وقعت عليها اربعة عليها العدة ثلاث حيز لان المسئلة الاولى كان اولها
 من الولد الاول لان ذلك في بطن واحد وهناك كل حبل له حكم على حدة
باب الجنث في التمين التي تقع بالواحد والتي تقع
 اورد محرر هذه الباب ليعرف من اضافة الفعل الواحد الى جماعة من اضافة
 جماعة الافعال الى جماعة الاشخاص **الاصول** في هذا الباب انه متى
 علق الطلاق بفعل واحد او اضافة الى اثنين نظر ان كان ذلك الفعل يستحيل وجوده
 منها فعلق بهما فان وجد الفعلان من احدهما لا يقع قال الله عز وجل خرج
 اللولو والمرجان فاما خرج اللولو من البحر المالح وقال تعالى فسيأخوآنها
 ولم ينس الا يوشع واما تعلق جماعة الافعال بجماعة الاشخاص فمثل
 قوله تعالى لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متعددة وقال
 تعالى يخرجون من الجدران واما يخرج كل واحد من جداره **بيان** انه
 رجل له اربع نسوة فقال اذا حصن حصنه فانت طوال الوقت فقلت احدهن
 حصت فان صدقها يقع على كل واحد منهن تطبيقه وان كذبها يقع عليها
 خاصة لانه اضاف فعلا واحدا الى جماعة فلو حملناه على الجمع تعذر وان
 حملناه على احدهم يصح والكلام يتصديقه الصحة دون الفساد فاذا صح
 كانت الواحدة مصدقة في حقها غير يقوله القول في البواني فاذا صدقها
 صح في الجميع فلو قلن جميعا حصنا يقع على كل واحدة منهن تطبيقه سواء

في كل واحد منهن
 اربعة عليها العدة

في كل واحد منهن
 اربعة عليها العدة

لان من هذا المعنى في قوله تعالى
 لا تدخلوا من باب واحد

لان من هذا المعنى في قوله تعالى
 لا تدخلوا من باب واحد

لان من هذا المعنى في قوله تعالى
 لا تدخلوا من باب واحد

لان من هذا المعنى في قوله تعالى
 لا تدخلوا من باب واحد

كذا من اوصدقهن ولو اضاف جماعة الافعال الى جماعة يتسم عليهم
مثال ذلك ان يقول اذا حصن فان طوال الوقت فالحكم على كل
 واحد منهن لا تطلق هذا ان صدقته وان كذبها لا يقع ولو صدق الملائك
 وكذب الواحد يقع على المكذبة لان قولها مصدق في حقها غير مصدق في
 حق غيرها فاذا صدق الملائك صح القول فيها وبطلان الملائك لانه مكذب
 لمن ولو قال اربع نسوة كلما حصن حصنه فان طوال الوقت فعلق جميعا
 حصنه ان كذبها يقع على كل واحد تطبيقه لان كل واحد مصدق في حق
 نفسها والطلاق معلق بوجود حصنه وقد ظهرت وان صدقها يقع على كل
 واحد منهن اربع تطبيقات الا انه لا يريد على الملائك فمفتر وتلقوا
 الواحد فان صدق الواحد وكذب الملائك طلق المكذبات كل واحد
 تطبيقه والمصدقة تطبيقه واحد لانه لم يظهر في حقها الا حصنه واحد
 وهي حصنها والمكذبات ظهرت في حقها حصنه كل واحد منهن وحصنه
 المصدقة ولو صدق اثنين وكذب اثنين يقع على كل واحد من المصدقين
 تطبيقه بقولها وقول المصدقة الاخرى يقع على كل واحد من المكذبتين
 ثلاث بقولها وقول المصدقين ولو صدق الملائك وكذب الواحد
 وقع عليها اربع الا انه لا يريد على الملائك والفرق بين المسلمين الاول
 بحرف الشرط وهو اذا والثاني بكمال والتي اذا لا يتكرر الفعل فيها كما

في كل واحد منهن

يتكرر كلما قال الكتاب اذا قال الامر اتم له كما ولدته ولدان فاما طالق
 فلو كانت كل واحدة منهما ولدت في بطن واحد من كل ولادة يوم فالتى ولدت
 الاولى وقع عليها تطبيقان وعلى الاخرى ثلاث وذلك لانه اضاف بما يقع بالتكرار
 وهو كما قلنا ولدت الاولى وقع الطلاق عليها وعلى صاحبها فلما ولدت الثانية
 وقع عليها وعلى صاحبها نصارى من الاولى ثنتين والثانية ثنتين فاذا ولدت
 الاولى وقع على صاحبها ولم يقع عليها لان عدتها انقضت والنسب ثابت
باب الحث في الممن التي يقع حرمها
 والتي لا يقع حتى يكون التي حلق به
 الباب لم يرد من الاضافة الى الموجود وبين الاضافة الى المعدم
والاصل في ذلك ان الطلاق اذا اضيف الى الموجود يرد
 من ساعته واذا اضيف الى المعدم ينتظر وجوده وهذا ان التوقيت
 لا يكون الا شئ معدوم فاذا كان موجودا استغنى عن التوقيت **والاصل**
اخر ان الشرط الواحد يكسب الحث في ايمان كثير وذلك لان الحث متفرع
 فانما يتعلق بالجزء وقد يكون الشرط واحدا وله جزئات كثيرة يساهم رجل
 قال لامرأته وهي حامل اذا ولدت ولدا فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان
 الولد الذي تلونه فانت طالق واحدة فلو ان غلاما خلقت ثلاثا وعليها
 العدة ثلاث حيض ولو قال اذا ولدت ولدا فانت طالق ثنتين ثم قال

علام

نزل من ساعة لا اضمحل الموضع
 ما سعى عن العوض

ان كان الولد الذي في بطنك غلاما فانت طالق واحدة فلو ان غلاما خلقت
 واحدة وانقضت عدتها وذلك لانه علق الطلاق بالموجود وهو قوله ان
 كان الذي في بطنك وهذا ليس كقوله ان كان الولد الذي تلونه فانت طالق
 بالموجود وهناك تعلق بالمعدم **باب الحث في الممن**
بالحيض والفعل الذي يقع بعد الفعل وقبله اورد محمد رحمه الله
 الباب ليفرق بين ما اذا علق الطلاق بالحيض وبين ما اذا علقها بما قبل الحيض
والاصل في ذلك انه متى علق الطلاق بوقت قبل الحيض
 لا ينتظر الطهر ومتى علقها بالحيض نفسها ينتظر كما لا وهو الطهر يساهم
 رجل قال لامرأته انت طالق قبل ان تحيض حيضه لشهر فان حاضت قبل الشهر
 لا يقع الطلاق وان حاضت بعد الشهر في ايام حيضها فزات الدم يوما او
 يومين لا تطلق وان رأت ثلاثة ايام وليا لها وقع الطلاق ولا ينتظر الطهر
 وذلك لانه لما علق الطلاق بشهر قبل الحيض فاذا رأت الدم ثلاثة ايام فقد
 تبين الحيض فاستند الطلاق الى الشهر ووقع ولو قال لها اذا حاضت
 فانت طالق لا يقع الطلاق ما لم تحض وتطهر لانه علق الطلاق بوجود حيضه لا
 بحيضه الا بعد الطهر لان المصير لا يكون الا بعد الكمال ولو حضر الحيض بان قال نصف
 حيضه لا يقع ما لم يكمل الحيض **باب الحث في المواقيت**
 اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الاوقات اذا تدخلت وبينها اذا لم تدخل

والاصل في ذلك ان النكحة اذا وصفت بالكمال اتصفت فان قدر عليه والا
استعير له حقيقة ذلك بسانه اذا قال الرجل يا بعض النهار
والله لا اكل فلانا يوما وجب المنع عقبت اليمين لم يكن يومنا على الحقيقة
فوجب ان يمنع الى مثل تلك الساعة من العود تدخل الليلة ضرور ولو قال
ذلك في الليل وجب المنع ليل وعيد الشمس لان يومنا عما يعنى بيضاء النهار كالليلة
عما عمن سواد الليل فاما اذا قال يومنا دخلت الليلة للضرورة ايضا
فاما ثلاثة ايام فلا تكون الا بلياليها **باب الجنت اليمين**
في اللبس وفي الدخول الاصل ان اليمين اذا تعلقت بالاسم وقال
الاسم وجب زوال اليمين هذا اذا لم يتق شي مما وقعت عليه اليمين ثم ان كان ما
يعود بصيغة جديده فلا تعود اليمين لان هذا غير الاول وان كان العود بقصر
الفعل لا يتغير اليمين لا يتق شي من المستحق كقبح الجميع والصفة في الحاضر ليست
بشرط لان الاشارة تعني عنها وفي الغايب شرط لان التعريف للحاضر بالاشارة
يكون وفي الغايب بالصفة بسانه رجل قال والله لا ادخل هذه الدار
فدخلها بعد ما هدمت وصارت صورا جنت ولو كان قال لا ادخل دارا فدخلها
بعد ما هدمت وصارت صورا لم يحنث **والاصل في ذلك ان قوله**
هذه اسم اشارة فلا يحتاج الى قول دار اذا ذكر فقال له اذا قال دار مشتقة
من الصفة وهو الدوران لم تكن منسبة لا يحنث كما انهم قالوا جيط وان لم يكن

محيطا لان الاصل انما سمي كذا ولو حلت لا يدخل من الدار فهدمت وصارت
صورا ثم بنيت مسجدا او حماما او بنسنا او جعلت كلها بيتا واحدا او غلبت
عليها الفرات فصارت نهران فغيرها لا يحنث فان عادت صورا فدخلها لا يحنث
فان بنيت دارا مرة اخرى فدخلها لا يحنث لانها عادت بصيغة جديده
باب الجنت في اليمين في المساومه والنقصان
اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين العرف ملفوظا وبين دليل الاصل
في الفاظ اليمين محض بالعرف ولا يزداد على لفظ الجالف سانه حل سام
رجلا على ثوب بعشره درهم فاني المايح ان ينقصه من اثني عشر درهما فقال
المشتري عبد جبران اشتراه ثاثنى عشر فاشتراه ثاثنى عشر ودينار لو بثلاثة عشر
جنت ولو اشتراه باحد عشر ودينارا لا يحنث لان مقتضىه على اثني عشر ولم يوجد
فالدنيا من جنس آخر لم يدخل في اللفظ الا ترى انه لو اشتراه بعبد او بوب
اكثر من ذلك اكان يحنث لا ولو ان المايح هو الذي حلف فقال عبد جبران يا عه
بعشره فباعه باحد عشر او بفسعه لا يحنث ما لم يبع بعشره وذلك لانه في بيعه
البيع بعشره والبيع بفسعه غير البيع بعشره فلم يكن في لفظه دالة على لفظ المشتري
دلالة لان لفظ المشتري في يده كانه قال لا اعتد معك هذا العقد ولا يزياده
باب اليمين في الهبة والصدق والعارية والنكاح
والصلاة والجنث في ذلك اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف في الشرط

وصارت

اذا كان بالمصدر والذالم يكن من الاجاب اذا كان يقع من احد الجانين
 او لا يقع الا من كليهما ثم **الاصل** في ذلك ان يمينه اذا انعقدت على
 الديانة في المستقبل يراد بها الجائز دون الفاسد متى انعقدت
 على المعاملة يراد بها الجائز والفاسد جميعا والاحبار عمن يقع على الجائز
 والفاسد جميعا و**اصل اخر** انه متى نفى التملك من جانب واحد
 بغير ايجاب ولا يعتبر قبول الآخر وان نفى التملك من الجانبين جميعا بغير ايجاب
 والقبول **مثاله** رجل قال لا خير عبد من عبدك فبطلت تلك شيئا فوجب
 له هبة ولم يقبلها بحث وكذلك الصدقة والعري والهبة وكلما كان
 من احد الجانين لا نه قصد فعلا يكون منه وهو المبرك وقد وجد ان فعل الآخر
 ليس بشرط في صحة فعله هنا ولا كذلك البيع فانه اذا قال عبد من عبدك
 شيئا فباع ولم يقبل لا بحث وذلك ان البيع لا يصح من احد الطرفين ولا
 ينعقد الا بايجاب وقبول فلا بحث ما لم يقع العقد منهما ولو حلف لا تزوج
 امرأة بغير شهود لا بحث لان فيه معنى الديانة فصارك انه شرط ذلك صريحا
 فلم تصح الديانة لا بحث كما لو حلف لا يصلي اليوم فصلى بغير وضوء لا بحث
 ولو قال ان كنت صليتا قد كان صلي بغير وضوء بحث لان الاخبار عن الماضي
 ليس فيه معنى الديانة فصارك لا يصح في الجائز والفاسد الترك
 ان الصفة في الحاضر ليس بشرط لان اسم الاشياء اغنى عن الصفات وفي الغايب

شرط لحوق الحقوق الاشتراك والفعل الماضي التعريف منزلة اسم الاشياء
 والمستقبل منزلة الغايب فحتاج الى الصفة ولو قال عبد من عبدك اليوم
 صلاه فصل ركعة لا بحث لان المصدر لا يكون الا بعد تمام الفعل لانه لما
 قال صلاه وجب ان يكون تامة ولو لم يقل صلاه حيث بالركعة الواحد
 قال الله تعالى واذا كنت فيهم فانت لهم الصلاة فسمي الركعة صلاة لان الالف
 واللام يكونان للكمال وفي الركعة الواحد قال فليصلا معك فسمي بركعة
باب الحش في المساكن والصيام والفطرو
الهلال والاصحى والنكاح والطلاق اورده محمد رحمه الله الباب
 ليفرق بين ما يكون قربة وبين ما لا يكون فيه قربة وبين ما يستغفر الوقت
 وبين ما لا يستغفر الوقت و**الاصل** فيه انه متى نفى يمينه فعلا
 في وقت فان كان الوقت من شرط صحته كان الاستدراك فيه وان لم يكن من شرط
 صحته الوقت فهو كفى الفعل و**اصل اخر** انه متى نفى يمينه فعلا ما
 و اضاف الى وقت يراد به نفي الكون وان كان الفعل حاد اراد به التحقيق والفعل
 اذا كان فيه قربة يراد به التحصيل لان التحصيل هو المراد بالفعل فصار
 كالمنطوق وان لم يكن فيه قربة يراد به نفي الكون **مثاله** رجل قال
 عبد من عبدك فبطلت في هذه الدار شهر رمضان فبطلت ساعه منه حيث ان
 هذا لا قربة فيه فصارك كلامه نفي الكون وقد وجد ان الطرد لا بد ان يكون

فيه معنى الوعائية فصار كأنه قال ان ساكنك هذه الدار في شهر
 رمضان ولو قال كذلك حث ولو قال عبد بن حرام بالكوفة شهر
 لا يحث ما لم يصم جميعه لان الصوم قربه والقرب انما يصح بالتام فلذلك اقرقا
 الا ترى انه لو كان شهر رمضان لم يصح لا يحث ولو قال عبد بن حرام فطر
 بالكوفة فكان ما يوم الفطر الا ان لم ياكل فانه لا يحث فان هذا القرب فيه نصار
 كلامه لنفي الكون **باب الحث في الوقت الذي يكون**
قبل الفعل الذي خلف عليه اورد محمد رحمه الله الباب ليوقن
 ما يجب بايجاب المروءة لم يرد عليه ويبر ما يجب بايجابه فليدرك غيره من
 الاصل ان المتبوع في باب المنذر غير ما تلفظ به وفي باب اليمين معنى
 لم يتلفظ به **باب** انه متى نذر نذر الزمه غير ما نذر لان النذر لا يصح
 الا فيما كان مثله فرض متى ما اوجه وجب كاجاب الغرض ومتى فات وجب
 واليمين جمله يوكدها الكلام وتأكيدها الكلام انما يكون بما تحقق وجوبه في
 اليمين بالله تعالى فمتى حثت وجبت الكفارة لان اليمين ليس لها مثل ان ذهب
 اليه فمتى حثت وجبت العقوبة اما غم او جلد واصل **باب** ان النذر
 المعلق بالشرط عند وجوده بمنزلة ابتداء الاجاب مثاله رجل قال
 علي صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما اكل او بعد الزوال
 او في الليل لا يلزمه لان هذا نذر معلق بشرط فنزل عند وجوده وبصر كالتكلم

به في ذلك الوقت ولو قال ذلك بعد هذه الاوقات لا يلزمه شيء ولو اسكت
 ذلك اليوم لا قربه فيه فلا يصح ولو كان طمنا قال والله لا صوم اليوم الذي
 تقدم فيه فلان فقدم فلان بعد الاكل حث لانه حلف على فعل مستقبل بشرط
 فوجد الشرط ولم يوجد الجزاء فوجبت الكفارة الا ترى ان اليمين يصح فيما يكون
 وفيما لا يتكون فانه لو قال والله لا مسس حث وذلك لانه اني ما ياتي القسم
 لان القسم تعظيم للتعالي فيجب فيما يتصور وفيما لا يتصور والكفارة يجب بالحث
 وما قبل الحث يكون تطوعا فلا عبرة لها الا في الظاهر لان النذر اوجبها قبل
 الحث لان المراد ان لا يقع حث وليسيت عينا بالله تعالى فوجب وانما هو شبه
 المحرم فكان عقوبه قبل الفعل للدفع حتى لا يقع في شيء يشبه المحرم
باب الحث في ملك العبد والمكاتب
 اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الحقيقة والمجاز وذلك لان كل واحد منهما
 خلاف الاخرى لان الحقيقة ما جاء على الصحة والمجاز ما عدل عن اصله لئلا يمتد
 والاصل في ذلك ان اليمين اذا كانت الحقيقة فلا عبرة بالمجاز
 واذا كانت المجاز اشقت الحقيقة لان الصديق لا يجتمعان واصل
 اخر وهو ان المتكلم اذا تكلم بحكم كلامه على الصحة دون الفساد فان وجدت
 حقيقة تحمل عليها والاصل على المجاز يبس انه اذا قال العبد والمكاتب كل
 مملوك املاكم فيها استقبل فهو حرق فحق ثم ملك عبد لا يعتق لان يمينه

الشم

والكاتب مملوكا
 فادى الى السؤال
 الاول هل اذا قال
 عتق

[illegible]

35

جميع العود والعشر اول العود نصارت في استغراق العود كالواحد
الجذر والاصل في ذلك ان النعمان النكره نعموني عمت
كان القليل والكثير سوا في التعريف يستغرقه مثال له رجل قال
اذا صمت ابدا فعبدني خيرا صبح صايما حيث لان ابدا ما كيد لوقت مجهول
والجهول اذا اكره قضي الاقل واقله لحظه صحى الصوم على وقت انشقاق
الفجر مع التوبة الا ترى الى قوله تعالى ولا تقل على احد منهم مات ابدا وصلاة
الجنان لا تذكر رائعا تكون لحظه وقوله تعالى ولا تقبلوا له شهادة ابدا
فالى شهادة قبلت دخلت تحت النهى ولو قال ان صمت ابدا فعبدك
جرا لا تحت ما لم يصم جميع العمر لان ابدا اسم للزمان كله وليس زمان الا بغير منه
الا عمره فاعتبر من وقت اليتميز الى اخر العمر فان صام جميع العمر عتق عبده فهو
الروح هو اما اذا قال ان كلمتك ابدا وابدا او ساكنتك او ضحكك او قال
لا امراته ان قوتك واشتريت منك او بعثت او شاركها في فعل متره
لان ذكر الابد هنا وابدا سوا لان هذا فعل ليس من شرط صحته الوقت كالصيام
فصار للتاكيد والتاكيد يقتضي نفي الكون في امثا العود فاذا قال ان كلمتك
المشهور والارمنه فانما ينصرف الى عشر منها لانها غاية الجمع وذلك انك
متى خرجت عن العشر اعدت العود فتقوله المشهور انما يقع على العود دون
الاسم فامضاه لانك تقول ثلاث شهور الى العشر ثم تقول احد عشر شهرا

فوقعت اليمين على المنطوق به لا على استعراق الجنب ولو قال شهوراً وقع على
ثلاث اقل العود فوق عليه لقطعه لانه نكر ثم عرفه فوق واستعراق
العود ولو قال صوم لزمه يوم واحد لان هذا اقل ما يقع عليه الاسم لانه
وقت مخصوص فوقع على الاقل وهذا اذا لم تكن له نية
باب الحث فيما يفعله الرجل صاحبه فيما يفعله لغيره
اورد محمد رحمه الله الباب في الاضافة ليعرف من ما تجرى فيه النيابة من ما تجرى فيه
والاصل فيه اذا حلف على ما تجرى فيه النيابة وضاف العمل اليه يقع على المكلف
وان اضاف العمل لغيره لا يقع مثاله رجل قال انعت لك ثوباً فعدس
فدفع المحلوف عليه ثوباً الى رجل وامره ان يدفعه الى الخالف لبيعه فوقع الرجل
الثوب الى الخالف وقال له مع هذا الثوب لفلان فباعه حيث شاء اضاف
فعلة اليه الاتراة قال انعت لك فاضاف فعلة اليه بخلاف ما اذا قال
نعت ثوباً لك لانه اضاف فعلة الى ملك محصور وهذا يكون فيه تجرى فيه
النيابة مع النيابة واماماً لا تجرى فيه النيابة مثل ان يقول انعت عبداً
لك او صريت لك عبداً فهو سواء وقع على ضرب عبد في الملك
باب الاستئذان من الايمان الى نفع على الواحد والنفع
على الجماعة اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من التكرار اذا اتصفت
بينها اذا لم تصف دين وصفها بالجمع ويز وصفها بالافراد والاستئذان

وكذلك

وكذلك فيما اتى به الاخراج صار موصوفاً لا بالاصل في ذلك
ان شرط الحث وجود التسمية دون المستثنى والتكرار في التثنية والاشارة
تخصر الا ان وصفها بالعموم عمت وان وصفها بالمختص خصت مثاله
رجل قال لعبد من له ان ضربك الا يوم ضربك فيه فامر اني طالق فله ان يضربها
اي يوم يوافق ضرب احداهما يوم الخميس ضرب الاخر يوم الجمعة فثبت
الشمس ولم يورد الضرب الى الذي ضرب به يوم الخميس حث الا ترى انه لو قال لا
اضربك الا يوم اتقدي او في يوم بارد فاقصفت بما وصف به اليوم
باب اليمين التي تقع على الجماعة والتي تقع على الواحد
اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من التكرار والمعرفة الاصل
في الباب ان الصفة في المعرفة لغو والصفة في التكرار شرط للبيان
مثاله رجل قال ان لست قميصي فعبد حر فليس قميصاً ثم نزع
وليس الاخر لا حث الا ترى انه لما وصف نفسه بليس قميصاً دل على ان المراد
ليس قميصاً جميعاً ولو قال ان لست هذا قميصي فعبد حر فليس قميصاً
ثم نزع ثم ليس الاخر حث لان هذا اسم اشارة والاشارة من اقوال ائمة
المعريف فكانه يعني بليسها وقد وجد الا ترى انك لو قلت رايت هذا
عرفناه وان لم يسم ولم يصف بخلاف ما لو قلت رايت رجلاً فانك كنت تحتاج
الى الصفة بان تقول اسود او ابصر او طويلاً او قصيراً او وصفه بالجمع

14015-10-10

اسرار محمدیہ کا ایسا نمونہ

37

[illegible]

وقال
 وعلى الامانة
 ايضا ان ياعلم على الامانة
 صفة وصار كما اذا كان
 رطلا فكله انما يقع
 وجوبه ان الشئ يقع
 وجوبه ان الشئ يقع
 انما يقع على الامانة
 وهو كالحكم كذا وكذا
 حقيقته وبقائه والبدن
 والديان والشيء كذا وكذا

او بين احدهما وان كان كل واحد منهما لا يجد ما دخلت عليه الاصل فيه
 ان او لا يجد ما دخلت عليه كما تقولان زيد او عمرو فانك هنا قد ثبت المعنى في محرك
 في احد الرجلين واحد نصفه تصلح للواحد وهي متى دخلت على الجمع والنسبة انما
 تميز منهم الواحد وليس للآخر فيه شرك ولا ضمير للفعل فيه واصل اخر
 ان اللفظ الثاني اذا افاد غير ما افاد الاول النفي واقل اذا افاد غير ما افاده
 الاول اعلم مثله اذ كان للرجل ثلاثة اعداء سالم ويزع ومبارك فقال
 سالم خروا سالم ويزع خروا او سالم ويزع ومبارك احرار يوم بالبيان لانه
 ادخل حرف الشك بين كلامه فاحتاج كلامه الى البيان لان سالم خروا
 سالم ويزع خروا فدخل الشك بين سالم ويزع ويزع سالم ويزع كذلك قوله
 سالم ويزع ومبارك احرار فيجب ان يقال له يفران قال اجتزأ الكلام الاول
 عن سالم ويزع وان اختار الكلام الثاني عن سالم ويزع لانه ادخل حرف الشك
 بين الرجلين وان اختار الكلام الثالث عن الكل لان او افردت كل جملة من الاخرى
 فاي جملة اختارها وقع العتق فان مات قبل البيان عتق سالم ويزع كله لانه
 لا شك في عتقه لانه دخل في الثلاث حل وعتق من يبيع نصفه لانه دخل في
 حلته ولانه اشركه في عتق فتارة وقع وتارة لا يقع نصفه وعتق من مبارك
 ثلثه لا يعلم بذكر الا في جملة واحد وبعد وقوع العتق لا يحتمل الرد فلذلك وقع
 العتق بعد نصفه وثلث احيا طاهرا اذ كان القول بمنع حال الصحة

واما او اكان مع مرض الموت ولا مال له غير هؤلاء العبيد ولم يجر الورثة فالثالث
 يقسم بينهم على قدر عتقهم فيصيب سالم جميع رقبته ويصيب يزيع نصف رقبته
 ويصيب مبارك ثلث رقبته فاحتاج الى جملة له ملك ونصف واقل ستة
 نسلم يضرب بجميع الرقبه وهي ستة ويزع نصف الرقبه وهي ثلاثة ومبارك
 يضرب بثلث رقبته وهي سهران فذلك احد عشر واذا رث ملك المال على احد عشر
 صار الجميع ثلاثة وثلاثين معتوق من سالم ستة ويسعى في خمسة ويزع عتق
 منه ثلاثة ويسعى في ثمانية وعتق من مبارك سهران ويسعى في تسعة
 فصارت جملة السعاية اثنى وعشرين والوصية احد عشر فاستقام الملك
 والمثلثان ولو كان قال سالم خروا سالم ويزع او سالم ويزع ومبارك
 ولم يكرر لفظ الحرية عن الجميع لان الشك هناك وقع في احرارها وفي العتق
 فافترقا وذلك لاننا قلنا ان اللفظ الثاني اذا افاد غير ما افاده الاول اهل
 فها لما قال سالم خروا فقد ثبت الحرية فلما قال او سالم ويزع فبقى سالم ويزع
 والواو عاطفة تعطفت بزيع على سالم وسالم معتوق فقلت قال ومبارك
 حر ي كذلك ان كان ذلك في الصحة او المرض وخروا من الملك او لم يخرجوا
 ولكن اجازت الورثة وان لم يخرجوا فالرقبة الواحدة تقسم بينهم الثلاثة
 لاستواء احوالهم فيشع كل واحد منهم ثلثي قيمته وعتق ثلثه ولو كان قال
 لهما احدكما خروا سالم يوم بالبيان فان قال اردت اللفظ الثاني عتق سالم ولو

اصل
 الى الثلاث الثلاثة

وقع

قال غيب اللفظ الاول عن احد الحكماء يوم بالبيان في دفعه لان اصله
في الرجل وليس للمفعل فيه شرك كما تقول كان يدور فيه ليس معه احد فكانت
صفه وليس فيها معنى العطف **باب المميز في الاستثناء**
الذي يبدأ به قبل المميز والمميز الذي ينقص احدها صاحبها
او يخرجها عنه الباب لينفرد به حرف يكون للشرط ويرحف لا يكون
والاصل ان الاول للعطف وقد يكون للابتداء لا يكون للشرط وكذا
اسماء الضمير والاشارة والاصل في الطلاق انه على ثلاثة انواع مرسلة ومعلق
ومضاف فالمرسلة تنزل من ساعته كقوله انت طالق والمعلق بالشرط ينزل
عند وجود الشرط والمضاف الى وقت ينزل عند وجود وقته يسكن في ذلك
رجل قال امراته ان دخلت الدار فانت طالق يصير الطلاق معلقا بالدخول
لان جواب الشرط بالفاء قد وجب ولو قال ان دخلت الدار انت طالق طلقت
من ساعته لان هذا اسم اشار وصار الكلام جملة من مبتدأ وخبر فوقع مجزا
لا يعلم يكن معلقا بشرط ولا مضافا الى وقت ولو قال غيبته اذ دخلت
دين فيها بينه وبين الله تعالى ان جواب الشرط قد يحذف منه الفاء كقوله تعالى
فمن بعد الله ان يهديه ويشرح صدره للاسلام فيفسر صدره قال جرير
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالله عند الله مثلال
ولا يدبر في القضا لانه ادعى خلاف الظاهر ولو قال ان دخلت الدار انت

طالق طلقت من ساعته لان هذه الواو لا تبدأ لانه لم تقدمها جملة تعطف
عليها فبقيت لا تبدأ ولو اخبر حرف الشرط بان قال انت طالق ان دخلت الدار
صار دخول الدار شرطا لطلاق لان النون جات بعد جملة تم بها الكلام ولو
ادخل الواو طلقت من ساعته لانها عاطفة فقد عطفت جملة على جملة من غير شرط
وذلك قوله انت طالق وان دخلت الدار فصار كأنه قال وان دخلت الدار ايضا
وكذلك الفاء اذا دخلت موضع الواو لانها لا اعتداد بها لان الشيء لا يدخل الا
موضع نفسه فان النون للشرط والفاء جواب الشرط فلا تقع موقعا فبقيت لغوا
رجل لم يجد وامرأة فقال لعبد جيران كان فلان دخل الدار امس ثم قال امراته طالق
ان لم يكن دخلها امس عن العبد طلقت المرأة لانه اخبر عن الزمان الماضي والزمان
الماضي لا يحمل الشك فانه اكد بنفسه في كل كلام على حدة بالكلام الاخر فيصح
تكذيبه فتقع الفتاوى والطلاق ولو كان ذلك من رجلين مثاله عبد الرجل
وامرأة لرجل فقال احدهما لعبد جيران كان فلان دخل الدار امس وقال الاخر امراته
طالق ان لم يكن دخلها امس لم يعتق واحدهما لان كل واحد صدق نفسه بكذب
رفيقه والله اعلم **باب المميز في الرجل يعتق احد عبدين الاجل**
او رد مخرجه الله الباب لينفرد به العتق المضاف الى وقت يبر العتق الذي لم يصف
الاصل ان المولى يملك ايتاع العتق على احد عبدين مرسلا ومعلقا
ومضافا ويومر بالبيان بعد نزول العتق لانه لا يملك البيان قبل نزول العتق لانه

لو جازيها قبل نزول العتق اذ في ذلك الى تغيير شرط المولى لان الخالف اذا
 خلف على بمن لا يجوز له ان يغير حكم الا ترى انه لو قال ان اشتريت هذا العبد
 فهو حر ثم اشتراه ونواه عن كان يمينه لم يجر لان شرط عتقه ان يكون تطوعا
 فلا يجوز تغيير شرطه **مسألة** اذا قال الرجل لعبد له اذا طغنا فاحكنا
 حر ثم قال غيت هذا لا يصدر من حق الاخر الا ترى انه لو مات احدهما بعد بيع العبد
 فقال المالك انما غيت الميث لا يصدر ولو مات قبل بيع العبد غتت الاخر ايضا
 لان شرط عتقه ان يكون في ملكه احدهما عند حدوث العتق وقد ورد لو قال
 لعبد له احك كما حر ثم مات احدهما غتت الاخرى لانه اهل للعاقبة والميث لا يصدر ^{منه}
باب الميراث في الايلاء على احدهما دون الاخرى
 اورد محمد رحمه الله الباب ليترق به حكم الايلاء هل هو لازم للرجل والمرأة وان
 حكيم احدهما تعلق باليمين بالله تعالى او بما كان لازما لله تعالى والاخرانه ترك
 منزله الطلاق فيستعلق بالمرأة **الاصلي** في ذلك ان الايلاء عن احدهما
 المراتين يجوز لان الايلاء لفظ كناية تنعقد به المدة للبيسونة عند انقضاء
 المدة فصارت كالطلاق الرجعي واذا اراد من الايلاء ان يحد بها قبل المدة
 لا يجوز لان فيه تغيير شرط الخالف كما ذكرنا **مسألة** رجل قال لامرأته
 والله لا اقرب احديكما كان فمولى من احدهما لا غير ولا من احدهما فمولى من
 على احد المعهودين فكل واحد قد حل في اليمين الا ترى انه لو كانت احدهما امة

وقع عليها الطلاق لسبق مدتها ولو كانتا حرتين انما يقع الطلاق عند
 المدة والبيان اليه ولو صرف الايلاء الى احدهما قبل المدة لا يتصرف فلو ماتت
 احدهما او بانت تعينت الاخرى للميراث كما قلنا في الباب الذي قلنا قبل هذا
باب الميراث في الايلاء في الرجل يكون تحت امر ائمة
 فيؤتى من احدهما اورد محمد رحمه الله الباب ليترق به قوله جلالة
 ويترق قوله واحدة منها ويترق به قوله احدهما ويترق به قوله والاخرى ويترق به
 الطهار والطلاق **والاصل** ان الايلاء لفظ تنعقد به المدة للبيسونة
 عند مضي المدة والمدة للحررة اربعة اشهر وللائمة شهران لقوله عز وجل الذين
 يولون من نسائهم ترين اربعة اشهر فان قالوا فان الله غفور رحيم وان عمو
 الطلاق فان الله سميع عليم فجعل له الفى وعقاعه بالكفارة وجعل ترك
 الجماع اربعة اشهر طلاقا **مسألة** رجل قال لحرته وامية تحت والله لا اقرب
 احدا كما صار مولى من احدهما لا غير كما ذكرنا في الباب الاول فلو اختلفت الواحدة
 لم يكن له ذلك لانه يؤدى الى تغيير شرط الخالف فاذا مضى شهران بانت الائمة
 لسبق مدتها واذا لم يمض شهران حتى غتت الائمة لا يقع الطلاق على واحدة
 حتى تمضي اربعة اشهر فتبين ان الائمة انما بانت لسبق مدتها لا للتغير وللزوج
 اختيار بعلة الربعة الاشهر ولو اشترى الائمة بقيت للحررة على الايلاء لان احديهما
 مصلحة لكل واحدة منهما فخرج الائمة عن حكم الايلاء لا يخرج الحررة وانما خرجت

الامة لانها ليست من اهل الطلاق فلا واعقها وزوجها فلا حكم الايلا
 ويصح الطلاق على الحرم للسبق ولو قال انا لا اقرب واجرة منك
 واحداها امة صار موليا من امراته لان واحدة اذا دخلت في النكاح تعم
 على سبيل الافراد لانها عدد واحد صف فلهذا انما لا يترى انك اذا قلت
 والله لا اكلم واحدا من رجال الكوفة دخلت رجال الكوفة فيمنع على الافراد
 ثم **الاصل** ان الايلا كل عين تمنع جماع الزوج الايجب يلزمه ان
 يساند اذا قال الرجل لامرأته انا لا اقرب احدكم الا امة ان قربت احدا
 فالأخرى على كظم امي صار موليا من احداهما فاذا مضى شهران بانت الامة لسبق
 مدتها لا للتعيين فاذا بانت الامة سقط الايلا في حق الحرم لانه صار كال
 لو قرب الحرم لا يلزمه شيء ولو قال ان قربت احدا كان في كظم امي نفس شهران
 بانت الامة فاذا مضت اربعة اشهر بانت الحرم لانه جعلها خبرا لم يبدأ بقوله
 ان قربت احدا فهي بهذا انما يقع على الجامعة منها فلا يعد يسوؤه الامة
 فهذا سبيل الايلا انقضت وانما الطلاق فاذا قال ان قربت احدا
 فالأخرى طالق فلا مضى شهران بانت الامة فاذا مضت اربعة اشهر فان كانت الامة
 في الحرم بانت الحرم لان الامة في علقته من علقته فصارت كاللوقر بها طقت الحرم
 ولو قرب الحرم طقت هي ولو انقضت عدتها لا يبرأ الحرم ولو قال ان قربت احدا
 فهي طالق نفس شهران بانت الامة ثم اذا مضت اربعة اشهر بانت الحرم سواء كانت

في الامة

الامة في الجنة ان لم تكن لانه هنا جعل المطلق خبرا لا بدأ بقوله في هذه
 كما بدع الموطوءة و**اصل** اخر ان القسري هو مشتق من السر والستر
 كما به عن اجماع قال روي فيعت عن ابن ابي عمير بعد العتق وذلك لان
 وامة غيره فاذا قال الرجل ان قسرت جارية فهي حرة فاشترى جارية وشراها
 لا يعتق لان هذا يصلح لها ولغيرها ولم يرد ملكه ولم يرد غير ملكه فلا يعتق ولو
 كانت الامة في ملكه يوم حلف عتقت ان القسري ليس المراد منه الايمان بالولاء كما
 هو كما به عن اجماع **باب** الحث في اليمين التي تكون فيها
 الاستثناء على جميع الكلام وما يكون على بعضه من بعض
 اهدى رحمه الله الباب ليقرب من النكاح اذا كان متداوينا ما اذا كان عتبه
 حرف شرط لانه اذا كان متداوينا كان مقصودا به حقيقة ومتى دخل عليه حرف
 الشرط صار مقصودا فلا يقع به حكم **الاصل** فيه ان القذف شبهة
 محققة ومع الشرط تندفع الحقيقة ببيان انه رجل قال لامرأته انت طالق
 يا زانية ان دخلت الدار فمتي دخلت الدار وقع الطلاق ان النكاح لا يفسد بشرط
 وجزائه لانه يكون اسما تاما فصارت كانه قال انت يا زانية ان دخلت الدار فمتي
 الى الجزاء لا يلزمه حكم القذف لانه اخرج السبب بالشرط والجزاء كانت غير محققة
 فلا يلزمه وانما اذا قال يا زانية ان دخلت الدار فانت طالق فمتي دخلت الدار
 طلقت ولزمه حكم القذف لانه لما قال يا زانية كان محققا للسبب وقوله فانت

يا زانية

جزا لان دخلت الدار فصارت كأنه قال يا عمر انت طالق ان دخلت الدار فان كان
الطلاق رجعا لا غير والا فلا لان المراد باليسوءة وقد حصلت
باب الشهادتين في اليمين اورد محرر رحمه الله الباب
ليفرق بين الحقيقة والحجاز في الشهادة والاصل ان الضمان يجب
على من سئل كلمة التلغ لا على الذي ثبت شرط التلغ لان شرط التلغ كسب
الاملاف وكلمة التلغ هي اليمين بالطلاق والعاقبة مثاله رجل شهد
ان رجلا له عبيد فقال المولى له ان يقول العبد ان دخلت الدار فانت حر وشهد
اخر ان انه قال انه دخل الدار فانت حر وشهد اخر ان انه دخل الدار ثم رجعا
فالضمان على الاوسطين الذين قالوا ان الوكيل قال للعبد ان دخلت الدار فانت حر
فصارت من المسئلة كسوء الزنا مع سهود الاجسان فالضمان على شهود
الزنا لان شهود الاجسان ما ائتموا الا عفة وصلاحا ولو شهد هؤلاء على
رجل انه قال لامرأته انت طالق ان شئت وشهد اخر ان انها شئت ثم رجعا
فالضمان على شهود التفويض لانه ليس في لفظ الشاهدين الا انها شئت
باب اليمين في طلاق السنة وغير السنة
اورد محرر رحمه الله الباب ليميز الصفة الواقعة على المرأة والصفة الواقعة
على الطلقة والصفة الصالحة لها ثم اصل ان كل نعت وصفه يصلح
للاطلاق والغالب في صفة الطلاق فيقع من وقته ولا يفصل بين الشرط والحجاز

وكل نعت وصفه يصلح ان يكون للمرأة في المرة وتقع الطلاق في الحال وكل
نعت وصفه يصلح ان يكون صفة للمرأة ويصلح ان يكون صفة للطلاق ينظر
ان ذكر التطبيق في صفة الطلاق وان لم يذكر التطبيق في صفة المرأة لانها
هي المتبوع والطلقت تابعة لمتبوعهم وقع على المعروف دون الجهول سانه
رجل قال لامرأته انت طالق السنة فهذه لام الاضافة فقد اضاف الطلاق
الى السنة والسنة جاءت بوقوع الطلاق فظهر لاجتماع فيه والطلاق ولا
في بعضها المقدم جامع ولا طلاق وكذلك اذا وصف الطلاق بفعل فعال الحسن
او اجمل يقع على هذا الحكم لان الاحسن ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
هذا العرف صفة للطلاق حكما واما وقوع الطلاق بعد الحيض ومعه الطهر فلهذا
كما قال تعالى اقم الصلاة لردوك الشمس فلا يمكن الا بعد طلوع الشمس وبغير هذا
قوله عليه السلام هو موالم رويته ولا صوم الا بعد زوية الحلال ولو قال
انت طالق تطبيقه حسنة في دخولك الدار لا يقع الا بعد الدخول لما ذكرت
ولو قال انت طالق حسنة في دخولك الدار صار نعتا للمرأة ووقع الطلاق من
ساعة ولو قال انت طالق تطبيقه قوية في بطنك لا يقع الطلاق ما لم تدخل
الدار لان هذا صفة للتطبيق فلا يقع الا بعد وجود الشرط
باب البحث في اليمين ما يقع اليمين على ما حلف عليه
وما يقع على بعضه من النحل والشاة والكرم اورد محرر رحمه الله الباب

يعرف من ما يقع عليه من غير ثم الأصل
 في ذلك ان الكلام محمول على الحقيقة ما وجدت فان لم توجد الحقيقة حمل
 على المجاز بيان ذلك ان كل ما يمكن اكله يقع عليه من غير ثم الأصل
 هو الحقيقة ولا يقع على الخارج منه وما لا يمكن اكله يقع على الخارج
 منه لانه لا يمكن حمله على الحقيقة بحمل على المجاز الا اذا اخلط الطابع
 بشئ آخر فزال اسم عنه لا يقع عليه كالتلف والنبيذ وأصل
 آخر ما بني الايمان ان الخالف متى انعقدت عينه على وجود الاسم فاذا
 زال الاسم سقطت الهمزة وذلك لان الاسماء وضعت اعلاما على المسماة
 تحت كل واحد معنى يقصد اليه لاجله ان شهوات الناس مختلفة بعضهم
 يشتهي هذا وبعضهم يشتهي ذاك فاذا زال الاسم زال ذلك المعنى الذي
 يقصد اليه لاجله فيزال الهمزة من وانه وكذلك كانت الهمزة في العيز
 بمعنى بيان ذلك اذا قال الرجل ان اكلت من هذه الفخلة شيئا فهدرك
 خرفا كل من ثمها او رطبها او سقها الذي تجمع منها ولا يعمل به
 غيره بحيث لانه لا يمكن حمل الكلام على حقيقة بان ياكل الفخلة فحمل الكلام على
 ما يخرج منها ولو طلف ان لا ياكل من هذه الشاة ولا يهله فاكل من لبنها
 او رزها لاختلاف كلامه على الحقيقة فليس للمجاز فيه مدخل وامّا
 زوال الاسم فلو طلف اياكل من هذا العنب فاكل من ربيب جعل منه او من

عصير ودبسه لا حيث ان اكله عليه مقدور عليه وزوال الاسم
 من كل ذلك الاسم فلعن اسم الاشارة ايضا ويضد ذلك لو طلف اياكل
 هذا الثاب فكله بعد ما صار شيئا بحيث انه مقصود بنفسه ولو
 كانت الهمزة بسبب مثل ان يكون بين رجل وامرأة ثم يخلف ان ياكل هذا
 الصبي فكله بعد ما صار شيئا لا حيث الاثر ان ياكله لو طلف اياكله لم
 يحل الشاة لمريض لوها فذا زال ذلك فاكل من حيث لان المقصود
 زوال الاسم **باب الهمزة في الهمز التي تقع على الخاص والحام**
من الاكل ونحوه او رد محمد رحمه الله الباب ليس من الفرد والاني
 والاصل فيه ان الاسماء على نوعين اسم جنس واسم نوع فاسم الجنس يقع
 على الخاص والحام واسم النوع يقع على الخاص دون العام والخاص على ضرب
 هاتين هاتين وهما افراد وهما جمع وهما مبالغة فاما محرم يذكر الا تميزها
 فينبغي وذكر من الاخرين طرفاها التانيث يقع على الانثى خاصة وذلك
 كل حاجات زياده لما كان في مقابلة ذكر مثل ذلك حمار لان اصل الذكر
 حمار فزيدت الهاء التانيث وهما الفرد ككثيرا بعلة والجرادة والعمامة والتمرة
 لان الجمع يقال وجراد وجراد وتمر فهذا ما ذكره محمد رحمه الله في الجامع واما
 فما لم يذكره فعلامه ونسابة فممن المبالغة في الصفة لانه لما دخل على الذكر
 صفة لا تلابيه فاعلم ان ذلك ليس له في المبالغة فاقب الجمع

في هذا الباب
 في هذا الباب
 في هذا الباب

فحاله وبغاله لان واحد من بغال وحمائل كما تورد الجمال الشرذا
 بيانه رجل قال عبد جران اكل لحم دجاج ابدا فاكل لحم ديك او دجاجة
 حيث لان الدجاج اسم جنس يقع على الذكر والانثى قال
 لما تذكرت بالديرة من ارقى صوت الدجاج وقرع بالنواقيس
 الا ترى ان الدجاجة لا تقصد صياحها وانما المراد صوت الديكة وكذلك
 لو حلف لا ياكل لحم جمل يقع على الذكر والانثى والعزير والخنثى ولو حلف لا يركب
 جمل يقع على الانثى فان الحملات تسمى كذلك التمر والعمامة فانها فيها
 لا اراد باب الحنث في اليمين التي تقع على الحياه
 دون الممات وعلى الموت دون الحياه اورد محمد رحمه الله الباب
 ليعرف من يتعلق بالخالف وبين ما يتعلق بالمحلف عليه والاصل
 فيه ان كل ما يستدعي ويغيب ويؤلم يقع على المحلف عليه وما ليس كذلك لا يقع
 عليها بيانه رجل قال عبد جران ضرب فلانا ابدا فصر به بعد ملامات
 لا بحيث لان المقصود من الضرب الايلام والاصحاح والميت ليس بحيا فكأنه انما
 حلف عليه في حال حياته وكذلك لو حلف انه لا ياكل ما ولا يدخل عليه واما
 ما يقع على الحياه والوفاء جميعا فالغسل والوضوء والمشي والحل مثاله
 لو حلف رجل لا يفعل هذه الاشياء بول فوات وفعلها به بعد الموت حيث لان
 هذا ما يتعلق بها جميعا باب ما تصدق فيه المرء على الخيف

وما لا تصدق اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من الخيف والخيف
 واعلم ان الخيف اسم الجنس والخيفه اسم النوع وهو الواحد من الخيف
 مثل ما تقول الشرب تريد فعلك وتقول الشربه تريد ما يشرب مرة
 واحده كالقه والاصل فيه ان الخيفه اسم الكامل منها وكال
 الخيفه لا يكون الا اذا وجد الطهر فان الجمال عبارة عن النهاية والخيف
 عبارة عن روية الدم بشرط المدّة والمدّة ثلاثة ايام لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم اقل الخيف ثلاثة ايام واكثره عشره فاذا وجد الخيف ثلاثة ايام حقت
 له حيض والا فلا والقول فيه قول الامير ما دامت الامانة في يد من خرجت
 الامانة من يده بطل قوله بيانه رجل قال لامرأته اذا حضت
 فانت طالق فقالت حضت وطهرت وانا طاهرة الحال فاقول قولها لان الطلاق
 يقع عليها بعد ما تحيض وتطهر فان لم تطهر لا يقع لقوله حيضه ولو قال اذا حضت
 فانت طالق فقالت حضت منذ ثلاثة ايام وانا حايض يقع الطلاق عليها وان قالت
 حضت ثلاثة ايام وطهرت وانا طاهرة لا يقع عليها لان الامانة خرجت من يدها يعني المدّة
 الموضوعة اليها باب من الايمان التي تكون الاستثنا فيها
 على جميع ما استثنى في بعضه اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من لا وير
 واحد الاصل ان واحد الشئ او الاشياء واحد للعدد والعدد
 يعني ابو حنيفة رحمه الله المسئلة على أي من العران قوله تعالى قل لا اجد فيها

فيها ارجى الى محرم ما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتا او دما مسفوحا او لحم
 خنزير وقال تعالى لا يبدلين زمتهم الا ليعولن او اياهم او ابايعولن
 فان هذا الجمع كانه قال هذا الضرب او الصنف بيسانه رجل قال والله
 لا اكلم احدا ابدا الا فلانا او فلانا فكلهم جميعا او كل واحد منها لا يحث لان
 اولاد دخلت الاستثناء من علم ان المراد ليس المنع فكل الكلام على الاباحة
 لان الاستثناء للتخصيص قال ابو ذؤيب
 وكان سبيان لا يسر جوانعا او يسر جوده بها واعبرت السورح
 فانها بمعنى الواو ولانه لو خصصه فقد افرد من جمع المتقيات
 فعلم ان المراد ليس الاثبات ولو قال والله لا اكلم احدا الا احده من
 الرجلين فكل واحد لا يحث لانه مستثنى ولو كلهم جميعا حث لانه قرن
 صفة المنكر بصيغة المفرد وهو قوله احده من الرجلين فكان الدخول تحت
 الاستثناء احدها بخلاف الجنس كما لو قال لا اكلم احدا ابدا الا احدا الرجلين
 كوفيا او بصرا يدخل كل الجنس تحت الاستثناء لانه استثنى هذا الجنس لان
 الالف واللام لا تستغرق الجنس **باب من الايمان بالطلاق**
 او دمج حرم الله الباب ليقرب من كلمة كل من كل كما والاصل في ذلك
 ان كلامه دخل على الاسماء والاي لا يتكرر وكما دخل على الافعال لا تعاد تكرر
 وكما في كل دخلت عليها ما كما دخلت على ان فكيفما عملها والشرط الواحد

ان يكون من جنس واحد

يكسب الخث في ايمان كثره بيسانه اذا قال الرجل كل امرأة اتزوجها
 الى ثلاث سنين فهي طالق ان دخلت الدار وله امرأة وتزوج اخرى ثم طلقها
 قبل الدخول بها ثم تزوجها في ثلاث سنين ثم دخلت الدار فبطلت التي كانت
 في ملكه تطليقتان سوى الاولى لانه حث في تمييز بين الكون وبين التزوج
 واما التي تزوجها فله دخل الا في من التزوج فحسب لانها لم تكن عنده وقت
 ايمانه لانه طلق تمييزا بين الزوجين للتكرار ولو دخل الدار بعد طلقها ثم تزوجها
 طلق التي كانت في ملكه وقت ايمانه تطليقتان سوى الاولى ولا يطلق التي تزوجها
 لانه اذا دخل الدار حث في نفسه ولو لم يكن المراد في ملكه فلما تزوج التي كانت
 عنده وقعت عليها تطليقة لانه حث في تمييز الكون بين دخولها لانه اصاب
 الملك لكن تمييز التزوج على حالها فاذا تزوجها حث فيها لان هذه اول امرأة تزوج
 بها وبمينه باقية من تزوجها قبل الدخول تطلق عند الدخول ومن تزوجها بعد الدخول
 تطلق من مساعته واما الاخرى اذا دخلت الدار حث في نفسه ولم يصادف الملك
 فلغاها وتزوجها ثانيا فقد تكرر شرط الخث فلا يحث مرة اخرى ولو قال كل
 امرأه وكلما تزوجت امرأه الى ثلاث سنين فهي طالق ان دخلت الدار وعنده امرأه ثم
 تزوج اخرى ثم طلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها ثم دخل الدار طلق كل واحد
 تطليقتين سوى الاولى التي كانت عنده طلق تمييزا بين الكون وبين التزوج كما ذكرنا
 واما الاخرى فقد تزوجها مرتين واعتدت بمينه بكلمة كل ما هو موجب للتكرار وقد وجد

شرط الجئت فبحث فيها لما ذكرنا ان الشرط الواحد كسب الجئت في ايمان كثير
 ولو دخل الدار ثم تزوجها طلقت كل واحدة تطليقه اما التي كانت عنده حيث
 فيها يميز الكون ولغاها اذا تزوجها طلقت بيمين الزوج واما التي تزوجت
 في حيا من ولغاها اذا تزوجها فمكرت اليمن فمكر الجئت ودعت عليها اخر
 واما شرط السؤال فيما تميز المسلمتين الى ثلاثين سنة لانه لو لم يوقت لا يقع
 الطلاق على التي تزوجها بعد الدخول لان دخول الدار صير غايه ليمين فلا
 اشترط ثلاثين سنة يقع الطلاق قبل دخول الدار وبعد دخول الدار
باب من الايمان التي يقع فيها الامر ان جميعا والجرها
 قبل صاحبه - اورد رحمه الله الباب ليفرق بين التقدم والتأخر المتقدم
 مثل قولك لا ابتداء والسبق وقبل فذلك للتقدم والآخر حتى وبعد للتأخر
والاصل في ذلك ان المقاربه مع حروف التقدم هي مع حروف
 التأخر تعلى يسانه رجل قال لصاحبه ان ابتدأتك بالكلام ابدا وان
 كلمتك قبل ان تكلمني او ان سبقتك بكلام ثم التقيا وسلم كل واحد منهما
 على صاحبه وخرج كلامهما معا لا بحث لانه لم يسبق والشرط السابق ولو
 كلمه بعد ذلك لا بحث ولو قال ان كلمتك حتى تكلمني فبعد حروف الا ان
 تكلمني فالتقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج كلامهما معا بحث لان
 هذه حروف تكون لما بعد وبعد لا يكون الا بانقضاء الاول ولم يوجد فبحث

وشرق آخر في هذا الباب اورد رحمه الله هذا الفصل ليفرق بين
 المعرفة والمنكر والاصل في ذلك ان الزوج اذا اقرب بالبحث
 ثم ادعى والدعوى من الظاهر الى غيره لا يصدق ومنى انكر البحث اصلا
 فالتول قوله يسانه اذا قال الرجل اول امراه تزوجها فهي طالق ثم اقر
 بتزوج امراه وصدقته المرأة وقالت انا اول امراه تزوج بعد يمينه قال
 الرجل قد تزوجت امراه قبلك وهي فلانه فكرته فلانه او صدقته فان
 الطلاق يقع على المرأة الاولى التي اقر بتزوجها او لا باقران ويقع على المعرفة
 لاها هي الخلو ف عليها حقيقته اذ ليس معروفا فغيرها فان صدقته المجهولة
 لمزم الزوج لها نصف الصداق الا ان يعترف بالدخول فلمزمه الجميع ولو كان
 قال بتزوجت معها غيرها فالتول قوله الزوج لانه لم يقرب بالبحث اصلا وهذا
 كرجل قال لامرأتين احدهما ربيب والآخرى عمه ان تزوجت احدا كما قبل الاخر
 فهو طالق فتزوج ربيب رادعت الطلاق فقال تزوجت عمه قبلك ولا
 يعلم ذلك لا يتول له تطلق ربيب لانه اقرب بالبحث ثم ادعى صرفه عن المعرفة فلا
 يصدق ولو كان قال تزوجتكم معا لا بحث لانه لم يقرب بالبحث اصلا واصل
 اخر ان الزوج اذا اقرب بطلاق ما قرب به كما قرب به امراه معروفة بصدق
 الجميع لان الطلاق والنكاح عرفا بالخبر ولم يرسل الطلاق في المجال لا اضاف
 الى الملك فلم ينفصل المعرفة لادليلا ولا صرحا ولو اقرب بطلاق واضاف الى

امر ان يعلق بالمرءة وكذا اذا اقر بنكاح ما فرغ من الطلاق
 الخالف انه لا يصدق بغيره عن المعروف اما صور المسئلة الاولى
 اذا قال كنت طلق اول امرأة تزوجتها او قال كنت طلق امرأة تزوجتها
 يعني كنت تزوجتها او قال كنت طلق امرأة كانت لي او قال كنت غيبك امرأة
 فطلقت ثم قال هي غير المعروفة بصدق لانه اقرب لطلاق ما فرغ من نكاح ما فرغ
 واما الذي اقر بنكاح ما فرغ وضاف لامرته كما اذا قال كنت طلق امرأتي او
 واجدة من نسائي فان الاضافة هنا للحال والطلاق المجل لا يكون الا بهذه الصورة
 ان يقع الطلاق في الماضي ويضيف الى المعقود عليها واما الذي اقر بطلاق ما فرغ
 وضاف الى موصوفه كمن قال اول امرأة تزوجتها فهي طالق او قال طلق اول امرأة
 تزوجتها فانه يقع على المعروف **باب من الايمان فيما يوجب**
الرجل على نفسه اورد محمد رحمه الله الباب ليمر من الخبر واجمع
 وير ما يوجب فله من دين ما لا عين تلمسه ولا يلزمه والاصل في الباب
 ان وجود المستحق من المستثنى هو الموجب فلا يجب الا بوجوده بانه اذا
 قال الرجل ان كان في يدي درهم الا لانه درهم لجميع ما في يدي من الدراهم على
 المساكين صدقة فاذ لم يكن في يدي خمسة دراهم اعجب عليه ان يتصدق بشيء منها
 لان شرط وجود المستثنى من المستثنى في الدراهم ودرهم الاستحقاق
 اسم الدرهم لانه لما قال ان كان في يدي درهم الا لانه فقد استثنى بلام درهم

قوله

قوله

بشرط ان يكون في يدي ما يستحق اسم درهم سواء لم يوجد فان كان اكثر
 خمسة دراهم تصدق بجميع لوجود الشرط ولو قال ان كان في يدي من الدراهم
 سوى ثلاثة دراهم فعليه ان يتصدق بالكل لان من هذا لا يانه الجنس وفي يدي
 من الدراهم سوى ثلاث فحسب ولو ان رجلا قال ان بعت عبدك فمضى
 المساكين صدقة فباعه بحسب عليه ان يتصدق بالثلاثة لان قوله فمضى
 هنا ما يدل على العبد فانصف العبد هذه الصدقة فوجب عليه المنذور به
 فصار كانه قال بعد البيع هذه الدراهم صدقة ولو نظر الى كونه صدقة الف
 درهم في يد رجل فقال ان بعت عبدك فمضى هذه الدراهم فمضى صدقة
 في المساكين فباعه بهما جميعا وقبر الكرو الدراهم جميعا فعليه ان يتصدق
 بالكر ووز الدراهم لان الدراهم والذباير استعينا بها في عقود المعاوضات
 وانما يتعين ان في العيوب والاعانات لان المراد من العقد ايضا هذا الجنس
 لا المعنى في العير فمساواة بالذهب واعطى الدرهم او باع الدرهم واعطى الذهب
 لان كل واحد من صاحبه المقصود فاذ لم يتغير لا يجب الصدقة بهما مجازا
 يتصدق بالكر لانه لما تغير للعقد تغير للندى والكر مقصود بنفسه كسائر
 العروض والندى لا يتعلق الا بما كان في الملك ايضا في الملك وهما لم يوطا
 وانما يتصف عند القبض فيصير عند القبض موصوفان
باب من الايمان في الغاية اورد محمد رحمه الله الباب

قوله

قوله

قوله

ليفرق بين ما يجب اذا جعل غايته ويترى ما لا يجب والاصل في ذلك
 ان كل ما كان له غايه تدرك قبل انقضاء الوقت يلزم وما لا فلا والاصل
 في الايلاء كل يميز بين جميع الزوج في المدة التي يجوز يلزمه والاصل في الباب
 انه اذا جعل الايلاء غايه ان كان لا رجاء وجودها في المدة صار موليا لانه
 في حكم المأبد واصل اخر ان النذر لا يقع الا فيما كان قريبا لا
 فلا يبيح له رجل قال لامرأته والله لا افر بك حتى اعتق عبدك افرح اطلق
 امرأتي فلانه فهو مؤبد ذلك ان الايلاء ليس الامتناع من الجماع الا بغايه تكون
 قربة وهذه صورتها الا ترى انه لو قال حتى اقبل بيلا يكون موليا واما
 اذا كانت المدة لا تدرك غايته مدة الايلاء وهي اربعة اشهر تسقط الايلاء
 وما لا فلا مثاله رجل قال لامرأته والله لا افر بك حتى اصوم
 شعبان فان كان عنه ويترى شعبان اقل من اربعة اشهر يكون موليا وان
 كان اكثر من اربعة اشهر صار موليا وكذلك ما لا بقا للنكاح معه مثل قوله
 حتى اقتلك او تقتليني فان مع القتل لا بقا للنكاح
باب الايلاء في الفى باللسان والجماع اورد محمد رحمه الله
 الباب ليفرق بين المذود وبين فعل الصحيح والاصل في الباب
 ان الفى بالفعل يرفع مدة الايلاء ويميز جميعا والفى بالقول اذا صادف
 المدة يرفع المدة ولا يرفع اليميز والفى بالقول يدل على الفى بالفعل لان

القياس يوجب ان لا يرفع كل النقص يرفع القياس من مثاله معصر
 الى من امرأته فان فية باللسان وهو ان يقول فية اليها او راحتها
 فاذا قال ذلك بطلت المدة ولا يقع الطلاق بمضى اربعة اشهر لكن اذا فية
 حنت في يمينه لان اليمين باقية وانما جاز فية باللسان لما روي عن علي
 وابن مسعود انها قالوا في المريض الرضا بلسانه ولو بغيره بعد القول ثم
 مرض لا يكون فية بالقول لانه لم يكن من المحدثين كالوقا وهو صحيح ثم مرض
 ولو قال لا جنبته ان تزوجك فوالله لا افر بك وهو صحيح ثم مرض ثم تزوجها
 فية باللسان لانه صار في ذلك الوقت موليا حقيق وهو معدود فاسفل
 عن حكم القياس في النقص **باب من الايلاء في الوقت الذي**
لا يدري ا يكون او لا يكون اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين
 الوقت والفعل والاصل في الباب ان الطلاق يتصف بصفين
 به يبيح له رجل قال لامرأته والله لا افر بك قبل قدم فلان بشهر فقدم
 فانه قبل الشهر لا حنت ولا يصير موليا ولو تم شهر قبل قدم فلان صار موليا بعد
 الشهر لانه وصف الطلاق بشهر قبل قدم فلان وقد وجد فصار كانه قال اطلق
 قبل ان افر بك بشهر ان قربتك فاذا قال كذا صار موليا بعد الشهر
باب من الطلاق فيما يتصف وفيما يكون في الوقت
 اورد محمد رحمه الله هذا من المسلمين ليفرق بين ما يكون صفه للوقت وبين ما يكون

باب
 صفة الطلاق والاصل في ذلك ان ما كان صفة للوقت يوقع
 الطلاق من ساعته وما كان صفة للطلاق لا يوقع للوقت ميانه
 رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا قبل ان اقربك لا يكون مولى او تطلق
 من ساعته لانه وصف الطلاق بقيل القربان وهذا الوقت قبل القربان
 يوقع الطلاق والشيء بوصف بما لم يكن قال الله تعالى من قبل ان تطرس
 وجوها فانصفت الوجوه بالطرس ولم يكن ثم طرس ولو قال انت طالق ثلاثا
 قبل ان اقربك صار مولى ولا يقع الطلاق ما لم يقربها لان الصغيرة قد يكون
 للتحقير وقد يكون للتعظيم وقد يكون للحجته والسفقه وقد يكون للقرب
 وواجبنا هنا الى ذكر القرب لانك تقول بعد الجنبى انها
 تريد به قرب المنزل فقيل القربان اسم لوقت قريب من القربان الذي
 فلذلك قلنا انه يكون مولى لان القربان ربما امتد الى وقت نصارى جلا
باب من الطلاق الذي يقع فيه الخيار يوقع على امرأته
 شأ وما يبطل فيه الخيار اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف ان
 الكا به وما كان معناها تقوم مقام الصريح عند خلوكا بها والاصل
 في هذا ان يقع الطلاق على امرأته جارية او مملوكة بالبيان لا على
 الايهام والبيان على صريحتان يكون الصريح وهو الاصل والآخر يكون
 بالدليل وذلك عند عدم الصريح والبيان له حكم ابتداء الايقاع فان ستر

الا بالقرين

فان بين

49
 فان من غير قصدك ابتداء الطلاق يوقع وان تتردد وقت لا يملك
 ابتداء الايقاع لا يصح بيان انه اذا كان للرجل امران وقد دخل بها
 فقال لها اسمها طالق طلقت كل واحد منهما تطليقه بملك الرجل
 لان هذا لفظ الافصاح فيقع رجعي ولو قال بعد ذلك احدا كاطالق
 ثلاثا قلنا ان يصر الطلاق الى ايها شاء لانه ليست احداها مولى
 من الآخر ولو لم يصر حتى انقضت عدة احداها او ماتت بانه الباقي
 لانهم بنو الملائكة محل سوى الباقي ولو انقضت عدتها فان حال المطلقة
 الملائكة موقوف بينهما وليس للزوج ان يصر الطلاق الى احداها بعدما
 بان تنا عنه لانه صار محال لا يملك ابتداء الايقاع فلا يملك البيان والعد
 بحسب وقت البيان ولو تزوجت احداها بزوج اخر ودخل بها ثم مات
 عنها او طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الاول معاجزا كانا محالين
 ان التي تزوجت كانت هي المطلقة بالملائكة لانه متى لم يحقق الفساد
 بحل على الجواز **باب الرجل خلف بعق امه يموت**
 قبل ان يبين اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف ان واحد منها وير
 سواها في العتق اليهم والاصل في ذلك ان العتق اليهم
 متعلق بالذمة والزوج من واحد منها وير سواها ان واحد منها لا يخرج
 احدا من الايهام وسواها مميزة فان احدا المميز متى انتفى بطلت الحرة

وسمي بيت اشقي الأفرسيان نه رجل له أربع إماء فقال كلما جاءت واحدة
منكم فواحدة منكم خرج فجامع واحدة منهن فموت عليه رقبة وليس
أحد منهن بالعقوى أولى من الآخر فموت من كل واحدة منهن ربعا وكذلك
لو جامع اثنين فموت عليه رقبتان وكذلك إلى الأربع فموت الكل لالعقوى
المهمل يتعلق بالزمتة ومتى يتعلق بالزمتة وجب عليه فموت أحد المشار
إليه من الكل على ما بينا ولو قال كلما جاءت واحدة منكم فواحدة منكم
خرج سواها ثم وطئ الأربعة فاما الأولى فلا تقع عليها العقوبة لانه
بسواها يقع العقوبة على رقبة بين ثلاث هي مستثناة منهن فموت
رقبة واحدة من الثانية والثالثة والرابعة من كل واحدة منهن ثلث
لانه كذا اوجب فاذا جامع الثانية لا يقع عليها شيء لاستثنائها لانه اوجب
ان تقسم بين الأولى والثالثة والرابعة على حصص رقابهن فالأولى تضرب بجميع
رقبتها والثالثة والرابعة كل واحدة تضرب ثلثي رقبتها لانه عتق من كل
واحدة ثلث الرقبة فصارت الرقبة الأولى الواقعة على ثلاث الرقبة الثانية
على سبعة لان الأولى تضرب بجميع الرقبة وذلك ثلاثة واما الثالثة والرابعة
بثلثين ثلثين وذلك سمان فموت سبعة فاضرب ثلاثة في سبعة فيصير
احدا وعشرين فاجعل كل رقبة على احد وعشرين اما العتق الأول يقسم من
الثانية والثالثة والرابعة الملاك واحد منهن سبعة اما العتق الثاني

العتق الثاني

للاول من ذلك ثلاثة اسباع وهو تسعة اسهم واما الثالثة والرابعة
كل واحد منهما سبعة اسهم فموت اسهم كل سبع ثلاثة اسهم فاذا جامع
الثالثة فموت عتق رقبة وذلك من الأولى والثانية والرابعة فموت منهن
ذلك لوجامع الرابعة فان الأولى والثانية والثالثة تضرب كل واحدة منهن
بثلاثي رقبتها **باب الطلاق الذي يقع بقوله أفرأه**
اتزوجها فهي طالق اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين تأخر اضيف
إلى الشخص وبين تأخر اضيف إلى الفعل **والأصل** ان الأول من المحدثين
اسم لما توفروا والاخر من المحدثات اسم لما توفروا فموت منهن ثلث
فانه معتبر البدن الآخر متى اضاف التأخر إلى الفعل بغض الفعل الآخر والبدن الواحد
لا يتكرر ولا يصير بدنيا والفعل من الشخص الواحد يتكرر ويصير فعلا مثله
رجل قال أفرأه اتزوجها فهي طالق فزوج عمر ثم تزوج زينب ثم طلق عمر قبل
ان يدخل بها ثم تزوجها ثم مات يقع الطلاق على زينب دون عمر بصفه
لان عمر ائتمنت بالولية فلا تصف بالخرية لان الشخص الواحد لا يكون اولا
واخرا قال اخر تزوج اتزوجها فموت منهن طالق والمسلمة كما اطلقت
عمر لانه تزوجها في المرة الثانية اخر تزوج وقد وصف الفعل بالآخر فكان
تزوج عمر اخر الافعال **باب من الإيمان الذي يوجب**
بها الرجل على الرجل الصدقة اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين

كل وكما وقد ذكرت ذلك ثم الاصل في هذا ان المميز اذا كانت موقفة
 بوقت في بطل بعض الوقت وكل وقت حث فيه كثر لا يحث فيه ثانيا
 اجعل كل وقت دورا وقد بينت ذلك بيانا اذا قال الرجل كما كنت
 فلانا يوما ففسد على ان تصدق بدوهم كما كنت فلانا يوما ففسد على ان تصدق
 بدوهم كما كنت فلانا ثلاثة ايام ففسد على ان تصدق ثلاثة دراهم كما كنت
 فلانا اربعة ايام ففسد على ان تصدق اربعة دراهم كما كنت فلانا خمسة ايام
 ففسد على ان تصدق خمسة دراهم ثم كلمة في اليوم الرابع والخامس فعليه ان
 يتصدق بثلاثين درهما لانه اذا اكله في اليوم الرابع حث في الايام كلها
 ووجبت عليه خمس عشرة درهما لان موجب الحث كذا الا ترى انه يجب
 عليه درهم ليوم ودرهمان ليومين وثلاثة دراهم لثلاثة ايام واربعه
 لاربعة وخمسة لحث فصارت الجملة خمسة عشر ولو اكله في يوم واحد تكرر
 وجب التكرار لان كل ما تدخل على الافعال يوم نكره الا انه وقت
 حثه ايام فمقي كلمة فيهن مرة وجب عليه خمسة عشر اذا اكله مرتين وجب
 عليه ثلاثون ولو زاد كان حسابه وسوا اكله في يوم مرة او مرات حث
 لكل مرة يكله ووجبت عليه الصدقة ولو قال كل يوم اكله فيه فلانا
 ففسد على ان تصدق بدوهم الى اخره فكله في اليوم الرابع والخامس فعليه ان
 يتصدق بأشهر وعشرين درهما لان عطف خمسة ايام فيسفي ان يصدق كل

بميز حتى يوفى عند الاجتماع فاذا قال كل يوم اكله فيه فلانا ففسد على
 ان تصدق بدوهم فكله في اليوم وجب عليه درهم ولو اكله في كل يوم
 ثانيا لا يجب عليه شيء ولو اكله في اليوم الثاني حث ولذا قال الله لا
 اكله فلانا يوما يميز فكله في يوم حث ثم كلمة في اليوم ثانيا في اليوم
 الثاني لا حث ثم كلمة في اليوم الثالث حث هكذا الى الخمسة اجعل
 كل يوم من المميز الاول ودورا وكل يوم يميز من المميز الثاني ودورا وكل يوم
 ايام من المميز الثالث ودورا وكل اربعة ايام من المميز الرابع ودورا
 وكل خمسة ايام من المميز الخامس ودورا لان كل اياما تتعلق بالايام فكل يوم
 موقوفات بما حث فيه وكل اياما تتعلق بالافعال والافعال تكرر
ثم الاصل ما ذكرنا ان كل دور لا يحث فيه ثانيا فمستلزم
 هذه اذا اكله في اليوم الرابع لم يميزه خمسة عشر درهما لان اليوم الرابع هو
 الدور الرابع من المميز بكل يوم ولم يحث فيه فلزمه درهم واليوم الرابع هو
 اليوم الثاني من الدور الثاني من المميز بكل يوم فلزمه درهما واليوم الرابع
 هو اليوم الاول من الدور الثاني من المميز بكل ايام فلزمه ثلاثة
 دراهم واليوم الرابع هو اليوم الاخر من الدور الاول من المميز بكل اربعة
 ايام فلزمه اربعة دراهم واليوم الرابع هو اليوم الرابع من الدور الاول
 من المميز بكل خمسة ايام ولم يحث فلزمه خمسة دراهم فصارت خمسة عشر كلمة

يجب في كل يوم

في اليوم الخامس فان صادف ذلك اليوم الذي حدث فيه مرة لا
 يحدث فيه ثانياً فاذا صار دوراً آخر حدث فيه في اليوم الخامس هو
 الدور الخامس من الميز كل يوم ولم يحدث في هذا الدور فلزمه درهم
 وهذا اليوم الاول من الدور الثالث من الميز كل يومين ولم يحدث فيه
 فلزمه درهمان وهذا اليوم هو اليوم الثاني من الدور الثاني من الميز
 بكل ثلاثة ايام وقد حدث فيه مرة فلا يحدث فيه ثانياً او ثانياً
 اليوم هو اليوم الاول من الدور الثاني من الميز بكل اربعة ايام ولم يحدث
 فيه فلزمه اربعة دراهم فصارت سبعة وهذا اليوم اخر يوم من الدور الاول
 من الميز بكل خمسة ايام وقد حدث فيه فلا يحدث ثانياً فيكون جملة ذلك
 اثنين وعشرين درهماً ولو قال له رجل نواجه كلما كلمتك يوماً فقلله على
 ان تصدق بدينار حتى ذكر الخمسة وجب عليه في الحال عشرين درهماً يقول
 قد حدث في الميز الاول بالميز الثانية والثالثة والرابعة والخامسة فلزمه
 اربعة دراهم لانه قد كلم بعد الميز بدينار اربع مرات وبعد الميز بدينار
 كل ثلاث مرات فلزمه ستة دراهم وبعد الميز بثلاثة كل مرة فلزمه
 ستة دراهم وبعد الميز بأربعة كل مرة فلزمه اربعة فيكون اجماله عشرين
 درهماً ولو قال كل يوم اكلمك فيه قلله على ان تصدق بدينار وذكر
 الى الخامسة يجب عليه عشرة دراهم في الحال لان كلمة كل لا توجب التكرار

فاذا حدث في الميز مرة لا يحدث ثانياً فحدث في الميز الاول بالميز الثانية فوجب
 درهم وفي الميز الثانية بالميز الثالثة فوجب درهم وفي الميز الثالثة بالميز
 الرابعة فوجب ثلاثة دراهم وفي الميز الرابعة بالميز الخامسة فوجب اربعة
 دراهم فصارت الجملة عشرة دراهم والميز الخامسة باقية ولو كلمه في
 اليوم الثاني لزمه ستة دراهم اخري لان هذا اول يوم من الدور الثاني
 من الميز كل يوم ولم يحدث فيه فلزمه درهم وهذا اليوم هو اليوم الثاني
 من الدور الاول من الميز كل يومين وقد حدث فيه فلا يحدث ثانياً وهذا
 اليوم هو اليوم الثاني من الدور الاول من الميز بكل ثلاثة ايام وقد حدث فيه
 مرة فلا يحدث فيه ثانياً وهذا اليوم هو اليوم الثاني من الدور الاول من
 الميز بكل اربعة ايام وقد حدث فيه فلا يحدث ثانياً وهذا اليوم هو اليوم
 الثاني من الدور الاول من الميز بكل خمسة ايام ولم يحدث فيه فلزمه خمسة
 دراهم فصارت ستة وان كلمه في اليوم الثالث لزمه ثلاثة دراهم لان
 هذا اليوم هو اليوم الاول من الدور الثالث من الميز كل يوم فلم يحدث فيه
 فلزمه درهم وهذا اليوم هو اليوم الاول من الدور الثاني من الميز كل يومين
 وما حدث فيه فلزمه درهمان وهذا اليوم هو اليوم الاخر من الدور الاول من
 الميز بكل ثلاثة ايام وقد حدث فيه فلا يحدث ثانياً وهذا اليوم هو اليوم
 الثالث من الدور الاول من الميز بكل اربعة ايام وقد حدث فيه فلا يحدث ثانياً

وهذا اليوم هو اليوم الثالث من الدور الاول من الميز كل خمسة ايام
وقد حثت فيه فلا بحث ثانيا ولو كله في اليوم الرابع لزمه اربعة
دراهم لان هذا اليوم هو اليوم الاول من الدور الرابع من الميز كل يوم
وما حثت فيه فلزمه درهم وهذا اليوم هو اليوم الاخر من الدور
الثاني من الميز كل يومين وقد حثت فيه فلا بحث ثانيا وهذا اليوم
هو اليوم الاول من الميز كل ثلاثة ايام ولم حثت فلزمه ثلاثة دراهم
وهذا اليوم هو اليوم الاخر من الدور الاول من الميز كل اربعة ايام
وقد حثت فيه فلا بحث ثانيا ولو كله في اليوم الخامس لزمه خمسة دراهم
لان هذا اليوم هو اليوم الاول من الدور الخامس من الميز كل يوم ولم حثت
فيه فلزمه درهم وهو اليوم الاول من الدور الثالث من الميز كل يومين
ولم حثت فيه فلزمه درهما وهذا اليوم هو اليوم الثاني من الدور الثاني
من الميز كل اربعة ايام ولم حثت فيه فلزمه اربعة دراهم وهذا اليوم هو
اليوم الاخر من الدور الاول من الميز كل خمسة ايام وقد حثت فيه فلا
بحث ثانيا فصارت حمله سبعة دراهم **س** قال الاخوان لا الكلك
يوما او يومين فكله في اليوم الثالث حث لان الواجب كانا قال ثلاثة ايام
او يقول عطف وقتا على وقت فيكون الوقت الثاني بعد من الوقت الاول
فيقدر اليوم الاول وقتا ويومين وقتا فصارت ذلك ثلاثة ايام من وقت الميز

من الميز

وان قال الله لا الكلك يوما ولا يومين فكله في اليوم الثالث لا بحث لانه
عطف منع على منع وكان ابتدا كل واحد منها من وقت الميز فاذا مضى يومان
انقضت مدة الميز فطلبا لما ذكرنا من ان الميز اذا كانت موقته بتطل الميز الوقت
باب من الطلاق الذي يحيزه الزوج فيجوز ولا يجوز
اورد محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين ما اذا تضمن لفظ الخالف صريحا او دليا
وبين ما لا يتضمنه اللفظ **الاصلي** ذلك ان كل فعل له فعله
الزوج بنفسه جاز فاذا فعله غيره بغير اذنه توقف على اجازته فاذا اجازته
هو جاز لانه يملك ابتدا الامر فملك اجازته لان هذا الفعل عايد اليه حقيقة
وهو مخير فيما يملك وكل فعل لا يملك ابتداه لا يملك اجازته **واصل اخر**
انه اذا ملك ابتدا الذي هو اقوى لان ملك ما هو اضعف من كل فعل لا يملك
ابتداه لا يملك اجازته **ب** سانه اذا قالت للراه لزوجها طلق نفسي فقال
الزوج اجرت وقع الطلاق لان هذا اللفظ صريح في الطلاق وهو يملك ابتداه
فلان يملك اجازته اولى ولوقالت انت نفسي فقال الزوج اجرت ان اراد به الطلاق
يقع والا فلا لان هذا اللفظ يحتاج الى دليل فان نوى الطلاق وقع لا يحتاج الى دليل
عن ماله والا فلا لان موضوعه التباعد فصا ركانه قال لها انت بعيد فلا يقع
وهكذا جميع المكايات التي توقع الطلاق ولوقالت اجرت نفسي فقال اجرت
لا يقع الطلاق نوى او لم ينو لان الزوج لو قال لها اجرت نفسي اختار لنفسك

او

لا يقع الطلاق وان عوى لان هذا اللفظ لا يتعلق بالطلاق ولو قال جعلت
الخيار بيدى فقال اجرت كون الخيار بيدها في المجلس كما اذا قال لها اناك
لان هذا يحتمل ايقاع الطلاق وليلا وهو ان يقول الرجل اناك نفسك عني
فقول اجرت يقع اذا كان جوابا واما ان يقول مبتدئة اجرت عني
فقول الزوج اجرت فلا معنى له ما اول حكمه عليه

باب ما جعل الرجل امرأته الى غيره في الوقت
وغير الوقت **اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الامر بالمرسل وبين**

الامر الموقت وبين جعل الامر بيد واحد وبين جعله بالخير والاصل
في ذلك ان الامر بالمرسل يقتصر على مجلس العلم والامر الموقت سطر بعض الوقت
واصل اخر انه متى جعل الامر بيد واحد قصر عليه الفعل متى جعله

بين اثنين اعتبر الفعل من اخرهما بيانه رجل قال امر امرأتى بيد فلان
شهرا فالامر الى فلان شهرا اوله من حيث تكلم به لان الاصل في ذلك الشهر
اسم للهِلال شهرا عند الناس ثم سميت الايام التي بين الهلال شهرا
واحتياج الناس الى الايام اكثر من احتياجهم الى الهلال لان احتياجهم
الى الايام اعلم منها واحتياجهم الى الهلال للفرق بين الوقت وفصار
كالمجد وليس الاحتياج الى الحد المعرفة المجدود ولما كانت الايام
بين الهلالين معلومة لا تتغير صار لفظ الخامس بالشهر مراد الايام

فلما قال شهرا وهو حكم جعل على الايام الثلاث احتياطا لانها هي الغاية
مكان استكوثها من حيث ابتدأ ولو عجز شهرا بان قال جيب فهو كالو
فانت الايام لم يقع عليها شئ بقول المفوض اليه ولو قال ان امضي شهر
فامر امرأتى بيد فلان فمضى الشهر ولم يعلم فلان فالامر بيد فلان في المجلس الدور
علم لانه علق الامر بمضى الشهر وجعل الامر مرسلا منع من توقفت فصار
عند مضي الشهر كانه قال امر امرأتى بيد فلان صار الامر بيد من مجلس علمه
فان جعل الامر الى اثنين فجعل الامر بينهما في موضع هذا الواحد وقد تميز

باب من الايمان التي تقع التحريم والتي لا تقع
اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين كلمة او اذا جعلت على الغاية وبين

اذا جعلت على الشك والاصل في ذلك انه متى ذكر كلمة او
بعد كلمة النفي وبعد مثبت تكون لغاية والا فهي أصل وهو الشك وفي
الباب اربع مسائل اما ان يضع او يتر منعه ومنع او يتر اثبات واثبات
او منعه واثبات او يتر اثبات ومنع يبيانه اما اذا وضع بين منع
ومنع بان قال والله لا ادخل او لا ادخل هذه الدار في الدار من دخل حيث انه
عطف منع على منع فانهما دخل حيث نكروا اما اذا وضع بين اثبات
واثبات كما اذا قال والله لا ادخل هذه او لا ادخل هذه الدار في الدار
دخل يتر لانه خبر نفسه بدخول الدار وقد وجد وانما اذا وضع

الدور

بين منع واثبات كما اذا قال والله لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه الدار
اليوم فان دخل الدار الاولى حثت سقطت الميزانية في محرف النحر واذا
دخل الثانية بر لوجود الشرط دخل الدار الاولى بعد ذلك ولم يدخل لانه
كان محرفا وان مضى اليوم قبل ان يدخل حثت في الميزانية لانه واجب
الدخول على نفسه ولم يوجد ما اذا وضع بين اثبات ومنع كالا
قال والله لا ادخل هذه الدار اليوم او لا ادخل هذه الدار ابدا ان دخل
الدار الاولى بر لوجود شرط البر وسقطت الميزانية لانه كان محرفا فيها
وان مضى اليوم ولم يدخل حثت في نفسه لانه واجب على نفسه الدخول في
الدار الاولى ولم يوجد ولو ادخل كله الشك بين منع واثبات ولم يفت
ليمنه وقتا كما اذا قال والله لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه الدار
فان دخل الاولى حثت او جود شرطه وان دخل الثانية بر لانه محث على
الاثبات وان مات قبل ان يدخل ارا لان قوله او ادخل بمزلة حتى ادخل
فقد جعل دخول الدار الاخرى غايه ليمتد الاولى بالموت فانت الغاية
فسقطت الميزانية في الميزانية الاولى لم يجعلها على معنى الغاية لانه جابري الوقت
فانت التوقيت بالاستدلال لان الغاية معنى الوقت وقد يجوز ان يكون
او معنى حتى كما قال تعالى ليس لك من الامر شي او توب عليهم جاز هنا معنى
حتى وقال تعالى فقاتلوا او يسلموا ثم اي حتى وقال تعالى او ياتيكم سلطان

بر

مبين ولو قال والله لا ادخل هذه الدار او هذه الدار او هذه الدار
صارت احد الدار من الاخرين غايه ليمتد فانتها دخل بر لوجود الغاية
وان دخل الاولى حثت لان الميزانية غايه ليمتد فانتها ولومات قبل ان يدخل الاولى
بر لانه مقدرات الغاية حقيقة **كتاب النكاح**
باب امر المولى عبده بالتزوج او رد محرمه الله
الباب ليعرف من النكاح والخلع اعني البدل في الخلع والمهر في النكاح
والاصل فيه انه متى ضمن عقد النكاح ما يرفع لاصح الاثر
انه لو طرأ عليه يرفع فادقارنه منعه من الانقضاء وهذا ان عقد
النكاح يحتمل الفسخ في الجملة الاثر انه يفسخ بعدم الكفاة وخيا والادراك
وخيار العتق متى ما ضمن عقد النكاح ما يرفع وقع الطلاق والحبس البدل
لان الطلاق لا يحتمل الفسخ بعد الوقوع لان فيه معنى الدوام فلم يكن الجواز
فيه نصيب المال بعد وجوبه يحتمل الفسخ لانه ملك الانسان يجوز تصرفه فيه
والاصل اخرا ان كل من ملك ابدا فعل ملك اجارته والاجارة الاجرة
كالوكالة السابقة بيانه اذا كان له رجل عبدا فتزوج هذا الخلو بان يكون
بامر المولى او بغير امره واما ان يكون المولى قال تزوج علي فبذلك او قال تزوج
ولم يقل شي فتزوج علي فبذلك او تزوج بغير اذن مولاه فبذلك فبطل المولى وكل وجه
على خمسة اوجه اما ان تزوج خرق اوامه ولدا ومكاتب او عتق او ائتمنت

اذا تزوج جُرء او مكاتبه فالنكاح باطل لانه ضمن في عقد ما يرفع الاثر
 ان احد الزوجين اذا ملك شيئا من الاثر بطل النكاح لانها ملك رقبه
 الزوج وذلك برفع العقد ولا وجه لابطال التسمية وصح العقد لان النكاح
 لا يورث عن المال والتسمية صحيحة فلا ينقل الى امر المثل لان المثل لا يجب
 الا عند عدم صحة المسمى وهنا فقد وحلت التسمية فلا بد من صحة المسمى
 واذا صح المسمى ملك رقبته فبطل ثم ينظر ان لم يدخل بها ونعت فلن
 دخل بها بحب الاقل من مهر مثله ومن تبعه العبد لان الوطى اذا والاشلام
 موجب للحق اما الفرم والجدر وهذه تسمية صحيحة الا انه لا بد من ثلث افعالها
 مع بقا النكاح واذا وقع الوطى تحول الى بدلية تزل منزله المحدث
 انه لو تزوج على عتقات المسمى قبل التسليم تحولت التسمية الى قيمة العبد
 فيباع في ذلك الا ان يقضيه السيد وكذلك المكاتب وان تزوج
 امه او مديرة او ام ولد او اذن مولا بهز جاز النكاح لانه لم يضمن عقد النكاح
 ما يرفع لان رقبه العبد تصير للمولى ان تزوج احد عبيده من الاخر ولو كان
 مديرا ومن بحري مجراه جاز النكاح ويكون قيمته دينيا يسع فيه فضا كما اذا
 تزوج على عبد فاستحق العبد تحولت الرقبه الى بدلية وحلت في هذا
 الباب مسليين فجمعتهما كما ترى كما تقول ساعد اذن له مولا من الزوج
 فيتزوج فاجاز المولى تزوجه بطل وان ابطله جاز وذلك انه قال تزوج

العقد

في الحال

ولم يقل على رقبته فزوج مرة او مكاتبه على رقبته فاجاز مولا النكاح
 بطل وان لم يجز جاز النكاح ووجبت القيمة ولو تزوج امه او ام ولد جاز
 النكاح لان ملك رقبه العبد كما ذكرنا واما فصول الخلع اذا تزوج امه
 ثم خلعها على رقبته هذا لا يخلو من خمسة اوجه اما ان يكون الزوج حرا
 او مكاتب او عبدا او مديرا او ابن ام ولد اما اذا كان الزوج عبدا
 او مديرا او من بحري مجراه جاز الخلع وتصور رقبه الامه لمولى الزوج
 سواء اذن المولى للزوج او لم ياذن لان الطلاق بيد الزوج ولا رقبه جلب
 منفعة فصار كقبول الهبة ومع الفصولي واما اذا كان الزوج
 حرا فالطلاق واقع ولا يصير رقبته ملكا للزوج لان الطلاق يورث عن
 المال الا ترى انه خالع على شيء لا يملك مثل الخنزير يقع الطلاق ولا
 يجب شيء في امر امها ابنا عم ولا وارثا غيرها تزوجها اطلاقا ثم
 اختلعت في مرضها على مهرها ثم ماتت يقع الطلاق ولا يجب المال الا بدلية
 الخلع يسلك به مسلك المعروف والمعروف تبرع والمترع في مرض
 الموت وصيه ولا وصية لموارثه يدرم الزوج المهر وهو بينهما ضمان
 ولا يكون حق الزوج بالزوجية اذا كان بلفظ الخلع وان كان بلفظ الصريح
 وورث اذا ماتت وهي في العدة بامس نكاح العبد والخلع
 والمدين او في مهر جهده الباب ليدفع دين فوري من زوج

لوا

فان

على قول صاحب الأئمة مخاطبة أحد الزوجين صاحبه فلا يحتاج إلى الإفا
 لان المال يجب ذمة المرأة وانما قلنا ان القبول للمراه في الفصل
 الاول لان الموجب يحصل لها وهو الطلاق فوجب ان يكون البذل عليها
 ومتى وجب البذل عليها وجب ان يتوقف على قبولها اما اذا اضيف الحبل
 الى مال انسان انما يتوقف على قبوله ان قصد الزوج بالخلع وجوب المال
 فاذا وجب المال على فلان بقوله استغنى عن قبول المراه الاثر ان
 المراه لو كانت هي المخاطبة يتوقف على قبولها ان الملك يقع بالمطلع
 فاذا قبلت استغنى عن قبول غيرها بسبب انه اذا قال الرجل افر
 اخلع امرأتك على هذا العبد او على هذه الفخلة فخلعها على ذلك فالقول
 للمراه ان عقد الخلع وقع طلقا فان قبلت وقع الخلع ووجب المال
 فان استحق ذلك المال على المراه تيمنا ما استحق او مثله ان كان مثليا
 ولو قال اخلع امرأتك على عدي او دارى فخلعها ووجب المال على المخاطب
 ولا يحتاج الى قبول المراه لما ذكرناه وان استحق رجوع على المخاطب مثله
 او قيمته ولو كانت هي المخاطبة بان قالت اخلعني فلا حاجة لقبول غيرها
 وهي المطالبة على ما بينا فان كان ملكا وجب التسليم وان عدم فعل ما ذكرنا
 فان ملك غيرها وجبت القيمة **باب النكاح على غيره لا يجوز**
 الا بامر وفائده امر حواء النكاح فلا ثبت الرجوع الا بشرط يتر

كان

بسببه رجل امر رجلا ان يزوجه فزوجه الوكيل على عبد الوكيل
 كان النكاح جائزا والعبد للمراه فان هلك العبد قبل ان يقبضه المراه
 فلا ضمان على الوكيل لانه لم يوجب شيئا في ذمته ولا عقد لنفسه وانما يفر
 المسمى فاذا فات فبذله على الزوج لان النكاح لا يورث عن المال فصارت
 القسمية موجبة بنفسها وليس كالحلح فان له لو خلع المراه من زوجها على
 عبد ثم هلك العبد قبل ان يقبضه الزوج فالوكيل ضامن لقيمته لان
 باب الخلع لو بطل المال بطل الخلع والطلاق بعد وقوعه لا يحتمل المدان
 علق الطلاق بوجوب المال فاذا لم يبطل الخلع فالضمان واجب على الوكيل لانه
 هو الذي عقد الخلع وضافه الى مال نفسه وفي باب النكاح لو بطل المال
 لا يبطل النكاح لان العقد بنفسه موجب وما وجبت نفس العقد فهو لازم
 فان وقع منها براءة فانما يقع بعد الوجوب وبعد الوجوب لا يبطل الصبي والمهر
 انما يجب على من يقع العقد له وهو الزوج فصارت كالمصاف صرحوا بالحب على
 الوكيل شي الا ان يلزم به ضمان صريح **باب من النكاح**
 ايضا في تزوج المكاتبه والامه على المكاتبه وفي الملاءنة بعد
 نفى الزوج او رد مهر جهه الله الباب ليعرف من زيادة المهر قبل
 القبض ومن زيادة بعد القبض ويعرف من حق الملك وحقيقته الملك
والاصح في الباب ان اللعان يعتبر بعد جاله القذف

ان كان من اهل اللعان حالة القذف فلا اما في قطع النسب
 ان كان من اهل اللعان من وقت الوصل الى وقت الفصل يقع والافلا
واصل اخر ان احد الزوجين اذا ملك رقبه صاحبه او شقها
 منه فسد النكاح واصل اخر ان حق الملك يمنع ابتداء النكاح
 ولا يبطل نكاحا قد صح واصل اخر ان المهر اذا زاد قبل القبض
 بدخل المهر ولا يمنع التخصيص بالطلاق قبل الدخول واذا زاد قبل
 القبض ان كانت منفصلة لا بدخل المهر ومنع التخصيص بالطلاق
 قبل الدخول وان كانت متصلة واصل اخر ان المهر اذا كان مضمونا
 في يد الزوج تعتبر قيمته وقت العقد واذا صار مضمونا في يد المراه تعتبر
 قيمته وقت القبض واصل اخر ان نكاح الامه يجوز على المكاتبه
 ايضا وعلى الحره يجوز فعلى هذه الاصول يدور الباب بيانه
 اذا تزوج الرجل بمراه فحلت بولدها ففاه الزوج يلاعن القاضي بينهما
 ويلزم ثم الولد امه ثم اذا تزوجت المراه بزوج اخر ثم ان الزوج الاول
 ادعى الولد الذي نفاه ثبت النسب منه وعليه الحولانه كان فاذن فان
 جات المراه بولد عند هذا الزوج الماني نفاه الزوج الثاني فهو على وجه
 فان جات به لاقل من ستة اشهر منذ ادعى الزوج الاول فانه يلاعن ويلزم
 الولد اباه ولا ينقطع النسب منه وانما قلنا انه يلاعن لانه قد فسخ محضه لان

الزوج الاول لما اكذب نفسه صارت المراه محصنه لا تنكح بغيره علامه
 الزنا لكن الولد يلزم اباه لان العلوق كان وقت منكر المراه
 محصنه لانه كان معها علامه الزنا وهو ولد بغير نسب فكان علوقها
 بوصف لا ينبغي باللعان فلا ينقطع النسب من الزوج انما اذا جات
 لسته اشهر من الوقت الذي ادعى الزوج الاول فانه يلاعن وينقطع النسب
 ويلزم الولد امه لانها علقته بعد ما صارت محصنه ولم يكن معها علامه
 الزنا فاذا كان العلوق في ذلك الوقت ينقطع النسب باللعان فاذا
 تزوج الرجل مكاتبه وجعل صداقها ما يريد بعينها ثم تزوج الامه بذكر
 المكاتبه فنكاح الامه جائز لما قلنا ثم اذا طلقت فهذا على وجهين وذلك
 على ثلاثة اوجه انما ان تزوجها قبل ان يسلمها للمكاتبه او تزوجها
 بعد ما سلم اليها ولا علوا اما ان طلق الامه ثم المكاتبه او طلق المكاتبه
 ثم الامه او طلقتا معا وذلك كله قبل ان يدخل بواحد منهما اما اذا
 طلق الامه ثم المكاتبه فان الامه منها نصفان وعلى الزوج ربع مهر
 الامه وسقط ثلثه ارباع مهرها وانما قلنا هذا لانه اذا طلق الامه
 قبل ان يدخل بها سقط عنه نصف صداق الامه وعلى الزوج نصف
 صداقها فاذا طلق المكاتبه صارت الامه وما بقي من صداقها نصفين
 لان الزاويه في المهر قبل القبض لا تمنع من التخصيص قبل الدخول فليست

في قطع النسب
 ان كان من اهل اللعان
 من وقت الوصل الى وقت
 الفصل يقع والافلا
 واصل اخر ان احد الزوجين
 اذا ملك رقبه صاحبه او شقها
 منه فسد النكاح واصل اخر
 ان حق الملك يمنع ابتداء
 النكاح ولا يبطل نكاحا قد
 صح واصل اخر ان المهر اذا
 زاد قبل القبض بدخل المهر
 ولا يمنع التخصيص بالطلاق
 قبل الدخول وان كانت متصلة
 واصل اخر ان المهر اذا كان
 مضمونا في يد الزوج تعتبر
 قيمته وقت العقد واذا صار
 مضمونا في يد المراه تعتبر
 قيمته وقت القبض واصل اخر
 ان نكاح الامه يجوز على
 المكاتبه ايضا وعلى الحره
 يجوز فعلى هذه الاصول يدور
 الباب بيانه

عن الزوج والحاصل ثلاثة ارباع مهر الامة وبقي عليه ربع صداقها
اما اذا اطلقها جميعا فاجواب بمكدا لانه اذا اطلقها فقد وقع الطلاق
على الامة لان الطلاق مقدم على الملك فاذا وقع الطلاق على الامة سقط
عن الزوج نصف صداقها والامة والنصف الباقي بينهما اما اذا اطلق
المكاتبه ثم الامة سقط عن الزوج جميع صداق الامة ولا يقع الطلاق على
الامة لانه اذا اطلق المكاتبه صارت الامة بينهما نصفين فاذا ملك
الزوج نصف الامة انتقض النكاح فيما بينهما وانما سقط عنه المهر لان
الفرقة جات من قبل ماله المهر وفي المكاتبه لانها تخرج من ملكها ولا
ثم يدخل في ملك الزوج اما اذا اسلمها ثم تزوجها وطلق الامة ثم المكاتبه
او طلق المكاتبه ثم الامة او اطلقها جميعا فاجواب في هذه الفصول
واحد والامة للمكاتبه وعليها نصف قيمه الامة لان المهر ياديه في الخارج
اذا اشترى جارية شرا فاسدا ثم تزوجها ابن البائع جاز النكاح فاذا مات
البائع ابطال النكاح ولو لم يزوجه منه حتى مات البائع ثم اراد ان يزوجه ابن
البائع لا يجوز النكاح **باب من المكاح ايضا فيما ينقص**
من الصداق وما يزيد او دمه رحمه الله **باب ليقر اختلاف**
الزوجين في القيمة وبين اختلافهم في القدر فاذا وقع الاختلاف في القيمة
او الصنف فالقول قول الزوج فاذا وقع الاختلاف في قدر المهر فالقول قول

المراة الى تمام مهرتها والاصل في الباب ان المصون بالعقد
تعتبر قيمته يوم العقد والمصون بالقبض تعتبر قيمته يوم القبض **والاصل**
اخران الوزن في الودنيات فيما في تبعضه مضمون عيان عن القيمة وفيما ليس
في تبعضه مضمون عيان عن القدر والذرع في المزدوع عيان عن الصنف لان
الذرع يعني عن طول الثوب وعرضه وذلك صنف الثوب يساويه
بجل تزوج امرأة على ثوب يساوي عشرة دراهم ثم نقصت قيمته حتى صار
بحال يساوي ثمانية دراهم فلها الثوب لا غير لان العقد قد صح على ذلك الثوب
وصحة التسمية تعتبر وقت العقد وقت العقد كانت التسمية صحيحة ولو
تزوجها على ثوب يساوي اقل من عشرة دراهم فلم يقبض حتى صار بحال يساوي
عشرة دراهم فلها ان يقبض الثوب وتتمام العشر لان قيمته مادون العشر
كتسبه العشر ولو تزوج على ثوب قيمته عشرة فصارت قيمته عشرة عشر
ثم قبضته المرأة ثم هلك في يدها بغير فعلها او بغير فعلها ثم طلقها قبل ان يدخل
بها فعليها ان ترد نصف القيمة يوم القبض وهي عشرة دراهم لانه دخل بها
فما ان المرأة بالقبض وكذلك اذا انقص الثوب حتى صارت قيمته خمسة دراهم
ثم قبضته وهلك في يدها او كان النقصان في العين فاخترت اخذت قيمته
خمس دراهم ثم هلك في يدها ثم طلقها قبل الدخول بغير فعلها ان ترد نصف
قيمته يوم القبض لانه صار مضمونا عليها بالقبض ولو تزوج على عبد

ثم مات العبد فقال الزوج كانت قيمته الفأ قالت المرأة كانت قيمته الف
فأقول قول الزوج والمينة بينهما ولو قال تزوجك على عدي الأسوة
وقيمة الف وقالت المرأة تزوجني على العبد لا يضر وقت الفأ وقد
مات فأقول قولها إلى قدر مهر مثلها إلا أن يزيد على المهر منها المسمى
باب النكاح والفرقة في المجهول والخير
أورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين ما جرى فيه النيا بمنزلة الأخرى فيه
النيا به وكل موضع يتوم فيه الوكيل مقام الموكل لو كان غائبا فكذا
والصبي يتوم مقامه فيه وكل موضع لا يتوم الوكيل فيه مقام الموكل
لا يتوم الولي مقام الصبي وأصل الحرة متى كان لا يتظر فأيده
انتظر وإذا لم يكن لا يتظر فأيده لا يتظر ويبان إذا زوج الصبي
وليد امرأة كبيرة برضاها فوجدت الصبي مجبوا فان المرأة بالخيار
أن تشتت وصيت وإن شئت لم تزور ولا يتظر بلوع الصبي لأنه لا يتظر
أما يتظر أحد صغيرين أما رفع العلة أو لدفع الخصومة أما استظار
لرفع العلة فلا فائدة فيه وإن هب العلة لا يرتجى زوالها إلا بعد الحجب
لا يثبت وأما الخصومة فالأصل بحاصم أو الوصي أو وكيل القاضي ولو
كانت المرأة صبية يتظر بلوعها فربما ترضى بما دون الوقع وكذا لو كانت
نصرانية تزوجت صبي نصراني ثم أسلمت يتظر بلوعه ولو أن معنوا الأربابا

نحوه نذجه ابوع امرأة وهي نصرانية فأسلمت المرأة فان والدار الزوج بعض
عليه الاسلام ان اسلم والافرق بينهما الا ترى ان صبية لو سبقت من دار الحرب
وليس معها ابوها أو أجددها وكانت مسلمة بالدار حتى لو ماتت يعل عليها
ولو كانت المرأة معنوهة ولها زوج فارتد ابوها وهي في دار الاسلام لا يبر
من زوجها ولو ارتد الأبوان وحققا بالمعتنوهة بدار الحرب فهي على وجهين
أن أدركت وهي معتنوهة صارت مرتدة تبعا لأبويها لأن حكمها حكم
الصغير وإن أدركت وهي عاقلة صارت مسلمة بنفسها وأرتد أبويها
لا يبطل اسلامها **باب نكاح ما تنقام عليه البينة من**
المرأة والزوج المزي بغير من المرأة وزوجها أورد محمد رحمه الله
الباب ليعرف من ما يتعلق بقضاء القاضي بالغائب وبين ما لا يتعلق
والأصل في ذلك أن القضاء على الغائب قصدا لا حورا إذا
كان متصلا بالقضاء على الحاضر فحينئذ ينفذ على الغائب وأصل
هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلى بعضكم أحر منكم الآخر
فمن قضيت له الخبر بطوله فإذا كان القضاء على الخصم مع حضوره جئت
فيه الوقوع في المحذور فلا يجتنب مع الغيبة أول سانه إذا ذكر
الرجل ككاح امرأة وانكرت المرأة فقام عليها البينة أنه تزوجها وأقامت
المرأة البينة أنه تزوج أختها قبل أن تزوجها وأرادت إبطال كاح نفسها

٦٨
 كساح الغايبه لا يقبل بنتها وقبل منه الزوج ويقضي بكساح الكافر
 لان منه المرأة قامت من غير خصم لان الغايبه لم توكل الكافر بفسات
 بكساحه وبينه الزوج قامت على خصم حاضر فكانت اولى ولو ان رجلا
 تزوج امرأة ثم اقر بعد ذلك ان فلانا كان تزوجك قبل بطلاقك وانقضت
 عدتك وتزوجك انما قلت المراه صدقت وتزوجني لكن ما طلقني
 وانا امراته في الحال فالقول قول الزوج لان اقدامها على النكاح
 دليل حوان فان الظاهر ان المتعاقدين يقصدان عقدا صحيحا ولا
 يقصدان عقدا فاسدا والنكاح بينهما صحيح ما لم يحضر الغايبه فاذا
 حضر اخلو من بلانه اوجه اما ان ينكر النكاح والطلاق جميعا او ينكر
 بهما جميعا اما اذا انكر النكاح والطلاق جميعا فالنكاح بينهما على حاله
 لانه لم يظهر لها زوج اما اذا اقر بالنكاح وانكر الطلاق فالقول قوله
 في انكار الطلاق والمرأة امراته ويقر بينهما وبين الزوج الحاضر لان نكاح
 الحاضر قد ظهر بطلانه بتصادقهما جميعا ولم يظهر الطلاق فان كان
 الزوج الثاني قويا فلا يقر بها الزوج الاول حتى تقضي عدتها لانه وطئها
 بشبهة الا ان كان رجلا ولو كل رجل في ان يحمل امراته او عبده من موضع
 الى موضع فقامت المرأة البينة ان الزوج طلقها او العبد استبد اعقته
 فان البينة تفيد ابطال حق الوكيل والعيدين والطلاق والعناق ولو ان رجلا

كساح الكافر
 كساح الكافر

توف رجلا فادعى قاضي عليه عقر القذف فقام القاذف بالبينة انك
 عبد فلان واقام العبدان فلما اعتقه فان منه العبد يقبل ان القاذف لا يثبت
 الا ان كان يقضي القضا له القضا على الغايبه حتى ان مولاه لو جاء وانكر لا
 يثبت اليك القضا بالجرية قضا على جميع الناس من حيث ان يقبل شهادته
 ويجزأ منه ما جـ **نكاح المخاطبة** او دجـ
 رحمه الله الباب لينفك من مملكتك المحدث على احد الزوجين ومن مملكتك
 المحدث على الزوجين ومن ولاية فيها تصور ومن ولاية فيها وفور
مثال ذلك ان رجلا لو قال لامراه زوجي نفسك من فلان
 فزوجت نفسها منه فبلغه او قال الرجل لآخر زوجت فلانة منك قبل
 فبلغها فجازت او قال الرجل لآخر زوج فلانة من فلان فقال زوجت
 فبلغها فجازت او قال النكاح جائز في هذه الصور لانه لا بد من مخاطبة وقال
 فان هذه هي صور النكاح بالاجماع وكذلك لو ان رجلا وكل اقران وجه
 وكلت امرأة ذلك الرجل ان يزوها رجلا فزوجها جاز لا بد وكلت
 العقد من قصار بمنزلة ابن العم اذا لم يكن اقرب منه فزوج من نفسه بنت
 عمه يجوز ما جازت ان كانت كبيرة وان كانت صغيرة فالنكاح جائز لان
 حقوق العقد لا ترجع هنا الى العاقد قصار بمنزلة القاص لان معبر عن
 الجائز وليس احدهما باطل من الاخر ولو زوج ابنته وهي صغيرة فزوج

كساح

فاذا هو محبوب لا يفرق القاضي بينهما لان الحق للمرأة لما ذكرناه
باب الوكالة والنقص من الوكيل وذلك قبل اجازه
 او رد مخرجها الى الباب ليقول من ملك الفسخ بالقول والعقد وير
 من ملك الفسخ بالعقد والقول من ملكهما جميعا والاصل
 ان كل من ملك العقد ملك الفسخ بالقول والعقد اخر هو ذلك العقد
 وكل من لا يملك العقد لا يملك الفسخ بالقول والعقد اخر
 واصل اخر ان كل من كان وليا في العقد كان وليا في اجازه واصل
 اخر ان الزوج اذا جمع بين الاثنين اما في الخطاب او في الخواب او فيهما
 جميعا لا يجوز العقد واصل اخر ان العقد متى انعقد لا يفسخ
 الا بفسخ اما بعقد او بقول كما بينا ثم هن المسائل على اربعة اوجه
 في وجه يجوز نقض تصد او حكما وفي وجه لا يجوز نقض لا تصد او حكما
 وفي وجه يجوز نقض تصد او حكما وفي وجه يجوز نقض حكما لا تصد
 امثا الوجه الذي يجوز نقض تصد او حكما رجل وكل رجلان بزوجته امراه
 فزوجته امراه بغير محضرتها وخاطب عنها مخاطب فلما انفق هذا النكاح
 تصد او ذلك ان يقول نقضت هذا النكاح وذلك قبل اجازه المرأة
 لما ذكرناه انه قام مقام الموكل بجوز له ان ينقض حكما وذلك ان يزوجها تحت
 هذه المرأة اسقط هذا النكاح حكما بنكاح اخر لان الموكل لو تزوج اخرها

بنفسه اسقط نكاح الاول اذا كان قبل اجازه فانها لانه موقوف ففسخ
 لمن ملكه بالقول والفعل وسواء فيه الولي والوكيل وسواء كان العقد
 برضى المانيه او بغير رضاها لان هذا الغرض من الاول بدلالة العقد وانما
 الوجه الذي لا يجوز نقضه واحكاما اذا كان الرجل مضويا فزوج امراه من
 رجل وخاطب عنها مخاطب او زوجها برضاها ثم قال نقضت ذلك النكاح
 لا يجوز نقضه لانه موقوف حق اجازه فلا يضر للعقد ذلك فليس له ان يطله
 وليس هذا كالباع لان الباع ملحق بالعهد فعلق حقه للضر الذي ملحق به
 ولو تزوجها اختا لا ينقض النكاح الاول ايضا لكن كلا النكاحين موقوف
 على اجازه الزوج فايها اجازه الزوج حارة امثا الوجه الذي لم ينقض
 تصد وليس له ان ينقض حكما وذلك وكله رجلان بزوجته امراه بعينها
 فزوجها منه بغير رضاها وقبل علمها قال فلم يملك حتى ينقض الوكيل ذلك
 النكاح جائز نقضه لانه قام مقام الموكل بهذا العقد فله ان ينقض قبل
 تمامه وكذلك اذا انكح هذه المرأة كاخا ثانيا بعد النكاح الاول كل
 ذلك فسخا للاول ثم ان المرأة اذا اجازت النكاح لا يجوز لانها اطاره الفسخ
 ولو انها اجازت الثاني جاز ولو انه زوجها اختا لا ينقض هذا النكاح لان نكاح
 اختا لم يكن بامر الزوج لان الزوج لم يبره الا بنكاح الاول امثا الوجه الذي
 يجوز ان ينقض النكاح حكما ولا يجوز ان ينقض تصد وذلك ان الرجل اذا تزوج

قصد

اوجب

اذا

امراة بغير رضاها ثم ان الزوج وكل جلا ان يزوجها امرأه فاراد الوكيل
 ان ينقض هذا النكاح لا يجوز لانه لم يكن وليا فبطلت ولو روجها اختها
 ان ينقض هذا النكاح لانه روجها باسم مقام مقامه ولو ان الوكيل روج
 امرأته اختها الا ان لم ينقض النكاح الاول لانه لم يكن ما مورا
 بنكاح امرأته باسم **باب من النكاح ايضا بعد**
 والامه والخيار لهما اورد محمد رحمه الله الباب ليقوم خيار العتاق
 وبخيار الادراك وخيار العتاق وثيقا بخيار الادراك من ثلاثة اوجه
 احدها ان خيار العتاق يتعلق بخيار التمسك بالامه والمجلس والتعلق
 بقضا القاضي وخيار الادراك لا يتعلق بعلم الخيار ولا يتصل بالامر
 المجلس ويتعلق بقضا القاضي والاصل في ذلك ان خيار
 العتاق طار في الامر لان الامه لا ولاية لها اصلا والحرم وان كانت صبي
 فلها امر نفسها حتى لو صنعت النكاح ليس للولي اغتصابها على ذلك وليس
 كذلك الامه **مسألة** مسلمة تزوجها مسلم ثم ارتد ثم نبيا
 وصارت المرأة امة والرجل حرا كان ثم لو اشتملها فما على نكاحها فان اعتقت
 المراهقها الخيار ولو ان رجلا مسلما وامراه كانا من مسلمين ولها ان تصغير
 فارتد الاب عن الاسلام ولحق بدار الحرب وخلف امرأته وابنته في دار الاسلام
 فزوجها عنهما من رجل حار النكاح لان الاب اذ الحق بدار الحرب لم يدا بطلت

تعلق

ولاية

ولاية وصار العمد وليها فان ارتدت أمها وزوجها بعد ما لحق بدار الحرب
 بالصغير فزوجها بالصغير لا يبطل النكاح لان الزوج والام ارتدا بعد
 ما لحق بدار الحرب بالصغير فصارت الصبيبة مريثة بارتداد ابوها فما
 كان الزوج والمراه ارتدا معا فالنكاح بينهما على حاله فان سبوا جميعا فالاب
 والزوج حران ويجوزان على الاسلام واما الام والصبيبة فهما مملوكتان والنكاح
 على حاله فان اعتقت الصبيبة ثم ادركت فلها خيار العتاق وليس لها خيار
 الادراك وان كان العمد هو الذي زوجها لا تذاخره اخرى عليها الرق صار
 نكاحا للمولاها وصار كان المولى زوجها فلها خيار العتاق دون خيار
 الادراك ولو كان مكان الصبيبة صبيبا والمثله بحالها لا يثبت له الخيار
 لان خيار الادراك قد بطل وخيار العتاق لا يثبت للعتاق واما بطل خيار
 الادراك بالسبي تبدلت رقبته فبطل حق كان له قبل ذلك وصار كصغير
 زوجه مولاة ثم اعتقه ثم ادرك فلا خيار له لا خيار العتاق ولا خيار الادراك
باب من النكاح ايضا اورد محمد رحمه الله الباب ليقوم
 بيزياده حقيقة وبيزياده حكمية وبيزياده نقصان حقيقة ونقصان
 حكمية والحقيقة هي القيمة والحكم هو السعر والاصل في الباب
 ان الاختلاف متى وقع بين الزوجين في المهر يرجع الى المثل الذي ان الشئ
 يرجع الى مثله في العدم فلذلك سمي **باب** رجل تزوج امرأة على

حيثما

كل

الف درهم والعين ينظر الى مهر مثلها ولو تزوجها على الف درهم حالة او
 العين الى سنة ينظر الى مهر مثلها فان كان العين اكثر فالخيار الى المرأة
 ان شئت اخذت العين الى سنة وان شئت اخذت الف حالة وان كان
 مهر مثلها اقل من الف فالخيار الى الزوج ان شئت اعطاها الف حالة وان
 شئت اعطاها العين الى سنة لان الضرر يلحقها فان رضيت صار كأنها
 عفت ولا ذلك ولا الالفين كاملتان في المقدار ناقصتان في المعنى
 والالف ناقصة في المقدار كاملة في المعنى وان كان مهر مثلها اقل من الف
 فالضرر يلحق بالزوج فكان له الخيار وان كان مهر مثلها فيها يزداد فان
 الضرر عليها فينظر الى مهر مثلها وان طلعت قبل الدخول بها فلها نصف ما كان
 الزوج من المهر من **باب من اجازة النكاح بزيادة**
الصدوق او بصدوق غير الصدوق الاول اورد محمد رحمه الله
 الباب لم يفرق بين ايجاز مرسله و ايجاز مقيدة والاصل
 في ذلك ان الولي اذا رد النكاح ارتد وان رد المسمى ولم يرد النكاح
 فالنكاح موقوف على حاله **اصل اخر** ان الاجازة اذا كانت
 بشرط فليست بايجاز مرسله بل مثاله امة تزوجت بغير اذن مولاهما
 رجلا بمائة درهم فقال الزوج للمولى اجز النكاح فقال المولى اجزت النكاح
 على ان تزيدني في الصدوق وعلى ان تزيدني في الصدوق خمسين درهما فان ذلك

ليست

ليست ايجاز ولا رد لكن هذه ايجاز بشرط فان وجد الشرط صارت
 ايجاز والاف النكاح موقوف على حاله فان قال الزوج ردت الخمسين صح وان
 قال لا اجيز واجيز ان ردتني خمسين بطل النكاح ولو رآه الجوز ذلك
 العقد لانه لما قال لا اجيز فقد انتقم النكاح ثم قوله واجيز ان ردتني
 كلام آخر والمقصر متى رد على النكاح ابطله لما ذكرنا وحكم الزيادة في ذا
 الباب ان وجدت الخلوة او الدخول او الموت بأكوت وان طلعت قبل
 الدخول بطلت الزيادة وتنصفت المائة ولو ان امة تزوجت باذن
 مولاهما على ما يعم غشت وجب لها الخيار فان قال الزوج ان يترك خمسين على
 ان تختاريني فاختارت له لاشي لها لان هذه رشوة لادها تلحق بالصدوق لان
 حق العقد لغيرها والرضى الحق له فصارت تسليم الشفعة وامر الوكيل بالخيرة
 اذا جعل لها ما اشاء ان تختار **باب نكاح المراهقين**
 في العقد الذي يكون اوله جائزا ثم يفسد بعد ذلك
 اورد محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين الاجازة بلفظ واحد وبين الاجازة
 بلفظين يفرق بين العتق بكلمة واحدة وبين العتق بكلمتين والاصل
 في الباب ان كل معنى لو اعترض على عقد صحيح برفعه فاذا اعترض على
 عقد موقوف برفعه ايضا وهذا الخلاف فيه **سنة** رجل زوج رجلا
 امرأة كبيرة وامراه رضية بغير اذن الزوج فارضعت الكبير الصغيرة

ثم اجاز الزوج النكاح لم يجز لانها صار تامة وبنتا الا ترى ان المرأة اذا
دخل بها الزوج ثم انها قبلت ابن زوجها بشهوة فسد النكاح فاذا كان يقع
الجائر فلا ينسب الموقوف اولى وكذلك لو تزوج امير في عقد جدي ثم ار
المولى اعتق اصحابها ثم اجاز الزوج لم يجز نكاح الامه وان كان اعتقها فان كان
العتق وقع عليها مع اجاز نكاحها او اجدتها على ما يختار الزوج وان كان العتق
وقع متفرقا للزوج ان يجز نكاح الاول وله ان يجز نكاح الاخرى واما العتق
بكلمة واحدة ان يقول هذه حرة وهذه لان الواو الاستفهام بنفسها فعلق
ما قبلها فصارت كأنه قال هما من الاثنان حرتان واما العتق بكلمة كما اذا
قال هذه حرة وهذه حرة وكل جملة منهما مبتدأ وخبر فقامت كل جملة معها
فكانه قال هذه حرة وسكت ثم قال وهذه حرة وهذا الخلف فيه وهذا وهم
بعض الاصحاب **باب من الفرقه في المرض الذي يتوارثان**
بعد ما فارقهما والذي لا يتوارثان او رد محرمه الله الباب لتفرق
بين اسباب الفرقه فان في بعضها ميراثا وليس في بعضها ميراثا والاصل
ان احد الزوجين اذا وجد منه الوارث والعقل والفرار لا ميراث له وان كان
سبب الفرقه من شخص واحد هذا اذا مات والعقد ما انقضت فاما اذا
انقضت العقد تاكدت الفرقه فلا توارث وذلك لان المقصود دفع الخوف بعد
تعلق المستحق به ثم جملة من المسائل لا تخلو اما ان تعلق الطلاق بفعل

نفسه

نفسه او بفعل المراه او بفعل اجنبى ثم كل وجه على وجهه اما ان يكون التعلق
في الصحة والخت في المرض او التعلق والخت كل واحد منهما في المرض
اما اذا علق الطلاق بفعل نفسه فانه يعتبر فيه الخت فان كان مريضا
وقت الخت ورثت المرأة ان الطلاق اذا وقع بفعل الزوج في مرضه صار
كأنه قال انت طالق اما اذا كان التعلق بفعل اجنبى يعتبر كلامه فان
كان التعلق والخت كلامهما في المرض فلها الميراث لان الزوج قصد
ابطال حتمها فصارت كأنه قال وان كان التعلق في الصحة والخت في المرض
فلا ميراث لها لان الزوج حين علق الطلاق بفعل الاجنبى لم يقصد
به الغرار وبعد ما مر من لم يوص منه قول لا فعل اما اذا كان التعلق
بفعلها ان كان فعلا لها منه بد فلا ميراث سواء كان التعلق في الصحة والخت
في المرض او كلاهما في المرض لانها هي التي اطلت حق نفسها اما اذا كان
فعلا ليس لها منه بد فان كان التعلق في المرض او العقل في المرض فلها
الميراث لانها مكرهه اما اذا كان التعلق في الصحة والعقل في المرض
فلها الميراث وكذلك اذا قدفها في الصحة والعقل في المرض او كان
القدف واللعان في المرض بيسانه اذا طلق المرض امراته في مرضه ماتت
وهي في العدة توارث لان الفرار منه ولو ان صغير زوجها عنها او اخيها فادركت
فاختارت نفسها وهي مريضة او قبلت ابن الزوج بشهوة كان الوارثان للزوج

الميراث ولو كان الزوج عينا فجله القاضي سنة فلم يصل اليها واختارت
نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة لا ميراث للزوج لان الوارث منه وكذلك انزلت
ان زوجها محبوب فخيرها القاضي فاختارت نفسها لان فرق المحبوب طلاق وكذلك
لو قولها فالتقنا وهي مريضة ثم فرق القاضي بينهما ثم ماتت وهي في العدة لا
ميراث له لان فرقة اللعان طلاق وانما اذا جازت الفرقة من قبل الزوج فانما
ترث منه الا اذا رضيت فحينئذ لا ترث لان الطلاق باختيارها ولو كان الزوج
الى منها وهو مريض فمضت اربعة اشهر وهي في العدة ينظر فان كان في اول الابل
صحها لا ترث وان كان مريضا ترث لاننا علمنا منه القصد في الفراق والله اعلم

كتاب الدعوى والبيانات اورد محمد رحمه الله

الباب لمعوق من دعوى الملك وميراثه الملك ويدعوى الاستيلاء
والاصل في ذلك ان دعوى الملك لا يصح الا في الملك ويجوز الحكم
كالاعيان ان صادف الملك عند الافلا ودعوى الاستيلاء يصح في الملك وغير
الملك وتوجب نسخ ما جرى من العقود ان كانت تحت الحمل الفسخ وسنن الاعتراف
بالوطي ودعوى شبهة الملك دعوى البرط جارية ابنه يصح على اعتبار ولايته لانه
اذا كان الولد صغيرا ملك بقل جاريه من وقت العلوق الى وقت الولادة الى
ملكه بالشرا ويكون هو البائع وهو المشتري فلذلك يملك نقلها بالدعوى
بعد الكبرى ساله اذا كان له رجل جارية فحبلت عنده فباعها فولدت عند

المشتري

المشتري لا فكل من حقة اشهر وادعاه ابو البائع ايصدق ولا يثبت
نفسه منه لانه لا ولاية له عليها من وقت العلوق الى وقت الولادة
لان الاب انما يصدق لنا ويلقوله عليه السلام انت وما لك انك
فاذا باعها الابن فقلد ال تاويل لا ترى ان النسب انما يثبت للوطي
بملك فاذا زال الملك بطلت دعواه هذا اذا كرسناه فاما اذا صدق
المشتري وكذبه الولد صارت الجارية ام ولد ولا يرجع المشتري على
البائع لان قوله مصدق بحقه ودعوى حق الولد ولو كانت الامة
ولدت ولدين تؤمير فباع احدهما ثم ادعاهما الاب صحت دعوته الولد
المبيع على حاله على ما فصلنا وتجب القيمة على الاب ولو ادعى الجرد لجاريه
ابنه ان كان الاب حيا مسلما قلا في دار الاسلام لا يصح دعوته لان
القياس ان لا تصح وانما يثبت للاب بالخبر ولو كان الجرد مسلما والاب
نصرانيا والحافد مسلم وادعاه الجرد صحت دعوته لان الاب لا ولاية له على
المسلم الحافد فبقيت ولاية الجرد والمكاتبة العبد اذا كان له تاويل تصح دعوته
على ما ذكرنا **باب من الدعوى والبيانات**

اورد محمد رحمه الله الباب لمعوق من مائت على صاحب اليد التول او الفلوق ثم
ما اذا ادعى مكانها والاصل في ذلك ان المبيع بالميراث لانه
هو الحقيقة والحقيقة لا تدفع فان ظهرت اليد الغايب صادفتها او بتمام

البينة عليه دفع الخصومة عن نفسه واصل اقرار المدعى ان ثبت
 قول الذي يريه او فعله باثبات الحق له صار الذي يريه مناقضاً
 كلامه فلا تقبل شهادته بعد ذلك واصل اقراره متى قضى القام
 على الذي كان المدعى به في يده لم يقض على الغائب لان صاحب اليد يمكن خصما
 عنه وكذلك لو لم ثبت المدعى العقل على صاحب اليد وصاحب اليد لم يتم
 البينة على انه لفلان حتى انتصب خصما وقضى عليه القاضي ثم حضر الغائب
 فهو على حجة لان البينة انما سمعت على صاحب اليد لا على الغائب فلم يصح الغائب
 مستحجاً عليه بالبينة مثله رجل ادعى حقا في يد رجل واقام على
 ذلك البينة وقال الذي في يده هذا فلان الغائب اودعها لا يلفت
 الى قوله فان اقام البينة على ذلك دفع الخصومة عنه وكذلك ان اقام الذي
 في يده ان المدعى اقر ان المدعى به للغائب فلا خصومة بينهما فان حمل الذي
 الشئ في يده او الشهود الغائب فالحق للمدعى اذا اقام البينة فان كان
 المدعى عند ادعى ان الذي هو في يده اعترفه واقام على ذلك بينه واقام المدعى
 عليه البينة انه لفلان الغائب لا يلفت اليه لانه اثبت فعله فصار مناقضا
 لكلامه وسكر بالشهود وان حضر الغائب واقام البينة على ذلك لا يلفت اليه لان
 القضاء وقع على عامه الناس الا ترى انه يقبل شهادته معارض القضاء على الغائب
باب اقرار المدعى بالبينات

المدعى عليه دفع الخصومة عن نفسه

اورد

اورد محرر حجة الباب لم يوفق من الاقرار وبين الشهادته اما اصل
 في الباب انه متى كذب شهوده بطلت الشهادته لانه صيرهم فسخة
 وشهادة الفاسق مردوده باجماع المسلمين والمقر له متى كذب المقر
 اقر له بطل وفي غيره لا يبطل واقرار الفاسق مقبول بالاجماع واصل
 اقرار التوفيق من شهادة الشهود وبين دعوى المدعى المعنى الذي
 يحتاج القاضي الى التفتت به شرطا والتوفيق من شهادة الشهود في اللفظ
 الذي لا يوجب الاختلاف في المعنى شرط ايضا واصل اقرار الشهود في
 شهادته وان ايدى المدعى لا يقبل شهادتهم وان شهدوا بمسبب كسر
 التوفيق من شهادتهم وبين دعوى المدعى سال المدعى فان قال هكذا الامر
 يقبل والا فلا مساله او ادعى رجل دارا في يد رجل انما شتره انا فلان
 وهو ملكا واحضر الشهود وشهدوا انهم لا يقبل شهادتهم لانه ادعى
 ملكا بسبب حادث لا يستحق به روايته المتصلة والمنفصلة وهم شهدوا
 له ملكا مرسل يستحق به روايته المتصلة والمنفصلة ولو كان المدعى يدعى الملك
 المرسل والشهود شهدوا بالملكات او الهبة او بالشرى فانه يسال المدعى
 فان قال ادعى هذا السبب يقبل شهادة الشهود لان التوفيق من الدعوى
 والشهادة ممكن ولو ان المدعى ادعى الهبة فشهد الشهود بالهبة لا
 تقبل الا اذا قال وهب لي ثم حجبني الهبة فاشترتها منه تقبل ولو ان رجلا

قال هذا الشيء لفلان لاجل فيه فقال المقر له ما كان لي قط وانما هو لفلان
 بصدق لانه اقر ان لا ملك له يصدق واعزاه الى الثاني ليس بشي فلو قال الثاني
 ان لا ملك له يصدق وادعى الثالث قبول لانه لا مانع له ولو قال كذلك
 الفدية هم من ثم عبد فقال الاول كن لي عليك الفدية هم قرضا تقبل انهما تصادقا
 على الضمان واختلافهما في السبب ليس بشي ولو كان سيكت ثم قال لا يملك
 قوله لانه ابتدأ بفار كلامه دعوى باب من الدعوى والمبيات
 ابد محمد رحمه الله الباب لفرق بين الاقرار وبين الشكاه والاصل
 في الباب ان النظر من دعوى المدعي واجب لا من احدى اذ ادعى بالجميع وادعى
 الاخر ببعض ينظر فيها فيه صورة النزاع وما لا نزاع فيقضي لكل واحد بحسب دعواه
 واصل اقران الواحد من الورثة فحكم بها يدعي للميت وعلى الميت
 يساعده رجل في يد دار زعم انها له فاقام رجل المبيته انها لداره وادعى
 من ابيه واقام صاحب المبيته انها لدار ابيه مات فتوكل ميراثا له ولديه
 هذا فان الدار يقضى بها بين الاجنبي وبين الاخ ارباعا ثلاثة ارباعا للاجنبي
 واربعا للاخ ولا شيء لصاحب المبيد الا ترى ان رجلا لو ادعى في يد رجل دارا انها
 له وادعى الاخر ان نصفها له واقاما المبيته على ذلك تقسم الدار بينهما ارباعا
 على طريق المنازعة الا ترى ان الاجنبي يدعى جميع الدار والاخر يدعى نصف الدار
 فالنصف للاجنبي بلامنازعة والنصف الاخر استوت فيه منازعتهما فيقضي

الاجنبي يدعى نصف الدار والاخر يدعى نصف الدار

بينهما هذا النصف نصفين ولو اراد صاحب المبيد ان يترك اخاه في الدار
 الذي اخذه فليس له ذلك لان الاجنبي قد استحق نصيبه فلم يبق له شيء وجبه
 اخراجه اذ ايجد الميراث وادعى لنفسه فليس له ان يطلب الميراث فلو ان صاحب
 المبيد اقرانه ورثها من ابيه بعد الاشكال فهو على وجهين ان اقر بعد ما سمع
 القاضي شهادة الشهود فان جواب هذا الاول هو وان اقر قبل ان يسمع
 القاضي شهادة الشهود فانه يقضي بالدار كلها للاجنبي لان صاحب الميراث
 فاذا اقر بالميراث وقعت الخصومة في الميراث فصار بعض الورثة خصما عن الكل
 وصار القضاء عليه قضا على جميع الورثة ولو ان جلات وتترك لانه اعد
 قيمته سواء اقام غيرهم واقام رجل المبيته انه اوصى له بالعبد الذي يقال له سالم
 وقال الوارث لم يوصك به ولكن اوصى بزيد انسان اخر فان القاضي يقضي
 لصاحب المبيته بسالم لان المبيته اقوى من الاقرار لان الاقرار يجوز على نفسه
 والمبيته تجوز عليه وعلى غيره فلو اراد المقر له ان يأخذ بربيعا باقرار الوارث ليس
 له ذلك لان من حجته ان يقول انها اقرت لك بالوصية والوصية نافذة ما من
 الملك والقاضي قد جعل تلك المالا وصية لغيرك ولو لم يقض القاضي بالمبيته حتى
 اعتق المقر له العبد جاز عتقه لان الوارث سلطة عليه فاذا قضى القاضي بالعبد
 الاخر الذي اقام المبيته فالمقر له يعزم قيمة العبد الذي اعتقه للوارث لانه
 طهراته اعتقه بملك فاسد ومن اعتق عبد في ملك فاسد جاز عتقه وغرم

القيمة فلو عاد العبد إلى الوارث في حال حياة المستحق أو مثل قيمته بعد
 موت المستحق بمراث أو وصية ترد القيمة إلى المقر له لأنه يبرأ منه أخذ القيمة
 بغير حق فلو أن الوارث اشترى العبد من صاحب البيعة أو وصل إليه بوجه آخر
 فلمقر له أن يأخذ عبده لأنه ملكه باقرار الموتى لأن الأقرار يدوم في حق المقر
باب دعوة الرجلين الولد من الحاربه يكون بينهما
 أو دمجهم الله الباب ليفرق بين دعوة الاستيلاء ودعوة الملك
 والاصل في ذلك أن دعوة الاستيلاء أقوى من دعوة الملك فقد تقدم
 هذا في اصله وذلك لأن دعوة الحاربه أعم ودعوة الملك مقصورة على المدعى
 مثله رجلان اشترى جاربه فولدت عندها بنتا فذكرت البنت وولدت
 بنتا فزعم ادعى أحد الشريكين البنت وادعى الآخر الحافه معا فقولوا حين
 أما أن كانت الحاربه ولدت لست أشهر بعد الشرا أو أقل من ستة أشهر فدعوى
 كل واحد منهما صحيحة لأن دعوى كل واحد منهما دعوى استيلاء فلم يكن أحدهما
 باول من الآخر والحاربه يكون أم ولد لمدعى الكبري لأن دعوته دعوى استيلاء
 وتوهم نصف قيمتها ونصف عقرها للشريك لأنه قد اشتبهت عليه الحاربه
 ولأنه قد دوطي جاربه مشتركة بينهما موثر كان أو معسر لأنه ضم إن يولد
 هو جسر المال وإن كانت الحاربه قد ماتت لا يبطل النكاح لأن الملك حصل بالوطي
 وهي إنما ماتت بعد النكاح ولو أن الحاربه قتلت وأخذ قيمتها وقسمها بينهما

الوارث

نصف

نصفين

نصيفين فإن مدعى البنت لا يضمن قيمة الحاربه لأن القاتل إذا غرم قيمتها صار
 الحاربه في الحكم كأنها خرجت عن ملكها لما يضمن قيمة الجده لم يدخل قيمه
 الولد في ذلك وأما مدعى الحافه فلا يضمن لأن من علم الشريك أنها ولد
 ابنته وانطلاقه لها وتوهم نصف عقر الكبري لأنه أقرب لشريكه وهو يقول
 أنها حرة وهي أحق به فصار كمن أقر لرجل بالقتال المقر ليس له وأما هو
 لقولنا أما إذا جات بها أقل من ستة أشهر من وقت الشرا فإن دعوى مدعى
 الصغر كذا لأن دعوى الاستيلاء كانت استيق في الحكم ويضمن قيمة البنت
 لأنها صارت أم ولد له ويضمن نصف العقر أيضا وأما الدار دعوى البنت لا ثبت
 النسب منه لأنه ادعى أم ولد غيره لكن الحاربه صارت أم ولد له باقراره
 ويضمن نصف قيمتها لشريكه موثر كان أو معسر ولا يضمن العقر لأن دعوته لا
 تضمن الاعتراف بالوطي فإن كانت الجده ماتت أو قتلت فلا شيء عليه لأن
 دعوته مقصورة على الحال **باب من المدعى والمبيات**
 التي يكون بعضها أولى من بعض والغصب وغيره
 أو دمجهم الله الباب ليفرق بين دعوى الملك ودعوى الغصب
 والاصل في المبيات أن بينه الإنسان يقبل على ما في يد غيره ولا
 يقبل على ما في يده وذلك أن صاحب اليد له ظاهر الملك والخو بينه الشهود
 ثبتت وإقامته صاحب اليد المبيته غير محتاج إليها لأن الظاهر شاهد إذا

شهد الشهود انه ملكه محل على الظاهر لا على الحق واصل اخر
 ان المدعى اذا اقام البينة جعل بينهما نصفين لان كل واحد منهما سبب
 حقا كاملا وليس احدهما باول من الاخر الا ان ثبت احدهما على الاخر ما ينقص
 دعواه والاثان اذا ثار عا في دار هي في ايديهما جعل كل نصف على احد
 مثاله دار في يد رجلين اقام كل واحد منهما بينة انها له وادام اجنبي
 بينة انها له اجعل كل كانه دار على حده فاما اللذان في ايديهما الدار
 فاحدهما زيد والاخر عمرو ثم اجمع بين دعوى زيد واجنبي فيما في يد عمرو وقد
 اقام البينة فاجعل ذلك النصف من زيد وبين الاجنبي نصف الاستوايهما
 في المحج وكما واحد منهما اقام البينة على ما في يد غيره واجمع بين دعوى عمرو
 ودعوى الاجنبي فيما في يد زيد واجعل ما في يد زيد واجعل ما في يد زيد وبين الاجنبي
 وبين عمرو ونصف فصار في الحاصل للاجنبي نصف الدار ولكل واحد من زيد وعمرو
 ربعا ولو كانت المسئلة حالها لكن الاجنبي اقام البينة انها دار غصبها منه
 زيد للاجنبي فلا يشاء ان يباع الدار للعمرو بغيره ولا شيء لزيد لانه يجمع بين دعوى الاجنبي
 وبين دعوى زيد فيما في يد عمرو وكان الاجنبي او يملك من زيد لان الاجنبي اذا
 اثبت الغصب عليه صار اثبات الغصب عليه كاثبات المشر من جهة ثم يجمع بين دعوى
 الاجنبي وبين دعوى عمرو فيما في يد زيد فيقتضي بذلك النصف من الاجنبي وبين عمرو ونصف
 وكذلك اذا اثبت الاجنبي على يد فعلا آخر كالايديع والبسرا

نصف

ببر

باب ما يكون الرجل فيه خصما من النسب والاولا وما لا
 يكون فيه خصما او رد يخرج به الله الباب لغزو من نسب يدعي الرجل
 لنفسه وبين نسب محمل عليه والاصل في ذلك ان كل نسب او سبب
 لو تصادقا عليه ثبت فاذا انكر احدهما يكون خصما في حق قبول البينة عليه
 وكل نسب او سبب لو تصادقا عليه لا يثبت فاذا انكر احدهما لا يكون خصما الا اذا
 ادعى عليه حقا بسببه او اثبت فعلا يثبت النسب منه والنسب الذي يقبل البينة
 عليه ان يقول هذا ابني او زوجي او مولاي للاعلى والاسفل فانه يقبل البينة
 ذلك لانه لو صدقه الاخر ثبت قوله وان ثبت قوله صحته دعواه لانه اثبت النسب
 لنفسه وذلك ان كل واحد منهما مدع حقا له فقبل قوله كما في سائر الحقوق وان
 الوجه الذي لا يقبل البينة عليه اذا قال هذا اخي او اختي او عمي او خالي او ابن ابني لانه
 ثبت النسب لغيره فلا يصح الا ان ثبت حقا في الميراث او النفقة او الحضانة
 لا يتوصل الى ذلك الا باثبات النسب فصار كمن اقام البينة على الغائب المجزأ اذا
 كانت البينة على الغائب في البينة على الحاضر كمن اقام البينة ان له على الغائب دين
 لا يقبل قوله فان اقام البينة ان الحاضر كفل عنه فانه يقبل البينة ويقضي على الحاضر
 بالكتا لموا الدين على الغائب فلو تصادقا هنا قبل على الميراث لا على النسب فصار
 كانه اقر له بحز في الميراث ببيانه ان رجلا في يده صغير يدعي انه النقطه
 او انه عبده فاقام رجل البينة او امرأه انه اخوه فانه يقضي بحريته وذلك لانه

اثبت لنفسه حق حضانة ولوان امرأة ادعت ان هذا الصبي ابنها وانكر الرجل
 قبل قولها ان صدقها او اقامت البينة **باب ما يكون**
 الرجل خصما فيه وما يدفع به الخصومة عن نفسه مما يذكر انه لغيره
 اورد محمد رحمه الله الباب ليقول من مات قبل فيه بينه صاحب اليد ودفع الخصومة
 عن نفسه ويمنع لا تقبل **والاصل** ذلك انه متى ظهرت اليد
 للغائب اقامت دعوى المدعى وصاحب اليد واما باقامة صاحب اليد البينة
 انها حق الغائب دفع الخصومة عن نفسه وما لا فلا يثبت انه دأبه في
 يد رجل اقام رجل البينة انها واثبتوا اقام صاحب اليد ان فلانا الغائب ودعينا
 دفع الخصومة عن نفسه وذكر ذلك لو اقام البينة انه غصبها منه واستأجرها
 او وجدها ضالعه وهي لفلان وذلك انه اقام البينة انها لغيره وانه غير خصم
 ولو شهد شهوده انها دأبه فلان لم يشهدوا انه اودعها اياه او غصبها
 منه فالذي المراد به في يد خصم ان الشهود لم يشهدوا انها وصلت اليه من
 يد الغائب وانما شهدوا على ملك الغائب والشهادة على الغائب لا تقبل صاحب
 اليد ليس بوكيل وامودع فلا تقبل بنبته لغيره ولو اقام البينة على ان المدعى
 انها للغائب دفع الخصومة لانه اثبت على الحاضر انه غير خصم كانت البينة على
 الحاضر لا على الغائب وان اقام البينة انها دأبه سرت منه واما الذي
 في يد انها للغائب فهو خصم لانه اثبت له حق على سائر الناس بالاعتدائينته

مقبولة

مقبولة وان اقام البينة انها دأبه اشترانا من صاحب اليد واما صاحب اليد
 البينة ان فلانا اودعها اياه فانه المسئلة على حين اما ان يقيم البينة على الشرا
 والقبض واما اقام البينة على الشرا دون القبض فان اقام البينة على الشرا دون القبض
 فصاحب اليد خصم لانه لما تقدم على البيع تبين انه اكذب شهوده وان اقام البينة على
 الشرا والقبض دفع الخصومة عن نفسه لانه تبين انه سلم ثم لعنه بعد ذلك تصرف
 في ملكه كما يشاء ثم اتصل اليه من طريق الوديعة فثبتته مقبولة
باب ما يكون الرجل فيه خصما مما يدعى فيه الخصومة
 والوكالة من الذي يدعى المدعى انها كانت له هذا الباب خلاص الباب
 الذي قبله بيبا انه رجل في يد دار اقام رجل البينة انه اشترى اياه من الله
 وقال صاحب اليد اودعنيها عمرو وكيل محمد الله بامر عبد الله فانه لا يدفع الخصومة
 عن نفسه وان اقام البينة على دفع عمرو اليه وقال الشهود لا نرى ان عبد الله دفع
 الى عمرو ولا فلا خصومة بينهما لانه اثبت انه وصل اليه من يد غيره ويد يد
 حافظه ولو لم يكن له بينه وطلب بميز المدعى انه ما يعلم ان عمر اودعها اليه فله ذلك
 لجواز ان يكتل فيصير مقرا بذلك فان حلف صارا الذي يدعى المدعى خصما
باب ما يكون خصما فيما لو هلك في يد
 اورد محمد رحمه الله الباب ليقول من السعي ومن الضمانين من ضمان العبد وضمان
 واصل الباب انه اذا اثبت الدين على صاحب اليد انتصب خصما كالو

أثبت عليه الفعل ولو أثبت العجز في يده وهو أثبت المبدأ للغائب لا ينتصب
خصما بيب أنه إذا كان عبدا في يد رجل مات في يده فحاز رجل واقام البيعة
أنه كان عبدا وواقام صاحب اليد بيعة أن فلانا أودعني أو أعارني أو
أجرني أو عصبته منه فصاحب المبدأ يدفع الخصومة عن نفسه بيب
البيعة لأن المدعى أثبت الحق عليه وهو وجوب القيمة في الذمة فصار
كأنه أثبت عليه الغصب لأنه لو ظهرت المبدأ للغائب يكون هذا مودع
الغاصب ولا تخلف عن الضمان على كل حال فإذا قضى عليه القاضي بالقيمة لم
حضر الغائب فإذا صاحبه المبدأ ان يرجع عليه أن كان في يده وديعه أو أجاره
فله أن يرجع عليه أن صدقه الغائب لأنه صار وكيلا في الخط فيرجع عليه بما
لحقه من الضمان لأجله لأنها لا يرجعان على المودع والأجير والضمان على المأذون ولو
كان في يده أو عصبته لا يرجع على المستعير لأن المستعير أسكنها المنفعة
والغاصب أسكنها لنفسه فلا يرجعان ما لحقهما من الضمان على الغير والمغصوب
منه هذا إذا صدقه فيما يدعيه ولو كره الغائب ذلك فعلى صاحب المبدأ البيعة
في الأجر والوديعة لا في العارية والغصب لأنه لا فائدة فيه وكذلك في حق
المنزح خلفه إذا لم يكن له بينه فأن حلف برى فإن كل رجوع عليه ولو كان العبد
أبقا والمسله كالأبقا المدعى ضمن صاحب المبدأ منه وأقبل سنته لما ذكرنا أن
ذلك هلاك حقيقي وهذا هلاك حكمي فلو عاد العبد بعد ذلك إلى الموضع الذي ثبت

له خبر

لصاحب المبدأ الرجوع وهو الوديعة والأجر فصار ملك العبد للغائب
لأن قرار الضمان عليه فملكه خراجا لضمانه وفي الموضع الذي لا يثبت الرجوع
كالعارية والغصب صار العبد لصاحب المبدأ لأن حاصل الضمان عليه عجز في يد
رجل فقيت عيته وأخذا رثته فاقام رجل البيعة أنه عبده وواقام صاحب
المبدأ البيعة أن فلانا أودعني قبل ذهاب العجز فلا خصومة بينهما في العبد
ولا في الأثر لأن المبتوع هو الأثر وقد ظهرت أن يده يد حفظ ولأنه لا
يمكن القضاء بالأثر إلا بعد القضاء بالشخص لأنه لا يجوز أن يكون الشخص لو اضر
والعجز لا يخرج خلاف ما إذا كانت أمة فولدت ولها أو مملوكة فولدت فانه
يدفع الخصومة عن نفسه فيه ويبقى في يده إذا اقام البيعة ولا يدفع في الكارثة
ويغرم قيمتها لأن الولد منفصل عن الأم وصار متبوعا وكان له حكم على حدة
الآن ترى أنه يجوز أن تكون الجارية لرجل والولد لآخر

باب ما يكون الرجل خصما فيه لا قرار له الخصم

أورد محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين الأقرار بسبب الضمان وبين الأقرار
الأصل في ذلك أنه إذا أقر أنه كان خصما ثم ادعى برأه نفسه عن
الخصومة لا صدق من له دار في يد رجل حاز رجل وادعى أن الدار له
واقام على ذلك البيعة وقال صاحب المبدأ كانت هذه دارك هيته من فلان
وبقيته أياها ثم أودعنيها واقام البيعة على ذلك فانه لا يدفع الخصومة

نحن أنفسه لأنه أقر أنه كان خصما ثم أراد بيئته إثبات العقد الغائب فلا
 تقبل وإذا قضى المدعى كان ذلك القضا عليه وعلى الغائب حتى انملو حضر وصلة
 صاحب اليد لا ملقت اليه لأنه متى بطل الأصل بطل المبيع فزوره ولو أقر
 المدعى بما قال صاحب اليد من الهبة والمبيع فلا حضور به بينهما وكذلك لو علم
 القاضي وكذلك لو قال أنها كانت بيد الغائب **باب ما يكون**
الرجل خصما بالقرار من غير معاينة القضا وأورد محرر رحمه الله
 الباب ليفرق بين ما إذا كان تصرف الغائب جائزا ومن ما إذا كان فاسدا
 والأصل في ذلك أن التصرف يبرأ على اليد لأن من تصرف وقلب
 في شيء فهو في يده في الحكم فإذا تصرف الغائب حكما أو حقيقة فظهرت يده وزالت
 الخصومة عن الحاضر بيب أنه دار في يده رجل أقام جني البينة أنه له
 وأقام صاحب اليد البينة أن فلانا أقر أنه اشكتنا إليه وهو كما لم تردعها
 إليه وقد علمنا أن الدار كانت في يده هذا الذي هو في يده فلا حضور
 بينهما ولو أن الشاهد من قال لا أدري في يده من كانت الدار بوسع الدار
 في يده هذا الساكن وقال المدعى أنا أقسم البينة أن الدار لم تكن في أيديهما
 وكانت في يدينا لك فإن بينه المدعى لا يقبل لأنه أقام البينة على نكره والبينة
 على المنكرات لا يقبل ولو أن الشاهد من قال لا أشهد فلان على ذلك ولم تكن الدار
 في ذلك اليوم في يده هذا ولا في يد الغائب وإنما كانت في يد الآخر صاحب اليد

خصم

فهم لأن أقر أنه بتسليم شيء لم يكن في يده فاسد والشهادة لا تقبل على أصل
 فاسد **باب ما يقضي القاض في يده بالقرار والبينة**
 وبين ما لا يقضي به في العبد والدرابه وأورد محرر رحمه الله الباب
 ليفرق بين شخص هو في يده نفسه وبين شخص هو في يد غيره ويفرق بين
 القرار والبينة والأصل في الباب ما ذكرنا أنه متى ظهرت
 اليد للغائب اندفعت الخصومة عن الحاضر بيب أنه رجل ادعى على رجل
 أنه فقأ عين عبده والعبد غائب والمدعى مقر أنه حي وأقام البينة وأنه عبده
 وأن هذا فقأ عينه لا يقضي بالارش له لأن الارش تابع للموقبه والعبد في يده
 في الحكم فلا سبيل إلى القضا بالارش إلا بعد القضا بملك الرقبه ولو قضينا
 بملك الرقبه كان ذلك قضا على الغائب وهذا لا يجوز إلا أن العبد حاضر
 كان القول قوله ولو كانت الدعوى على بيمه وهي ليست بحاضر فإن القاض
 يقضي بالارش العيز وذلك أن ارش الفرس والبقر ربع القيمة وفي الشاة النقصان
 وفي العبد نصف القيمة وذلك أن الرية لا بد لها من مالك وللدعي فقد أقام
 البينة على فعل حاضر ثبت بها ملكه فصارت في الحكم كأنها في يده المدعى لأنه
 لم يظهر لغيره فلو جات الدابة في يد غيره وهو يدعي الملك لنفسه لخصم القاض
 وسلمها المقضي له لأن القاض إذا قضى بالارش فقد قضى بملك الدابة فلا يكون
 لصاحب الدابة ما لم يقر البينة فقد أقام البينة يقضي به له مع ارشها

[illegible]

وان اقام للاجنسي قبل الموت
واين الاح بعد ثم عدلا
قضى له وان اقام ابن الاح
العم ولم يعم الاجنسي بينه
وسخط منه ابن الاح
انما ارسلت من ليخبركم
ان ابن الاح على حدة

بأنه ليس في يد رجلين في الف درهم فأقرضها لأجنبي بنصفه وأكره
فأنه لا يصدق على الشريك لأن النصف له ظاهر وهو صدق بما حق نفسه

سجل بدار فیه و بنا بدار فیه و بنا بدار فیه
 خلا
 راجع
 و لا تسجل
 خلا

خلا
بصفه
والله اعلم
بما في
القلوب

12-11-1944

ولا صدق في ابطال حق الشريك في اخذ الشريك النصف وذلك بغير ظاهري
حقه فيبقى النصف من المقر والمقر له الا ثلثا ثلثا للمقر له وثلث للمقر لان من
زعم ان نصف الكيس للاجنبي ونصفه بينه وبين شريكه لكل واحد منهما
الرابع الا انه لا صدق في حق شريكه فاذا اخذ النصف من زعم المقر له اخذ
ذلك بغير حق فصار بمنزلة الغاصب فيكون الباقي بينه وبين المقر له على حساب
نصيبها لان المال يقع هناك من الشركة فيقسم الباقي على ما تضمنه الاقرار
نعم ان المال على اربعة اسهم سهران للاجنبي وسهم له وسهم للشريك الا انه
لا صدق في حق الشريك في بقى بقى يسهم على موجب اقراره للاجنبي سهران للمقر
سهم ولو قال المقر للاجنبي الكيس بيني وبينك نصفان او قال لك نصفه
ولنصفه فان القاضي يقسم الباقي من المقر والمقر له نصفه لانه انكر نصيب شريكه
ومن زعم ان نصيبه وصيب المقر له سواء الا انه لا صدق في حق الشريك
فيقسم الباقي نصفين لان اقراره هكذا تضمن ان ما من جزء الا انا وانت فيه
سواء فاذهب ذهب بحساب وما بقي بقي بحساب لان موجب اقراره دعواه
على شريكه في الكيس انه غاصب فيقسم لزوجين وخرج ذلك على الحساب
اذا كان الكيس بيد لانه نفر فاقراهم ان لزيد ثلثه ولثلثاه وقال
الاخر لزيد نصفه ونصفه وقال الاخر لزيد ثلثاه وثلثه وقال
المقر له الكيس كله فان المقر له يأخذ من ذلك اقر له بالثلث سبع ما في يد ل

من حجة

من حجة ان يقول اني اقرت لك بالثلث ان لو ذكرني صاحب في اقراره
لك فلما صدقاني فيك تحل علي مونه على نصيبك بقى لك ثلث سهم سهران
فاجعل ذلك الثلث بينهما كاملا فصار السهران ستة اسهم فصير ما في يد
سبعة فصار كل ثلث قصير الحمله احدى وعشرين فصار من المقر له بالثلث سبع
في يد وذلك سهم فيقسم ذلك الى ما في يد الاخرين قصير ما في يد كل واحد
سبعة ونصفا فانكرت فاضرب سهمين في احدى وعشرين فصير لزيد واخبر
في يد كل واحد اربعة عشر فصار من يد المقر له بالثلث سبع ما في يد وذلك
سهران فيقسم الى ما في يد الاخرين قصير ما في يد كل واحد خمسة عشر فصار
في ايديها ذلك السبع لانهما اقراره باكثرهما اخذ من الاول فوجبت لزيد
ما اخذ منه الى ما في ايديها حتى يطرأ اقرارها فاذا ضم الى ذلك ما اخذ من المقر
بالنصف ثلث ما في يد وذلك خمسة لان من حجة ان يقول اني اقرت لك
بسهم ولتغني بسهم فلما صدقني صاحب الثلث رفع عن نصف نصيبك بقى لك
نصف سهم ولنصف سهم واحد فيقسم ما في يد الا بالثلث ذلك المقر له وذلك
خمس فيقسم الى ما في يد المقر له بالثلث لانه اقر له باكثر من ذلك قصير في يد
عشرون سهران فيأخذ ثلث ما في يد لانه هكذا اقر له فانكرت لانه ليس لعشرين
ثلث صحيح فاضرب لانه في اثنين واربعين قصير ما في يد ستة وعشرين سهران في يد
كل واحد اثنان واربعون ثم يأخذ من المقر له بالثلث سبع ما في يد وذلك ستة

من حجة ان يقول اني اقرت لك بالثلث ان لو ذكرني صاحب في اقراره

سبعة

اسهم فضم الى الاخرين نصير في يد كل واحد خمسة واربعون ثم ياخذ من المقر
 بالنصف ثلث ما في يده وذلك خمسة عشر فضم الى ما في يده المقر بالثلث نصير
 في يده ستون حراما ثلثاه للمقر له وذلك اربعون والمقر عشرين واصل
 هذه المسائل ان سدا بالمنازعة وختم بالانفاق فتم ما صدقوا كد
 الاخر اما حراما واما حلالا لانه لا يمكن ان يصدق ان يغير تخلفه اصلا فبدا
 بالذي كذب فضم ما في يده الى الذي صدقه لان المقر المصدق كذا يزعم فيه
 لانا لو بدانا بالذي صدقه فحتاج الى القسمة مرتين لانه اذا اخذ منه كان صاحب
 الصدق ان يشركه لانه يقول قد صدقني في الشراكة فاذا كان يصدق في هذا
 ينبغي ان سدا بالمنازعة وختم بالانفاق لئلا يحتاج الى نقض القسمة
باب من اقرار ايضا اورد مخرج الله الباب لمقر
 الاقرار بسبب الضمان وبين انكاره والاصل في ذلك ان يقر
 اقرارا لو سكت عليه كان سببا للضمان ثم ادعى زواله صدق لانه متى اقر بسبب
 الضمان كان مقرا بالضمان فان اقرارا لا يوجب الضمان فالقول قوله لانه لو
 انكر اصلا كان القول قوله بيبا انما اذا قال الرجل اخذت منك الف درهم
 وديعه والف غصب فصاعت الوديعة وبقي الغصب وقال رب المال اخذت من الف
 درهم والغصب هو الذي ضاع والفايز هو الوديعة فالقول قوله المقر لانه المقر
 اقر بسبب الضمان وهو قوله اخذت ثم ادعى الاقرار ان بسبب الضمان فان جاز

ودعواه

ودعواه الا برأ بطله الا ان يقسم البينة او صدقه رب المال الا ترى ان المال
 لو قال لها جميعا غصب كان القول قوله ولو قال المقر ادعني الغا وغصبك
 الفا اخرى فصاعت الوديعة وهذه الالف الغصب وقال رب المال لال الدرس صاعت
 هي الغصب فالقول قوله المستودع لانه قال ادعني صار مقرا بالوديعة و
 المال صدقه في الوديعة فلا يضمن واما القاص فالقول قوله فيه وقد رده
باب الاقرار في المضلوات او غيره اورد مخرج الله
 الباب ليزور القضا والافتقار والاصل في ذلك ان اخر
 الدينين يكون قضا عن الاول ولا يكون قضا عن الثاني واصل اخر الدينين
 للسرا ان يقضي عن يادون غم للمسته وله ان يقضي عن يادون غم اذا لم تكن
 بيبا نه اذا كان لرجل على رجل الف درهم قرضا حاله فباعه الغرم عبدا
 بالالف الى سنة وقبض العبد ثم مرض المستقرض وعليه ديون كثيرة في صحته
 فجل دينه على المشتري والمستقرض مرض صار مال كل واحد منهما قصاصا ثم
 اذا مات وليس له مال غيره فبلغوا ان يشركوه لان هذا اخر الدينين ولو كان
 باعه العبد والالف الى سنة ثم استقرض منه الف درهم ثم مرض المستقرض
 وحل الرجل صار قصاصا وليس للغرم ان يشركوا المشتري لان المستقرض صار مستقرا
 وصار قاضيا ولو ادعى الرجل اياه وديعة في مرضه اوصيته فلما حضر الموت الاب
 اقر له بهذا اقرار صحيح لانه لو انكره واقام عليه البينة صح ما كان الاب مستهلكا

مخرج الله

مخرج الله

لما لم يكن باب الاقرار باستيفاء المال من الوارث
او من كفيل الوارث او ابراهيم من غير فغير في المرض ^{اوردهم}
الباب ليفرق بين استيفاء حقيقي واستيفاء حكمي ويقرر ان ابراهيم المرضي للوارث
من ابراهيم للاجنبي **والاصل في ذلك** ان المرضي اذا اقر براءة الوارث
او بمعنى يودي الى برائه لا يصح لان ذلك ايثار بعضهم على بعض كالمصير كالوصية
في بطل بيانه اذا كان له رجل على رجل الف درهم واحد ورثته كفيلها او كان
الدين على احد الورثة ورجل اجنبي كفيل بامر الوارث او غير امره فاقرب في مرض
موته باستيفاء الدين من الوارث او من الاجنبي فاما الاقرار بالاستيفاء فلا
يجوز في الوجوه كلها فانه لو كان الدين على الوارث والاجنبي كفيل فاقرب بالاستيفاء
من الكفيل او من الوارث او كان الدين على الاجنبي والوارث كفيل فاقرب باستيفاء
من الوارث او من الاجنبي فاقرب بطلان اقراره براءة الوارث اما اذا برأها
ان كان الدين على الاجنبي والوارث كفيل فبراءة الوارث والاجنبي لا يصح لان الوارث
يبرأ براءته اما اذا كان اصل الدين على الوارث والاجنبي كفيل فان ابراهيم الوارث
لا يصح وان ابراهيم الكفيل فهو جائز لان براءة الكفيل لاوجب براءة الاصيل ويكون
جوازها من الملك لانه اعطاء بالمعروف **باب الاقرار في**
المرض باستيفاء الدين والكاتب في الصحة وعليه دين يحيط بماله
اوردهم رحمه الله الباب ليفرق بين الاقرار بالاستيفاء وبين الاقرار بالابراء

الى

الى تخصيص بعض المال دون الاستيفاء **والاصل في ذلك** ان المرضي
اذا اقر باستيفاء دين ثبت له في حال الصحة او بما يودي الى الاستيفاء جاز وان
كان يودي الى تخصيص الغريم بعض المال يجوز اذا كان على المرضي دين مستغرق
بيانه اذا كاتب الرجل عبدا له في صحة على الف درهم فاقرب بمرضه
باستيفاء الدين من الغريم وعليه دين كثير ان كان الدين من القرض او من يمن
او غير ذلك فاقرب باستيفاءه من الغريم وكوبه غرما او فامريض بصدق
ذلك لان الذي يصل اليه بالقول بالوصف فانه ليس له الا حق المطالبة ^{بحقيقة}
والاستيفاء ظهر بالقول بالوصف فصدق **اما** اذا اثبت الدين للمريض
فلا يجوز اقراره بالقبض لانه اذا مرض مطلق فقد تعلق حق غريمه بعينه ماله
بالمشاهدة فلا يجوز ابطال حقهم الا بالاستيفاء للمشاهدة لان العزل لا
مذهب بالقول بالقول بطلان القول لان حق القبض اذا ثبت له في الصحة كان
ما ذورنا في قبضه فالمرض لا يبطل حق الاستيفاء لان حاله لا يكون اول من العبد
المأذون له في التجاره اذا جرح عليه ماله ومع ذلك فيقبل اقراره بما كان في
حالة الاذن **باب اقرار المريض باستيفاء الدين واپرا**
لجراحات والبيوع في الصحة والمرض وعليه دين
اوردهم رحمه الله الباب ليفرق بين الاقرار بالاستيفاء وبين الاقرار بالابراء
ويقرر ان يبرأ ما هو مال يبرأ باليسر **والاصل في ذلك**

فيضرب الغريم بما بقي من دينهم والمشتري يضرب بالثمن لان حقه في العبد ثابت
 لانيته فيه لانه لو كان يبيع كان حقه وانما يتهم في بقية التركة سائر
 التركة لسائر الغرما وتجز العبد بينهم بالمحصص اذا باع عبدا في صحة ثم
 مرض فقال مرضه كنت ابرائه في حال الصحة لا يصدق بخلاف الاقرار
 بالاستيفاء لان هذا يجري مجرى الوصية فان لم يكن عليه دين ينفذ من الثلث
 والاقرار بالاستيفاء حق له اقتضاه في حال الصحة فهو صدق فيه
باب الاقرار الذي يقرب المريض لوارث فقير به الوارث
 لوارث اخر اورد رحمه الله الباب ليعرف بين الاقرار والهبة والنفقة
 ايضا بين اقرار الوارث على موروثه مؤسرا وبين ما اذا اقر عليه معسر او غير مؤسرا
 اذا كان الثاني وارثا او غير مؤسرا اذا كان احبيا والاصل في ذلك
 ان المريض ان يسلط على ماله من ثمن في حال حياته لان الدين انما يتعلق بالذمة
 والميراث بما يقين مع الموت فان يرى صحته وان مات ينقل الى تركته
 لعدم الذمة والاصل اخر ان المصدق يدوم صدقيه كما يدوم اقرار المقر
 بيبانه اذا اقر المرحل بمرضه بعد يديه لا جرد ورثته ولا ماله غير
 فقال الوارث ليس هذا العبد ولكن له فلان وهو اجنبى ثم مات المريض
 فالعبد للاجنبي ونفذه الوارث قيمته لسائر الغرما والوارثه وسقط حصه نفسه
 ولو كان على المريض دين محيط بماله والمسئلة بما لا عزم الوارث المقر له جميع قيمته

ولا يسقط عنه شيء سواء اقر للوارث او للاجنبي لان الوارث لا يخرج له الدين
 ولو ان المريض وهب العبد لوارثه ثم وهب الوارث هذا العبد لوارث اخر مات
 المريض فالعبد سلم الى الثاني والاول لغرم جميع قيمته الا حصته خاصة ولا
 يسقط حصته الموهوب له بخلاف الاقرار لانه اقرار العبد لم يكن له انما يسقط
 عن الاول حصته الماني واسما في الهبة فمن زعم انه كان ميرا من الاول الا
 انه يقول انما هلك العبد من جهتك بالهبة واستهلكته وجب عليك قيمته
 ولو ان المريض وهب العبد لبعض ورثته وقبض الوارث ثم اقر هذا الوارث
 ان المريض اقر هذا العبد لهذا الوارث الاخر وقد وهبه منه قبل هبته
 اياي وقبضه منه فان كان المقر له الثاني صدق واحد العبد منه فالعبد
 يكون ميراثا لجميع الورثة لان الثاني اذا صدق الاول فقد اقران العبد انما وصل
 اليه من جهة المريض باقرار فاسد وكذا لو كان المقر له الثاني غير وارث وعلى
 الميت دين في الصحة محيط بماله فالغرم ما يرجعون بذلك العبد لان اقرار المريض
 وهبه في حق الغرما لا يصح فله ان يسعوه في دينهم ان كان قايما وان كان هالكا انهم
 بالخيار ان شاءوا ضمنوا الاول بقبضه اياها وان شاءوا ضمنوا الثاني لان كل واحد
 منها جان وبها ضمن لا يرجع على صاحبه شيء ولو ان المقر له الثاني كذب في
 اقراره وقال العبد عبدي وكنت اعرف شيئا مما يقول فلا ضمان عليه قايما كان العبد
 او هالكا والضمان على الموهوب له لانه ائلفه باقراره وان لم يكن عليه دين يضمن

للوثره حصصهم ورفع عن حصة وجبة المقره الثاني
باب الاقرار بما يكون قصاصا وما لا يكون
 اورد محمد بن عماره الباب ليفرق بين اقرار بوجوب الضمان وبين اقرار بالوجوب
 الضمان والاصل في ذلك انها متى اتفقا على العيز واختلفا
 في السبب واتفقا في الضمان واختلفا في السبب كان المقر له ان يأخذ ذلك
 من المقرات اذا اختلفا في العيز والضمان لا يسبيل له عليه وان اتفقا على
 السبب اما الاول فلان الرد لم يكن على اصل الاقرار فهو يتدبر بالرد
 اذا اقر الرجل لغيره قال هذه الالف وديعه لك عندك قال المقر له ليس
 هي بوديعة عندك لكن لي عليك الف درهم قرضا او ثمن بيع وانكر المقر له
 فارد المقر له ان يأخذ تلك الالف لم يكن له ذلك لان رد اقراره في العيز
 ثم ادعى عليه دين في حقه فرد الاقرار جاز ودعواه الذي لا يصح الا ان يقيم
 البينه على ما عرف وهذا اختلاف في السبب والضمان جميعا وكذلك جميع
 الامانات ولو قال المقر لك على الف درهم قرضا فقال المقر له لا بل لي عليك
 الف درهم ثمن بيع له ان يأخذ بالالف قصاصا بما ادعى انها اتفقا على الضمان
 واختلفا في السبب والاختلاف في السبب يبطل الضمان
باب من الاقرار ايضا اورد محمد بن عماره الباب ليفرق بين
 كلمة مستقل بنفسها وبين كلمة لا مستقل بنفسها والاصل في ذلك

ان كل

ان كل كلام مستقل بنفسه لا يحتاج الى تعلقه بغيره وكل كلام لا مستقل
 بنفسه يحتاج الى المتعلق بغيره وهذا النوع وانما يحتاجنا هنا الى ما ذكره
 اذ قال الرجل لغيري عليك الف درهم فقال الحق والصدق واليقين
 فهذا اقرار لان هذه الكلمه صادرة والمصدر لا بد ان يأتي بعد كلامه
 قال المقر قلته هو الحق وكذلك لو قال حق او صدقا لانه يحمل على قوله قلت
 او صدقا وكذلك لو كرر الالفاظ بعينها لانها مراده للتأكيد وكذلك اذا
 كررها من غير تغيير فاما اذا قال الحق والصدق صدق لا يكون اقرارا ان الحق
 حق مستقل بنفسه فلا يتعلق بغيره لانه مبتدأ وخبر ولو قال البر لا يكون
 مقرا لان البر خلاف العقور وانما جاءت بمعنى التعبد لذلك الا ترى انك اذا قلت
 ابر فلان ربه ابي عبدك قال الله تعالى ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب
 الى ليس التعبد ان تولوا فله كان اصلها ما ذكرنا اختلف المعنى المراد منها فلا يحكم
 فيها بالاشك وكذلك لو قرن ما ذكرنا ان يكون اقرارا بالصلاح لا يكون اقرارا
 لانه اذا قال الحق الصلاح او الصدق الصلاح فقد وصفه بالصلاحية وكذلك
 تكون من القابل بطريق السخط لا من طريق الاقرار لانه قال الحق هو الصلاح
باب من الاقرار بالبيع في فساد وغيره اورد محمد بن عماره الباب
 ليفرق بين الاقرار بالعقود المديونية وبين الاقرار بالملك والكاتب والاصل في ذلك
 ان الاقرار يدوم في حق المقر واصل احران العقود والتدبير لا يحتمل التقفر

فالمالك والتدبير محتملان التقصير سانه اذا كان له جلام واخر
 جاريه فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه اعتق مملوكه والاخر منك لذلك
 ثم ان كل واحد قاض مملوك صاحبه مملوكه عتقا جميعا لان كل واحد اقر
 بحرية ما اشترى والاقرار في حق المورث يرد ولا يجوز على غيره فلما استقل اليه
 صار كانه قال هذا عتق فلان ولو قال هذا عتق العبد فلا يصح قوله فلان
 سواء كان مقبوضا او غير مقبوض وفي التدبير يعقوب موت البيع ولو شهد
 كل واحد منهما ان هذا العبد لفلان ثم تباعا فان المولى ياخذ من المورث العبد
 الذي بين لان اقراره تضمن هذا ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالكتابة
 ثم تباعا فان البيع فاذا ادعى كل واحد من العبد من الكتابة يثبتها بالبيعه
 فان اقاما البيعه او كلا من البيع بطل البيع وان عجزا عن اقامة البيعه
 وطفان بيعها ويكون كل واحد منهما للذي اشتراه لان الكتابة قد انقضت
 والكتابة مما يحتمل الفسخ بخلاف العتق والتدبير

باب الاقرار بالعيب الذي يرد به والذي لا يرد

اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين التدابير الصفتى والاصل في ذلك
 ان المند لا يوجب التحقيق في المند وفي الصفه بوجب التحقيق في الموصوف
 بانه اذا قال الرجل لماريته يا زانية يا فاسقه ثم باعها فادى المشتري
 ان يرد ما عليه بذلك ليس له لان الاسم لا يوجب التحقيق الا ترى انك تسمى

غنيا

غنيا وان كان مفلتا وسمى شاطرا وان كان ذليلا والمند انما يكون للدعا
 والدعا انما يكون بالاسم والاسم انما وضع على الشيء لا للتحقيق ولو قال
 هذه الابقه او هذه الفاسقه او هذه فاسقه فاراد ان يرد ما عليه فله ذلك
 لان الصفه تابعة للموصوف فهي وصفها بذلك ثم ادعاه المشتري ثبت له ذلك
 ولو خرج هذه الكلم مخرج الست فليس له ان يرد كما لو قال هذه الفاسقه
 فقلت او صنعت لان السب لا يكون للتحقيق **باب اقرار الوارث**
 بالعتق بعد موت الاب ثم يموت بعض من اقربه

اورد محمد رحمه الله الباب لينبذ احوال الوارث والاصل في ذلك
 ان الوارث للجمع مالم يقع دليل الاستيفاء والكلام اذا كان موصولا كان
 جملة واحدة واذا كان مفصولا كان لكل جملة حكم على حدة والوارث انما يات لتضم
 جملة الجملة ومتى ضاقت الجملة ضاقت جملة واحدة مثاله اذا ترك الرجل ماله
 اعمد فيه كل عبد منهم ثلثا يدرها ولا مال له غيرهم وترك ابنا لوارثا لغيره
 فقال الابن اعتق ابني هذا في مرضه وهذا هو هذا اعتقوا جميعا فلما قلنا ان الوارث
 للجمع فصار كانه قال اعتق ابني هؤلاء ولو قال هكذا فلا اشكال في اعتقوا من
 الثلث واذا كان العتق من الثلث فعلى كل واحد منهم ان يسعى بثلث قيمته فان
 مات واحد منهم قبل ان يودي شيئا فان كل واحد من الباقيين السعي بماله
 ارباع قيمته وانما قلنا ذلك لانه لو لم يمت واحد منهم سعى كل واحد منهم بثلث

يحتاج ان يجعل كل واحد منهم على ثلاثة اشهر فيسعى كل واحد في سهمه يستقط
 عنه سهم فيكون للورث من السعاية ستة اشهر وللجيد ثلاثة لكل واحد منهم
 فوامات واحد منهم قبل ان يولد شيئا فان الذي مات صار مستوفيا لوصيته
 تلقاها عليه من السعاية لان المال متى كان بين الشركاء فهاك منه هلك نصيب
 كل واحد بقدر حقه وما بقي من ذلك فوجب ان يكون النقصان في نصيب
 الورثة والعبد من جميعا ولو مات العبدان ونق الواحد فان هذا الواحد يسعى
 في ستة اشباع قيمته ان الوارث حصته ستة اشهر وحصته العبد سهم
 ولم يبق من المال الا عبد واحد فيقسم على مقدار نصيبها فيسقط من نصيبه
 سهم واحد ويسعى في ستة اشهر من ولو قال اعتق او عذا وسكت ثم قال
 اعتق في هذا الاخر وسكت ثم قال اعتق في هذا الاخر وسكت عتق الاول
 كله ونصف الثاني وثالث الثالث لانه اذا قال اعتق ايهذا وسكت فقدم كلامه
 فيعخذ بقوله معتق كله ثم صح اقراره في حق نفسه والصح في حق المعتق ومن
 زعم ان الميت اشرك من الاول والثاني بالعتق فعتق من الثاني نصف فلما قال للميت
 فزعم ان الميت اشرك من الثلاثة في العتق فنقل قوله في حق نفسه والعتق
 في حق المعتق فعتق ثلثه فان مات واحد منهم ينظر فان مات الاول فالحكم
 باول لانه لا شركة بينهم وبينه اما في حق المعتق فلا يشرك واما في حق المرفق فانه
 اقرب هكذا لا شركة بينه وبينه وان اياه اعتقه وان يقع من ثلثه فعتق ثم قوله

للاخيرين

للاخيرين هو دعوى من حق الاول فلا يقبل فان مات الاوسط فلا شيء على
 الاول ويعتق من الاول ثمانية وسبعون واربعه اشباع درهم وسبع فيماني
 لان حجة ان يقول للوارث انك ائلفت ثلثي قيمة الاول وذلك ما تان لان من
 زعم الاول ان نصيب كل واحد مائة وقد عتق الاول كله وقيمة ثلثه مائة فقد
 تلف باقراره ما تان فاجعل من تلك المائتين الثلث ائلفت باقراره للثاني
 مائة وخمسين درهما لانه عتق نصفه وذلك مائة وخمسون وزعم ان
 حصته مائة فاجعل تلك الخمسين التي ائلفها في يده ايضا مقدار الدر ائلفه
 باقراره الاول والثاني ما تان وخمسون فيضم ذلك المائة التي في يده
 نصيب ذلك كله خمسمائة وخمسين فاجعل هذا المقدار مال الميت وقد هلك بعض
 المال الميت الاوسط فوجب ان يقسم هذا الباقي على مقدار نصيبها وقد ذكرنا ان
 نصيب الورثة ستة اشهر ونصيب العبد الثالث سهم واحد وذلك سبعة اشهر
 فصار للعبد من الوصية سبع المال الباقي والمال الباقي خمس مائة وخمسون فسبع ذلك
 ثمانية وسبعون واربعه اشباع درهم يسقط عنه هذا المقدار ويسعى في الباقي
 وكذلك لو مات الاخر فلا سعاية على الاول ويسعى الاوسط في نصف قيمته ولا يتغير
 الحكم لان الوارث ائلف ثلثي الاول باقراره وذلك ما تان فيضم ذلك المائة الاوسط
 فيصير ماله خمسمائة وخمسون وذلك يخرج من ثلث ما ائلفنا قلنا
 انه يتغير الحكم ولو مات الاخر والاوسط فلا سعاية على الاول لانه لا شركة بينهم

باب الاقرار بدعي ان بعض عبده ولد في حياته وصحته وفي مرضه ثم مات قبل ان يبين اورد محرره الله
 الباب ليفرق بين الاقرار في المعروف وبين الاقرار في المجهول والاصل
 في ذلك ان النسب المجهول لا يثبت والعقود المجهولة لا يصح سببها
 اذا كان لرجل عبد ولعده ابن ولابن عبده ابنان فقال احدهما له ولدي
 يوم ما ليان ما دام خيالا انه هو المجل فالبيان اليه فايهم يبين ثبت
 نسبه منه ان كان مثله يولد مثله وعقود ما بعده لانه ابن ابنه فان مات
 قبل ان يبين عتق من كل واحد ربعه ويسعى في ثلثه اربع قيمته كالقول
 احكم خرو مات قبل ان يبين لما قبل ان العتق في المجهول يصح والنسب الي
 المجهول لا يصح وان كانوا تحت عتق من كل واحد وان كانوا عتق من كل واحد
باب من الاقرار في القضا في البيع الذي هو الذي لا يرد
 اورد محرره الله الباب ليفرق بين ما يصدق في انتصابه خصا وبين ما لا يصدق
 في انتصابه خصا والاصل في ذلك انه من ادعى امرام اراد الرجوع
 عنه لا تقبل قوله اذا كان ظاهرا وان كان امرا باطنا فالقول قوله يسانه
 اذا اشترى الرجل جارية شرافا سدا وقبضها فحضر البائع يريد اخذها فقال
 المشتري ذهبت من فلان وقبضها مني ثم اودعها لا يصدق على ذلك والبائع
 ان يخذها منه لان البائع ثبت له حق الاخذ والمشتري اذا ابطال حقه باقراره

لغيره

لغيره فلا يصدق ولا نه ادعى امرا باطنا لغيره امر ظاهرا ولو ان عبدا
 في يد رجل ادعى رجل انتقل ولذا له خطا فقال صاحب المير ليس العبد
 ولكنه اودعني فلان فان اقام البينة على ذلك تقبل والا فلا والله متى اقام
 البينة صار امرا ظاهرا فاقبل حجة وان لم يقم البينة لا تقبل فان عجز فان
 عجز عن اقامة البينة بخير من الدفع والغدا فان فداه كان متطوعا وليس له
 ان يرجع على المير له لانه فداه بغير امر وان اخار الدفع ثم حضر الغائب وصدق
 فهو بالخيار ان شاء اجاز الدفع وان شاء اخذ العبد وفداه بالدية لان اختيار
 الحاضر عليه لا يجوز فلوان الغائب حضر القاضى اعاده البينة ليس
 له ذلك لان الظاهر كان لغيره فلا ملقت اليه ولو ان رجلا اشترى جارية
 شرافا سدا وقبضها فجاء البائع يريد اخذها فقال المشتري قد ذهبت مني
 الغائب وقبضها ثم اودعني ثم بعد ذلك اعتق او دبرها او استولدها
 فلا خصومة بينهما مالم يحضر الغائب والبائع على المشتري القبة لانه لا يخلو
 اما ان يصدق اذا حضر او يكذب فان صدقه ظهر الملك وان كذبه عتق
 من جهة المقر فيمن قيمتها فاذا حضر الغائب لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان صدقه
 على الهبة والعقود او كذبه فيها او صدقه في الهبة وكذبه في العقود فان صدقه
 فيها يصير حرة من جهة ودواها له في التدبير والاستيلاء واما اذا كذبه
 فيها صارت الجارية حرة من جهة المقر موقوفه الاول لان صاحب المير اقرب بالعقود

من جهة غيره فاقرا ما اعتق جازلاها في ملككم واضافة الى غيره باطله في
التدبير تكون من يد من هو قوفه الوا لا حق لاحد عليها ويعتق بوقت المعزله ولو لم
في الاستيلاد ولو صدق في الهبة وكذب في العتق فهي للمزله بالاقراء شهادته
عليه باطله ولو ان المشتري قال بعثت من فلان او بعثت منه فقبضها وكلها
لا يصدق للبائع ان يخاصه منه لان الكايد يحتمل النقص والله اعلم
باب الرجل يقر بالرق وقد اعتق عبدا له فمحمد ما قال
اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين المعرفة والنكر والاصل في ذلك
ان اقرار المقر على نفسه جازي وعلى غيره لا يجوز يسانه اذا كان الرجل يحسب
النسب لا يدرى اعبده هو ام حرا اشترى عبدا ثم اعتقه ثم اقر انه عبد فلان فصدق
فلان والمقر ابن كبير فاقول جازي وصير عبدا له ولا يبطل عتقه بعد لان اقرار
معين اقر على نفسه فقبل واقرار على غيره فلا يقبل بضد الولد الصغير لانه مع
لا قوله فاليان لا والد فان مات المعتق وترك مالا ولا وارث له سوى المولى فان
ميراثه للمزله واقرار على نفسه جازي ولو مات المعتق وترك بنتا فالنصف للبنت والنصف
للمزله ولو جازي فانه يبيع فيها **باب من اقرار الميراث بالبشر في الدار**
من احد الورثة ومن غيب في مرضه ولها شفع اورد محمد رحمه الله الباب
الباب ليدق من اقرار المريض مرض الموت لوارثه واجنبى بالبيع ومن الوصية لها
الاصل في ذلك ان اقرار المريض لوارثه باطل في مرضوته والاقرار

الأصلية الأصلية
 من العاصية بالظاهر والباطن
 بالظاهر كقول أبي القاسم
 أقوى منه وأجود من
 على لغة أقوى من لغة الظاهر
 ومنه العصى وأما في قوله
 المكذبة من العلاء الذي ستمه
 المكذبة من العلاء الذي ستمه
 قبل يوق الحق والعصاة
 أن ما العصى بعد موت
 المفسر سواء عصى الحق لم يمت
 أم لم يعصى
 لأنهم من العصى كمن في خاتم العصى خاتمها
 لأن عرسه من العصى كمن في خاتم العصى خاتمها
 المردود من المردود من العصى كمن في خاتم العصى خاتمها
 لا تكلم لا تكلم العاصي
 على

وقول الميرغ فرج فاسد فلا يقبل ولو كان الميرغ فرج لا يندوا الجني
 يقبل وصيته للاجنبي ولا يقبل للابن لان هذا الاشرك بينهما فيه لان
 وصيه كل واحد منهما على حدة فقبل فيها يقبل ويغسل فيها يغسل ولا يفر
 في البيع ان حصل للوارث مثل ما حصل للاجنبي وكذلك لو قال الابن ان الاجني باع
 وانا ما بعته **باب اقرار المرأة بالزواج تحت زوج**
محمدا قالت اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الاقرار على نفسه وبين
 الاقرار على غيره ويفرق بين الاقرار بالزواج وبين الاقرار بالنفس والاصل
في ذلك ان اقرار المقر على نفسه جائز واقراره على غيره لا يجوز الا اقراره
 على غيره بمنزلة الشهادة وشهادة الواحد لا يقبل بيسانة اذا تزوجت
 المرأة برجل ولا يندى اخره في ام امه فولدت اولاداً ثم اقرت انها امه لزيد
 فقرارها بالزواج جائز لما ذكرناه واصدق على ابطال النكاح واسترقاق الاولاد
 لان النكاح كان صحيحاً والاولاد كانوا احراراً لان الناس احرار الا في اربع الشهادة
 واحدود والعقل والقصاص فلا تصدق على ابطال حقهم وكذلك لو كان
 بطنها ولد فهو حر ولو ولدت بعد الاقرار اقل من سنة اشهر ولد فهو حر ولو
 ان الزوج الى ثم اقرت بالزواج فهذا على وجهين ان اقرت بالزواج قبل مضي شهر
 فان ايلها ايلاً، الاما وان اقرت بعد مضي شهر فان ايلها ايلاً، احرار
 وكذلك لا تصدق ابطال حق في الرجعة فلا يقبل وكذلك في الطلاق الرجعي

ولو انه الى مدها ثم قال لها اذا مضى شهران فوالله لا افر بك لمضي شهران
 صار يوليا ايلة، اخر ثم انها اقرت بالزواج فانها في حكم الاول كالجرح
 وفي حكم المان كالايم اذا قال الرجل امرأتي بكذا تطليقت ثم
 اقرت بالزواج فطلعت فالزوج بمثل الرجعة لان الزوج لا يملك الرجوع عن
 ذلك ولو وكل الرجل رجلاً بان يطلق امرأته تطليقت ثم اقرت بالزواج
 فطلعت الوكيل انما يحرر من الزوج لا يملك له غير الوكيل فاذ لم يغزله
 فمعه فربما يبينونه بعد علمها انها امه اذا تزوج الرجل امرأة لا يعرفها
 نسب فاقرت المرأة انها بنت جد الزوج او ابن الزوج وصفاً الموقلة كذا
 الزوج ثبتت النسب وانفسخ النكاح لان النكاح يفسخ في الجملة والنفس لا يطل
باب الاقرار في المضرة للمرأة بالدين الذي يكون لها الادل
 منه ومن الميراث اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين اقرار يثبت فيه
 وبين اقرار لا يثبت فيه والاصل في ذلك ان اقرار الميرغ فرج في غير
 موته للاجنبي جائز وللوارث باطل الا قدر ما لا يثبت فيه بيسانة وط
 حصص الموت وله امرأتان واخ فسالته احداها ان يطلقها فلا يفعل ثم
 اقر لها بدين ما به دهم وقد استوفت مهرها ثم مات ولم يترك الا ربع
 درهم فهذا على وجهين اما ان يموت قبل انقضاء العدة او بعد ما اذا مات
 بعد انقضاء العدة فالاربعة كلها للمرأة لانها لما انقضت عدها لم يتبين

ارث فلا تهم نصار اقراره ولا لاجنبي سؤا الاقرار للاجنبي بالدين من ضر
 الموت جائز كذلك هنا وان مات وهي في العدم فليس لها الا خمسة دراهم
 بمقدار الميراث الذي لا تهم فيه لان ربع الاربعين عشرة وذلك هو الزجر
 فلها النصف وذلك خمسة وما تاخذه انما تاخذه بالاقرار لان الشركة
باب الاقرار بالبيع من البائع والامر والمأمور بخلاف ذلك
 اورد محمد رحمه الله الباب ليقرب بين الوكيل اذا كان مخصصا وبينه اذا كان
 مطلقا اما في الثمن او المثل او الاصل في ذلك ان السلعة اذا خرجت
 من يد صاحبه ولم يقبض الثمن فعين الثمن اليه وان قبض الثمن لم يؤول له كونه
 بين الوكيل والموكل **باب** نفاذ الامر رجل جلا ان يشتري له جار يد فلان
 بالف درهم فاشترى ما المأمور وقال اشترتها بالف درهم لم يعمى حاله
 في الشراء والجاري فقال الامر لا بل اشترتها بالف درهم فالبائع يقول
 كما يقول الامر فانه ينظر ان كان البائع لم يقبض الثمن فالقول قوله ان التملك
 يستفاد من جهة وقد تصادقا ان الجاري خرجت من ملك البائع ودخلت
 في ملك الامر والوكيل يدعي انها خرجت من ملكه الى ملك نفسه فلقول قوله
 البائع والامر لا يصدق الوكيل ما هو نفسه والامير على البائع ان يابى الخلاف
 النكول تحت النكول اقراره ولو اقر صرحا بعد ما تقدم من كلامه ما ينافيه لا
 تعبد ولو اراد من الامر له ذلك وحلفه على العلم انه حلف على فعل غيره ولو

في
 كانت

كانت له الفايده فانه لو اقر صارت الجارية للوكيل فاحلف قطع ادعواه
 ولا عهد على الوكيل لان الشراطين منها فان تكليف البائع الجارية
 ان شئت فصدقته وخلافه لا ف وخمس مائة وان شئت فذعه ولو اقر
 الامر امر المشتري ان يشتري اخاه ولم يعين الثمن فاشترى ما هو البائع
 يقبض الثمن فقال المشتري اشترته بما به دينار وقال الامر اشترته
 بالف درهم وصدقته البائع فلا قول للبائع هنا لانه اقر يقبض الثمن هنا
 فبقى الخلاف في الامر والوكيل والقول قول الامر مع ثمنه والتميز الف
 درهم وصار العبد خرا لانهما تصادقا ان العبد للامر وليس هذا كالمسألة
 المقدمة لان هناك بين الثمن وبين الثمن ولم يميز الثمن فلو اشتراه
 بالدرهم او بالدينار بالقليل والكثير ملكه الامر ويقبض العبد من صاحبه
 بقرابته والقول قول الامر لانه انكر الزيادة ولو اختلف البائع والمشتري
 والسلعة هالكة كان القول قول المشتري ولا يخالفان ولا يعبد قول الوكيل
 والقول قول الامر في الثمن ولو ان الامر لم يقبض الثمن واختلف الوكيل
 مع الموكل فقال الوكيل اشترته بالف وقال الامر اشترته بخمسين دينارا
 والبائع اهدوا احدهما فانه ينظر ان صدق الوكيل فالهدى على الوكيل وبخلاف
 البائع الثمن من الوكيل والعبد للامر ان الشرا لو كان بالف درهم وخمسين
 دينارا كان للامر لانه لم يميز الثمن فبقى وكذا مطلقا في الثمن وهو بقرابته

البائع

ويعال للوكيل قد اقر ذلك بحسين دينار فان شئت فخذوا تركه وان شئت صدق
البائع الامر بقدر الوكيل من العمد والعهد على الامر ولا يوصو للوكيل
على احد من الايدي العقد نفسه **باب من الامور التي تختلف**
فيه المنطق وهو جابر او رد محمد رحمه الله الباب لعقود من الشهادة
على الاقرار قبل استيفاء حقوق العقد وبذلك بعد استيفاءه والاصل
في ذلك ان الشهود متى انفقوا على المعنى الذي يحتاج القاضي الى القضا
به وصدقهم الشهود له بالشهادة جازين ومتى اختلفوا في المعنى الذي يحتاج
القاضي الى القضا به وكذبهم الشهود له بالشهادة باطله ببيان
عبد في يد رجل ادعى رجل انه عبده وشهد شاهدان صاحب العبد اقرانه
اشتراه منه وشهد اخر انه اقر للمدعي فان قال الشهود له قد اقر بما قال
الشاهدان لكن لم ابعه منه فالقاضي يقضي له بالعبد ان الشاهدان قد
اتفقا على اقراره ان العبد له وان اختلفا في اللفظ فحازت شهادتهما ان
احدهما نفوذ بزيادة وهي دعوى الشراء وذلك لا يندفع في شهادته ان المقصود
من الشهادة اثبات اقراره دون اثبات الشراء فاذا اتفقا على المعنى الذي
نقص المدعي وجب على القاضي القضا به ولو شهد احدهما ان صاحب اليد
اقرانه وهب منه وشهد الاخر انه اقرانه تصدق به عليه او باعه منه
جازا اقراره ان القاضي لا يحتاج الى القضا بالهبة والصدقة وانما يحتاج الى

الشهادة

الشهادة باقرار صاحب الميدان العبد للمدعي فاذا اتفقا على ذلك
جاز ولو اكدب شهوده او احدهم بطل الذي اكدبهم فيه
باب اقرار المكاتب او رد محمد رحمه الله الباب
ليفرق بين دين المولى ودين الاجنبي والاصل في الباب
ان الدينين اذا اجتمعا فانه يبدأ بالاقوى والاقوى دين الاجنبي انه يثبت
في الرد والحرية ودين المولى لا يثبت الا في حالة الحرية ببيان مكاتب
اقر لمولاه بالف درهم في صحة وقد كان المولى كاتبه على الف درهم
واقر الاجنبي بالف درهم في صحة ثم ان المكاتب مرض فرفع الالف الى المولى
قضا عن حقه ثم مات المكاتب واما الصغيرها فهذا على وجهين اما ان
دفع اليه من جهة الكاتبة او من جهة الدين فان اداها من الكاتبة ومات
جرا وصار بمنزلة مضر حر وعليه ديون فقضي دين بعض غرمائه فذلك بعض
فانه لا يسلم للقايض ويكون بين غرمائه ما يخص على مقدار دينهم
وكذلك هنا دين المولى القان الف في يد الكاتبة والالف ثبت بالاقرار
في حالة الصحة ودين الاجنبي الف درهم فيقسم الدين الذي ادى اليها ثلثها
للاجنبي وثلثها للمولى ولا يطل العتق لان الاقرار وحده صحيح العتق
لا يحل النقص والرد كما اذا استحق من الكاتبة فان العتق لا ينقصه شيء من ذلك
جر عليه دين وان ادرك المكاتب الالف للمولى عن الدين فالالف كلها للاجنبي لان المكاتب

لاعتق بآلاف المولودين ودين الاجنبي اولى وقدمات عاجزا ولو
 ان المكاتب ترك ابنا ولد في كاتبة فانه لا تدبر للابن في مال المكاتب اذ كان
 عليه دين فمقدم دين الاجنبي ثم ان المولى يستسعى الابن في المكاتب والدين
 ولو كان الاجنبي اقرب في الصدد المولى اقرب في الموضع المولى الحق بالالف ولو
 كان كاتب عبده على الف درهم واقرب في حال صحه المكاتب ثم مات المكاتب
 وترك الف درهم واولاد اخر من امرأة حرة فالقاضي يقضي بالالف للمولى المكاتب
 وعتق ولحق الاولاد به ولو اراد المولى ان يستوفيه من الذين اوتوا منها جميعا لمير ذلك
كتاب الشهادة باب ما يجوز من الشهادة
 وما يبطل منها اورد محررجه الله الباب ليزق من الاقرار القاصي والمستقبل
 ثم يدعي المالك ما يجوز من ذلك وما لا يجوز والاصل في ذلك
 ان المدعي اذا اقام البينة على ما يدعي وقد سبق منه ما يناقض او يخالف خلافا
 لا يمكن التوفيق بينهما لا قبل بيئته وان سبق منه ما يوكد دعواه او يخالف
 دعواه لكن خلافا يمكن التوفيق بينهما قبل بيئته بيان انه اذا اقر
 الرجلان هذا العبد كان لفلان ثم اقام البينة انه اشتراه منه ولم يوقت
 الشهود وقتا تقبل شهادتهم لانه سبق ما يوكد دعواه لان كل مشير
 يكون مقرا انه كان لما يجه ولو اقران هذا العبد كان لفلان وسكت ثم اقام
 البينة انه اشتراه منه قبل الاقرار لانه سبق منه ما يناقض دعواه لانه

اقوله

اقر له في الحال الحاضر ثم اراد تحويل ذلك فلا يقبل ولو قال ان هذا
 العبد لفلان اشتريته امس وقال ذلك موصولا ثم اقام البينة انه
 اشتراه منه القياس ان لا يقبل لانه اقر للحال واخبر انه اشتراه امس
 وفي الاستحسان ان يقبل لان موصلي الكلام والكلام باخره وكثير من الناس
 لا يفرق بين مثل هذا ولو قال ان هذا العبد لفلان ثم مكث اياما او يوما
 او وقتا يمكنه الشرافيه ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بيئته او قيدا
 وقتا بعد الاقرار وهذا اقر للحال والمشتري بعد مدة نصا شرعا كما قرأه
 انه كان له ثم اشتراه ولو اقر عند القاضي ان هذا العبد لفلان الاخرى
 فيه ثم مكث حينما ثم ادعى انه اشتراه منه بالف درهم اقام البينة لا قبل
 الا ان يوفى الشهود انه اشتراه بعد الاقرار لانه لما قال لا حرج في فيه فقد
 نفى حقه وشهادة الشهود دائما في ملك ماخر ولا غلوا اما ان يكون قبل بيئته لياه
 او بعد فان كان قبله فلا يقبل وان كان بعد فقبل فوجب التوقيت
باب الشهادة التي تبطل بعد قضا القاضي
 اورد محررجه الله الباب ليعرف من شهادة الشهود ومن الشهادة المنقولة
 من شهود على لسان شهود ومن ما يتصل من ذلك بقضا القاضي وما لا يتصل
 والاصل في ذلك ان كل من لحقه الضمان لمنفعة حصلت له لا
 يرجع على غيره من حيث لحقه لمنفعة حصلت لغيره من الرجوع عليه واصل اخر

ان كذب الشهود متى ظهر بالمعانية وجبت عليهم الضمان فاذا لم يظهر كذبهم بالمعانية
فلا ضمان عليهم يساؤه اذا شهد شاهدان على رجل انه قتل واهد اخطا
وقضى القاضي بالدين على العاقله وقبضها الولي ثم جاء المشهود بقتله حيا
فالعاقلة بالخيار ان شا واضمنوا الولي لانه اخذ بالسيرة حق وان شا وا
ضمنوا الشهود لانهم اكرموا القاضي على القضاء به الا ترى انه من اكرم
على اتلاف مال غيره او دمه فممن وتوجه لهم وجها ضمان فاعلموا اختيارا
كان له ذلك فان اختار تضمين الولي فلا سبيل له على احد وان اختار
تضمين الشهود رجع الشهود على الولي بذلك لان القايده حصلت له
فعليه الضمان ولو ان الشاهدين شهدا على قتل عبد وقضى القاضي بذلك
وقتله الولي ثم جاء المشهود بقتله حيا لا يجب القصاص لان ذلك اتصل
بقضاء القاضي وقضاء القاضي على الاقل يتنزل منزله الشبهة وويل القاتل
بالخيار ان شا القاتل لقتله وان شا ضمير المشهود لانهم سلطاه على ذلك
ولا يرجع احد منهم على الاخر اما الولي فلا يملك قتلهم ياخذ ما لا واما القاتل
فانها اوجبا دما ولم يوجبا مالا ولو ان الشاهدين شهدا على اقرار القاتل
بالقتل عند اكان او خطا ولم يشهدا على القاتل فقتل القاتل بالعبد وحذر الدين
من الخطا ثم جاء المشهود بقتله حيا فلا ضمان على الشهود فانها شهدا على
اقرار القاتل بمنعه فلم يظهر كذبهما لجواز انه اقر عندهم بذلك والضمان هنا على

ضمن

الولي

الولي خاصة في العمد والخطا لانه اخذ العبد وقتل بغير حق وقد سب ذلك
بحضور المعتوك وكذب الشهود لم يظهر بالمعانية فوجب عليه خاصة ولو شهد
على شهادة اخرى انه قتل واولا خطا وقضى القاضي بذلك على العاقله ثم جاء
المشهود بقتله حيا فلا ضمان على الولي خاصة ولا ضمان على الناقلين ولا على الاصلين
لان الناقلين شهدا على شهادة اخرى ولم يميز كذبهما لجواز انهما شهدا على
ذلك ولو حضر الاوان وقالا لم تشهدا على شهادة فبلا ضمان عليهما ايضا لان
الاصلين لا يصدقان في حقهما ولو قال الاصلان عن شهدائهما انهما كذبا
فلا ضمان على احد من الشهود اما الفرعان فلا ذكرنا واما الاصلان فلا ضمان
لم تكرر عند القاضي **باب الدين والشهادة عليه**
اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف بين اداء الدين والكفالة وبين ادائه لغيره
الكفالة ويفرق بين دين المسلم وبين سائر الديون **والاصل** اداء
الدين انه ان كان تطوعا فلا رجوع فيه وان كان صحاحا فله الرجوع وان كان
فاسدا رجوع بعينه ماله **والاصل** حرر دين المسلم كالمبيع او انقايلا
وليس كذلك سائر الديون يساؤه اذا كان له طين على رجل الف درهم
وهما شركان فكفل احدهما عن الاخر لشركتهما فالكفالة باطلة لانه اذا ذكر
تصيب شريكه كان له حق الشريك لان اداء الكفيل كاد المطلوب فاذا شاركه
استقر استيفاءه ثم يرجع على الكفيل بذلك القدر ثم يشركه في ذلك

عاشر

الذور والناقص فافسد الكفالة فله ان يسترد منه لانه ادى اليه
 بعقد فاسد فبسيطة التوبة والرجوع ولو ادى ذلك فغيره فليس له
 ان يسترد منه لانه تبرع باذنيه فصيح خلاف الكفالة لان اداء الكفيل كاد
 المكفول اداء المطوع ليس كاد المؤدى عنه لكن صلح ولو ان رجلا قتل
 عن رجل بخطه وسط فقتل الكفيل الطالب خطه رديه فله ان يرجع على
 المطلوب بخطه وسط ولو انه قضى الطالب بعض الخطه وحط عنه البع
 فانه لا يرجع على المطلوب الا بقدر ما دفع ثبت ان الرد يصلح ان يكون
 قضا عن الوسط لانه حط في القيمة وذلك ما يتعين فيه والبعض لا يصلح
 ان يكون قضا عن الكل لانه حط من غير المال وذلك لا يجوز ولو اشترى
 بكر من طعام وسط عبدا وقبض المشتري العبد ومات العبد ثم
 تقايلا لا يجوز وصار الكرا الذي هو من حكم الهالك وكذلك لا يجوز بيع
 المسلم فيه قبل القبض من المسلم اليه ولا من غيره فصار حكمه حكم البيع
 ويجوز بيع الكرا الذي هو من الذي هو عليه ولو ان رجلا اسلم عبدا
 في كره خطه فهلك العبد في يد المسلم اليه ثم تقايلا المسلم جازت الاقاله
 بقبضه العبد وصار المسلم فيه في حكم العجز القايمة وقام احد البدين
 لصحة الاقاله **باب الشهادة على الشهادة**
 اورد محرر حجة الله الباب ليعرف لفظه مع الشهادة على الشهادة وير

لفظ

لفظ لا تقع والاصل في ذلك انه متى شهد على الشهادة جازت
 شهادتها وان شهد على غير الشهادة لا تقبل شهادتها **باب**
 ان الشاهد بين اذ قال الرجل فيشهد انا سمعنا فلانا يقول كذا فاشهد
 علينا بكذا لا يجوز وكيف ما قال لا يجوز حتى يقول فيشهد ان فلانا امر
 بكذا وكذا فاشهد واعلى شهادتنا بذلك اذا اطلت ذلك منكنا واما الا اذا
 فينبغي ان يقول اشهد ان فلان بن فلان شهد بكذا واشهدني على شهادته
 بذلك وانا اشهد على شهادته بذلك فدخل في كلامه ست شهادات
 ولو ان رجلا سمع من رجلين يقولان فيشهدان فلان بن فلان كذا فلا
 يجوز لهما ان يشهدا بذلك ولو انهما سمعا قاضيا يقول قضيت هذا على
 هذا الرجل بكرا ثم عزل القاضى واستعمل غيره جاز لهما ان يشهدا على قضا
 القاضى وان لم يشهدا القاضى على ذلك يدا اذا سمعا في موضع يكون قاضيا فيه
باب الشهادة في الجناية والدعوى والاختلاف بين
الورثة اورد محرر حجة الله الباب ليعرف لفظه مع الدعوى تتضمن الابرار دعوى
 لا تتضمن الابرار والاصل في ذلك ان الحدود تدبر بالشهادات
 بيان انه اذا قتل الرجل وله ابنان لا وارث له غيرهما فقام احدهما اليه
 على اخيه انه قتل اياه عمدا واقام اخر البينة ان اخيه قتل اياه عمدا فانه
 لا يجب القصاص على واحد منهما لما ذكرنا ان الحدود تدبر بالشهادات وهذا

لما ادعى على اخيه القتل فقد تضمنت دعواه ابرأ غيره من سائر الناس
فوجب عليه الحق فاذا اثبت الاخ ان الاجني قاتل فقد وجب الحق الا انه طلب
الفرار مما اثبت عليه والحرد مما تدرى بالشبهات فيجب عليه للاخ نصف
الدية وهو حقه ويجب له على الاجني نصف الدية الا ترى ان الدم متى غاب بغير
اولياءه انتقل الباقي ما لا فلا انت المشبهه بطل حكم الدم وانتقل الحق ما لا
ولو كان القتل خطأ كانت الدية على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية كما
ذكرنا ولو اقام كل واحد منهما البينة على صاحبه انه قتله عمداً او خطأ فكل
واحد منهما نصف الدية في ما اصابه ان كان عمداً وصير قصاصاً ان لم يكن
على الميت من وان كان خطأ فعلى العاقل ما **باب الشهادة من النصراني**
بعد موته في الدين للمسلم والنصراني اورد محرر رحمه الله الباب ليعرف
بشرعية شهادة بجبر القاصي على العمل بها وبشرعية الاجابة على القاضي العادل بها
والاصل في ذلك ان الشهادة تزدل للتميم كما يزدل القضا للتميم
الا ترى ان الشهادة فرع على القضا فاذا كان القضا يزدل للتميم فكيف الشهادة
اذا ثبت هذا قلنا ان شهادة الكافر فيها يتضرر به المسلم لا يقبل بها
اذا مات النصراني وترك ما يده درهم فاقام رجل مسلم شاهداً نصرانياً بماله
درهم واقام رجل مسلم ورجل نصراني شاهداً نصرانياً بماله درهم فالقاضي
يقضي ثلثي المائة للمسلم الذي هو وحده وثلث المائة للمسلم والنصراني الشريكين

نصفان

نصفان لان المسلم ادعى ما يده واقام بينه تقبل على الميت ولا يتضرر به
غير لانها لم تقبل بحق المسلم والمسلم والنصراني ادعى ما يده لكل واحد
منهما مدع حمير فاما بينه النصراني ولا تقبل لان شاهد نصرانياً
لا يتضرر به المسلم وان كانت انما هي على النصراني في تقبل شهادتها
للمسلم فصار المسلم مدعياً ما يده المسلم وشريك النصراني مدع حمير
فتقسم المائة اثلثاً الثلثان للمسلم وحده والثلث للمسلم وشريك النصراني
وهو من النصراني في الشريكة فتقسم الخمسين بينهما نصفين لقرارهما بالشريكة
الا ترى ان نصرانياً لو مات وترك ما يده درهم فاقام نصراني نصرانياً غير
على ما يده درهم واقام مسلم ونصراني نصرانياً غير على ما يده فاما لثلاث
لكل واحد منهما ثلث المائة لان الشريكين مدعي ما يده فدعوى المسلم خمسين
ودعوى المنفرد ما يده فحجة المسلم مقبولة لما ذكرنا والمسلم مصدق بشريكة
فتخلص للنصراني المنفرد ثلث المائة ويأخذ النصراني ما بقي بقضيه الى ما في يد
المسلم ويقسمه نصفين يحصل لكل واحد ثلث المائة وذكرنا لو كان شهود
الشريكين مسلمين وشهود النصراني نصرانياً لما ذكرنا والله اعلم غيرها
باب الشهادة ما يجوز وما لا يجوز في الموارث وغيرها
اورد محرر رحمه الله الباب ليعرف من ما يبطل الشهادة ومن ما لا يبطلها
والفتوى في الشهادة **والاصل في ذلك** ان من جرح شهادته

فان كان الشاهد نصرانياً
فان كان الشاهد مسلماً
فان كان الشاهد نصرانياً
فان كان الشاهد مسلماً

منهم

الى نفسه مفعلا او دفع عنها مفعلا او كان نقضا لما ابرمه لو كان
 منها فيه لا قبل شهادته مثله اذا اودع رجل عند جليز مالا
 فادعى ذلك المال رجل آخر فشهد المودعان ان المال للمدعي قبل شهادتهما
 لانه لا يثبت في شهادتهما لاجترافه ولا دفع موعوم ولو ادعى المودع ان
 هذا المدعي اقر له بهذا المال فشهد بذلك المودعان لا قبل شهادتهما
 لانها ثبتت لانفسهما ولا بد للحفظ ولو كان ردا الوديعة ثم شهدا
 بقبول الشهادة لانها بريءا من التهمة وهما عدلان فلا مانع من قبولهما
 ولو هلك الوديعة في ايديهما ثم شهدا على اقرار المدعي للمودع لا قبل
 لانها يدعيان من انفسهما الموعوم ولو ان جليز اشترى بآجارية شرا
 فاسدا وقضاها ولم ينقض القاضي البيع بينهما حتى شهدا ان الآجارية
 لهذا الرجل فشهدا بباطلها باطله واقراهما جاز وعليهما ان يسلما على المدعي
 وبغير مانع اليه للبايع لانهما لما ملكا الجارية جازا اقرارهما وشهادتهما
 غير جائز للتهمة ولو ان القاضي نقض البيع بينهما ولم يقبض الجارية للبايع
 حتى شهدا بذلك فشهدا بباطلها باطله ايضا لان الرد واجب عليهما فلا قبل
 شهادتهما ولا اقرارهما لان الجارية خرجت عن ملكهما ولو رد الجارية
 ثم شهدا بقبول شهادتهما **واصل** اخر ان كل شيء مضمون عنده
 بالقيمة لا قبل شهادته فيه وكل شيء عنده مضمون بغيره او امانه يجوز

شده

فيه شهادته **باب** انه المشتري اذا كان بالخيار اذا نسخ العقد
 المبيع عنده مضمونا بغيره وهو الثمن فجوز شهادته فيه واذا كان الباع
 بالخيار اذا نسخ المبيع بقي المبيع مضمونا عند المشتري بالقيمة فاذا شهد
 على ذلك لا قبل فلو ماتت الجارية في يده قبل ان يقضي شهادته بطلت
 الشهادة في حق نفسه لان الرد قد بطل وتقرر المبيع في ملكه فثبتت
 شهادته في ملكه على البايع فقبل بآجارية كما قلنا او لا ولا قبل على البايع
 لانه يريد نقض ما تم من جهته ولو ان جليز شهد ان فلانا مات وهذا
 اخوه لا تعلم له وارثا غيره قبل القاضي شهادتهما ثم اخضر اخر وشهدا ايضا
 ان هذا اخوه ووارثه قبل شهادتهما لان الاخ مع الاخ وارث فلم ينقض
 ما تم من جهتهما ولو كانا قالا ان هذا ابنه لم يقبل شهادتهما لانهما ارادما
 تم من جهتهما واما قولهما لا وارث غيره بمزله قولهما لا يعلم لهما وارثا غيره هذا
 في الميراث خاصة **باب** اختلاف الشهادات
 اوردهم رحمه الله الباب ليفرق بين اختلاف الشهود وبين اتفاقها
 والاصل في ذلك ان شهادة الشهود متى اختلفت معنى ولفظا
 لا يعمل بها ومتى اختلفت لفظا ومعنى وجب العمل بها وان اختلفت لفظا وانفقت
 معنى وجب العمل بها واصل اخر ان الشهادة متى طابقت دعوى
 المدعي عمل بها ومتى خالفت لا يعمل بها **باب** انه اذا كان لرجل على رجل

نقض

الفرد هم فادعی الغرم انه اوفاه وانكر الطالب فقام المطلوب شاهد
 شهدا احدهما ان الطالب اقرا انه استوفى الغرم وشهد الاخر ان
 الطالب ابراه فشهادتهما باطلة لان الابرأ تملك من الطالب المطلوب
 والاستيفاء اخذ من المطلوب والرجل الواحد لا يكون احدا ومكان في حالة
 واحد وان احدهما شهد على البرأة بيدك والاخر شهد على المرأة بغير يدك
 فاختلفا ولو ان احدهما شهد بالقول والاخر بالفعل ولم يوجد على كل امر
 غير شهادة واحدة فلا يقبل ولو شهدا احدهما ان الطالب اقرا انه استوفى
 وشهد الاخر انه اقرا ان المطلوب تبرأ اليها جازت شهادتهما لانه شهد
 ببرأة ابتداءا المطلوب وانتهى بها بالطالب ليس ضرورة الاستيفاء
 الا هذا الا ترى ان المكفول اذا قال للكفيل تبرئت اليك فثبت للكفيل
 ان يرجع على الاصيل كالواستوفيت ولو ادعى الغرم البرأة فشهد واحد
 ان الطالب ابراه وشهد الاخر انه وهبه او تصدق بذلك عليه او حمله
 اياه او حمله منه او احل له جازت الشهادة لان هذه الفاظ كلها
 الفاظ البرأة بغير يدك ولو ادعى الغرم الهبة فشهد شاهد على البرأة
 والاخر على الهبة او الخلع وانه حمله له او احله له كانت الشهادة جازية
 لانها اتفقت على البرأة بغير يدك ولو شهد احدهما على الهبة والاخر على
 الصدقة لا يقبل لان الصدقة غير الهبة كقيل ادعى الهبة فشهد له شاهد

شهادة

بالرأه

بالهبة وشهدا اخر بالبرأة قبلت في برأة الكفيل لان تحت الهبة برأة ايضا
 كما قلت فلا يبرأ الاصيل لان حق الطالب كان ثابتا ووقع الشك في الاستوفاء
 لانه لو وهب بطل حقه وان لم يهب ابرأ الكفيل لا يبطل حقه فاذا صار فيه
 شك لا يسقط ما في **الشهادة على القتل**
 اورده رحمه الله الباب ليفرق بين شهادة ترد بعد قضاء القاضي بعد
 الشروع وقبل الاتمام وبين شهادة لا ترد ولا اصل في ذلك
 انه يعتبر بقا من بقي على الشهادة لا رجوع من رجوع فان لم يبق احد اعتبر
 الجميع اذا شهد ثلاثة نفر على رجل انه قتل رجلا عهدا فقتل عليه القاضي
 بالعصا فضر به الوضعية فقطع يده ثم رجوع واحد من الشهود لا يبطل
 حقه في العصا لانه بقي شاهدان الا ترى انهما لو شهدا ابتداءا فقتلوا
 فكذلك اذا بقيا فان قتله بعد ذلك ثم رجوع احد الشاهدين فلا ضمان على
 الوالي لان رجوع الشاهدين لا يؤثر في حق الوالي واقرارهما على انفسهما
 يصح ويضمن الذي جمع قبل القتل بعد يديه اليدان البدلتان شهادة
 ثلاثة نفر وقد رجوع اثنان وبقي الواحد وحق الشهادة اثنان والواحد نصف
 الاخير فنقد بقى الواحد بالنصف والنصف وحيل على الراجعين نصفين
 والمنفصلين بشفادة اثنين الا ان الباقي يحفظ نصفه وشوق رجوع الباقي
 نصفه فنقد حيل على الثاني نصفه في النفر ونقد يديه اليدان الا ان يديه

المقتضى له مثله ثلاثه نفر شهدوا على رجل بالقتل العمد فقتل القاض
بالقصاص ضرب به الولي ضربه قطع يده ثم رجع واحد من الشهود فالتفت
بعض قضاة لانه قد بقي شاهدان فان ضربه الولي ضربه اخرى فقتله ثم رجع
واحد من الباقيين ثم وجد المالك عبدا فان دبه اليه على الراجح فصار
ان المالك تلت بشهادة اثنين وقد رجع جميعا والظاهر ان المالك لا يرد
ضمانا بحب القول ويجب سنتين ثلثا ما في السنة الاولى وثلثا في الثانية
وديه النفس على الولي خاصة لان القضا له كان وقد قتل بعد ما رجع
الاولين بين ان المالك لم يكن شاهدا ولو شهد ثلاثه نفر بقتل رجل فقتل
القاضي بذلك ضرب به الولي ضربه قطع يده ثم رجع شاهد واحد فامضى القاضي
قضاة ثم ضرب به اخرى فقتل رجله ثم رجع شاهد آخر ثم وجد المالك عبدا
فان هذه المسئلة على اربعة اوجه كما ذكرنا في الباب الاول لانها ما وجد الرجوع
الاول بحب الولي خاصة واسم **باب شهادته ولدا الملاك**
لابيه وامه ولدا المولى الفروق مسائل هذا
الباب واصله تقدم في باب الشهادة ما يجوز فيها وما لا يجوز في الموانع
وغيرها وانما بين ان شاء الله احكام ولدا الملاك ولدا المولى المتفق فاما ولد
الملاك فهو الذي قطع نسبه من الاب بقوله تعالى فلم يكن لهم شهداء الا
انفسهم فشهادة اربعة شهادات بالله انه من الصادقين والخامسة

ان لعنة

ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويذرعها العذاب ان تشهد
اربعة شهادات بالله انه من الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان
كان من الصادقين فاذا جرد ذلك بينهما وكانا من اهل اللعان بان كانا محضين
فيقطع نسبه من الاب غير ان جميع احكام النسب باقية من رد المساهدة ورد
الزكاة لانه متى اكره نفسه عاد النسب صحا فبرئ من الميراث والنفقة
ويبقى جميع علقته الاولاد باقية من النكاح وغيره مثل له رجل تزوج امرأه
فجات بولد بن يبطر واحد فتفاهما الزوج والعرض القاضي بينهما والزم الولد
الام فبكر الولدان وشهد الزوج الذي لا غير امهما فبسيبهما لا قبل بشهادتهما
لان النسب وان قطع الا ان علقته باقية كما ذكرنا من انه لو اكره نفسه وادعاه
محت دعويه ولا تصح فيه دعوه غيره ولو كانت جارية له فولدت منه
وادعاه صح لان ولد الجارية لا يثبت له النسب لان يدعيه او يظهر له امانة
تملك على ذلك مثل قول التمسب او ما جرى مجراه من الطعام وغيره فان جات بعد
ذلك بولد بن يبطر واحد فتفاهما المولى حاز ولدا المولى المتفق بحجج والنسب
ويثبت نسبه من غير دعوه وهما كما هما فان اعقبتا الثاني لم يثبت له
بشهادة لا يجوز كولد الحرة الملاك وكذلك اولادهم جميعا واولادهم جميعا
لانهم غير له الخدم **باب الشهادة في الجور**
اورد محرر رحمه الله الباب ليفرق بين شهادة الابيه وشهادته عليه

والاصل في الباب ان الشهادة ترد لله واولادهم واقرب من الولد
لايتهم واما عليهم فلايتهم اصلا فنقل وليفرق ايضا انه في حقه القتل هل
له ان يقتله ام لا ولا بأس بان يسبب له اسبابا للقتل والاصل
في ذلك ما روي ان عبد الله بن ابي السلول استاذ النبي صلى الله عليه وسلم
في قتال ابيه فلم ياذن له وروي ان سلمة بن ابي اسيد لقي اياه في غزوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم يسقي من غدير فدعا له الاسلام فسبته وسبته دينه
فدخل اليه وعقب فرسه ثم دخل اضر الصوابه فقتله فلم ينكر النبي صلى الله
عليه وسلم عليه فعليه فثبت ان له ان يسبب وليس له ان يباشر القتل
بما انه اربعة شهداء على ابيههم بالزنا او على ذي رحم محرم وهو محض
فقضى القاضي بالرحم فان الشهود هم الذين يبدون بالرحم الا انهم لا يتعدون
قتله لان ذلك قطيعه رحم وان كان قطيعا فان رحم هو لا الاولاد فلم
يقتلوه وقتله الناس ثم رجع واحد من الشهود فان الرجوع يغرم ربع الدية
من ماله في ثلاث سنين لانه اقرانه قتل بغير حق او سبب سببا للقتل
واقترانه على نفسه جائز وياخذ ذلك الاقرب فالاقرب كما لو مات وليس له
هؤلاء البنون وله ان يقيم جرة القذف على الرجوع ولو كانوا اصابوه فقتلوه
ثم رجع واحد منهم فهذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يصدق بالما قول
في الرجوع وكذب في الشهادة او صدق في الشهادة وكذب في الرجوع

او كذبوه

او كذبوه فيها اما اذا صدق في الرجوع وكذب في الشهادة وهو
ان يقولوا لم يزن وكنت كاذبا في شهادتك فهذا رجوع منهم جميعا فعليه
الدية واميرائهم لانه قتلهم بغير حق وكمن الدية واميرائهم للاقرب
فالاقرب كما قلنا وان صدق في الشهادة وكذب في الرجوع وهو ان يقولوا
كنت صادقا في شهادتك وانت كاذب في رجوعك قال في الحاشية الميراث
بينهم ارباعا ولا شيء عليه من الدية لانه اقر على نفسه بالدية وهم ردوا القرآن
حيث كذب في الرجوع الا ان رجوعك كان باطلا وان الامر كما شهد به واحد
عليه لهؤلاء وغيرهم ان يقيم الحد عليه لان العبد والقرب في اقامة الحد
سواء والصحيح انه لا يرث لانه اقر ان يقتل اياه ظما وتعديا واما اذا
اكذب في الامر من جميعا وهو ان يقولوا قد زنا ولكنك ما رايت وكنت
كاذبا في شهادتك وانت كاذب في قولك انه لم يزن بل نحن راينا وانت
لم تراه فان هذا الرجوع يغرم ربع الدية واميرائهم له لانه قد اقرانه شهد
بالباطل واقترانه على نفسه جائز وليس لهم ان يقيموا عليه الحد لانهم يقولون
بانه قد زنا وغيرهم ان يقيم الحد عليه اذا كان لرجل امرأتان وله من
احديهما خمس بنين فشهد اربعة منهم على الخامس انه قد زنا بامرأته
هذه المسئلة على وجهين اما ان تشهدوا ان المرء طايعة او مكهه وكل
وجه على اربعة اوجه اما ان يصدق في الاب او يكذبهم واما ان تكون الام

حقيقه او ميتة فاما ان صدقهم الاب على ذلك لا يقبل شهادتهم سواء كانت
 امهم حية او ميتة لان المراه قد حرمت عليه باقرارهم ان البنيان اذوا
 لبشهادتهم ان يسقطوا المهر ان كانت غير مدخول بها والنفقة ان كانت
 مدخول بها فصارت المتهمة في شهادتهم فلا يقبل واما اذا كان الاب منكرا
 ان كانت امهم حية في كساح لا يقبل لانهم يشهدون لامهم وبحول القسم
 اليها واما ان كانت الام ميتة او منقضية البعد جازت شهادتهم لانه
 ليس فيها جرمنه ويقام الحد على المشهود عليه وتبين المراه من الاب ولو
 كانت المراه مكرهه فهو على اربعة اوجه ان كان ابوهم موقرا يقبل حق
 الحد وتحرم المراه بالاقرار سواء كانت الام حية او ميتة لان الفرقه وقعت
 باقرار الاب وليس بشهادتهم ابطال المهر او النفقه لان المراه اذا كانت
 مكرهه لا يسقط شئ من ذلك فلم تكن بشهادتهم فقبل وان كان
 الاب منكرا ان كانت امهم في علقه من كساح الاب لا يقبل لانهم يحول القسم
 اليها والافضل ولا يجتمع على فعل واحد حدان سبالة اربعة شهداء على
 رجل بالزنا وشهادته ان انه محض فلا وجه قبل ان يقتل بغير ان شهود
 الاحصان عسدا ووجه احدهم لا حد طردان **باب من الشهادات**
 اورد تخرجه الله الباب لغير ان شهادته تقبل على احد الابوين اذا انكر
 ولا يقبل للاقرار **باب الاصل** في ذلك ان ينظر الى المتهمة في المشهود

او المشهود

او المشهود عليه فايها كانت ارجح فيها لا يقبل ولا يقبل مثاله
 اذا كان له رجل ابنا من امراه فشهدا على ابها انه طلق امها فان كانت
 الام تدعى لا يقبل لانها شهدا لامها وان كانت منكرا يقبل لانها
 شهدا على ابها وامها ولا يحتاج الى عويص في تحريم الفرج لانها ضمن
 انها كسائر الحدود ولو ان رجلا له جارية ولها ابنا من رجل كبر ان
 مسلمان فشهدا على مولاها انه اعتقها على الف درهم فان كانت تدعى
 لا يقبل لانها يشهدان لامها وان كانت منكرا يقبل لانها يشهدان
 عليها والخصومة في عناق الام ليس بشرط وكذلك لو شهدا ابنا المولى
 على انه اعتقها على مال ان كان الاب منكرا يقبل شهادتهما وان كانت مقرا اعتق
 باقراره ولو كان مكان الجارية عبد لا يعتق ما لم يدعه
باب الشهادة في الوكالة والوصية فيما يكون
فيه خصا في المصروع وغيره اورد تخرجه الله الباب لغير
 المبينة والاقرار فالاقرار يصح من غير خصم والمبينة لا تصح الا بغير
 بين القصد والحكم **باب الاصل** في ذلك ان الشئ قد ينفذ حكم
 وان كان بطل قصد اقلنا في الموكل لا يملك عزل الوكيل قصد من علم
 الموكل بملك عزله حكما بيبانه رجل ادعى ان فلانا وكلني بقبض
 كل حقه والخصومة فيها واقام اليه عند القاضي والموكل غايب

لا تقبل

ولم يحضر احد غايه فان القاضي لا يسمع البينه حتى ياتي بخمسة ان البينه
لا تقبل الا على خصم ولو انه اجترع بما للوكيل واقام عليه البينه فان
القاضي يسمع بيته عليه وتثبت وكالته فان اجترع بما اخر
وادعى ان الموكل عليه حقا والغرم ينكر الوكالة ويقر بالدين فان القاضي
يسلم اليه المال لانه اثبت وكالته عامة الا ترى ان نصرانيا لو وكل
نصرانيا فحضر عند القاضي مع خصم مسلم وشهد له بذلك نصرانيا لا يقبل
شهادتها لما فيه من ضرر المسلم فلو اقام اولا على نصراني نقض القاضي
بوكالته ثم اجترع بما مسلم والمسلم معترف بالدين منكر للوكالة الاحتجاج
الى احضار شهود مسلمين لان الغرض بالوكالة اثباتها عند القاضي وقد
ست ولم يقع الشهادة حتى ترد فتزلت منزله علم القاضي ولو ان الموكل
حضر عند القاضي فاقرانه وكل هذا الرجل فان كان القاضي يعرف الموكل
اثبت وكالته لانه ليس الا علمه كاذرا وان كان لا يعرفه لا يصح من غير
حضور خصم واقامة بينه ان الجهل لا يرتفع الا بعلم والقاضي لا يعرف
فاحتاج الى شهود ولا شهود الا بحضور خصم ولو ان القاضي لا يعرفه فارد
الموكل ان يعرفه انه فلان بن فلان فالقاضي لا يسمع البينه كاذرا
ولو كان القاضي سمع مقالته ثم غاب فاجترع الوكيل وادعى ان الموكل عليه حقا
فالقاضي يسمع بيته ان فلان بن فلان هو الذي وكله فان اقام البينه ثم اجترع

لا يحتاج

لا يحتاج الى اقامة البينه ثانيا لما ذكرنا باب الرجوع عن الشهادة
اورد محررها الباب ليفرق بين ما يلزم الشهود من الضمان برجوعهم و
ما يلزم والاصل في ذلك ان الضمان انما يجب على الشهود
عند الرجوع عما ائتموا به من الشهادة واما ما تسببوا
سببا للافلاحة فلا ضمان عليهم واصل اخر ان الوارث اذا اقر على
مورثه بالدين صح اقراره في حق نفسه خاصة بسانه اذا كان
لرجل جاريان لكل واحد منهما ولد ولدت له في ملكه فشهدت جاريان
المولود على احدهما والمولود يجحد وشهد اخران للاخر مثلك نقض
القاضي ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يكون
الشهادة في حال الحياه والرجوع بعد الوفاة او كلاهما في الحياه او
كلاهما بعد الوفاة اما اذا كان الشهادة والرجوع في حال الحياه فان التبرير
يعرمان قيمه المولودين ونقصان الاملين ما يميز كونهما امة الى كونهما ام ولد
لانه لو لا شهادتهما لكان لا يعقل الولد ولما انتقصت الجاريتان فاذا رجعا
فقد اقروا على انفسهم باملا فذلك فاما اذا مات المولى عتقت الجاريتان
لان قضاء القاضي لا يبطل بالرجوع فاذا عتقت الجاريتان غرم كل من تصدق
قيمه الام التي شهد بها للابن الاخر لانها عتقت بشهادتهما وقد كان غرم
المقصان في غرم نصف قيمتها ام ولد وانما غرم ذلك لان قيمتها حار ميراثا

نصفها لابنها ونصفها للاخر فنصيبها يستقط لانه صدق الشاهد
ثم ان كل فريق يرجع على الابن الذي شهد له بما اخذ منه الاب لان الابن
يصدق الشاهد من ويقول ما اخذ منك ابني فخرجت نصارى منزله الذين
والدين مقدم على الميراث ولا يرجعان بما اخذ اخوه ولو كانت الشهادة
بحاله الحياة والرجوع بعد الوفاة فان كل فريق نصف قيمة الجارية ونصف
قيمة الولد لابن الاخر ان كل واحد من المشهود لهما وارث فسقط نصيب
المصدق وعزم نصيب الجارية والرجوعان من الميراث شيئا لانها انما شهدا على
النسب ولم يوجبا الميراث وقت الشهادة لان ذلك كان في حياة المولى ولو كانت
الشهادة والرجوع بعد الوفاة فان كل فريق يعزم جميع قيمة الجارية وجميع قيمة
الولد وما يخصه من المال كله لابن الاخر ان كل واحد يقول بشهود الاخر
لو اشهادت كما كان الاخر وامه وما ورث لي ولو كان اخا فارد ان يضر احد
الفريقين ليس له ذلك لان كل فريق يحجج عليه بشهود الاخر ولو ان الشاهد
شهد ان المولى اقراهما ابناه من هاتين الجاريتين في كلمة واحدة فقص القاصر
بالنسب ثم رجعا عن شهادتهما فهذا على ثلاثة اوجه اما ان تكون الشهادة
والرجوع في حال الحياة او تكون الشهادة في حال الحياة والرجوع بعد الوفاة
او كلاهما بعد الوفاة اما اذا كان كلاهما في حال الحياة فانهما يعومان للمولى قيمة
الولدين وتقصان الامتنان فاما المولى لا يعومان للورثة لان الابن مقران بانها

يعزم

الرجوع من الميراث

الرجوع

صادق

صادقان في شهادتهما وانه لا ضمان عليهما ويرجع الشاهدان في ميراث
الابن بما اخذ منهما الاب واما اذا كانت الشهادة في حال الحياة والرجوع
بعد الوفاة فانها لا يعومان شيئا لانها صدقانهما في الشهادة وبكرانهما
في الرجوع ولا يعومان للاخر ايضا واما اذا كانت الشهادة والرجوع بعد
الوفاة فان كان للميت وارث فالشاهدان يعومان قيمة الولدين وقيمة الجارية
وجميع ما ورث الابن لوارث لانها اخراجا هذا المقدار بعد ما حصل
ولو كان الولدان صغيرين يشترط خصومه الامتنان وسبق الى ان يكر الوالدان
فكون على ما امرهم **باب الرجوع عن الشهادة في**
النكاح والطلاق اوردهم رحمه الله الباب ليقرب من ما وجب القضاء
على الشهود وما لا وجب واصله مثل **باب الذي قبله**
اذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان انه طلقها قبل
الدخول بها والزوجان ينكران ذلك فقص القاضي بالطلاق وقضى لها بنصف
المهر ثم مات الزوج ورجع الشاهدان فانها يعومان للورثة نصف المهر
لانها اكدر على الزوج نصف مهر كان على شرف السقوط على الموكدماعلى
الموجب لا ترى انها لو رجعا في حياة الزوج يعومان نصف الصداق والرجوعان
للزوجة شيئا من الميراث لانها حين شهادتهما لم تكن حقة متعلقة بالميراث ولا
يعومان شيئا من المهر لان حقا لم تكن ثابتا في الشهادة باكثر مما اخذت لانها

ذكرنا

وان اتلفا عليها نصف المهر فقد عوضاها الا ترى انهما افرا نصف المهر
عن ملكها وادخلتا في ملكها منافع بعضها والا فلا في متى كان يعوض لاجل الضمان
في قدر العوض ولو ان الشاهد من شهد بعد موت الزوج انه كان طلقها في
حال حياته قبل الدخول بها فقصى القاضي لها بنصف المهر ثم رجعا فانها تفران
للزوجة الميراث ونصف الصداق ولا يفران للورثة شيئا لان الزوج اذ مات فقد
وجب لها الميراث وجميع الصداق لانها استحق بالموت كما استحق بالدخول
فلما شهدا على الطلاق او اتلفا ميراثها ونصف صداقها ضمن ذلك ولا يفران
للورثة شيئا لانها عوضاها بنصف المهر **باب الرجوع عن**
الشهادة في المواريث اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف الرجوع
عن شهادة صحيحة وبير الرجوع عن شهادة مستقصدة **والاصل في ذلك**
الرجوع عن الشهادة انما هي في بعد اجاب الا ان اجابه اتصل بقضا القاضي
فتدور رجوعه لم يتصل بقضا القاضي فقبل حق نفسه فان وجدت صحيحة
انتقضت ووجب الضمان وان وجدت مستقصدة فلا ضمان لانها تترك بغير
الملفاه سانه اذ مات الرجل فشهد شاهدان ان هذا الرجل عمه لايه
وامه لايه لان له وارثا غيره واليتم في يد انسان فديعة وهو قربة ومنكر
لاستحقاقه اياها فان القاضي يقضي بالميراث ويأخذ الوديعة لان الوارث يقوم
بمقام المورث فاذا قام مقامه اخرها فاذا قضى القاضي بالميراث للمعم جاز لو اقام

اليتم

اليتم انه اخو الوارث لايه وامه فان القاضي يقضي بشهادتهما وخذ
المال من المم ويدفعه الى الاخ فانه احق فلما اقبضه جازل افرأ قام اليتم
انه ابن الميت فان القاضي خذ المال من الاخ ويدفعه للابن فلما دفعه للابن
رجع الشهود جميعهم فاما شهود الاخ والمم فلا ضمان عليهم لانهم رجعوا عن
شهادة مستقصدة ويضمن شاهد الابن للاخ الميراث كله لانها اتلفا عليه
ذلك وكذلك لو شهدوا جميعا ورجعوا جميعا اذ مات رجل فترك اثنا
وثلاثة الا ان درهم فشهد شاهدان ان الميت اوصى لهذا الرجل ثلث ماله
وشهد اخر ان اوصى بثلث ماله لهذا الثاني وشهد اخر انه اوصى بثلث
ماله لهذا الثالث فاقضى بحل ثلث المال بينهم الا ما اذا قضى بذلك ثم
رجع الشهود فلا ضمان للوارث على واحد منهم ان كل من توخى عليه شهادة
الفرق بين الاخرين ويضمن كل من توخى الشهود ثلث المال من الموصى لها الا اخر
مصيب لكل واحد من الموصى لها ثلث ثلث المال جعل ثلث المال على يده
اسمهم لما حكاه في النصف والثلث لان ما ضمن كل من توخى الضمان يكون بينهما
نصفين فاذا رجع الشهود غرم شاهد الاول لكل واحد من الاخرين سهما
فيصيرهما ستة لكل واحد منهما ثلاثة ثم يغرم شاهد الاوسط مثل
ذلك ثم يغرم شاهد الاخر مثل ذلك فتدفع لكل واحد منهما اربعة اسهم
وذلك ثلث ثلث المال **باب الرجوع عن الشهادة على**

هذا الخبر في الصحيحين
في الصحيحين في الصحيحين
في الصحيحين في الصحيحين

الشهادة اورد محمد رحمه الله الباب ليقرب من ما يجب على الشهود
 من الضمان ويترى ما لا يجب **والاصل في ذلك** انه يعتبر بقا من
 على الشهادة لا رجوع من رجوع المظن الى ما بقى على الشهادة بكم يقوم فيسقط
 عن الشهود ذلك المقدار ويجب على الراجعين الباقي بسانه رجل
 شهد عليه شاهدان على شهادة شاهد من بالف درهم وشهد عليه اثنان
 على شهادة رجل واحد بتيك الف نفق القاضي بشهادتهم ثم رجوع واحد من
 هذين وواحد من هذين فعلى هذين الراجعين ثلاثة اثمان الحق على الذي شهد
 على شهادة شاهدين ثمان والتمن على الاخر انه قد بقى هنا شاهد على شهادة
 شاهد من نصف الحق والذي شهد على شهادة واحد ثم الحق لان الشاهد من
 الاول شهد على شهادة شاهد من لورجعا جميعا كان عليها نصف المال
 على كل واحد منهم الربع فاذا رجع احدهما ولم يرجع الاخر وجب على الراجع الربع
 فاذا رجع على احدهما من الربع وجب ان يكون على الراجع من الورثة الاخر النذر
 لان شهادته مثل شهادة نصف الاخر الا ترى انهم لو رجعوا كلهم كان عليها
 نصف ما على الاخرين ولو رجع احد الكاملين خاصة كان عليه الربع لان النصف
 المجموع عليه لم يتغير شيئا وانما يعزى من النصف الاول نصفه ولو رجع
 الناقصان او عليها ربع الحق لانه يعزى من النصف الباقي نصف لان الباقي
 يحفظ النصف ولو شهد شاهدان على شهادة شاهد من وشهد اثنان

على الشهادة

على شهادة اقرين ثم رجوع واحد من هذين وواحد من هذين فعلى الراجعين
 نصف الضمان بينهما نصفان لان شهادته الباقي لا يثبت الا بشهادة الراجعين
 فصالح حكمهم شهود الزنا ولو رجع اثنان من شهود الزنا بعد الزم فليهما نصف الضمان
باب الرجوع عن المال في الشهادة
 هكذا قال في الكتاب والصحيح باب الرجوع عن الشهادة في المال وذلك لانه
 شهد ثم رجوع عن شهادته وذلك لانه اكد بنفسه وقال اما شهدت به ليس بحق
 اورد محمد رحمه الله الباب ليقرب من ما يجب على الشهود اذ ارجع بعضهم وبنما
 يجب عليهم اذ رجع كلهم **والاصل في ذلك** ان الجماعة اذا شهدوا
 على مال ثم رجع كلهم الا اثنى منهم لا يجب الضمان على احدى لورجعوا كلهم
 جميعا الا واحد ابقى نصف الحق والنصف الاخر يجب عليهم بقدر رجوعهم
 وان رجع الكل يجب الضمان عليهم بالسوية مثله اذا رجع احد من الأقل
 والاخر عن الاكثر فانه يقيم الذي رجع عن الأقل لما الذي رجع عن الاكثر فينظر
 الى مقدار ما اتفق عليه فلا يجب الضمان بذلك المقدار ويجب على الباقي على
 الرجوع بسان ذلك اربعة شهدوا على رجل بأربع مائة درهم نفق القاضي
 بها ثم رجوع واحد عن مائة واخر عن مائة ورجع اخر عن ثلاث مائة فالتى رجوع عن
 مائة ثابت على ثلاث مائة فيضهم اليه الذي لم يرجع عن الشهادة فبقي اثنان
 على ثلاث مائة والمائة لم يبق عليها غير الشاهد الذي لم يرجع فيحفظ نصفه

وبقي النصف عليهم الملاما ولو ان الرابع رجع عن الرابع ما به كلها
والمسألة بحالها فالقوى جمع على ما ثبت على ثلاث ما به والذي رجع عن الثالث
ثبت على ما تين فاتفقا على ما تين وبقى معه شاهد واحد يحفظ نصفه فوجب
الما بالمرجوع عنها عليهم جميعا ارباعا والمال به التي حفظ الباقي نصفها
فيجب خمسون منها على الثلاثة الرابع الملاما شاهدان شهدا في شهادة
شاهد من ان فلانا اعتق عبده فلم يقض القاضى حتى حضر الاولان وانكر ان
يكونا شهدا هما على شهادتهما فان القاضى لا يقضى بهذه الشهادة ثم اذا
اشترى العبد احدا للفرقة فهو على وجهه اما ان يشترى الاولان ثم اشترى
الاخران منهما او اشترى الاخران ثم اشترى الاولان منهما او اشترى
احدا لا ولين واحدا الاخرين اما اذا اشترى الاولان لا يعتق العبد بشراهما
لانهما انكرا الاشهاد وشهادتهما الاخرين عليهما لم يجر فان اشترى الاخران
من الاولين عتق العبد لانهم اقرار بان الاولين كانا شهدا هما على شهادتهما
وان العبد قد عتق بملك الاولين فاقرارهما على انفسهما جائز فعتق العبد
ولا اوه موقوف ولو اشترى الفوعان لا يعتق العبدان من رتبتهما انا
لم نشهد على خيم العبد وكما اخبرنا عن غيرنا وقول غيرها عليها لا يجوز
فان اشترى الاصلان من الفوعين لا يعتق لان الاولين لم يترافقا وان اشترى
احدا لا ولين واحدا الاخرين سعى العبد في قيمته وكان منزله عند غير شريك

شهد احدهما على شريك بعينه فانه لا يصدق على شريكه ويصدق على
نفسه فتح السعاية حفظا للجانبين **باب الرجوع عن**
الشهادة في قتل العبد والجناية عليه اوردهم رحمه الله
الباب ليعرف من شاهد شهد بكلمة التلغف ومن شاهد بشرط التلغف
والاصل في ذلك ان كل من اثبت كلمة التلغف فعليه الضمان
وكل من اثبت شرط التلغف لا ضمان عليه كما قلنا فيمن قتل او سب سببا
للقتل بيمينه اذ كان له رجل عتقه فمته الف درهم فشهد شاهدان
انه قتل في هذا الرجل خطأ فقتل القاضى بذلك ثم شهد اخران ان المولى
اعتقه وهو عالم بذلك فقتل القاضى بعينه وقضى على المولى بالدية ثم رجعا
جميعا فالاولان يوعان الف درهم وهي قيمة العبد والاخران يوعان عشرة الاف
درهم لان الاولين اثبتا شهادتهما على الجناية واوجبا الف درهم لان موجب شهادتهما
الرفع او القذا بالدية ودفع العبد اقل فغرم ذلك فاما الاخران فقد اتلفا
العبد بالعتق واوجبا عليه الدية وهي عشرة الاف درهم فقد اتلفا عليه في
الحكمة احدهم الف درهم الا ان المولى قد وصل اليه من جهة الاولين الف درهم
فبقى عليهما عشرة الاف درهم ولو ان الشاهد من شهدا على المولى انه اعتق عبده
امس ثم شهد الاخران بالجناية انه قتل في هذا الرجل خطأ والمولى يعلم بالجناية
فقتل القاضى بالدية ثم رجع الشهود فنعى على العتق الف درهم وعلى شاهدك

الجناية عشر الاف درهم لان شاهد الجناية هما اللذان اثبتا عليه الدية
 باختيان العتق ولو شهد الشهود معا فالعزم للتركية والقضاء اذا
 شهد شاهدان بالجناية وان المولى علم بذلك اول من امس وشهد اخر ان
 المولى قال امس ان دخل الدار فهو وشهد اخر ان العبد دخل الدار
 وقضى القاضي بذلك كله ثم رجع الشهود وكلمهم فعلى شاهدي الجناية الف
 درهم وعلى شاهدي الميز عشرة الاف درهم وليس على شاهدي الدخول
 شي لان شاهدي الدخول هما اللذان اثبتا كلمة التلف وشاهد الدخول
 بمنزله شاهد الاجتنان الدليل على ان الاثبات شهادة اليهم دون شهادة
 الدخول انما لو شهدا انه قال اذا جاء غدا فهو خرجا الغد عتق الا ترى انهما
 اللذان اوجبا كلمة التلف **باب الشهادة والجوع عن ذلك**
 اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين شهادة الشهود واذا اختلفت
 والاصل في ذلك ان احد الشاهدين اذا شهد بالف والاخر بالغير
 لا يقبل وكذلك اذا شهد زيد على نفسه في موضع ان له وعنده الف درهم ثم
 شهد في موضع اخر ان له وعنده الف درهم فعليه القان والله اعلم
كتاب الطلاق باب من الامر الذي يجعل
 في يد الرجل في يد غيره فيجوز ان يخصيه هو دون غيره او الجوز
 من الطلاق والعتاق والبيع وغيرها لم يذكر في الباب الا الطلاق

والبيع وورثا اراد ان العتاق وما يجري مجراه كذلك اورده محمد رحمه الله
 الباب ليفرق بين ان يجعل الرجل بعض امره بيد غيره وبين ان يوكله
 والاصل في ذلك ان كل ما كان تخييرا او توكيلا يقتصر على
 المجلس وما كان توكيلا لا يقتصر وذلك لان التفويض تملكه والخير المسلم
 البدل له العاقل لا يملك عليه انما لا يقتصر على المجلس لستحق ما يتبع
 لما قال في التوكيل انما يكون بحكم النية به والنية به مشروعة شرعا عقلا
 قال الله تعالى ليتخذ بعضهم بعضا سخريا وجهه ركب خيرا محمولا وصاحب
 المال له التصرف كل وقت فذلك يقوم مقامه **والاصل في**
 ان الكلام محمول على المعتاد المتعارف لان الكلام وضع ليفهم منه الغرض
 وذلك ان اللسان ترجمان القلب فمما قاله الترجمان دل على انه من المترجم
 عنه قال صلى الله عليه وسلم الا ان في البدن مضغعا ان صلحت صلح البدن كله
 وان فسدت فسدت البدن كله الا وانها القلب فهذا انما اراد صلى الله عليه وسلم
 جميع احوال الانسان في المرض والقلب التصرف في صلح لذلك العقل والا فلا
 والقلب في البدن كالملك في ملكه ببسط قوته الى سائر الاطراف كما يبسط
 الملك قوته الى اطراف اياته كالملك حجاب يحبونه كذلك القلب حجاب
 يحبونه وهم الصدر عليه الله تعالى ليوفر القلب بما يقع فيه والاصل في
 كل حب وعمل الرب كالمروحة روح عليه لئلا يفسد الهوى الداخل عليه

محصورا فتعوب ولو نظرنا عشر دراهم نقال لك على كل درهم
 من هذه الدراهم درهم عشرة عشر للقرار والاستغراق ولو قال
 انت طالق تطليقه بعد كل تطليقه فتعوب مسایل اما ان يقول طالق
 تطليقه بعد كل تطليقه او بعدها كل تطليقه او قبل كل تطليقه او قبلها
 كل تطليقه او تطلق مع كل تطليقه او معها كل تطليقه والمراه يدخل
 بها والاصل في ذلك ان الها اسم مضمرا لا يكون الا بعد تقدم
 اسم لا يمكن قول ضربه حتى يقول يدي قد يدور على التقدير جات هذه
 المسایل ثم انظر ان دخلت هذه الها على اسم هو المذكور اخر الاله مقدور
 والاف هو المذكور ولا رجل قال الامر انه ولم يدخل بها انت طالق تطليقه
 بعد كل تطليقه تقع ثلاث لانه لم يدخل فيه الها فصار صفة للمذكور
 اولا ولو قال انت طالق تطليقه بعدها كل تطليقه تقع واحدة لانه
 ادخل فيها الها فصار صفة للمذكور اخر فلا تقع الملائك لان غير المدخول
 بها لا تعد عليها فلم تحق طلاق في كاح ولا في علقه من علقه النكاح فلا
 تقع وقبل مع مجربان هكذا اما المدخول بها فيقع عليها ثلاث على كل حال
 لانه لا يخلو اما ان يكون المذكور اولا فيقع البواقي واما ان يكون اخر
 فيلحق المعين ويقع الطلاق الا ترى انه لو قال انت طالق بعد يوم الاصح
 لا يقع ما لم يمض يوم الاصح ولو قال بعدها يوم الاصح طلق من ساعته

لا يكون كذا

لان يوم

لان يوم الاصح بعد كلامه بلا بد ولو قال مع يوم الاصح طلق مع يوم الاصح
باب الطلاق الذي يقع قبل النكاح يقع بعد
 النكاح والذي يقع ويحويه اورد محمد رحمه الله الباب كذا
 ينز وقوع الطلاق اذا قدم جوف الشرط ويؤخر والاصل في
 الباب ان تعليق الطلاق بالشرط يجب خيرا لطلاق ولا يجب
 تغيير بل اذا وقع عند وجود الشرط يقع على الوصف الذي يقع منه
 ان الوقوع بالايقاع يكون وهو قوله انت طالق وهذا لا يوجب التغيير
 ان في التغيير يصير موقعا في الحال في التعليق يصير موقعا باللفظ السابق
 فتاثير التعليق في التأخير لا في التغيير **باب** انه رجل قال لامرأة
 اجبتيه انت طالق اذا تزوجتك قبل ان تزوجك ثم تزوجها طلق
 الحال لانه علق الطلاق بالنكاح فصح والاضافة الى الوقت مهلة وتقدم
 التزوج فقال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ان تزوجك ثم تزوجها لا يقع
 الطلاق لانه علق الطلاق بالنكاح فصار كانه قال عند التزوج انت طالق
 قبل ان تزوجك فلا يقع كذلك الشرط **باب من الطلاق**
 الذي يقع منه واحد في الاوقات كلها وما يقع منه ثلاثا ونظاير من الامار
 اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين ايقاع بعد كل يوم وبين ايقاع لا يجود
 الا بالنية او لا يتجددوا **الاصل في ذلك** ان تكرار الطلاق لا يجب

تكرار الوقوع لان حكم الاتباع هو الوقوع فاما التكرار فانه لا يثبت البديل
 زائد عن الاتباع ثم ذلك المزمع قد يكون من حيث الصريح وقد يكون من حيث الدليل
 والدلالة معمول بها كما ان الصريح معمول به واصل احراز الظرف
 بتقديمه فيكون العمل فيها مكررا ولا يقدّر فيكون العمل في الجنس فاما اذا صح
 في تكرار العمل **باب** انه رجل قال لامرأته انت طالق كل يوم طلقت
 واحد لانه وصفها بأنها مطلقه والمطلقة في اليوم مطلقه في كل الايام
 ولو قال نويت انما تطلقين كل يوم طلاقا جديدا يقع لانه يقدر ذلك
 في ان ينفذ حرف وعاء فيستجد كل يوم كما لو قال انت طالق في كل يوم
 تطبيقه لانه جعل كل يوم ظرفا ومحلا لوقوع الطلاق عليها فيقع
 في كل يوم تطبيقه على حده ولو قال كلما مضى يوم يقع ثلاث تطبيقات
 عند مضي ثلاثة ايام وكذلك لو قال عند محي كل يوم وكذا كلما دخل
 على الافعال فتكرر الافعال فتكررها **باب** من الطلاق
 الذي يكون من غير المزوج فيجيزه المزوج فيقع ولا يقع
 او وجهه الله المأب ليعرف من ما يجوز له النكاح فيه وما لا يجوز
 والاصل في ذلك ان كلما يملك المزوج فعلة يملك اجازته
 وما لا فلا لان الاجازة تنقيد للعقد الموقوف فيصير بالاجازة كانه
 فعل ذلك بنفسه **باب** انه رجل قال لامرأته غيرة جعلت

انكر

امر بك يملك فقلت اخترت نفسي ببلغ المزوج ذلك كله لصير الامر بيدا
 ولا يقع الطلاق ما لم تطلق نفسها بعد اجازة المزوج ولو قالت لله المزوج
 قد اخترت نفسي منك فقلت اجزت يريد به الطلاق لا يقع لان المزوج
 لا يملك فعلها فلا يملك اجازته فلو طلقت نفسها بعد الاجازة جاز الطلاق
 لانه فوض اليها ما يملك **باب** من الطلاق والخيار الذي
 يقع بالمال والى لا يقع من طلاق السنة وغيره **باب**
 او وجهه الله المأب ليعرف من الطلاق للسنة غير السنة والاصل
 في ذلك ان الكلام يعمل بصرحة تارة وبديلية اخرى ويعمل بها جميعا
 فيعملين مختلفين واصل احراز المصدر يكون لتأكيد الأمور
 الا بعد تقديم تقدم كما تقول ضربت زيدا ضربا فلا تقول ضربا الا بعد
 تقديم الفعل **باب** انه رجل قال لامرأته اختار راختار اختار
 بالف درهم بذلك كله الطلاق فقلت اخترت نفسي واحد او اخترت
 نفسي بواحد طلقت ثلاثا لانها لو ابتدأت فقلت هذا الكلام لا ينجز
 منه شيء لانه لا يكون جوابا وهو هنا جواب لما قال فكانها قالت اجزت
 مرة واحد ما قلت او بدفعة واحدة كان جوابا لما اطلقت بل او كذلك
 لو قالت اخترت نفسي بالاول او بالوسطى او بالاخيرة لان قولها اخترت
 نفسي جوابا للكلامه واما بالاول لا يكون جوابا فطلقت ولو قالت اخترت نفسي

الكلام

بتطبيقه واحدة لا يقع شيء لا يها ذكره التطبيقه نصارت مستدنية
 فلا يكون جوابا لكلامه ولو قال لامرأته انت طالق ثلاثا باللسنة باللف
 درهم او على الف فان كانت طامرا في الحال من غير جماع يقع واحد
 بثلاث الالف ثم حاضت وطهرت يقع اخرى لانها في العدة واجب المال لانها
 بانت وملكك نفسها بالاولى ولم يملك بالثانية شيئا لم تكن مالكته
 من قبل ولو كانت حايضا في الحال او في طهر حاضها فيه لا يقع شيء فاذا طهرت
 وطهرت يقع واحد ثم اخر ثم اخر على ما مر ولو انها لما بانت بتطبيقه
 تزوجها يقع الثانية بيدك ايضا وكذا اذا تزوجها ثالثة ولو انها
 غير مدخول بها وقد قال لها هكذا اطلقت بيدك اذا تزوجها ثانيا اطلقت
 بيدك وكذا الثالثة **باب من طلاق المراتب التي**
ترث احداها ولا ترث الاخرى من طلاق المريض
 اورده محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين الموكلة وبين من حصل الامر بيده
والاصل في ذلك ان التحريم يقتصر على المجلس والتوكيل لا يقتصر
 كما قلنا قبل **والاصل** اخر ان المراه متى وقع طلاقها باختيارها
 ورضاها فلا ميراث لها ومتى وقع بغير اختيارها ترث من مرضا لأمراة
 له طلقا انفسكا لاما فقالت احداها اطلقت نفسي وصاحبتني نفسي
 اطلقت جميعا لانها مالكة نفسها وكيلة في حق صاحبها فلا ترث ولو قالت

الاولى

الاخرى كذلك ترث لان الطلاق يكون اكثر من ثلاث فلا عبرة بالاولى
 ولو قالتنا جميعا اطلقت نفسي وصاحبتني فلا ميراث لها ولو قالت كل واحد
 اطلقت صاحبتني ونفسي ورثتا ولو قالت احداها اطلقت نفسي وقالت الاخرى
 اطلقت صاحبتني وخرج الكلا فان معا ورثت الثانية ولم ترث الاولى ولو
 قامت عن المجلس لم تطلق كل واحد نفسه وصاحبتها ورثتا لانها وكيلة
 في حق صاحبها فصحيح طلاقها لها والامر الذي كان جعلها بطل بقيامها
 عن المجلس فبقي الطلاق بغير رضاها فترث ولو قال طلقا انفسكا لاما
 باللف فطلقت احداها قبل صاحبتها او طلقا معا فلا ترث واحد لان الغرض دليل
 الرضا **باب من الطلاق الذي يقع على واحد او اثنين**
بجنت او بغير جنت ومن يترث منهن ومن لا ترث
 اورده محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين من يتعلق طلاقها بطلاق غير بائنا يتعلق
والاصل في ذلك انه متى حلف بطلاق عمره ان لا يطلق زنت فان
 طلق زنت بتطبيق او بخت في يمين بعد يمين عمره تطلق عمره وان طلق زنت
 بخت في يمين قبل يمين عمره لم تطلق عمره وكذا كذا في عمره وحده والمخلوب
 عليه من دخل تحت الحجر الامن دخل تحت الشرط يسا له رجله ثلاث نسوة
 ولم يدخل بواحد منهن احدا من زنت ولا اخر عمره والاخر حاده فقال
 لزنت ان طلقك فعمر طالق ثم قال لعمر ان طلقك فحاده طالق ثم قال

للمادة ان تطلقك فريبت طالق ثم قال للزنب ان طالق طلقك فريبت لا يقع
 وطلقت عمر لوجود الشرط فيها وهو طلاق زنب ولا تطلق حمادة لان عمر
 طلقك بحث في يمين قبل يمين عمر فان لم يطلق زنب ولكنه طلق عمر
 طلقك عمر بالايقاع وطلقت حمادة لوجود الشرط فيها وهو طلاق عمر
 ولا تطلق زنب لانه وقع الطلاق على حمادة بحث قبل يمين زنب بعد
 ما حلف بطلاق زنب لم يوجد منه قول لا فعل وان لم يطلق عمر ولكنه
 طلق حمادة طلق حمادة بالايقاع وطلقت زنب لوجود الشرط فيها وهو طلاق
 حمادة وطلقت عمر ايضا لانه وجد الشرط وهو طلاق زنب فان زنب طلق
 بحث في يمين بعد يمين عمر فان لم يطلق واحد منهما فعينها ولكنه قال اذا كان
 طالق يومه بالبيان فان كان حكمة كما ذكرنا وان مات قبل البيان فان عمر
 طالق بيمين ولا ميراث لها ولها نصف المهر لانها طالق في الاحوال كلها سواء
 طلق زنب او عمر او حمادة واما زنب وحمادة فلهما مهر وربع ونصف الميراث
 لانه لو طلق زنب كان له زنب نصف المهر وحمادة مهر كامل فصار مهر او نصف
 مهر وان طلق حمادة طلق جميعا ولها مهر واحد لكل واحد منهما نصف
 مهر في حالها مهر ونصف وفي حال مهر واحد فالمرء الواحد بيمين وقع الشك
 في النصف في اثباته وسقوطه فيتنصف واما الميراث ان طلق حمادة طلقا
 جميعا ولا ميراث لها وان طلق زنب لا تطلق حمادة ولها الميراث في حال حب

الميراث

الميراث لاجلها وفي حال الاجب فتنصف ثم ليست اجداها باولى من الاخر
 اذا كان لرجل اربع نسوة زنب وعمر وحمادة وبشير فقال للزنب ان
 طلقك فمهر طالق ثم قال لعمر ان طلقك فحمادة طالق ثم قال لحمادة ان
 طلقك فبشير طالق ثم قال لبشير ان طلقك فزنب طالق ثم طلق
 احدا من عينها فان طلق زنب طلق زنب بالايقاع وطلقت عمر لوجود
 الشرط لان عمر طلقك بحث في يمين قبل يمين حمادة فلو طلق عمر طلق
 عمر بالايقاع وحمادة لوجود الشرط ولا يقع على بشير لان حمادة طلقك بحث
 في يمين قبل يمين بشير ولو طلق حمادة طلق حمادة بالايقاع وبشير
 لوجود الشرط فلو طلق بشير طلق بشير بالايقاع وطلقت زنب
 لوجود الشرط وطلقت عمر ايضا لان زنب طلقك بحث في يمين بعد
 يمين عمر ولا تطلق حمادة لان عمر طلقك بحث في يمين قبل يمين حمادة اذا
 عين اما اذا طلق احدا من عينها يومه بالبيان فان مات قبل ان يمين
 فمهرها حكم المهر وحكم الميراث اما حكم المهر فلعمر خمسة اثمان المهر لبشير
 وحمادة وبشير مهران وربع لكل واحد منهما ثلاثة ارباع المهر لان كل واحد
 منهما نصف المهر بيمين ووقع الشك في النصف الاخر اجعل كل مهر ثمانية
 اسهم واعط كل واحد اربعة اسهم ثم ان عمر تطلق ثلاثة احوال بان
 يطلق لبشير او زنب او عمر ولا يطلق في حال ان يطلق حمادة فالنصف الاخر

يجب في حال ولا يجب في ثلاثة احوال فصار ربع النصف من الكل فقد اعطيت
 ربع نصف المهر ذلك اربعة ومرتبة ربع النصف وهو سهم فصار لها خمسة
 اثمان المهر واما زنت فابا تطلق في حالين بان تطلق في او تطلق بشير
 ولا تطلق في حالين بان تطلق في او حاده فالنصف الاخر يجب لها في حالين ولا
 يجب لها في حالين فصار كانه يجب في حال لا يجب في حال فينصف نصف النصف
 ربع الكل فقد اعطيت ربع النصف وربع النصف فصار لها ثلاثة ارباع المهر
 وكذلك حاده وبشير واما حكم الميراث فلعنه من الميراث والحاده
 ثلاثة اثمان الميراث وزنت وبشير لكل واحد منها ثلث الميراث لان
 عمر ترك في حال ولا ترك في ثلاثة احوال ففي حاله ترك يكون لها نصف
 الميراث لان الميراث يكون بينها وبين زنت الا ان زنت لا تطلق في هذه
 الحال على ما ذكرنا فنصف الميراث يجب لها في حال ولا يجب في ثلاثة احوال فصار
 ربعا وربع النصف من الكل فلذلك قلنا ان لها من الميراث واما زنت وبشير
 لانهما برتان في حالين ولا يران في حالين لانهما يطلقان في حالين ولا يطلقان في حالين
 ففي الحالة التي ترك احداهما لها نصف الميراث ففي حال تركها النصف وفي حاله
 التي لا ترك لاشيها فينصف حها ونصف النصف ربع الكل في كل واحد منها الميراث
 واما حاده في حال تركها جميع الميراث وذلك ان تطلق بشير لان في هذه الحالة
 لا تطلق في ولا تركها غيرهما على ما مر في حالها نصف الميراث بان تطلق زنت لان

في هذه

في هذه الحالة تطلق زنت وعم لا غير فيكون الميراث بينها وبين بشير نصف
 وفي حال لاشي لها بان تطلق عمر او حاده فنصف الميراث يجب لها في حالين ولا يجب
 في حالين فصار كانه يجب في حال لا يجب في حال فينصف نصف النصف ربع الكل
 والنصف الاخر يجب في حال ولا يجب في ثلاثة احوال فصار ربع النصف من
 الكل فلها ربع النصف من الكل وذلك ثلثان وربع من الكل فلذلك قلنا لها ثلاثة اثمان الميراث
كتاب المناسك باب من الصيد
 يصاد في الحرم او يصيب الحرم او يخرج به الحلال في الحرم او دونه وجه الله الباب
 ينفق في الحرم والحلال في الحرم والاصلي في ذلك ان صيد الحرم
 آمن من الناس كافة وجميع الصيد آمن من الحرم ومن كان في الحرم يمانه
 اذا جنى الرجل على الصيد جناية في الحرم وهو حلال وفيه الصيد عشر
 فان زادت قيمته حتى صارت خمسة عشر فانه يضم قيمته بالحق ما بلغت
 يوم مات ثم لا يخلوا ما ان يزيد في البدن او في السعر وينقص من البدن
 او في السعر فاما الزيادة فيضمها الي يوم موت الصيد واما النقصان فلا
 ينقص شيئا من القيمة يوم الجرح رجل جرح صيدا في الحرم يساوي عشر
 وكثر عنه ثم مات بعد ما صارت قيمته خمسة عشر فعليه ضمان الزيادة
 لانه لا يملك الصيد باذنه الجزا لانه في موضع لا يملك فيه الصيد وهو
 الحرم ولو ان رجلا رمى في الحرم صيدا في كل فخرجه فانه يضم نقصان الجرح

لان الصيد كلها منه عن المحرم وعن كائنه الحرم واذا زاد الصيد ثم
 مات لزمته الزيادة ولو كفر قبل الزيادة ثم ارد ان يضمن قيمة الزيادة
 لانه ملك الصيد باذنه الصان لان الصيد يملك في الجمل ولو ان محرما
 جرح صيدا في الجمل ثم جرح من اجماعه ثم ازداد الصيد ومات من الجرح
 فانه يضمنه مع الزيادة لانه ترك فيه حق الله تعالى فسرى الي ذلك
 الحادث ولو ادى الجرح ثم ازداد ينظر ان ادى قبل جرحه من الاحرام
 يضمن تلك الزيادة لانه صار بحال ملك الصيد

لا يلزم من ملك الصيد
 ان يضمنه مع الزيادة
 لان ملكه في الجمل
 ولو ان محرما جرح
 صيدا في الجمل ثم
 جرح من اجماعه
 ثم ازداد الصيد
 ومات من الجرح
 فانه يضمنه مع
 الزيادة لانه ترك
 فيه حق الله تعالى
 فسرى الي ذلك
 الحادث ولو ادى
 الجرح ثم ازداد
 ينظر ان ادى قبل
 جرحه من الاحرام
 يضمن تلك
 الزيادة لانه صار
 بحال ملك الصيد

باب الصيد بحري عليه الرجلان في الحرم والحرام

اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الجنابة اذا كانت على النفس وان تكون
 فيما دون النفس ونحو ايضا بين ان يكون الجنابتان من جرح واحد لا ينز
 او مجرم وجلال والاصل في الباب ان لا ينز اذا اشتركا
 في الجنابة اشتركا في حكم الجنابة فانما ينظر ان كان القاييت بالجنابة جرحا فلا
 اشتراك لان كل واحد منهما تفرد بالتلاف ذلك الجز لان ما تلف بفعل واحد
 لا يلزم غيره وان كان القاييت بالجنابة في الحياة كانت الشركة لازمة ثم اخلو
 اما ان يكونا مجرمين او حلالين او احدهما مجرما والاخر حلالا فاذا كانا حلالين
 لا يجب عليهما الاقيد واحد لان الواجب يحضرون الجرح والمجمل واحد فعمل
 كل واحد منهما نصف قيمة وان كانا مجرمين فعلى كل واحد منهما كاملة الجنابة

هنا

هنا جنابه احرام والاحرام عبادة واحرام كل واحد منهما غير احرام الاخر
 فلذلك افترقا ولو كان احدهما حلالا والاخر محرما فعلى المحرم قيمة كاملة
 وعلى الحلال نصف القيمة لما قلنا من ان الحلال جرح صيد في الحرم ثم
 جرحه اخر جرحه اخرى في ان الصيد بهذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان تكون
 الجرحان مستهلكتين او يكونا غير مستهلكتين او تكون الاولى والاخر
 غير مستهلكة والمعنى بالمستهلكة ان يخرج من حيز الانتفاع كقطع احد
 القوائم او الاجنحة او فكي العينين اما اذا كانا غير مستهلكتين فعلى الاول
 نقصان جرحه مجرما بالجرحة الاولى ثم يجب فيه الصيد مجرما بالجرحة
 عليها نصفين اما اذا كانا مستهلكتين اجعل كل واحد من الاول مستهلكة
 والثانية غير مستهلكة فعلى الاول قيمة كاملة لانه لما قطع احد قوائمه
 فقد اضرجه من ان يكون صيدا فصارت كانه قتله وعلى الثاني نقصان جرحه
 مجرما بالجرحة الاولى ونصف قيمته مجرما بالجرحة الاولى لان المكان
 مستهلكا حكما فالثاني لا يصير مستهلكا فان قتله الثاني وجبت عليه قيمته
 مجرما بالجرحة الاولى ولو كانت الاولى مستهلكة والثانية غير مستهلكة
 كذلك الجواب ولو كانت الجرحة الاولى غير مستهلكة والثانية
 مستهلكة فعلى الاول نقصان جرحه صححا ونصف قيمته مجرما بالجرحة
 لانه تلف هذا القدر وعلى الثاني جميع قيمته مجرما بالجرحة الاولى والثانية

صار مستهلكا بعد الجراحة فعليه قيمته بعد استهلاكه محرم جرح صيدا
ثم جرحه محرم آخر مرات للصيد فهذا على اربعة اوجه كما ذكرنا قبل غير ان الحكم
هنا غير الاول اما اذا كانت كل واحد غير مستهلك فعلى الاول قيمته
الانقضاء الجرح الواحد الثانيه وعلى الثاني قيمته الانقضاء الجرح الاول
لما ذكرنا ان المحرم اذا قتل صيدا كان على كل واحد قيمته كاملة واذا كانت
كل واحد منهما مستهلكا فعلى الاول تمام قيمته وعلى الثاني تمام قيمته جرحا
باجراحة الاول اما الاول فاستهلكه جرحا والثاني جرحا على مجموع فيضرب
وذكر لك اذا كانت الاولى مستهلكة والثانية غير مستهلكة ولو كانت
الاولى غير مستهلكة والثانية مستهلكة فعلى الاول قيمته الانقضاء الجرح
الثانية وعلى الثاني قيمته الانقضاء الجرح الاول ولو كان المحرم قاتلا يجب
عليه جزا ان **باب المحرم جرح الصيد ثم يصفى امرأته**
اجراما اخر او رجل من ذلك ثم محرم امرأته او غيرها طلاقا وهو محرم
بشئ من اوليها واحد او رد محرمهما الله **الباب لفرق الرجل الواحد**
اذا كان محرمًا باجرام فحني على صيد ثم جرح عليه بعد ما اجرم باجرام اخر بعد
الاجلال اذا صار الى امرأته او امرأته اخر **باب في ذلك**
ان اختلاف احوال الجنايات تنزل منزله اختلاف احوال الجناة والعبر
في الجنايات لعدد الجنايات لعدد الجناة **باب** انه محرم بغير جرح

صيد

صيدا ثم اضاف الى العمة حجة ثم جرحه جراحة اخرى فذلك فعليه
قيمتها لغيره وعليه قيمته للحجة بجرحا بالجراحة الاولى وانما قلنا انه يجب
لعمرته فيه ثمانية لان الجرحين جميعا صادقا احرام العمة لما اضاف العمة
باق على حاله فيجب لاهرام العمة قيمة ثمانية وعليه للحج قيمته بجرحا بالجرح
الاول لما قلنا ان العمة للجنايات الجناة لان الجاني واحد وانما اختلف باختلاف
الاجرام لو ان هذا المعتمر لما جرح الصيد احل من عمرته ثم اجرم بجرحه فمات
الصيدين من ذلك فعليه قيمته للعمره بجرحا بالجراحة الثانية وعليه قيمته
للحج بجرحا بالجرح الاول لان كل جرحه صادفت احراما على حدة صار
كل جرحه محرم معه ايضا ولو كان لما اجرم احرما قاتلا فعليه للقران قيمتان
بجرحا بالجراحة الاولى والعمره فيه واحد بجرحا بالجراحة الثانية ولو
كانت احدهما جرحا جرحا مستهلكا فهو على ما ذكرنا في الباب الاول
باب ما ينفذ من قضا القاضي وما لا ينفذ
او رد محرمه الله **الباب ليعرف من ما يثبت القاضي فيه وما لا يثبت**
والاصل في هذا الباب ان كل من جازت شهادته له
جاز قضاؤه ومن لا فلا لان القضا يبطل بالتمه كما ان الشهادة تبطل
بالتهم فاما الازواج والاولاد والابان لم يذكرهم لشهرتهم في القضا
مثال ما بينا رجل مات وترك ديونا على الناس وله على القاضي ايضا

بغير جرح

او على من يهتم القاضى فيه من الارواح والاولاد تجاه رجل واقام بينه ان
الميت اوصى اليه نقض له القاضى بالوصاية نفذ قضاء واستحق ما االه
لو لم تنفذ وصيته احتاج القاضى الى اقامة وصي غيره فالذي اثبت وصيته
من صاحب المال بعد من اتهم بمن يقبضه القاضى نفذ ولو كان ادنى اليه المال
اولا ثم قضى له بالوصاية لم يجر قضاء لان وصايتها في ذلك فخر على
القياس في مثل لو ادعى رجل انه وارث الميت ان قضى له او اخار وان قضى
بعد ما دفع اليه لا يجوز قضاؤه ولغيره ان يبطله وليس كذلك اذا قضى بالوكالة
لان الموكل جرح وهو مطالب بحقه ولا نظر للقاضى في مال الخى العاقل البالغ فان
قاس القاضى الوكالة على الوصاية لا يجوز وان استقضى قاض اخر فرائ اجازته
جاز حتى ان استقضى بالوكالة لا يجوز له نقضه والاصل في قضا القاضى
ما ينتظر منه وما لا ينتظر ان كل قضا اختلف فيه الصحابة رضوان الله عليهم
نقض به القاضى ليس لغيره نقضه وكل قضا لم يختلف فيه الصحابة او كان
منصوبا بالقران والاحبار المتواتره ينتظر **باب ما ينعى للقاضي**
ان يضعه على عدل اذا قضى به ويرى ما لا ينبغي وما يجزى على النفقة
او مخرج الله المالبس بغيره ما يوجب سقوط النفقة ويرى ما لا يوجب
والاصل في ذلك ان الفرق متى وقعت بين الزوجين فان كانت الفرق
من قبل الزوج لا توجب سقوط النفقة مادامت في علقه النكاح سواء كان

بغير

بسبب محظورا وبسبب مباح ومتى وقعت من قبل المرأة ان كان بسبب محظور
وجب سقوط النفقة ان كانت بريرة او تقيلا ابن زوجها لانها منعته حق
زوجها فصارت كالناشره وان كانت بسبب مباح لا يوجب سقوط النفقة
كما لو اختارت نفسها لان الحكم ارجح لها الحيا فلم تكن متعدية الا ترى
انه في حال قيام النكاح كل منع جاز من قبل الزوج فلها النفقة بان كان مسافرا
او محبوسا او صغيرا وكل منع حاسر قبلها كالفسوز والردة والحبس عن الزوج
فلا نفقة لها فذكر لك في علقه النكاح ثم ان الاحتياط واجب على القاضى اذا ظهر
له سبب الاحتياط لكن من غير سبب لا يجوز له ذلك لان ذلك من قبل الجرح فلا يجوز
والمرأة تستحق النفقة على الزوج بسبب الاحتياط لان الاحتياط اكد لاحيا
نفسها لانها محبوسة لحق الزوج عن التكسب فوجب عليه الحلف وانكبت النفقة
بالاحتياط من جزاء الجزاء اجبى لوفات الاحتياط صور ومعنى او يعنى لاضون
لامن جهة الزوج تسقط النفقة عنه لزال علة الاستحقاق وبسببه
شاهدان شهدا على رجل انه طلق امراته ثلاثا والزوج ينكر ويطلب تركه
الشهود ولم ترك المشهود بعد فينبغي للقاضى ان يمنع الزوج من الدخول عليها
ولا يخرجها من منزل الزوج لكن جعل معها امرأه امينة اما وجوب المنع فلا يبر
اظهر من نفسه استباحة الوطى حيث جحد الحريم وقد سبب الحريم وامر الزوج
مستعظم فوجب فيه الاحتياط ولو ان رجلا منع المرأة من زوجها فلا نفقة لها

ان ذلك ليس يمنع شرعي لكن قهر لا يها صار كالناشر وكذلك لو ضربت
 جاحه بغير زوجها شاهدان شهدا على رجل انطلق امراته ولم يدر بطلانها منع
 القاضى الزوج عن الدخول فلا نفقة لها لانه اما ان يكون زوجها في سفر او مطلقه
 فلا عدل عليها **باب من الجارية والغلام مقام عليهما**
البينة في وضعها في يدي عدل والنفقة عليهما
 اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من عتاق العبد ومن عتاق الامه والاصل
 في ذلك ان الشهادة على عتق الامه تقبل من غير دعوى لان فيه حرم الله
 وهو الوطى المحرم والشهادة على عتق العبد شهادة على مال فلا تقبل الا بدعوى
 بانه امه في يد رجل شهد شاهدان انها حرة ادعت ذلك اولم تدع
 فالقاضي يسح شهادتهما فان طلب التزكية وضعها على يدي عدل امينة
 وتعرف عليه النفقة فان ظهرت عدالة الشهود يرجع عليها بما فوض للقاضي
 وبما اكلت ولا يرجع بما دفع لانهما مملوكه ما لم تظهر الحرية رجل في يده امه
 فادعى رجل انها امته واقام شاهدان فان القاضي يضعها على يد عدل وامر التزكية
 كانت الجارية في يده بالنفقة فان زكيت الشهود اولم تترك فليس له الرجوع
 لان الشهود اذا لم يزكوا هي امته وتسمى النفقة وان زكوا فاما اسفلت
 عنه الى المستحق بعد قضا القاضي **باب من المرسى واليه يرد**
 اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من وجوب النفقة على المملوك من الادبير ومن

النفقة

النفقة على البهائم والاصل في النفقة على المملوك ذكرناه في
 الباب الاول وذكر احتياط القاضي وعلمه وجوب نفقة المراهق لاحتياط
 وعلمه نفقة المملوك المملوك والمملوك على نوعين ناطق وصامت فاما الناطق
 فيجبر على النفقة عليه لانه معصوم وهو من اهل الدرع واليه يرد البهائم
 فيقتى بذلك لانهما مما ابيحت في الجملة لانهما غير معصومين الدعا فوض
 طريق حفظ المال بانه دابة في يد رجل ادعى ما جازاها واقام البينة
 فالقاضي لا يأخذها من يده صاحبها لكن يأخذ منه كفيلا كما في العبد ولا
 يجبر على النفقة عليها كما لا يجبر على العبد فان كان صاحب اليد فاسق فمخو
 على ما في يده للقاضي اخذ منه الى ان ثبت المدعى او جرفوا الى المدعى انما انفق
 فهو متبرع **باب ما يكون الرقبة حصا وما لا يكون من الدار**
 وغير ذلك من الهبة والصدق والسرا والقضا به
 اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من الامر بقضا دين لازم ومن الامر بقضا
 دين غير لازم والاصل في الباب ان الامر بقضا الدين من الرجوع
 والامر بالتبرع ان شرط الرجوع والا فلا واصل اخر ان الانسان
 ينصب خصما في اثبات سب الحق فينصب خصما في اثبات الحق وكذلك المنكر يصير
 خصما فيها بحيث ينصب خصما واصل في الباب اخر ان الارار
 يرتد برب الشرع كما يرتد برب المولى لان فائدة الارار انما هي في المستحق

فان اثبت حقا صحيح والا فلا يساه رجل قال لا خرب لفلان الفان مال
 فهو بلا شيء على الامر فان قال على ان ضامن لها او على ان ضامن فان دفعها
 اليه فهي دفع على الامر وليس على القابض شيء الا ترى ان قوله اقتضى ثلثه
 اشيا استقرار الضامن الدافع وتوكيلا من القابض بالقبض وهبه الامر للقابض
 فاذا كان فيه وكلا قام في الغيبة مقامه ولو غاب الموهوب لم يجز المأمور
 بالدفع وقام اليه وانكر الامر الدفع قبل حثته ونجيزه القاضي على الانفا
 ولو قال لفلان على ان دفعه فاقضه فله الرجوع سواء شرط الرجوع او لم
 بشرط ولو كان صاحب اليد غائبا قام المأمور اليه على الدفع اليه بصدقة
 الامر وقال اعطيك خوفا ان ينكر ذلك فالقاضي يحرم على الدفع فاذا دفع
 اليه ثم حضر الغائب فانكر القبض كان القول قوله ان الامر دفع اليه تصديق
 فاقضاه لا يصح في حق غيره ولصاحب الدين ان يأخذ الدين من الامر ثم يرجع
 بالالف على المأمور فلو قال المأمور انك صدقتني بقضا الدين فله ان
 يقول ان صحة اقداري علامة وهي بطلان الدين فاذا لم يبطل فاقضه بطلان
 ومتى بطل وجب الرجوع **باب ما يكون الرجل خصما فيه وما**
لا يكون خصما من احواله والكفالة وغيرها اورد مخرج الله
 الباب لغيره من الكفالة المبهمة من الكفالة المنسوبة **باب في ذلك**
 ان الحكم اذا كان له نوعان فالقاضي يقضي بالنوع الذي يدعي المدعي ان القضا

ففي

في حق العباد لا يجوز الا بالدعوى كمن ادعى الشر لا يقضي له بالهبة وان كان
 الحكم هو الملك وهذا اذا كان القضا بالبينه اما اذا كان القضا بالاقرار
 يصح فيها يرجع الى المقر ويكون حجة في حقه لا غير بخلاف البينة لا يجوز
 حق الناس كافة **باب في ذلك** اخر ان القضا للغائب وعلى الغائب
 لا يجوز الا اذا كان ثم خصم حاضر فحينئذ ينضم النفاذ على الغائب كما لو كان
 حقا او سببا لحق مثاله رجل ادعى ان علي بن فلان الف درهم وقد امر هذا
 الرجل بالكفالة وقد كفل عنه فلهذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يدعي عليه كماله
 مبهم او يفسره او يدعي الكفالة بامره او بغير امره وتفسيره ان يقول ما ذاب لك
 علي فلان فهو على والمنسوبة ان يقول الف التي لك علي فلان فهي على حكم المنسوبة
 انه لا يكون كفلا بغير ما فسر وحكم الكفالة المبهمة انه يكون كفلا بما اثبت المدعي
 من الحق وبعد الكفالة مثاله رجل ادعى على رجل كفا له مبهم فاقام على
 ذلك بينه والمكفول عنه غائب فالقاضي يقضي عليه بما مال على الحاضر الكفالة
 لانه ادعى حقا على حاضر الا انه لا يقدر على اثباته الا باثباته على الغائب فاذا حضر
 الغائب فالمدعي بالخيار ان شاء اخذ من الكفيل وان شاء اخذ من الاصيل فان اخذ من
 الاصيل برى الكفيل وان اخذ من الكفيل فان الكفالة بامر رجوع الكفيل على الاصيل
 معلوم وان كانت بغير امر فلا يرجع عليه فاما اذا ادعى كفا له منسوبة واقام البينة
 ان هذا الرجل قال الف التي لك علي فلان فهو على ولم يشهدوا انه امره فله ان

الكفالة

كانت

يقضي على الكفيل خاصة ولا يتقضي على الاصيل حتى لو حضر الاصيل محتاج المدعى
الى اقامة البينة ثانيا وان كان اخذ من الكفيل الرجوع على الاصيل لان الكفيل
كفيل بالعلوم والكفالة اذا كانت بالعلوم مجروران لم يكن المال على المكفول
عنه والفرق بينهما ان المعروف لا يحتاج الى التعريف والجهل يحتاج الى التعريف
وان شهدوا على الكفالة بامر يقضي عليها جميعا وكذلك الجواهر المبهر مثل
المبهر والمفسر مثل المفسر والكفالة تخيل من كماله ما لا تخيل سائر العقود
باب الرجل يقول ما يابعت فلانا او ما اقضت فلانا
او ما دأبت فلانا او ما قضيت على فلان او ما لزمه فلان

هذا الباب مثل الباب الاول سواء لانه كفاية
باب من الشفعة التي تكون لحق من الهبة
اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين اقدار الملك اذا كانت الملكة بحالها
ولم يتعوض عنها ومنها اذا تغيرت بالعوض او خرجت عن ملك المدفوع له
والاصل في الباب ان المتداخيل اذا اختلفا في سبب الفعل
فالقول قول من نقل عن ملكه مثاله رجل يده دار ادعى انه اشتراها
من رجل فقال ذلك الرجل لم ابيعها منه لكن وصيتها منه فالقول قوله لان
الملك مستفاد من جهة كان البيان اليه لانها لو اختلفا في الانتقال كان
القول قوله فكيف في سبب الانتقال فلو لم يقض القاضى بالرجوع في الهبة حضر

الشفيع فله ان يأخذها بالشفعة لان الواهب اقران الموهوب له التصرف
فجاز اقران عليه وجاز اقرار الموهوب له بحق الشفعة لكونه انكر الهبة وادعى
الشراف اذا اخذ الشفع الدار بطل حق الواهب باقراره ولو سلم الشفع الشفعة
كان للواهب ان يرجع فيها لان حقه باق ولو كان الواهب اخذها ثم جاء الشفع
وجب على القاضى ان يأخذها منه ويردها الى الشفع لان حقه اكثر من حق الواهب
لان الفقهاء اختلفت في الرجوع في الهبة ولم يختلف في الشفعة فكان حالها كذا
باب ما يكون فيه الشفعة وما لا يكون

اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين حق بيع ثبوت الشفعة وبين حق لا يبي
والاصل في الباب ان كل من باع او بيع له على ملكه لا شفعة له
وكل من اشترى او اشترى احرله فله الشفعة مثاله العبد المأذون
اذا اختلف الدين قبل او كثر فاحذه العرف ففعوه الى القاضى وفي يد العبد دار
فباعها القاضى للعرفاني دينهم والمولى شفعها بدار له من غير تجارة العبد
فللمولى ان يأخذ الدار كلها بالشفعة وان كان الدين اقل من ثمن الدار لان البيع انكر
له وانما كان عليه وكذلك العرف ايضا فاما لو امر القاضى والعرف ببيعها فلا شفعة
للبايع منها رجل مات وترك ورثة منهم الكبير والصغير وترك دارا فباعها القاضى
نظر للصغير فليس للكبير شفعة لان بيع القاضى كبيعهم ومن باع فلا شفعة له
وكذلك الحارث اذا اشترى بالاضاربة وباع فلا شفعة له لب المال

باب من العتق والتدبير الذي يقع العتق أحدهما دون التدبير
والذي يقع على الاثنين اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من الاخبار والنش
والاصح في الباب ان الكلام متى خرج يخرج الانشاء بعمله
ومتى خرج يخرج الاخبار ليعرف ذلك لان الانشاء امر جزمه والخبر يدل على
الكذب فاذا ائتمداده رجل له عبد قيمته ثلاث مائة
ومدبر قيمته ثلاث مائة قال في صحته احدكما مدبر والاخر حر ثم مات
قبل البيان عن العبد والمدبر مدبر على حاله لانطلاق احدكما مدبر مكانه
قال مدبر على حاله لان الاخبار يكون لرفع الجهل فاذا كان المخبر به معروفا لا
يحتاج الى التعريف لانطلاقه الاخر حر عرفانه اذ ان يكون المدبر
مدبرا على حاله وعتق الاخر والمدبر ههنا معتق من الثلث ولو بدا وقال
احدكما حر والاخر مدبر عتق نصف كل واحد منهما لان كل واحد منهما يحتاج الى
العتق لان المدبر عبد هو على الحقيقة وليس احدهما باول من الاخر لانها متساوية
فتقسم عليهما ثم لما قال الاخر مدبر فقد تميز ان ثم مدبر والعتق متى وقع الاحتمل
الرجوع نوجب ان يتم له مدبر كامل ونصف العبد يصير مدبرا مع نصف الذي
كان مدبرا ولا يبقى له عبد معتق وعبد مدبر على ما ذكر ولو كان قال الاخر المدبر
بقي المدبر على التدبير كما كان رجل قال المدبر له احدكما حر فخرج احدهما ودخل
عبد فقال احدكما مدبر فالعبد عبد على حاله والثابت مدبر والخارج خبر لانه بالكلام

الاول ايهما العتق بين المديرين فلما خرج احدهما ودخل العبد وقال احدكما مدبر فقد
عرفنا انه تميز ان المدبر المأبى مدبر على حاله ولم يذكر العبد بما يقع للحرية غير
الخارج ولو ان رجلا قال العبد له احدكما حر فخرج احدهما ودخل اخر ثم قال
احدكما حر ثم مات قبل ان يتم عتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن
المأبى ثلاثة ارباعه لانه لما قال في المرة الاولى احدكما حر تميز انه ليس احدهما
اول من الاخر فلما خرج الخارج لم يبق له نصيب ثم لما دخل الداخل قال ثانيا فقد علم
انه ليس احدهما اول من الاخر فالثابت عتق نصفه بالقول الاول فلما اشرى بالقول
الثاني علم انه لا يملكه من نصيب فرد نصفه بين العتق والحرية فعتق نصف النصف
وهو ربع الكل فصار له ثلاثة ارباع رجل قال المدبر له ولعبد في صحته احدكم
مدبر والاخر ان الباقيان حران ثم مات قبل ان يتم عتق من العبد نصفه من كل
واحد من المديرين وبعبارة هذا الكلام وقع موقع الاخبار لانا تعلم يقينا ان ثم
مدبر وبقي قوله واحد الباقيين حرين العبد واحد المدبرين فعتق من كل واحد منهما
نصفه وليس احد المدبرين باول من الاخر فيقسم بينهما فيحصل لكل واحد منهما
الرابع ولو بدا فقال احدكم حر ثم احد الباقيين مدبر ثم مات قبل ان يتم
عتق من كل واحد منهما لانه لما قال احدكم حر عتق واحد من المأبى وبقي احد
المديرين يبقين ولما قال واحد الباقيين مدبر فهو صادق في ما قلنا فعتق
من كل واحد من المديرين ثلثه بالعتق المأبى وثلثاه بالتدبير وعتق ثلث العبد

وبسعي في ثلثي قيمته ولو قال المدير له ولعبد احدكم مديروا الباقي حرا
 في صحته ثم مات قبل البيان عتق العبد كله ونصف كل واحد من المديرين باثنا والنصف
 الاخر منهما مديرا له اذا قال احدكم مديرا هذا خبر اعز احد المديرين بسعي
 قوله والاخران حرا في احد المديرين وعلى العبد فعق العبد كله وليس احد
 المديرين باول من الاخر نصيب كل واحد منهما النصف ولو قال احدكم حرا
 والباقيان مديران ثم مات قبل البيان عتق ثلث كل واحد منهما بالعتق البات
 لان عتق رقبه واحد يخرج بين ثلاثة يكون لكل واحد منهم الثلث وقوله
 والباقيان مديران لا يحمل على الخبر في حق العبد فانقسم المديران عليهم الثلثان
 فنصيب العبد ثلثا المدير وكل واحد من المديرين ثلثا المدير ولو قال احد
 حرا والاخران مديران عتق العبد كله والمديران من الثلث ولو قال العبد له
 ومديرا احدكم مديروا الباقيان حرا في صحته فالمدير مديروا العبدان حرا لان
 المدير حمل على الخبر في ثلثي الثلث للعبد ولو قال احدكم حرا والباقيان مديران
 ثم مات قبل البيان عتق ثلث كل واحد منهما من جميع المال لان قوله احدكم خرج
 بين الثلاثة فعق ثلث كل واحد منهما الثلث من الثلث والمدير عتق ثلثه
 بالعتق البات وثلثاه بالتدبير وكذلك العبدان لان كل واحد منهما مخرج
 ومديرين وجهين ولو كان كلهم عبدا فقال احدكم حرا والباقيان مديران ثم
 مات قبل ان يشتر عتق ثلث كل واحد منهما من جميع المال لان قوله احدكم خرج

بين الثلاثة فثلث كل واحد صار مديرا لان كل واحد منهما عتق في حال وصية
 في حالين ولو قال احدكم مديروا الاخران حرا في عتق من كل واحد منهما ثلثا بالعتق
 البات وثلثاه بالتدبير لان كل واحد يصير مديرا في حالين في حالين فيقسم بينهما على
 حساب ذلك اذا قال العبد له ومدير قيمتهم سوا اثنان منكم حرا في
 مديران في صحته ثم مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما ثلثه من جميع المال لان
 قوله مديران حمل في حق احدهم على الخبر لانه صح عنه نصا كما قال اثنان منكم
 حرا في احد العبدين مديروا والاخر الشخير او الاشيا فالقصد احدهم
 فادام حيا فالبيان اليه وان مات قبل البيان وليس له مال غيرهم فعق من
 المدير ثلثاه وعتق من العبد نصف الرقبه بينهما نصيب نصيب نصيب وصية المدير
 ثلثي رقبه ووصية العبد نصف رقبه فحتاج الى احساب له ثلث ونصف
 واقل ذلك ستة فوصية المدير ثلثي رقبه وذلك اربعة ووصية العبد
 نصف رقبه وذلك ثلاثة فصارت الوصية سبعة فاجعل ثلث المال على
 سبعة فاذا صار الثلث على سبعة صار الكل على الحد وعشرين فعق منه الثلث
 وذلك سبعة بالعتق البات وبقي مال الميت ثلثا رقبه كل واحد منهما
 وذلك اربعة عشر وقد كانت وصية المدير اربعة فلما صار الحساب على
 الضعف صارت وصيته ثمانية ويسعي فيما بقي وذلك ستة اسهم وذلك
 سبعة لان سبع احد وعشرين ثلثه وعتق خمسة اسباعه وذلك خمسة عشر

سبعة بالحق وثمانية بالوصية والعبدان وصيتهما ستة بعد الضعف
لكل واحد ثلاثة وبقيت سقاية كل واحد منهم في احد عشر وذلك ثلاثة
اسباع وثلاثة سبعة فذلك عشر سبعة بالحق البات وثلاثة بالتدبير
فاذا اجتمعت السقاية تبلغ ثمانية وعشرين ستة على التدبير واثنان عشر
على العبدان على كل واحد منهما احد عشر وسهمها من القنار بضع عشر ثمانية
للمدبر وستة للعبدان واستقام على الملك والمثلثة فان مات اجمع قبل الاداء
ذهب من كل واحد منهم من الباقي جزء او اذ يابا بقي عليهما
باب الوصايا التي يصح فيها نصيب بعض الورثة
نصيبه او رد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين ما اذا اوصى بنصيب بعض الورثة
ومن ما اذا اوصى بمثل نصيبه والاصل في الباب ان الوصية بنصيب
الوارث باطلة لان الشارع جعل نصيب الوارث للوارث فلا ينقل الى غيره
ينقل الموصى والوصية بمثل نصيب الوارث جائز لان مثل الشيء غير لا عينه
واصل اخر ان تصرف الانسان في ملك نفسه صحيح وفي ملك غيره باطل
لان الانسان له التصرف في ماله وليس له التصرف في مال غيره واصل اخر
ان الوصية بقدر الثلث تنفذ من غير اجازة الورثة والزيادة على الثلث تنفذ
على اجازة الورثة لانه تصرف في حق غيره فتوقف على اجازته يساؤه رجل مات
وترك اثنين وعما ووصى لرجل بنصيب بنت فالوصية باطلة اجازة الورثة هنا

اولم تجز

اولم تجز ولانه اوصى بحق غيره فلا يجوز فاما اجازة الورثة هنا فلا تعتبر لانه
اوصى بحق احد البنات وهي بكر منهن فلا تعتبر اجازة الكل في حق واحد
وهي لم تقين ولو دفعت احدها من نصيبها اليه لم تكن اجازة وانما هذه ابتداء
نقطة منها ولو قال اوصيت بمثل نصيب ابنة جازت الوصية لان مثل
الشيء غير فنصيب الورثة هنا ثلاثة اسهم لان الميراث للبنتين والميراث للعلم
وهو الملك فزد عليه مثل نصيب بنت وهو سهم نصيب المال اربعة اسهم
لكل بنت سهم وللعلم سهم والموصى له سهم ولو كان اوصى له بنصيب ابنة جازت
الوصية لان الابن هنا ليس بموجود فنصار كانه قال بنصيب ابنة لو كان ولو كان
له ابنة كان العلم محجوبا والبنتين مثل نصيب الابن فنصار كانه اوصى له بالنصف
اقالوصية جائز في قدر الثلث من ذلك والزيادة موقوفه على اجازة الورثة
ولست بمن مثل المسئلة الاولى لان هنا خرج المال من جميع ابراهيم فدخل
المنقر على الجميع ولم يذهب نصيب احدها ربع الاخر والعلم بجميع حقهم فاختلوا
وكذلك ففسر على جميع ما ينبغي ان يورث ويوصى به او بمثل ذلك
باب ما يوجب الرجل على نفسه ويلزمه او لا يلزمه
اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الفعل اذا تعارضا ثم الاصل في
هذا الباب ان التعارض بين الدليلين يوجب التساوي ولا يصير كانه
لم يكن لانه لا يمكن العمل بهما لتدافع بينهما فان كان كل واحد منهما يدفع

فلا يمكن العمل بأحدهما دون الآخر لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر فساقتا
 ضرورة لتعذر العمل بهما أو بأحدهما إذا لم يكن أحدهما ضربا في جميع على
 الآخر أما إذا كان أحدهما ضربا في جميع على الآخر وجب اعتبار الرجوع إلى المزوج
 لأن المزوج لا يصلح معارضا للمزوج وإنما يستطمن ذلك ما وصفه الفقهاء
 وما لا فلا **وَأَصْلُ آخِرِ** أن النية تستعمل للتمييز وإنما تعمل النية
 في أجناس مختلفة **بَيِّنَات** إذا كان على رجل عتق رقبة عن كفاية طاهر
 وعتق عن قتيل فاعتق رقبة عنهما جميعا لا يجوز عن واحد منهما لأن الجنس مختلف
 والنية لا تعمل في الجنس والعق لا ينقص فيبقى تطوعا ولو كانتا من جنس
 واحد كما إذا كان عليه صوم يومين من رمضان فصام ونوى عنهما فأنه يترك
 صائما عن أحدهما لأن الجنس واحد فالشرط فيه كمال التقديرية التمييز ولو
 كان عليه صوم يومين أحدهما عن رمضان والآخر عن نذر فصام يوما ونوى
 عنهما لا يجوز عن أحدهما لأنهما جنسان وفعله لا يهمل فيبقى تطوعا ولو زوج حرة
 وأمة في عقد واحد بطل كإتمام الأمة وإن كان الزوج على حاله ولو أفتح قرضه
 وتطوعا معا وقع عن الفرضية لأنها أقوى في الإيجاب والوجوب فبلغ المزوج وهو
 الرجوع كافي للرجوع إذا نوى الوضوء والتطوع **بَابُ مَنْ غَضِبَ أَحْرَ**
وَالصَّبِيَّ وَالْعَبْدَ وَوَدَّ بَعْثَهُمْ وَمَا يَضْمَنُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَضْمَنُ
 أورد محرره الله الباب ليفرق بين قول المحجور وبين قول غيره من مودع المودع

ويبين مودع

ويبين مودع الغاصب مودع الغاصب بضمير مودع المودع لا يضمن إلا إذا اشتبه
 نصاركا لمودع **وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ** أن قول العاقل المحرر معتبر
 وقول العبد غير معتبر وكذلك الصبي الحر لا يجوز له التصرف في فعل الجميع
 معتبر **بَيِّنَات** أنه عبد محجور عليه غصب من رجل الف درهم ودفعها إلى عبد
 محجور عليه آخر فملك فحضر صاحب المال والمولى أو بشرط حضور المولى
 لأجل العيدين أن است ذلك فهو بالخيار أن يشأ ضمن الأول وإن شأ ضمن
 الثاني لأن كل واحد منهما جائز في حقه الأول والغصب والمالي بالتقصير واليهما
 ضمن يرى منه الآخر لأن الأول ضمن بتعديده والثاني لا يضمن على الأول
 لأنه مودع وإن ضمن الثاني فلا ضمان على الأول لأنه ملك المصنوع فمعه كانه
 ضيع ماله إلا أنه إن ضمن الأول لم يكن ملوك الأول على الثاني سبيل لكن إذا
 عتق العبد له أن يرجع عليه وإن ضمن الثاني يرجع على الأول بعد العتق أيضا
 لأنه غير مفعول عليه ضار القرب ولو أن صاحب المال اختار ضمير الثاني
 فلمولى الثاني أن يرجع على الأول في المال لأن الضمان لحقه باستعماله فإذا
 ضمن ذلك صار كالنزيل هو الذي ضمنه فرجع عليه بعد العتق كما قلنا ولو
 كان الأول حر فلا رجوع له على الثاني لأنه ملك ذلك المال بالاضمان ملكا حقيقيا
 وصار لما أودع كانه أودع ماله ولو ضمن العبد رجوع على الحر لانه حر وأما
 إذا كان الأول عبدا والثاني حرا فصاحب المال بالخيار فإن ضمن الأول رجوع على الثاني

بالمشعر

وان ضمن الثاني لا يرجع عليه الا بعد العتق لان هذا ضمان الغرور واما اذا
 استهلك فقرار الضمان على الثاني لان صاحب المال اذا ضمن الاول ضمن الاول
 الثاني لانه استهلك وان ضمن الثاني لاضمان على الاول ابداً لان المال
 وجب عليه بفعله ولو قال خذ فخذ الثاني فذلك في يده فان كان عبداً
 فان ضمن الاول رجوع مولاه على الثاني في الحال لان قول العبد ليس بحجة ولا يرجع
 مولى الثاني على الاول الا بعد العتق وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول الا بعد
 العتق وان كان الاول عبداً والثاني حراً فان ضمن العبد رجوع على الحر في الحال
 وان ضمن الحر فلا يرجع على العبد الا بعد العتق وان كان الاول حراً والثاني عبداً
 فضمن الحر ليس له الرجوع على العبد ابداً لان قوله معتبر فصار كانه اودع
 مال نفسه ولو ضمن العبد رجوع على الحر لانه غرم ولو ان الثاني استهلك
 المال ينظر فان كان عبداً من فان ضمن الاول فلا يرجع على الثاني في الحال
 وان ضمن الثاني فلا رجوع له على الاول ابداً وكذلك ان كان الاول عبداً
 والثاني حراً واما اذا كان الاول حراً والثاني عبداً ان ضمن الاول فلا يرجع على
 العبد الا بعد العتق وان ضمن العبد فلا يرجع وكذلك يجري اذا اودع المال
 مائلاً على هذا القياس واما اذا غصب المولى فادعاه فلم يولي ان يضمن
 الثاني والثاني يرجع على عبد المصوب منه في الحال لان الثاني جازي بحق المولى
 ولم يولي المودع ان يرجع على الذي اودع لان المولى الجب له الضمان على عبده نفسه

كان

كلمات السوء

كتاب البيوع باب العيوب في البيوع

اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين عيب ينتصب للبائع خاصة لا ثباته
 عليه وبين عيب لا ينتصب فيه خصاً والاصل في ذلك ان ظهور
 العيب عند المشتري شرط لصحة الخصومة ومعرفة تقديم العيب عند
 البائع شرط لثبوت حق الرد وظهور العيب اسباب ثمانية تظهر بقوله
 وبالمعاينة كالصدع في الجدار والكسر والاصبع الزايد والنفس الشاذية
 وما من تظهر بقول الاطباء كالعيوب في الفرج وما من تظهر بالحجر كالجنون والبول
 في الفراش والسرقة فاما الجنون فهو عيب لازم ابداً واما البول في الفراش فعلى
 وجهين اما ان يكون في الصغر ثم يكبر عند المشتري فهذا عيب اخرا لان بول الصبي
 في الفراش يكون من ثقل النوم او الخوف من القيام وحده وهذا يزول
 بالبلوغ وبول البالغ اما يكون من ضعف في المثانة فهذا عيب غير الاول واما
 السرقة فان الصغير يسرق من قلة في العقل فاذا بلغ يكون سرقة عن شدة
 وطلب للمساواة مثل الزنا وغيره فهو غير نيك واصل في المباح
 ان البائع متى اقر بالعيب ثم ادعى زواله لا يصدق ومن انكر العيب اصلاً كان
 القول قوله ببيان رجل اشترى عبداً من رجل فادعى المشتري شيئا من
 هذه العيوب فماله ان يكتفي بوجوبه لا يقبل ادعواه فان العيب موجوداً
 فانكر البائع ان العيب كان عنده فان القاضي يحلفه انه خرج من يدك الى يدي

كلام البائع
 تنظر بقوله

كان

بحكم هذا العقد وما به هذا العيب فان حلف بئري وان نكل د عليه فان كان
العيب اضافي العيز وقال البايع كان باليمين وقال المشتري كان بالبصري والعبد
غائب فالقول قول البايع لان ما اقرب البايع ابراه المشتري بان كان مواداه
المشتري لم يقربه البايع ولو قال المشتري مات العبد وعينه بضاوانيا
كان عندك وقال البايع كان البياض بالبصري وقد اذاعك فان كل واحد منهما
مدع ومدعي عليه اما البايع فانه يدعي زوال البياض عن البصري وانكر البايع
في المعنى والمدعي ادعى البياض في المعنى وانكر في البصري فان اقام البايع بينه
لا شيء عليه لانه ظهر زوال البياض عن البصري في اقام البينة رجع عليه
بنقصان العينين جميعا لانه ظهر البياض عن البصري والقول زوال البياض
عن المعنى قوله وان اقام البينة جميعا فالمشتري يرجع بنقصان البصري
لان زوال البياض عن البصري قد ظهر بينه البايع وبياض البصري ظهر بينه
المشتري وان لم تكن له بينة تخالفان وهذا على اربعة اوجه اما ان حلف البايع
ونكل المشتري او حلف المشتري ونكل البايع او حلفا جميعا او نكلا جميعا
اما اذا حلف البايع ونكل المشتري لا شيء على البايع لانه لم يحلف البايع لم يظهر البياض
في البصري ولما نكل المشتري ظهر الزوال عن الاخرى ولو حلف المشتري ونكل
البايع يرجع المشتري بنقصان العينين كليهما لانه لما حلف لم يظهر الزوال
ولما نكل البايع فقد ظهر البياض واما اذا حلفا جميعا يرجع عليه بنقصان المعنى

المشتري

لانه

لانه اذا حلف لم يظهر البياض ولما حلف المشتري لم يظهر الزوال ولو نكلا
جميعا يرجع بنقصان البصري لان النكول اظهر بطلان زوال البياض عن البصري
ولما نكل المشتري فقد ظهر الزوال عن المعنى رجال اشترى من رجل امته ثم ادعى
ان له حارسا فان انكره البايع اصلا فالقول قوله مع يمينه وان اعترف ثم ادعى
زواله فلا يصدق كذا ذكرنا وان ادعى ان له حارسا وجاوهوا بيمينته
لانه يدعي حقا للفايب وليس هذا كما قلنا انه يثبت حقا للفايب اذا كان
الحق للحاضر لان حق الحاضر هنا غير متعلق بذلك

باب القبض في البيع وغيرها والزيادة

اورد محمد رحمه الله الباب ليقرب من ما يحتاج فيه الى تجديد القبض ومن
ما لا يحتاج اليه ويفرق بين قبض مضمون بنفسه وبين قبض غير مضمون او مضمون
بغيره والاصل في الباب ان القبض متى تخاسنا وبا
ومتى تغايرانا ب المضمون عن غير المضمون ولا يوجب قبض المضمون عن المضمون
الا ترى انها اذا تخاسنا فالقبض الموجود هو المحتاج اليه فنسب عنه ضرورة
انه عينه لا غيره وانما يوجب المضمون عن غير المضمون لان المضمون اقوى والاقوى
يتضمن معنى الادنى وزايدة والادنى لا تتضمن معنى الاقوى لانه دونه فلم يوجب
القبض المحتاج اليه والقبض في باب الشرائع لنفسه مضمون بنفسه كالقبض
في باب الغصب وتكون قبض لنفسه لا شك لان المشتري قبض لنفسه لا لغيره

مضمون بنفسه لان الموجب الاصلي في باب البيع هو القيمة وقمته معناه
ونفس الشيء هو وهذا معنى قولنا مضمون بنفسه اي موجب بنفسه
فان تعدد فاقية يقوم بدله للضرورة وانما يصار الى التثنية عند صحة
التراضي منها شرعا وعقلا ولهذا كان الواجب العقد الفاسد القيمة
حكما للعقد المقبض وكذلك اذا قبض المشتري على البايع بالخيار ثلاثة
ايام وهلك في يده تحولت القيمة بدلا يعلم ان الصانع الاصلي في باب
البيع هو القيمة لا التثنية هذا كالتكاف فان الموجب الاصلي في باب التكاف
هو المثل وانما يصار الى التثنية عند صحة التسمية كذلك ههنا
واصل اخر ان كل شيء هو مضمون عند الذي هو في يده بالقيمة
فتي اشتراه يصير قابضا في الحال وكل شيء هو مضمون بغيره وليس مضمون
اصلا فانه لا يصير قابضا الا بقبض جديد يساويه رجل غصن من رجل
جاريه او انا فضه ثم وضعه في بيته ثم لقي المعصوب منه فاشتراه فانه يصير
قابضا في الحال حتى لو هلك هلك من مال المشتري لا القبض الاول قبضه من
والقبض الثاني قبضه من القبضان اذا تجاسنا ويا ولو كانت دبيعة
فوضعها في بيته ثم لقي صاحبها فاشتراه هلكه لا يصير قابضا في الحال حتى لو
هلك قبل ان يصل اليها فانه لا يكون من مال البايع لان قبض الوديق مصر
انما هو قبض الشر اقبضه من المضمون اقوى فلا يغوب الادنى عن الاقوى حتى

ان البايع لو جاد واخذ لم يمنع لاستيف الثمن قبل ان يصل الى المشتري
كان له ذلك لان التسليم لم يوجد لا حقيقة ولا حكما اذا كان بعد
لرجل ههنا فاشتراه المراه من المراه من العبد منه لا يصير قابضا
في الحال لان قبض المراه قبض امانه الا ترى ان العبد لو هلك لفاضل عن الدين
على الامانة باب الزيادة في البيع والاجاره في ذلك
وما يرجع به على البايع وما لا يرجع اورد محمد رحمه الله الباب
لفروق الزيادة في الثمن وبين الاقاله والاصل في ذلك
ان البيع اذا كان للعقد كان محلا للزيادة والا فلا لان الزيادة
تقتضي مزيدا عليه فان وجدت صححت والا فلا والمحط يجوز سوا
كان محلا للعقد او لا لان الخط انما هو اسقط وذلك يجوز في العوض
والجهول يساويه اذا اشترى الرجل عبدا بالفسد ثم باعه بغيره
بما به دينار ثم ان المشتري الآخر لقيه فزاده خمسين دينار اجازت الزيادة
وتصير الزيادة كأنها موجودة وقت العقد فلان المشتري وجده عبدا
فردده بقضا القاضي فله ان يسترد الثمن والزيادة لان الرد بالعيب نسخ
فاذا انسخ العقد رد ما قبضه المشتري الاول الذي يرد على البايع الاول
لان القاضي نسخ العقد فيما بينهما فصارت في ذلك العقد لم يكن اصلا فلا
يطلب حقه في الزيادة قلنا ذكرنا ان الزيادة ليست بعقد مستقل لكنها

استندت الى حال العقد ولو كانت الزيادة موعودة فلهك وارادته
 فله ذلك الا فيما كان يقدر العرض لانه لم يتوكل بالفسخ ولو كان كاتبه
 او دين او اعتقه او كانت جارية فاستولدها او ماتت او صل او خرج
 عن ملكه بهذه او صدقه ثم زاد في الثمن لا يجوز لان المعقود عليه ليس يحمل
 لا بد العقد فلا يكون محلا للزيادة ولو حط عنه من الثمن يجوز لا يحط
 استطاع حق **باب الغصب الذي يلزم به القبض في البيع**
 والهبة والذي لا يلزم فيه ما كان مضمونا من ذلك وما كان امانة
 هذا الباب يشبه باب القبض في البيوع وغيرها والزيادة ولم يذكر لانا
 انما عرضنا ان بين اصول المسائل وما يبنى عليه كل باب فلهذا اختصرنا
 على بعض المسائل ولم نذكر الا مسائل الاصول التي يبنى عليها كل باب
 الا ترى ان مبدأ الباب قوله رجل غصب من رجل عبدا ثم امر الغاصب
 رجلا فاشتراه من صاحبه جاز سراه وبصر قابض في الحال فلم يرد الوكالة والا
 فجميع الاصول او احده **باب ما لا يقدر للمشتري على رده**
 يعيب حديث غده وما يرد بالعيب والزيادة في الثمن فيجوز او الجوز
 وهذا الباب مثل الباب الذي اوله باب الزيادة في البيوع والاجاز في
 ذلك وما يرجع به على البائع وما لا يرجع على ما بينا قبل هذا الا ترى ان
 او المسئلة مسلم اشترى من مسلم عبدا بما به درهم وقابض ثم وجد

به عيبا فله ان يرد ثم قال ولو تخمر العصير ثم وجد به عيبا فليس له ان يرد
 لكن يرجع عليه بما نقصه العيب **باب من البيوع والغصب**
 في ضمان القيمة مما يحب فيه الملك او رد محرجه الله الباب
 ليعرف بين اجاز العقد وبين اجاز النقد والاجاز متى اقامت عملت
 ومتى لم تفعل **والاصل في ذلك** ان الاجاز في الاشياء كالاجاز
 في الابدان مثاله رجل غصب من رجل جارية ثم غصب رجل اخر منه عبدا
 ثم ان الغاصب يبيع الجارية بالعبد فبلغ مولاها فاجاز ذلك لا يجوز
 لان الاجاز انما تفعل في العقد الموقوف وهذا غير منعقد ولو اوجده
 غصب منه ما يرد وينال غصب الاخر منه الف درهم فباعها فاجاز
 جاز ويكون اجاز النقد لا للعقد لان الدرهم الذي لا يتعين في
 عقود المعاوضات ثم ينظر ان كانت الاجاز بعد النقد تفيد لان اجاز
 لا تنصرف الى العقد وانما تنصرف الى النقد ولم يوجد النقد فاذا وجد النقد
 فلم يغصب منه ان يسترد ذلك ولا ينقطع حقه وان شاخص الغاصب ثم
 البيوع كالو غصب رجل عبدا من رجل غصب آخر جارية من غيره وبيعها فبلغ
 ذلك مولاها فاجاز اجاز لان هذه الاجاز مفيدة فتعمل
باب من الاختلاف من المراجعة ورأس المال
 او رد محرجه الله الباب ليعرف بين العقد والعقد اذا كانا مجتمعين او منفترقين

والاصل في الباب ان الثمن الاول اذا كان مغترقا فالثمن الثاني
لا يقسم على قدر القيمة وان كان الثمن الاول مجتمعا ينقسم الماني على قدر القيمة
بيانه رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم قيمته عشرة ودفع اليه رجل
اخر ثوبا قد اشتراه بعشرة قيمته عشرة وامره ان يبيع مع ثوبه فقال
الماني لرجل ان هذين الثوبين قاما على عشرة من درهما وبيعتهما بربع عشرة
فاشتراهما منه بذلك ثم قبضها ثم وجد ثوبا لآخر عيا فادارده فان
تصادقا انها قاما عليه بعشرين في عقد من مغترق زده ويرجع عليه خمسة
درهما ان الثمن في باب المراجحة ينقسم على قدر اسرار المال لا يعتبر القيمة في
باب المساومة ينقسم على قدر القيمة وان قال المشتري استرتهما بصفحة
واحدة بعشرين فيلزم ان ارد عليك ثلثي الثمن وقال بل كان شراكل واحد
منهما على جلد ولكل الرجوع نصف الثمن لقول المشتري مع يمينه فان
حكف ينقسم الثمن على قدر القيمة ويرد الثوب بعشرين درهما لان ظاهر الحال
شاهد له لانما قال البائع انها قاما على عشرة من دراهم في عقد من وفي
الافتراق شك فبقى المقيز في العقد الواحد فاما اذا قاما اليه فاليه
بينه المشتري لانه ثبت الزيادة ولو كان الاختلاف على يد اقل المشتري
شراكل واحد منها على جلد وحصه هذا الثوب خمسة عشر وقال البائع شراكلهما
جملو حصه هذا الثوب عشرة لقول قول البائع ان الحال شاهد له فان اقاما

النسبة

اليه فاليه بينه المشتري لانه اثبت عليه زيادة في الثمن
باب من الاستحقاق الذي لا يرجع فيه بالتم والرجوع
اورد محمد رحمه الله الباب ليقرب من ورود الاستحقاق على غير البيع ويرد
ورود الاستحقاق على غيره فاذا ورد الاستحقاق على غيره بطل البيع
وفي الغصب بطل الفاسد لان الحق وصل الى مستحق وان ورد على غيره لا يطل
لان المبيع المستحق وفي الغصب لا يرد لان الضمان قد تقر والاصل في ذلك
ان كل ما يطل فيه حق المصوب منه وتحول الى القيمة على المشتري فلا شيء على
البائع وكل ما لا يطل في الغصب حق المصوب منه فالمشتري ان يرجع على البائع
بيانه رجل اشترى ثوبا من رجل بعشرين درهما وثقا بضا وقطع المشتري
الثوب قميصا وخطه فاقام رجل اليه ان القميص له وقضى له القاضي به
فليس للمشتري ان يرجع على البائع لان ما استحق لم يشتروا واشترى المستحق
وكذلك في الفح وغيره ولو اشترى ثوبا فقطعه قميصا فاقام رجل اليه
ان المقتطوع كله له فالمشتري ان يرجع على البائع لانه اقام اليه على غير المال
وان كان مقتطوعا خلافا فاقام على الثوب ولو ان المستحق في هذه الوجوه
اقام اليه ان اللحم كان له والخط كانت له والثوب كان له فان القاضي قضى على المشتري
بالقيمة ويرجع المشتري على البائع بالثمن لان الاستحقاق ورد على الاصل
باب ما ينقص البع الذي يكون من الموصي بعد الموت وعلى الميت

دين وما يكون من الميت في مرضه اورده محمد رحمه الله الباب لغير
 يرد الوصي بالعيب من رد الوصي ومن رد بقضا القاضي ومن رد بغير
 قضا القاضي والاصل في ذلك ان من كان له العقد كان الفسخ
 ومن لا فلا يبيانه رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم وقبضه باذن
 البايع ولم يعطه الثمن حتى مات المشتري وليس له مال غير العبد وعليه الف
 درهم الا رد دينه فان البايع لا يكون هنا احوال العبد لحقه في دمه المشتري
 كصاحب الدين فيباع العبد ويعطى من ثمنه بالحصص ولو وجد الوصي
 العبد غيبا فرده على البايع بغير قضا القاضي جاز حتى ان لو حضر صاحب اليد
 ليس له نقض ما صنع الوصي ان رد بغير قضا القاضي اقاله والا قاله مع جليل
 في حق غير المتعاقدين والوصي مقام الموصى له ان يصنع ما كان لذلك ان يصنع
 لكن الوصي باذن صاحب العبد خمس ما به درهم فيدفعها الى صاحب الدين ان كل
 واحد منها في دمة الميت الفاء الموجود من التركة العبد وقدايع بالف
 فلكل واحد منها النصف ولعمري فعل ذلك كان اثار بعض الغرما على بعض
 محرم ولو لم يرد الوصي حصة الى القاضي فان علم القاضي بدين الاخر لا
 يرد لان رد القاضي فسخ فيبطل جواز الاخر فليس له ذلك فان لم يعلم حتى رد فانه
 يقول للذي بيده العبد ان يشت فاعزم عزم به درهم للغيرم الاخر وان شئت
 فانقض الرد حتى يباع في دينك فاولم تحترش يا خبيث العبد في يدك وحب عليه نصف

التميز

التميز وهو جنس به درهم وسوا كانت فيه العدا اقل او اكثر
باب الاستحقاق في البيع اورده محمد رحمه الله الباب
 ليفوق من البيع في عقد واحد ومن البيع في عقدين والاصل في ذلك
 ان القبض مع العقد شرط يبيانه رجل اشترى من رجل عبدا بصفه طاحه
 نصف بما به دينار الى العطاء ونصف بما به دينار حاله وقبض المشتري العبد
 وغاب البايع فاقام رجل البينه ان نصف العبد له فان المشتري يكون خصما
 لانه ملك العبد نصف ملكا صحيحا ونصفه ملكا فاسدا فاجتمع جميعه
 في ملكه صار خصما وكذلك البيع في الصرف ولو كان اشترى نصف بعقد
 صحيح ونصف بعقد فاسد ثم غاب البايع فجار رجل واقام البينه ان له نصف
 العبد فالمشتري لا يكون خصما في النصف الاول لانه اشترى النصف بعقد صحيح
 واشترى النصف ببيع فاسد فله ما جاء مدع وراينا البيع صفتين حسنا النظر
 بالبايع لانه لما باع نصفا صحيحا علم انه ملكه ولما باع نصفا فاسدا علم انه ما
 اقدم على البيع صفتين الا لما يتقرر انه لم يملك غير النصف كما لو باع النصف
 واودع النصف وكذلك لو باع احد النصفين بغير صحيحا وباع النصف الاخر
 بميتة او دم لم يكن المشتري خصما **باب بيع الكل ما يزيد من الكلين**
 اورده محمد رحمه الله الباب ليفوق من ما يدر في البيع وما لا يدر في الاصل
 في الباب ان الزيادة اذا كانت مما اجرى من الكلين هي للبائع الاول وان

كانت تجري من الكيلين في البايع الثاني لان الخطا اذ عرف يقينا فانه يجب
 نقض القضاء وان كان يعرفه الراي والاجتهاد الموجب نقض القضاء بينه
 رجل اشترى كرام من طعام مكاييله فاكاله من البايع ثم انه ولاه رجلا
 بالتميز فلا ينعى الثاني ان يقبضه الابكيل مستقبل فلو كاله المشتري الاول
 على الثاني فوجبه زياده فان كانت الزيادة مما لا تجري من الكيلين في البايع
 الاول لان هذا خطا يقين وان كانت مما تجري من الكيلين في المشتري ويطلب
 له ذلك لانه لم يعرف يقينا واليقين ما دخل في العقد ولو ان المشتري باع
 قفيزا من الطعام ثم ولى رجلا ما بقى وكاله عليه فوجبه كراما ما هو خيانته
 منه لانه اذا باعه قفيزا بدينه فقد بقي ضمانه انه اقل من ما به درهم وهو
 كانه انما ولاه بما به فصار كانه اشتراه باقل من ما به ثم ولاه بما به بخلاف
 الاول لانه ادى الامانة لان ذلك مما يجري من الكيلين ولو كان يباع مراعاة
 فانه يجري على ذلك **باب الشهادة في البيوع من الامين على**
 الواحد او رد محرمه الله الباب ليعرف من البيوع ومن الكتابة
 والاصل في ذلك ان امتناع الرديتي ثبت مرجعه الشرع او البايع
 يرجع على البايع بنقص العيب ومتى ثبت مرجعه المشتري ان كان يفعل
 غير مضمون يرجع عليه وان كان يفعل مضمون لا يرجع عليه والاصل اخر
 ان الشهادة حجة من حجج الشرع فحيث العمل بها يمكن يسهل عليه رجوعه

عبد جاحل فاقام البينة انه باع هذا العبد لصاحب الميراث درهم
 واقام اخر البينة انه باعه منه بما به دينار فعلى المشتري الثمان جميعا
 وذلك لان المنازعة وقعت في الثمن وقصد كل واحد اثبات ماله بالمبيع في يد
 المشتري وقبض العيان اثباتا من التسليم فصار كل واحد منهما اثبت اقرار
 المشتري بالثمن كما لو اقر المشتري بذلك وكذلك لو ان احدهما اثبت النتائج
 فالمسألة لا تتغير لان الحدوث ممكن ولو تنازع رجلان في مكاتب كما ذكرنا فانه
 يجب لكل واحد منهما نصف ما ادعى والفرق بينهما ان العبد يدعي عليه الاحتراق
 والمكاتب لا يدعي عليه الاعتقاد المكاتب لا غير كافي الجنايات لو تكررت جنات
 العبد تكررت الديات ولو تكررت جنات المكاتب لا تحجب الاثمة واحدة
باب شراء الطرف بما فيه موازنه وشرا الشئين على كمال
 او بوزن مكاييله او موازنه او رد محرمه الله الباب ليعرف من ما يكون
 في بيعه مضمون ومن ما لا يكون في بيعه مضمون والاصل في ذلك
 ان ذكر الوزن في البيع ليس في بيعه مضمون عيان عن القدر والبيع يتعلق به
 وذكر الوزن فيما في بيعه مضمون عيان عن الصفه والبيع يتعلق بالصفه
 والاصل اخر ان العقد متى اضيف الى الشئين افتضى التسوية بينهما
 في المنازلة يسهل انما اذا اشترى الرجل زوقا بدينه درهم على ان وزن
 الجميع ما به رطل فوزن الجميع فما تسعون رطلا الزوق من ذلك عشر رطل

والزيت يسعون طلاجا زاييع وجعل النقض ان من الزيت لان ذكر الوزن
 في الزق منه فلا غير لوزنه وله الخيار في ذلك العقد ان شافه ان شاف
 اخذ بحقه الزيت وكذلك ان وجد الزيت ستيه الزق اربعين اذ ذلك
 خلافا للعاده ولو وجد الجميع ما به وخمس الزق ما به فذلك فاسد لان
 العقد انما يقصد بالزيت بالزق فاذا كان مثل ما يتعارفه الناس صح والا فلا
باب الغصب في ضمان القيمة اورد محمد رحمه الله الباب
 لينفق من الغاصب المودع والاصل في ذلك ان المودع ملحق
 من الضمان يرجع على المودع وملحق الغاصب من الضمان لا يرجع به على الموصو
 منه بيبانه رجل غصب من رجل جاريه قيمتها الف درهم ثم غصبها
 منه رجل اخر فابتقت خاصه الغاصب الاول القاضى بالقاضى يلزمه الضمان
 لان القيمة بعد الهلاك تقوم مقام العين والعين لو كانت قائمه كاله حر
 الاسترداد فان اخذ الغاصب الاول القيمة من الغاصب الثاني وهلكت القيمة
 في يده ثم جاسواها فليس له ان يضمن الثاني لان الاول اخذ القيمة من الثاني
 بركه الثاني لما قلنا ولو كانت قيمة الجاريه عند الغصب الاول الف الفار داد
 قيمتها فاخذ الغاصب الاول الاصل مع الزيادة وهلكت في يده فليس لمولى
 الجاريه الا قيمتها وقت الغصب ولو كانت الجاريه وديعة في يده الاول
 فغصبها منه رجل فضمنها منه المودع فالجواب فيه كالجواب في الغاصب

الاولى

الافى موضع واحد ان الغاصب الاول اخذ القيمة من الغاصب الثاني ثم طهرت
 الجاريه فاختار المولى اخذ الجاريه فلذلك ان يرجع على الاول فادفع اليه فان
 كانت هالكة ضمنه ثم هو لا يرجع على المولى ولو ان المودع مبيع القيمة
 من الثاني والمسئله كما ان رجوع المودع على مولى الجاريه والفرق بينهما ان
 المودع وكيله فيما لحقه من الضمان فالحق يرجع عليه بذلك والغاصب ليس
 بوكيل فلا يرجع والثاني ان المودع اذا اقر بقبض القيمة من الثاني بر المثل
 لان المودع وكيل غلاف الغصب **باب البيع يكون منه الشرط**
 الذي يكون فيه القول قول المشتري او قول البائع
 اورد محمد رحمه الله الباب لينفق من بيع يكون القول فيه قول البائع وهو
 قول المشتري والاصل في ذلك ان كل من تمسك بالاصل والقول
 قوله والاصل اخر ان كل من يرجع الى بيان صفة الثمن او الثمن
 او الاستيفاء جازا لبيع اما صفة الثمن بان قال اني اخذت كذا او الى
 اجل معين لا تغير او بوزن كذا واما بيان صفة الثمن بان قال اني
 اخذت كذا او بوزن كذا واما الاستيفاء على انه باعه بدينار او بدينارين
 يعطيه الثمن واما الذي تمسك بالاصل بان قال البائع انها بكر فهو على
 الاصل او قال المشتري ليس بكاتب واخباره بان كانه رجل اشترى
 عبد اعلى انه كاتب واخباره بقبضه جابو قال لم اجد كذا وقال

بيان

البائع دفعنا إليك كما شرطت نفسي وقد مضى من المدة ما ينبغي فالقول
في ذلك قول المشتري لأن ذلك امر جاز لا يمتنع إلا بغيره لأن الأصل
معه أو أن يحلف فمضى دعواه ولو قال المعبدان كانتا أو جاز لكن لا
افعل ذلك لا يلفظ بالقوله ما لم يكتب أو تجز ولو كتب أو جاز فإن كان
يفعل من ذلك ما يستحق النسب إليه جاز ولا فلا وذلك لأن الجودة
لا غاية لها فاكفي ذلك بالأقل أو أقل ذلك ما ينطو عليه اسم الصانع
ولو اشترى جارية على أنها بكر وقبضها ثم قال لم أجدها بكر أو قال البائع
بل كانت بكر لكن ذهبت عذرتها عندك فالقول قول البائع بالله لقد باعها
وقبضها المشتري وهو كج لأنه ادعى الأصل وهو البكر وإن قال البائع
هي بكر أريت النسأ وكذلك لو كان الاختلاف قبل القبض فإن أشكل
امتحت بيمينه جاز فإن لم يكن عند القاضي من النسأ من يعرف كان القول
قول البائع ويجوز المشتري على القبر لأن الأصل البكر وإن

باب الاختلاف في المبيع والتمن وأورد محمد رحمه الله
الباب ليفرق بين اختلاف موجب التحالف وبين اختلاف لا موجب الأصل
في ذلك أن المتبايعين إذا اختلفا في الثمن والسلف قائم تحالفوا وإن
كانت هالكة اختلفا فإن ساند رجل اشترى جارية وعلماها
من رجل بدينار وقبضها ولم يقدر الثمن وقيمة العبد الف دينار

خمس

خمس مائة فوجد بالبعد عيبا ورد على البائع أو استحقه رجل
فقد خرج عن العقد وبقيت الجارية ثم اختلفا في الثمن فقال البائع بمئة
النصف وقال المشتري ثمنها الثلث فانهما يتحالفان في الجارية فإن كل
احدهما صار مقر أو أن حلفا تراد الجارية يرجع بالتمن مجمعه ولو كان
الاختلاف العبد بعد ما هلك الجارية فلا تحالف بينهما ويكون القول
قول المشتري مع فإن حلف رجوع ثلثي الثمن وإن كل رجوع بنصف الثمن
باب التمييز بين البيعين المتفرقين في شيء واحد
أورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من البيع إذا كان عقد من رجل
واحد ومن البيع إذا كان عقدا واحدا من رجلين والأصل في الباب
أن الشيء الواحد إذا بيع بصفتين فكل نصف بيع على حدة وكل عقد حكم
على حدة وأصل آخر أن النكاح عن التمييز أحد النصفين لا يكون
نكوا عن النصف الآخر والاقتران بالعيب في أحد النصفين ينظران أو بالعيب
في النصف الأول يكون اقترانا بالعيب النصف الآخر وإن اقترن بالعيب النصف
الثاني لا يكون اقترانا في النصف الأول أو حدوث العيب من البيعين
بسانه رجل باع نصف عبدين رجل آخر عشرين دينار ثم باع النصف
الأخر بمائة دينار ثم أن المشتري وجدهما عبدا مورا وأراد أن يرده بالعيب
فقال البائع حدث عندك بعد البيع وقال المشتري حدث عندك قبل

يمينه

البعير والبيته للمشتري فله ان خلف المبيع على اي النصفين ان كل نصف
 في حكم كانه عبد على طه فان بدله وخصه في النصف الماني وحلفه بالله
 لقد بعه النصف الاخر وباه هذا العيب فان كل رده وان حلف لزم
 المشتري ذلك النصف فان اراد المشتري ان خلف المبيع بعد ذلك في
 النصف الاول كان له ذلك فان كل فاعلم المشتري ان يرد ذلك النصف ولو
 اقر ولو اقر ان العيب كان موجودا في النصف الاول فاعلم المشتري ان يرد
 النصفين جميعا ولو خصه في النصفين كان كعقد واحد ولو ان رجلين
 باعا من رجل عبد اصفه واحدا ثم مات احدهما والاخر وارثه ثم وجد
 المشتري بالعبد عيبا فله ان خصه في اي النصفين شاء فان خصه في الكل فانه
 خلف على النصفين على البتات ولو فرق الخصومه حلف على نصيب كل البتات
 وعلى نصيب طيب على العلم **باب من السوع في القروض والديون**
 اوردهم رحمه الله الباب ليقرب بين بيع العيز وبين بيع العوض اذا كان في الذمه
 وبين دعوى ثم يميز خلافا **والاصول** في ذلك ان بيع الدين
 ممن عليه الدين يجوز وبيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز لان
 بيع الدين يثمر هو عليه الاحتاج الى التسليم لان المبيع مسلم اليه في
 بيع الدين من غير من هو عليه يحتاج الى التسليم فصا ركض التسليم
 على اجنبي ومن باع شيئا بشرط التسليم على غيره فسد لانه شرط تلايم

العقد سبانه رجل اقترض رجلا كرا من طعام وقبضه المشتري
 ثم انما اشترى الكرا الذي هو في ذمته بما به دينار جان اذا قبض المثل قبل
 ان يفترقا لان الكرا صار دينا في ذمته وبيع الدين ممن عليه الدين جائز
 فان وجد به عيبا ليس له ان يرده لانه انما اشترى ماني ذمته وذلك ليس
 بمعيب ولو كان الدين الذي عليه دراهم وقبض المشتري الدراهم ثم وجد
 المشتري في الدراهم استقرضا زبوا او شرجه فلا شيء على المقرض لما ذكرنا
 فان كانت الدراهم ستوقه او رصا صافا فان كان قبل الافتراق وجد
 مكانه جتده لان العقد وقع على دراهم مرسله ولم يوجد فهو جتده ان
 كانت معه او قيمتها ان عديمه وان كانا قد تفرقا بطل الصرف لان الصرف متى
 فسد وجب الرد رجل ادعى على رجل كرا من طعام فاشترى المدعي عليه
 ذلك من المدعي ثم تصادقا ان لا شيء عليه فابيع فاسد ولو كان السع
 دراهم او دنانير او فلو شئت تصادقا انه ليس عليه شيء فابيع جائز وله
 ان يرجع مثل ما ادعى عليه قبل ان يفترقا والفرق بينهما ان في باب العرض
 لو اضيف العقد اليه تعلق بعينه والدراهم والدراهم لا تعلق بعينها بالبيع
باب من السوع والاختلاف في البيع هذا الباب هو
 الذي يقال له الباب القصير وهو فرد مسله قال دار في يد عبد الله
 جازير واقام اليه انها كانت دارا بها من عمر وبالف درهم واقام

الدراهم

انها كانت داره باعها من زيد بن عمار وعبد الله يدعي ان الدار له
 فانه يقضي بالدار بينهما نصفين ولا يقضي بالبيع ولا بالتيمن لان البيعتين
 متى تقابلتا تها بترقا وتبقى كل من بيع يده شيء في يده وهذا رواية
 الباب واما رواية الباب الطويل قال لا يقضي بينهما شيء لما قلنا ان البيعتين
 تقابلتا **باب سبع الامام المعانم اذا واحد بها عيبا**
 هذا الباب لم يكن فيه غير مسألة واحدة فما يقع فيه انراو والاصل
 في ذلك ان الامام والقاضي وامينه لا يلحقهم العدم في البيع لان فعله انما
 يكون على وجه القضا فلو لحقت العدم صار غرما وقضا الغرم باطل
 واما فعل الامير فهو مثل فعل القاضي ساءه الامام اذا دخل دار الحرب
 بجند عظيم واصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فباعها الامام
 ثم ان المشتري وجده شيء منها عيبا فاراد ان يخاصمه اجهدهم ليس له ذلك ولكن
 الامام ينصب له وكيل اما البايع واما غيره فان اقام البيعة ان العيب كان
 بالمجارية يوم الشراء وبعها الامام ثانيا فان دفت بالتيمن سلم اليه
 ذلك وان راودرت الزيادة من بيت المال وان نقص التيمن عن ذلك اعطى
 من بيت المال ولو لم تكن له بينه لا يرد لها ولو اقر الامام ان بها عيبا لا يقبل
 لان قول الامام لا يجوز على بقية المسلمين فيما يضرهم
باب سبع احد العبدان اذا لم يتيقن ايها باع

اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين البيع وبين الاعتاق والاصل
 في ذلك ان بيع المجهول لا يجوز وعتق المجهول يجوز لان البيع يوجب
 الملك والمالك يوجب التسليم وذلك لا يتصور في المجهول واما
 العتق فهو اسقاط الملك وذلك يجوز في المعلوم والمجهول سواء
 اذا كان لرجل عتق ان يقال لرجل بعثت منك احدهم بالف درهم فابيع
 فاسد فان قصدها المشتري فاما جميعا فعليه قيمه نصف كل عتق منها
 ولو مات احدهم فعليه قيمته ويرد الى وان اعتقها معا فعنه جائز
 في احدها وله الخيار في صرف العتق وكان المالك الاول يعتق احدها
 بان قال احدها فم لزمه البيان مادام حيا فان مات قبل البيان عتق نصف
 كل واحد منهما وسعى النصف وذلك ان العتق في المجهول يجوز لما ذكرنا
باب العيوب في البيع اورده محمد رحمه الله الباب
 ليفرق بين نفي المشتري العيب جملة وبين نفي عيب مخصوص وذلك ما يحدث
 وينفي عيب لا يحدث والاصل في ذلك ان البيع لا يحل ولا يفسد
 عيب نفية انما يكون على سبيل المجاز واصل اخر انه اذا قال اعيب
 لوجملته على الحقيقة كان كذبا وان حملناه على المجاز صح وهو الاضمار وان
 نقول لا عيب فاحش به او لا عيب يرد به شرعا ولا عيب مما يرد بمثله
 فاذا ادعى ذلك علمت ان قوله على سبيل المجاز يكون الاثر ان الشاهد لو

شهد لو ارث فقال لا وارث له غيره صح وحكم كلامه على المجاز قدس لا علم
 له وارثا الا هذا ولو صرح الشاهد بهذا لمزم القاضي شهادة له
 بانه رجل اشترى عبدا وقبضه ثم ساوم به وقال للمشتري اشتر
 مني فانه اعيب به فلم يهبها بينهما بيع ثم وجد به عيبا ولما اراد ان يرد
 على بايعه فارد البايع ان يحتج عليه بانك قلت انه لا عيب به لا لتفت
 قوله ان قوله لم يكن على وجه التحقيق وانما اراد خروج السلعة ولو قال
 اشتر فانه ليس به عيب العور والعرج والشلل من العيوب التي تحدث لها
 فلم يهبها بينهما بيع ثم اراد ان يرد به بعيب مما سئل له ذلك لانه لما
 ذكره تخصص فعلم ان مراده الحقيقة ولو قال لا عيب به عيب لا يحدث
 مثله كالاصبع الزايد والسن الشاذ فيه لا يبطل حقه في الرد لان كونه
 ظاهرا بالمشاهدة فان الحقيقة بدفع كلامه لان دفع الحقايق محال
باب جنابة العبد في البيع والحجاز من المشتري والبايع
 والقيل بوجوبه في الدار او رد محرمه الله الباب لم يفرق بين
 الجنابة عند البايع قبل القبض وبين الجنابتين وبين الحجاز اذا كان
 للبايع وبين الحجاز اذا كان للمشتري ويفرق بين الجنابة من العبد وبين
 الجنابة في الدار واصل اخر ان خيار البايع يمنع خروج السلعة
 عن ملكه ولا يمنع خروج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل الثمن في ملك

البايع وخيار المشتري يمنع خروج الثمن عن ملكه ولا يمنع خروج السلعة
 عن البايع ولا يدخل السلعة في ملك المشتري واصل اخر
 ان الرضي باخذ الجنابتين لا يكون رضى بالجنابة الاخرى لان الرضي باخذ
 العبدتين لا يكون رضى بالآخرين سانه اذا باع الرجل عبدا بالف
 درهم على ان له الخيار ثلاثة ايام فجنى العبد جنابه الا بخلوا ما ان يكون
 الخيار للبايع او للمشتري وكل وجه على وجهين انما ان يكون الجنابة في يد
 البايع او في يد المشتري او في يد البايع والمشتري اما اذا كان الخيار للبايع
 والعبد في يده وجن جنابه فجنابة البايع على حاله لانه لم يوجد
 ما يبطل خياره فان نقض البيع فيقال له ادفع العبد بالجنابة او افره
 لان العبد لم يزل عن ملكه ولو اجاز البايع فالمشتري بالخيار ان يقبل
 وان يشاره لان العبد فعيب في يد البايع حيث صار مشغولا بالجنابة
 فان رد البيع كخاطب البايع بالدفع او القدر ولو قبل اجاز البيع بجميع
 الثمن لانه انما كان له الرد بسبب العيب واذا رضى بالعيب لمزم
 بجميع الثمن وخاطب بالدفع او القدر او يرجع على البايع بشئ لما قلنا ولو
 كان العبد في يد المشتري فخيار البايع على حاله لما ذكرنا فان اجاز البيع
 فلمشتري ان يمتنع لان العبد كان في يده وخاطب بالدفع او القدر لانه
 ملكه من وقت العقد والجنابة حصلت في ملكه وان نقض البيع كخاطب

البايع

البائع بالدفع أو الفداء لأنه لم يخرج عن ملكه واني ذلك فعلى المشتري
بالاقل من قيمته ومن ارش الجناية لأن العبد كان في ضمانه اما اذا كان الخيار
للمشتري والعبد في يد البائع فخير المشتري على حاله ان شا اجاز البيع
شأ فسح فان اجاز مخاطب بالدفع أو الفداء لأنه ملكه من وقت العقد وان يقصر
فالبائع مخاطب بالدفع أو الفداء لأنه عاد الملك فسخا وكان العبد في ضمانه
فصار كأنه لم يخرج عن ملكه ولو كان العبد في يد المشتري بطل خياره لأنه غيب
عنده وعجز عن رده في مخاطب بالدفع أو الفداء فان دفع تاكر الثمن وان
فداني ايام زوال الغيب من الخيار كان له ان يردده وكذلك ان كان البيع
باتا ان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار لأنه تعبت في يد البائع فان قبضه
مخاطب الجناية وان رده مخاطب البائع وان كان بعد القبض فعلى المشتري ولما
القتيل اذا وجد في الدار فعلى من كانت الدار في يده ان جنايه العبد في غيب
العبد تتحول رقبته حيث كان والجناية في الدار على الحرابة تكون
قتلهم الجارس وهو الذي هي في يده وعاقبته الا ترى انه ملزم في الطريق
اذا كانت غير نافذ ولو كانت انما تحت الملك لما وجبت قتله اذا اشترك
المرجل عبد ولم يقبضه حتى قتل قتيلين خطا فعلى المشتري باحدهما ولم يعلم بالآخر
ورضى به وقبضه ثم علم بالآخر فان علم قبل الدفع أو الفداء فهو بالخيار لأنه يوجد
منه الرضى بالغيب الاخر فان رده بقضا القاضي فلا شيء عليه ومخاطب البائع لا

الرد لم يكن ابتداء تملكه ولكن كان فسحا واما اذا رده بغير قضا القاضي صار
المشتري مختارا للجنايتين جميعا لان الرد بغير قضا القاضي ابتداء بيع وقد
كانت الجناية في ملكه واما اذا رضى باحد الجنايتين ولم يقبضه حتى علم بالآخر
فداه بقضا القاضي وبغير قضا لا يكون ذلك اختيارا منه للجناية لان الرد لغيب
قبل القبض فسح في الاحوال كلها لان البيع يفسخ بقوله ردوت وبعد القبض
لا يفسخ الا بقضا القاضي ورضى البائع ولو علم بعد ما جبر من الدفع أو الفداء
ينظر ان كان قد فداه فهو بالخيار بين القبض والرضى فان تقصر خطب البائع بالدفع أو
الفداء وارجع على البائع بما فداه لأنه كان متطوعا وان اختار امساكه يقال له دفع
نصف العبد لصاحب الجناية الاخرى او فداه وان اختار الدفع ثم علم بالجناية
الثانية بطل حقه في الرد لأنه اخرج العبد عن ملكه ولكن يرد نصف العبد للمشتري
لأنه يتبين ان حق المدفوع اليه نصف العبد ولو قتل عند البائع قبل اخطا ولم
يعلم المشتري حتى قبضه ثم قتل عنده اخرج خطا ثم علم بالجناية الاولى فهو بالخيار
في التي كانت عنده ان فداه ان يرد على البائع ومخاطب البائع وان سلم العبد
حقه ولا يرجع على البائع بشيء لان الرد امتنع من جهة بفعل مضمون
باب من البيع في الحال مع المهر شيء من الكلى او الدراهم
مما حدث فيه مثله قبل القبض اورد به رجعه الله بالباب ليعرف
رجح بطيب ويزيح لا يطيب والاصل في ذلك ان رجح ما لا يطيب لا يطيب

ورج ما قد ضمن بطيب في بعض الاحوال ولا يثبت بعضها
 رجل اشترى ارضاً بها غل يكثر ووسطاً فاشترى الغل قبل القبض
 الحادث ملك المشتري لان ذلك ثمة ملكه ولا يبطل البيع بحادث الكرار
 هذا الكلام يمكن بوجود وقت البيع فلو قضى بالكر الحادث الثمن الذي عليه
 قبل القبض لا يجوز ان الزيادة دخلت في العقد فتكون تصرفاً في البيع قبل القبض
 فلا يجوز ولو قضى الثمن من الكر الحادث فاتفقه او اختلف المبيع الكر غير قضا
 فانه يسقط حصته من الثمن لانه كان مضموناً بالثمن فلا يكون مضموناً بالقبض
 لان الشيء الواحد لا يتوالت عليه ضمانان ولو قبض ثم قضى الثمن منه جاز لانه
 تصرف فيه بعد القبض فصار كانه باعه من غيره غير ان المشتري تصدق على ثلثي
 ذلك الكرار ان الثلث حق الفقراء وحقه الملك فمضى قضيه من حق الفقراء غرمه
 رجل اشترى جارية تساوي الف درهم بالف درهم فقطع رجل يداه قبل القبض
 فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع لانه تبع وان شاء اخذ الجارية واذل الثمن
 واتبع الجاني الارش فان اختار اخذ الجارية واتباع الجاني فلم يقض حتى مات
 الجاني فليس للمشتري ان يرجع على البايع بشيء ولزمه البيع
باب الاختلاف في المبيعات في البيع هذا الباب
 مثل الباب القصير وفيه اختلاف من قول محمد وما قول ابي حنيفة كلاهما سواء
باب ما يكون اجازة في البيع وما لا يكون اجازة وما لا يجوز

فيه اجازة وما يقع قبل القبض وما لا يجوز اجازة واعارته
 اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين اعاره المبيع من البايع وبين اعارته من
 الغاصب ويستيجار الرهن من الراهن والاصل في ذلك ان بيع
 المنفعة كبيع العيز واصل اخر ان ما كان مضموناً لا يصير معاراً
 الا بالاستعمال **باب** انه رجل اشترى عبداً بالف درهم فلم يقبضه
 حتى اعان من البايع فاستعمله فملك العبد في ذلك **باب** مال البايع
 وسقط البيع لان المدد العمل للبايع ولا يصير بذلك قابضاً ولو استعمله
 البايع في عمل المشتري بامر صار المشتري قابضاً بذلك حتى لو هلك
 هلك من مال المشتري لان البايع صار وكيله فكانه هو استعمل نفسه
 ولو ان رجلاً عصب من رجل عبداً ثم ان مولى العبد اجره من الغاصب شهراً
 جازت الاجارة لان الاجارة بيع المنفعة فصار كبيع العيز ولو باعه العيز
 جاز كذلك بيع المنفعة ويصير قابضاً في الحال لانه صار في ضمانه فصار قبض
 الغصب عن قبض الاجارة وبما عمن ضمان الغصب ولو اعان من الغاصب لا يبرأ
 ما لم يستعمله لان العارية ضرب من الابلحة فاذا استعمله خرج من ضمان فلا
 يعود اليه الا بغصب محدد ولو ان المرتهن استاجر العبد المرهون من الراهن جازت
 الاجارة ولا يكون قابضاً في الحال فلو هلك قبل الوصول اليه هلك بالمرتهن ولو
 اعان من المرتهن لا يصير قابضاً في الحال لا يخرج عن عقد الرهن لان العارية باجزة

للمنفعة والمستبيع يتناول على اعتبار ملك المبيع فصارت كالراهن استعماله حتى
 لو هلك في ذلك العمل هلك على الأمانة **باب بيع أهل الذمة**
 والمسلمين ما يحرم بيعه بعد ما يجوز للنصراني **أورد محمد رحمه الله**
الباب ليفرق بين الموكل والوكيل فيما يجوز فيه الوكالة ومحرم على الموكل قبضه
 والاصل في ذلك أن كل ما جاز للوكيل في دينه جاز عمله والوكالة
 تجوز فيها يجوز في الدين وما لا يجوز لأن الوكالة إنما هي عقد في استعمال الوكيل
 والفعل غير الوكالة والاصل **أخر** أن القبض مشابه بالعقد فانه يملك
 بالقبض ما لا يملك بالعقد فانه يملك بالعقد العيز يملك بالقبض التصرف
 فكل ما يمنع انعقاد العقد اذا اعترض بعد العقد قبل القبض يمنع القبض
 والاصل **أخر** أن المحرم ممنوع عن تناول الصيد وعملك الصيد غير
 ممنوع عن ملك الصيد والاصل **أخر** أن الإسلام يلاقي الحرمة القاطنة
 بالترك والفاية بالرد قال الله تعالى قل للذين آمنوا ان ينهوا يعفروهم ما قد
 بينا انه نصراي وكل نصراي ان يشركوا بما شترها الوكيل لم يقبض
 حتى اسلم الوكيل او الباع بطل البيع فان ذلك لا يجوز بين المسلمين ابتداء كذلك
 لا يجوز قبضه ولو اسلم الموكل جاز البيع ووجب الثمن واخذ المشتري المحرم ويدها
 الى الأمر فخلها وكذلك المحرم في الصيد لا فرق **باب الرجل ان يكون**
 بينهما الجارية فيبيع عليها كل واحد منهما ثم يدعيان انها ام ولد لهما

أورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين دعوى المعلوم وبين دعوى المجهول
 والاصل في ذلك أن دعوى المجهول في العتق او ما كان ينفي
 الى العتق يجوز وكذلك في النسب لان العتق مندوب شرعا والنسب لا ينفى
 من ولدنا اذا حمل المعلوم قبل فيه قول المجهول او قول النزع والاصل
أخر أن الجارية اذا كانت بين رجلين فولدت ولدا فادعى أحدهما انه ولد
 ثبت النسب منه وصارت الجارية ام ولد له ويضمن لصاحبه نصف قيمتها
 ونصف عقرها لان النسب ثبت في الملك وفي شبهه الملك وهذا ملك
 حقيقي فثبت به بينه جارية بين رجلين قال كل واحد منهما ام ولد
 لأحدنا ثم مات أحدهما قبل البيان فان الحق يومر بالبيان لانه هو الاصل
 من المقرين فان قال ادت نفسي كان القول قوله وصارت الجارية ام ولد له
 ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للورثة لان قوله هو اصل وقول الورثة فرع
 ولاقوام للفرع مع الاصل وان قال ادت شريكي فمسأل الورثة عن ذلك لان
 الميت كان أصلا فلما تحولت حقه الى الورثة بذلك لا قرار المتقدم فان قالوا
 اذا الميت باقران نفسه جاز اقرارهم لانه استند الى قول الميت وصير
 الولد له والجارية ام ولد وجب عليهم نصف قيمتها ونصف عقرها للشريك
 من مال الميت ثم ينظر فان كان القول في الحق عنت من جميع المال لانها
 ام ولد وان كان في المرض ومعه ولد فكذلك لانه يبين انه اراد الحقيقة

اليه

عدم

وان لم يكن معها ولد فان قال الورثة كذلك اقرارا لا انه كاذب في مقابلة وليس
معها ولذا فانها تعتق من الملك وان لم يخرج من الملك سعت في نصف قيمتها
للمشرك ثم تسعي في ثلثي ما بقى للورثة ويبقى لها سدس وان قال الورثة انها
عنى به الشريك دون نفسه عتقت الجارية بغير شيء لان كل واحد من الشريكين
اعترف بالعتق واحال على شريكه فيقبل في حق نفسه ولا يقبل في حق الشريك فيعتق
حصته ولا رجوع على الشريك **باب ما يامر به الرجل ان يقضي**
عنه دينه من ماله فيلزمه من ذلك حتى يرجع عليه به صاحبه
وما لا يلزمه اورد محمد رحمه الله الباب لينزق من الامر بقضي الغريم وير
الكفالة عن الغريم وير امر المودع بالقضاء بالوديعة وير بيع الوديعة في القضا
والاصل في الباب ان الامر بقضاء دين لا يزم يكون أمرا بالرجوع
شرط الرجوع او لم يشترط والامر بقضاء دين غير لازم ان شرط الرجوع فله الرجوع
والافلا **واصل احران الامر** اذا كان بشرط يراعى الشرط بانه
رجل عليه الف درهم لرجل فامر الغريم رجلا ان يقضي الغريم ماله فقال المأمور
قد قضيت واراد ان يرجع عليه بذلك فصدق الغريم ثم جا الطالب وانكر
الاستيفاء فلقول قوله وياخذ دينه من المطلوب فان اراد المأمور ان يرجع
على المطلوب باقراره بالتصدق ليس له ذلك لان لقضاء الدين علامة
وهي ارتداع الطلب فاذا ثبت ان حق الطالب لم يزل فقد بطل اقراره ولو اقام

المأمور بالبينة انه قد قضى الدين قبل بيئته ويرجع على الامر ثم اذا حضر صاحب
الدين ليس له ان يطالب بالدين لان البينة ثابتة عليه ما روي بقضا
القاضي لا جعده وكذلك في السع ولو ان رجلا له على اخر الف درهم قال الغريم
لرجل ادفع الي هذا الف درهم فقبضه عن الف التي له على اخر فامر كذا ثم قال
اني قد دفعت اليه المال وصدقه الامر ثم جا الطالب فانكر الاخذ وضمن المطلوب
فلما مور ان يرجع عليه بالف ايضا لانه اوجب على نفسه بالضم ان يصح القضا
وضمان المحل صحيح اذا كان له على رجل الف درهم وعند الغريم عبد وديعه
لرجل اخر فقال الغريم لصاحب العبد اذن لي ان اتقضي ديني بعدك فاذله فقال
قد قضيت وانكر الطالب فلقول قول الطالب مع يمينه بالله فان حلف
استوفى دينه من الغريم ولصاحب الدين ان يرجع على المودع بمثل وديعته
لانه لا غلوا ما ان كان قضاءه او استهلك الوديعة وكلاهما موجب للضمان
ولو كان قال اذن لي ان ابيع العبد ديني فاذله فقال بعت وانكر الطالب
فانه ياخذ دينه وليس لصاحب العبد على المودع سبيل لانه لم يخذ لنفسه
انما صار وكيلا في البيع ويصرفا فياخذ دينه من يمينه فلم يظهر القضا صار
كان الثمن يوى على المشتري قبل الوصول الى الوكيل ولو ظهر البيع فانه يورث لصاحبه
الدين ولا يورث قيمة العبد لان القضا يقع بغير العبد ولم يظهر وانما في الصلح وقع
القضا بغير العبد فاذا قبض العبد بغيره لنفسه وهكذا هل من ماله

باب من البيع الذي يرجع فيه بالعيب
 اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين اقرار يستحق معه الرجوع وبين اقرار لا يستحق
 معه الرجوع والاصل في الباب ان اقرار المقر يصح في نفسه
 ولا يصح في حق غيره ان الاقرار اجاز عن لزوم الحق والانسان له ولا يدعي على نفسه
 وليس له ولا يدعي على غيره واصل اخر ان ملك المسع اذا انقطع لم يبق
 للمشتري حق الرجوع بالعيب واذا انتهى به له حق الرجوع والعطف هو البيع
 وما جرى مجراه من يملك غيره والانتهاك الموت والعقوبية انه رجل
 اشترى من رجل عبدا وتقا بضا ثم اقر المشتري ان البايع قد كان باعه من اخر
 فان ذلك الرجل اعتقه قبل ان يبيعه فهذا لا يخلو من بلاءه اوجه اما ان صدقة
 في الشراء والعقوبية جميعا او كدبه فيها جميعا او صدقة في الشراء وكدبه في العقوب
 اما اذا صدقة في الشراء والعقوبية جميعا فنحو الهدم من جهة المقر له والواله
 ولا يصدق المشتري في الرجوع على البايع لان اقراره يصح في حق نفسه دون
 البايع وان وجد به المشتري عيبا لا يرجع على البايع بشي لان المقر له استفاد
 الملك من جهته فصار كما اذا باعه اياه واما اذا صدقة في الشراء وكدبه في العقوب
 صار العبد له وهو عيب لان اقراره بالملك يصح وشهادته وجه بالعقوبية باطله
 ولو وجد به عيبا لا يرجع على البايع بشي لان الاقرار اخرج عن ملكه فصار كانه
 باعه واما اذا كدبه فيها جميعا يعقوب في الحال لانه اقر بعقوبته ولا ان موقف

صوابه
كان

ولو وجد به عيبا يرجع بنقصان العيب لان اقراره اقرارا بورد فصار كما اذا
 اعتقه ولو اعتقه وجد به عيبا فله حق الرجوع ولو صدقه يوما من
 الدهر صح لان الولا موقوف للبايع ان يسترد ما اخذ منه ولو ان المشتري
 قال اشتريته وهو عبد لهذا الرجل واعتقه بعد ذلك فصدقه او كدبه
 لا يرجع بنقصان العيب لانه اقر وقت الشراء انه كان بالاول والعقد ورد
 عليه بحيث لو اهان المقر له يجوز ان اقراره لا يرتد بالردن
باب الشئ من المدين كونهان كشي واحد
 اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين قبض يوثر ويوثر قبض لا يوثر والاصل
 في ذلك اذا اشترى شئ لا يمكن الانتفاع الا بهما جميعا فانه
 يجعلان كشي واحد ذلك مثل صراعي باب واحد وزوجي خف فانه اذا
 تصرف في احدهما او كان التصرف يوثر في الباقي فانه يصير قابضهما وان كان
 تصرفا لا يوثر في الباقي لا يصير قابضهما لانه اذا تصرف في احدهما صار قابضا
 له حقيقة فاذا اثر في الاخر صار قابضا له حكما والقبضتان يكونان حكما وان
 يكون حقيقة وان لم يوثر في الاخر لا يصير قابضا له حقيقة ولا حكما بانه
 اذا اشترى الرجل صراعي باب بنقطة احدهما بغير اذن البايع لا يصير قابضا
 للاخر لان قبضه بغير اذن لا يوثر فيها فصار كانه لم يقبض فلو هلك الاخر
 عند البايع بخير المشتري الذي يدل ان شاخذه يحصه من الثمن وان شا

البيع

حيثما

ترك لان الهالك اثر في الباقي ولو ان المشتري اشتبهك ما تغير صار قابضا
 للآخر لان تصرفه في المقبوض اثر في الآخر لانه لما نقص منفعتها صار كانه
 عيبها جميعا فلو ان البائع حبس الآخر بنظر فان كان لم ينقد الثمن بصير مستردا
 لان له حق الحبس فاذا هلك في يد سقط حصته من الثمن وان كان بعد نقد
 الثمن بصير غاصبا لانه حبسه بغير حق ولو ان البائع اذن للمشتري بقبض
 ثم منع الآخر صار غاصبا لان الاذن بقبض احدهما يكون اذا بقبضها
 ولو ان المشتري راي احدهما لا يكون رويده للآخر لانه وان كان مثله في القدر
 لا يكون مثله في الصنعة وبالعكس ولو ان المشتري امر البائع ان يعيب
 احدهما بفعل صار ذلك قبضا لها لان فعل البائع استدلال المشتري ولو
 ان المشتري قبضها فحدث باحدهما عيب ثم وجد الآخر معيبا فانه لا يملك الرد
 وله ان يرجع بالنقصان ولو اشتبهك رجل احدهما كان له ان يسلم له للآخر
 ويضمن قيمتها جميعا **باب الشراء الذي يدفع فيه بعض الثمن**
 ويرد احدهما بعد ما اشترى اورده محمد رحمه الله الباب ليقرب من
 يكون صفقة واحدة وبين ما يكون صفتين والاصل في ذلك
 ان العقد اذا كان واحدا فهو صفقة واحدة وان كان المشتري قد اشترى
 جماعة فان كان وقع منفردا كان البيع صفقة واحدة وان كان البيع واحدا والمشتري
 واحدا مثاله اذا باع نصف عبده بما يده ثم باع نصف الآخر بخمس

صفقتان نساه رجل اشترى من رجل عشرة اوثاب كل ثوب بعشرة
 او سمي الكل ثمن واحد فنقد عشرة وقال ههنا ثمن هذا الثوب وقال البائع
 هي من ثمن الكل قال لقول قول المشتري لان التملك يستفاد من حتمه ولكن
 لا فائدة في هذا الخلاف وان اتفقا ايضا فليس له ان يقبض الثمن عالم يريد
 جميع الثمن لان الصفقة واحدة ولو كانوا جماعة فبثريه العقد نصيب كل
 واحد منهم **باب صفقتين كل واحد منهما بفعل واحد نصفه خمس ما به**
باب البيعين يتفان معا فحبرها والهة والعن والتمكاح
 اورده محمد رحمه الله الباب ليقرب من السع فيما ينقسم وفيما لا ينقسم وبير العنق
 والبيع والاصل في ذلك ان العقد من اذا توفقا على الاجاز فان
 كان بينهما موافقة مجوزا بالاجاز وان كان بينهما منافاه بنظر فان كان
 لاحدهما زيادة رجحان مجوز بالاجاز وبطل الآخر والابطال بسا نه
 فضولي باع دار رجل بغير امره وباعها آخر من آخر بغير اذنه ايضا فبلغ المالك
 فاجاز البيعين جميعا صار الشراء الكل واحدا منها في النصف فها بالخيار
 لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الاستدلال لو كان سعا واجازة فالبيع الاول
 اولي لانه اقوى الاثر لان بيع المشاع يصح واجازة المشاع ورهنة لا يصح
 ولو كان عبدا صح في البيع والهة لانه من الذي لا ينقسم ولو كان بيع عتق فالعق
 اول وكذلك التدبير **باب البيع الفاسد والعن في ذلك**

او رد محرمه الله الباب لغرق من الحق كالموت من العقد الفاسد
والاصل في ذلك ان حكم البيع الفاسد بوجوه من الحائز وبذلك
بالعقد الفاسد واصل في الباب اخر ان المحوسات على انواع
منها ما هو محبوس بالدين مضمون بالدين كالرهن ومنها ما هو محبوس بالثمن
مضمون بالثمن كالبيع بيقا جائزا ومنها ما هو محبوس بالثمن مضمون بالقيمة
كالبيع الفاسد ومنها ما ليس بمضمون اصلا كالزيادة في الرهن والولد ومنها
ما هو محبوس بالثمن مضمون بالقيمة كما اذا تبايعا عند اجاره وتقا بضام
تقايلا فان العبد محبوس بالثمن وفي الجارية مضمون بالقيمة بيبا انه رطل
باع عبد الرطل بالف درهم ورطل من خمر على ان البائع بالخيار شهر او قبض المشتري
العبد بامر البائع واعتقه قبل مضي الشهر فعقه باطل لان الخيار اذا كان للبائع
لا يمكن المشتري العبد وذلك في العقد الحائز فكذلك الفاسد فاذا مضى شهر
ثم اعتقه المشتري جاز لان المدة لما انقضت بقي البيع باثباته تصرفه فيه
كالخيار اذا كان للاثه ايام فمضت صح البيع فلو اراد البائع ان يسترد
العبد من المشتري قبل ان يعتقه له ذلك لان البيع الفاسد معصية
ولا دوام عليها والمشتري ان يحبس حتى يسترد الثمن لان العقد ما وصل
اليه لا يبدل المال فان مات البائع وعليه ديون باع العبد في الديون
ولكن المشتري احق بتمتد من سائر الغرماء لان له حق الحبس مع الحياه فكيف

بعد الوفاه فان لم يمت المبيع ولكن هلك العبد في يد المشتري فالمشتري
فيه العبد لان المشتري شرأ فاسدا يكون مضمونا بالقيمة في يد المشتري لانه
حين اخذ بضمان القيمة فان هلك في يد المشتري بضمير قيمته ولو ان رطل
رهن عند رجل رهنا فاسدا على ان يقرضه الف درهم وتقا بضافا راد
الرهن ان ياخذ الرهن لعرضه ذلك حتى ينقد المال لان الرهن ما وصل اليه
الا ينقد المال فلا يسترد من يد الابوصول المال اليه ولو هلك الرهن
هلك من ضمان المرتهن بالاقبل من قيمته ومن الدين ولو مات الرهن وعليه
ديون فالمرتهن احق به كما قلنا في البيع الفاسد ولو كان الدين على الغرم
قبل الرهن ثم رهنه بذلك الدين رهنا فاسدا ثم اراد ان ياخذ الرهن قبل
ان يودي الدين له ذلك وليس للمرتهن حق الحبس لان الرهن وصل بغريمه
المال فجاز ان يسترد منه بغير وصول المال اليه ولو ان رجلا اجر عبدا
رجل بامه درهم ورطل خمر وقبض المستاجر العبد واعطاه الاجر ثم اراد الاجر
ان ياخذ العبد ليس له ذلك وللمستاجر حبسه حتى يعطيه الاجر لان العبد جاز
وصل اليه الابوصول المال فلا يسترد الا بعوده ولو هلك العبد في يد مالك
امان دونه على حاله لان قبض الجار قبض امانه ولو اجره بالدين كان له
ان ياخذه لما ذكرنا في البيع والرهن ولو كانت الجار جازمه بما عليه من الدين
ثم مات الاجر وانقضت الجار كان المستاجر احق به من سائر الغرماء وله حق الحبس

باب الاختلاف في الخيار في البيع في موت العبد قبل مضي الخيار
 اورد محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين من قبل بيئته ومن لا قبل بيئته
 والاصل في الباب ان البيئته انما هي لاظهار حق قد خفي واصل
 اخر ان المدعى عليه من يشهد له الظاهر والمدعى من يدعي امر باطنا ليزيل به
 الظاهر واصل اخر ان المشتري اذا قبض العبد والخيار للبايع يكون مضمونا
 بالقيمة بانه رجل باع عبد الرجل بالفسخ على ان البايع بالخيار
 ثلاثة ايام فلا مضت الايام الثلاثة قال احمد مات العبد في الثلاثة وقد
 انقض السبع وقال الاخر لا بل ابو وهو في القول قول من يدعي الحياة وان
 احياه في الظاهر والموت عارض ومن ادعى الظاهر كان اصلا والبيئته بيئته
 ايضا لان كونه مضمونا بالقيمة كان ظاهرا فالذي ادعى انه حي ادعى تحويل القيمة
 من ضمان القيمة الى ضمان الثمن فقد ادعى امر باطنا ليزيل به الظاهر ولو تصادقا
 في الموت واختلفا في الوقت فقال احمد مات في الثلاثة وقال الاخر مات
 بعد مضي الثلاثة فالقول قول من يدعي الموت في الثلاثة لانه ينكر خيار
 العقد والبيئته بيئته الاخر لانه مدعى اثبت تحويل القيمة الى ضمان
 الثمن ولو تصادقا على الموت بعد مضي الثلاثة لكن قال احمد ان البايع ينقض
 البيع في الثلاثة وقال الاخر لا بل اجاز البيع في الثلاثة فالقول قول من يدعي
 الحيا والبيئته بيئته من يدعي النقص لان مضي الثلاثة سبب لجواز العقد والظاهر

يشهد له ومن يدعي النقص هو المدعى لانه يدعي باطنا ليزيل به الظاهر وكل
 من ادعى كانت البيئته بيئته وكل من انكر كان القول قوله
 باب الكيل من يد او ينقص قبل ان يكال
 اورد محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين الكيل وبين الدرعي والكيل ما ينبر
 قدره بالكيل كالخطة والشعير ونحوها والدرعي ما ينبر بالذرع كالشاة
 والكرابيترو وما جرى مجراها والاصل في ذلك ان المبيع ما دخل
 تحت ذلك منها الكيل بالكيل والذرع بالذرع بانه رجل قال لاخر
 ابيعك هذه الخطة على انها قفيز بدرهم فاشترها ولم يقبضها حتى كالاها
 اولم يكملها ثم ابتلت واددت من ذلك ثم كالاها فوجدتها قفيزا ورعا
 فالمشترى بالخيار ان يشتري اخذ منها قفيزا بدرهم وان شاء ترك لان البطل
 عيب في المبيع اذا تعيب قبل القبض ثبت للمشتري الخيار وان باع قفيزا من
 الصبر وكاله وميزه ولم يدفعه الى المشتري حتى اصابه بها وصار قفيزا ورعا
 فالزيادة لا تكون للمشتري لان هذا الكيل لم تعين في البيع الاثر لانه لو ملك لم يبطل
 العقد وله قفيز من الصبر ولو اشترى شاه من هذا القطيع او ذراعا من هذا
 الثوب الاجوز لان الشاه من الشياه متفاوت والثوب متفاوت اجزاءه لا وسطه
 خير من طرفيه واحده طرفيه خير من الاخر فصار محولا في وقت الجاهل في البيع
 لا يصح البيع واورد ايضا لجمع بين الرطب والتمر والاصل في الباب

ان المامور في بيع المثلقات مثل بئير سيد فاذا باع رطباً بتمر او قحاً بغير رطب
وقصر وكان مثلاً مثل جاز لان المثلقة لا شك فيها وان الرطب بتمر بلا شك
وانما اختلفت الصفة لان ذلك رطب وبعد فسمي رطباً لان الاما اذا وضعت
للاعلام تغيرت اوضاعها الا ترى ان زيادة من الزيادة وعمر من عامر والتمر
انما سمي لثمرته والتمر البئير قال الشاعر وعندها اشار من لثمره
اي تبسبه وانما التغيرت بعد القبض امر جاز فلا يعتبر
باب السبع في الزيادة بالولد وغيره مما ينقسم عليه التمر
اورد محرر هذه الفصول ليعرف ما ثبت للبايع فيه من الرد وبطلان
والاصل في الباب ان الزيادة من المعتود عليه دخلت تحت العقد
لكن لا يكون لها حصه من الثمن ما لم يرد عليها العقد واصل اخر
ان كل حق ثبت في الاصل ثابتاً مؤكداً يسري الى ما يتولد منه لانه بعضه
فكون وصفه لا يترك اذ ولد الجرم جرم ولد الامه وقبور الضمان لا يسري الى
الولد لان الضمان على الذي يذمته وليس بصفة للمضمون الا يترك اذ ولد الغصب
امانه بخلاف الاصل وهو ملك لصاحب الاصل كالاصلي سبانه حال اشتراك
جارية من رجل بالقدرة هم حالة تساوي الفارق قبضها المشتري بغير اذن البايع
فولدت عند مولد ايساوى ما به ثم صارت قيمته الفائم حضر البايع فله ان
ياخذ الجارية مع الولد لان البايع له حق الحبس وليس للمشتري ابطال حقه فله ان

ياخذ الجارية وولدها فان لم يستردها حتى نقد الثمن بطل حقه في الاسترداد
لان الموجب للرد عدم القبض اذا وجد المشتري الجارية عيباً لا يرد بها العيب
لان المشتري قد تم قبضه وتعيبت الجارية عنده بالولادة وله ان يرجع بقصر
العيب يقوم صحته ويقوم بعيبه ويرجع بفضل ما بينهما ولا يقوم الولد معها
لانه لم يكن موجوداً وقت العقد ووقت القبض ولو انه لم ينقد الثمن حتى
اخذ البايع الجارية والولد وصارت قيمة الولد الفيز بعد ما استردها ثم
نقد المشتري الثمن وقبضها ثم وجد بالام عيباً قد كان عند البايع فله ان
يردها لان البايع لما استردها انفسخ قبض المشتري وصار كالولد حدث
قبل القبض لانه صار له حقه من الثمن فاذا اراد ردها يقسم الثمن على قيمته الام
يوم العقد وهي الف درهم ويردها بثلث الثمن فان لم يجد بالام عيباً ولكن وجد
بالولد يرد به بثلثي الثمن لان الولد لما حدث عليه القبض دخل في العقد
ولو ان الام ماتت في يد البايع حين استردها وبقي الولد فالمشتري بالخيار
ان يشأ اخذ الولد محصنه من الثمن وان شأ ترك لغيره الصنفه ولو مات
الولد وبقيت الام فالمشتري بالخيار ان يشأ اخذ جميع الثمن وان شأ ترك
لان الزيادة اذا لم يتصل بها قبض تصير كأن لم تكن وانما حيز المشتري لان
نقصان الولادة كأنه حصل عند البايع بالاسترداد والولد كان بحيزه
فلما مات فاته ما كان يحيز به فيثبت له الخيار والله اعلم

في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن

ياخذ

باب اختلاف البائع والمشتري في هلاك ما اشترى قبل القبض بعده
 اورده محمد رحمه الله الباب ليعرف من ثبت له البينة
 من البائع والمشتري والاصل في الباب ان البينة متى قامت على
 اثبات الزيادة تقبل والا فلا لان البينات شرعت للاثبات والتميز للنفق
 والبيان متى تقابلت في اقوى اول ولو كان ارضي فالسنة اول وان كان
 اصغر الا ترى ان احد الخصمين اذا اثبت البيع والاخر القبة فمضى البيع اول
 وذلك لان البيع اقوى ولو ارضاه البينة الموهوب له اسبق كان اول
 وذلك لانه ثبت الحكم في وقت لا ينافي معه احد فيه بسانه رجل
 اشترى جارية بالف درهم حاله ولم يقدر الثمن حتى ماتت الجارية فاقام البائع
 البينة ان الجارية ماتت في يد المشتري واقام المشتري البينة انها ماتت
 في يد البائع فالبينة بينه البائع لان في بيئته تسليم المبيع والزام الثمن
 وبينه المشتري فافيد بالاثبات اقوى ولو لم تكن بيئته فالقول قول
 المشتري لانه انكر استيفاء المعقود عليه ولزوم الثمن وكذلك في القتل
 ولو اشترى عشرين فقتل احدهما صاحب فله الخيار وكذلك في الامه
 اذا ولدت ثم قتلت ولدها وقتلها ولدها فان **باب اختلاف البائع**
والمشتري وكل واحد منهما يدعي غير ما يدعيه صاحبه ان
 اورده محمد رحمه الله الباب ليعرف من يوجب له البينة ومن لا يوجب

والاصل

والاصل في ذلك انما تصادق عليه الاحتجاج لاقامة البينة
 وما تجاد فيه يحتاج الى اقامة البينة بسانه اذا كان لرجل
 طيلسان وقيصر واخر خزان وقلسوه واقام صاحب الخنزير البينة انه
 باع الخنزير من صاحبه بالقيصر والطيلسان واقام الاخر البينة انه باع القيصر
 بالخنزير والقلسوه فان نصف الخنزير للطيلسان ونصف الخنزير بنصف
 القيصر لان صاحب الخنزير انكر بيع القيلسوم اصلا واقام الاخر البينة على
 شراء القيلسوم بنصف فمضى بذلك والاخر انكر بيع الطيلسان اصلا
 وصاحب الخنزير ادعى شراء الطيلسان بنصف الخنزير فمضى له بذلك وبقي
 له نصف الخنزير بنصف القيصر وهما متصادقان على ذلك ومن كان في نفسه
 عيب فاراده فهو يقبل له ما ثبت له **باب الزيادة في البيع**
 من غير المشتري اورده محمد رحمه الله الباب ليعرف من يوجب له
 العقد ويزيده لا يصح والاصل في ذلك ان يذل المرء مال نفسه
 جائز فيما يجوز ملحقا بالاصل اما اذا كان يذله لغيره فهو ممنوع الا ترى ان
 الخلع يجوز من الاجنبي كما يجوز من الزوج والاترى ان الضمان في المستقبل
 يوجب ما يوجب الماضي فلذلك يجوز في عقد البيع وجوز من الاجنبي كما
 يجوز من المشتري لان المشتري لا يملك بالزيادة شيئا لم يكن بالزيادة مال كما
 له قبل ذلك الا نكح صار ملكا له بالعتد لا واقفا وهو الاجنبي فيه يوجب

القيصر

والاصل

فلما صححت الزيادة من المشتري على ما ذكرت صححت من الاجنبى والكفالة الا
 ان بينهما فرقا وهو ان المشتري صح من الزيادة بمطلق الاجاب والاجنبى
 لا صح منه الزيادة الا بالاضافة الى نفسه او ماله لان المشتري وجد منه
 سبب صالح للاجاب ولا كذلك الاجنبى سيما انه رجل اشترى من رجل دارا
 بالف درهم فزاده اجنبى في الثمن خمس مائة درهم فهذا على وجهه اما ان يكون
 الزيادة بامر المشتري او بغير امره فان كانت بامر المشتري فالزيادة واجبة على
 المشتري ولا يكون على الاجنبى منها شيء لان الزيادة كانت بعد صحة العقد بامر
 المشتري فصار الاجنبى كالوكيل في ذلك وان كانت بغير امر المشتري فالزيادة
 موقوفة ان اجاز المشتري جازت والا فلا ولو انه جيز زاد ضمن او اضاف
 الى ماله لزمته دون المشتري لما بينا فان كانت بامر المشتري يرجع عليه كالوامر
 ان يوديه عنه عن دين والا فلا ولو كان للدار شفع فانه يأخذها بما وقع عليه
 العقد دون الزيادة لانه انما استحق الشفعة بالعقد لا بالاداء ولو باعها
 مرايحة فان كانت الزيادة بامرهما بالف وخمس مائة وان كانت بغير امر
 باعها بالف لانه يبيعها بما وقعت عليه ولو وجد المشتري ما يبيعها فانه يرجع
 بما ادركه يرجع الاجنبى على ادب ولو اراد البائع ان يمنع استيفاء الزيادة فان
 كانت قبل قبض البيع فان كانت الزيادة بامر المشتري لم يمنع لان له حق المنع
 والمشتري رضى بتقريب ذلك الحق وان كانت بغير امره ليس له ذلك لان العقد المذكور

الزيادة

بامر استوفى حقه حين قبضه ما وجب باجابه **باب القصاص**
 في السلم بما يشترى من الذي اسلم فيه او رد محرمه الله **باب**
 ليفرق بين ما يجوز ان يدفعه المسلم اليه من السلم وما لا يجوز والاصل في **باب**
 ان يشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز لان البيع لا يتم الا بالقبض الاثر
 ان لصاحب السلعة ان يسعيدها اذا قبضها المشتري بغير امره واصل اخر
 ان ضمان العيز الواجب للقبض كالعقب والالف في حكم العيز كانه هو لا غيره
 والعيز المقبوض عنه عن دين في حكم غيره لانها يمكن الاستبدال بها قبل
 القبض فجعل في حكم الدين ضرر مالا الاول فلان سبب الضمان هو الاضرار
 يوجب ضمان الماخوذ بعيته لا غيره الا ان الاخذ بما عجز عنه بغيره بغيره لزمه
 القضا معناه ولما لزمه بسبب الاخذ كان على حكم الاول وان تبدل اسم هذا
 كالكتاب عن الصوم عند العجز بصير العبد كفا باصل الواجب لان السبب متحد
 ان يكون عوضا عن العتق وتكون المبادلة في حاله لان نفس الواجب هو المبادلة **باب**
 الدين كذلك فان الواجب ذمة الحال عليه بغير الواجب ذمة المجهول والمبادلة
 انما تكون في الذمة كذلك ههنا اما الثاني فلان المقبوض غير الدين ضرورة
 وقد تعين بتصرف جدير وهو القبض فلا يجعله غير الاول حكما لا بدليل شرعي فلا
 فلك لمدع الحقيقة بالحكم وذلك لما يمكن الاستبدال به قبل القبض كالسلم
 وبدر الصوف فجعله عن الواجب العقد على طريق ان يجعله كالقيد عند

باعتبار

ما

وباعه من غيره ثم ان المشتري الثاني حمد الشرا فخاصه الى القاضي فحلف المشتري
 الثاني والزم القاضي العبد المشتري الاول ثم وجد به عيبا فاراد ان يرد على
 بايعه الاول فله ذلك لان القاضي فسخ البيع بينهما وعاد اليه حكم البيع الاول
 الا ترى انه لو وقع الاختلاف منه وبين المشتري الثاني في الثمن فحلف القاضي
 القاضي البيع بينهما ثم وجد به عيبا له ان يرد على بايعه الاول كذلك هنا
باب البيع الفاسد الذي ينقض اورده محمد رحمه الله الباب
 ليفرق بين اقرار بجور وبين اقرار بجور والاصل في الباب ان اقرار
 للمعلوم بيمين وانما يصح اذا صدقه المقر له لانه يمكن تنفيذه والاقرار للجور
 لا يصح لانه لا يمكن تنفيذه والبيينة لا تسع الا على خصم حاضر يسانه
 رجل اشترى من رجل جارية بغير فاسد او قبضها المشتري كان للبايع ان يأخذ
 منه فاذا اراد البايع ان يأخذها فادعى المشتري انه باعها من فلان وهو
 غائب فان صدقه البايع على ذلك فليس له ان يأخذها لان البايع اقراها فخرجت عن
 ملك هذا المشتري بيعها من غيره متى خرجت عن ملكه بطل حق البايع وحسب
 له على المشتري القيمة وكذلك لو علم القاضي بذلك واذا صدقه واخذ القيمة
 ثم حضر الغائب وانكر الشرا فلقوله وسلب الجارية للمشتري يدين
 لان البايع لما اخذ القيمة انقطع حقه عن الجارية ولو ان البايع لم يصدق
 على بيعه من الغائب فاذا المشتري ان يقيم البيينة لا تقبل لان هذا قضاء على الغائب

هذا هو الحق في البيع
 والاصل في البيع
 ان يبين على ذلك
 فليس له ان يأخذها

ولو ان البايع لم يصدق واسترد الجارية ثم حضر الغائب ومحمد قضى الامر عليه
 لانه ظهر ان حق البايع لم ينقطع في الاسترداد وان اقرار المشتري الثاني بالشر
 استند تصديقه الى اقرار المشتري وتبين ان حق البايع منقطع وان استرداده
 كان باطلا فلو صدر من يده وسلم الى المشتري الاخر وعليه الثمن للمشتري الاول
 وعلى المشتري الاول للمقيمة للبايع وهذا اذا اقر بمعرفة وهو غائب وان اقر
 انه باعه لرجل لم يسهه ولم يبين فالبايع بالخيار ان شا صدقه واخذ القيمة لانه اقر
 بالتصرف وهو يملكه واذا صدقه البايع صار كما مر ظاهر وان شاكره واخذ
 الجارية ثم اذا جاء انسان وادعى ذلك للمفتم اليه ان اقراره كان لرجل مجهول
 وذلك باطل **باب من السويع التي تختلف فيها الثمن**
 اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين بيع يوجب التحالف وبين بيع لا يوجب
 والاصل في ذلك ان الاختلاف اذا وقع في الجهل لا يتحالفان وفي
 وقع في الثمن ان كانت السلعة قائمة بتحالفان وان كانت هالكة لا يتحالفان
 يسانه رجل اشترى من رجل عبد بن بضعته واحدة او صفقة واحدة
 بعينه بالف درهم الى سنة والاخر بالف درهم حاله ثم وجد باحدهما فاراد
 فقال البايع رد ديت على العبد الذي كان بالف السنة وقال المشتري ان رد ديت
 عليك الذي كان ثمنه حالا لقول قول البايع وله ان يأخذ الف درهم حاله
 لان اصل الاختلاف وقع في ثمن الباقي انه حال او موحل فحلنا القول قول البايع

عينا

لان الاجل مستغاد منه فالقول قوله لان هذا اختلاف في الاجل ولو اختلف
 الثمان بان كان احدهما بالف والاخر بما يه دينار فرد المشتري احدهما ^{بغير}
 ثم اختلفا فقال المشتري ردت عليك الذي ثمنه ما به وقال البايع لا بل الذي
 ثمنه الف وكان البايع قبض التميز جميعا فان كان الذي في يد المشتري بالكا
 فالقول قول المشتري وان كان قايما يتخالفان ويتزادان في
باب البيوع التي يقع الاختلاف فيها بين البايع والمشتري
 في العروض والديون اورد محررهما الله الباب ليفرق بين ما يوجب الخالف
 وبين ما لا يوجب والاصل في ذلك ان هلاك البيع يمنع الخالف
 لان موجب الخالف الرد وقد عذر ^{بانه} رجل اشترى من رجل طائفة
 وماتت عنده ثم اختلفا في ثمنها فقال اشترتها بالف وبهذا الوصف وثمانه
 خمسين ^{يا} وقال البايع لا بل بعثت بالفين فانها يتخالفان في تلك الحاربه ويرد المشتري
 ثلث قيمتها وفي ثلثها القول قول المشتري مع مبنه لان البايع ادعى انه باع ثلثي
 الحاربه بالف وثلثها يد وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه والمشتري يقول اشتريت ثلثي الحاربه
 بالف درهم فالقول قوله وعليه الف درهم لان السلعة ما لك وما لك الحاربه
 فان البايع يدعي انه باع ثلثها الفين وذلك مستما به وستون وثلثان
 والمشتري يقول اشتريت ثلث الحاربه بهذا الوصف والمعقود عليه في احد الجانبين
 قائم وهلاك احدهما لا يوجب سقوط الخالف لان الخالف يوجب الفسخ كالا مال واحد

المعقودين

المعقودين يمكن بذلك لان المشتري يدعي مع الوصف والمبايع ينكر وليس
 الخالف غير هذا الوجه **باب البيوع التي يقع فيها الاختلاف**
 مما يجب للبايع على المشتري وحسب المشتري على البايع اورد محررهما الله
 الباب لمعرفة المدعي من المنكر والمدعي من رام بقوله انتزاع شيء مما ليس
 يده والمنكر من محذور ذلك وهو مستحق من الدعا وهو الفدان الاصل
 ان ليس للحرج على الحرج فلا طلبه وليس له ذلك سمي داعيا فلذلك من طلب
 شيئا ليس يده سمي مدعيا والمنكر من المنكوه وهو الجهول انه ينكره
 بانه رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم ومك اياها العبد
 في يد البايع ثم ائنه وجد العبد اقطع فقال البايع اياها المشتري انك قطعت
 يده قبل الشراء ولي عليك نصف قيمته ولزمك البيع وقال المشتري
 للبايع لا بل انت قطعت يده بعد الشراء سقط عن نصف الثمن وانما البايع
 فانه علف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لان كل واحد منهما مدعي ومدعي
 عليه فوجب لكل واحد منهما بمن على صاحبه والذي عدا المظف البايع لانه
 اقواها انكارا لانه ينكر دخول اليد في البيع وينكر خيار المشتري والمشتري
 ينكر نصف القيمة حسب فايها كل سقط عن الآخر البين لانه اذا ظهر
 القطع من البايع بنكوله اشغى القطع عن المشتري وان علف كل واحد منهما
 على دعوى صاحبه يقال ان شئت فخذ العبد وان شئت فدع لانه لما اختلفا

لم يميز خيانه واحد منها نصارى كان يده ذهبت بأفقه سماويه وان اقاما
 جميعا البينه فالينه بينه المشتري لانه ثبت دخول العيزيه العقد
 والبائع ينكر ولو تصادقا ان البائع هو الذي قطع وقال قطعت قبل البيع
 وقال المشتري بل بعد البيع والخيار الى ان اخذ نصف الثمن فالقول قول
 المشتري ولو اقام احدهما البينه على الآخر ادعى قبل لانه مدع ولو اقاما
 جميعا البينه فالينه بينه المشتري لانه ثبت دخول اليد في الملك ولو
 تصادقا ان المشتري هو الذي قطع وقال المشتري قطعت بعد الشرا وقال
 البائع قبل الشرا فالقول قول المشتري لانه ينكر الجانيه في ملك البائع
 هنا مدع لانها اذا اقاما البينه هنا فالينه بينه البائع
باب من القبط في البيع بالعيب اورده محمد رحمه الله الباب
 ليقول من ما يكون الدوام عصبافيه وما لا يكون والاصل في ذلك
 ان المشتري اذا عيب المبيع صار قابضه لمعينين احدهما ان العيب حصل
 في جميع اجزاء المبيع فلو فعل ذلك اجنبي اسحق الغوامه فلان ملك المالك
 بذلك اولى والمانع انه فوت جزءا من المبيع نصارى قابضه ولو يقر قابضا
 لكل يودي لا يفتقر الصفقه وذلك مما لم يعقد عليه الا ان كان الاجنبي يخذ
 في بعض المعيبات المعيب ويودي قيمته فلان يكون ذلك ممن يستحق الكل
 اولى والاصل في الباب اخر ان البائع اذا تصرف في المبيع بعد ذلك

نقرا

تصرفا لو فعله الاجنبي صار بذلك غاصبا فان البائع يصير بذلك مستردا
 وان كان الاجنبي لا يصير بذلك غاصبا فان البائع لا يصير بذلك مستردا
 يسا له رجل اشترى من رجل ثوبا بعشره دراهم ولم يتقابضا حتى
 احرق المشتري به عيبا صار قابضا للثوب فان هلك قبل ان يغف
 البائع هلك من مال المشتري لما ذكرنا فلو ان البائع منعته بعد ذلك حتى
 هلك هلك من مال البائع الا قدر النقض لان البائع لما منعته فقد استرد
 ولم يسترد النقض في ذلك كان بفعله فيصير كانه قبضه كما فلو كان
 البائع يفعل فيه بعد ذلك فعلا لا يكون الاجنبي غاصبا به فان ذلك لا يكون
 منعاه مثل ان يضع الثوب على عاتقه او تحت ابطه فلو هلك على هذه
 الحال هلك من مال المشتري لان البائع ان يمسكه على قفص الثمن ولو كان لاسه
 فاستمر على اللبس فملك هلك من مال البائع الا قدر النقض ولو كانت دارا
 والبائع ساكن لا يصير بذلك مانعا لها لان الدار لا تغلق لا يجوز ان يصير
 بذلك غاصبا كالوسكن اجنبي لا يصير غاصبا ما لم يحدث منعاه والله اعلم
باب الشرا والبوع في القبط بعير امر البائع
 اورده محمد رحمه الله الباب ليقول من يجوز ان يقبل على العيب
 من الاجوز والاصل في ذلك ان القضا لا يجوز على الغائب بصدا
 ويجوز حكما يسا له رجل اشترى من رجل جارية بالدرهم حاله ولم ينفذ

التمن فقبضها المشتري بغير امر البائع وباعها من رجل وتقبضها ثم غاب البائع
الثاني وحضر البائع الاول فان تصادقا ان الامر كذلك كان للبائع الاول ان
يستردها وان جحد المشتري الثاني ليس له جوع الخصومة ما لم يقدم
المشتري الاول لانه يريد ان يقض عقدا تتولاه غائب فلا يقبل قوله وان
حضر المشتري الاول فاقام البائع الاول البينة فله ان يسترد الجاريد لان
هذا قضاء على الجاضر فان نقض المشتري الاول التمن ليس له ان يستردها
لان هذا عقد قد استوفى حقه ولو لم ينقد التمن حتى استردها فقد انقضى
الباع الثاني لانه اذا تبين بطلان حق الاصل فلا ينمطل حق الفرع او الحق
الاول التمن بعد ذلك وقبض الجاريد ليس له عليها سبيل لان هذا بيع مستقضى بالشرع
باب اختلاف البائع والمشتري في التمن اورد محمد رحمه الله
الباب ليبين ان التولى فيه قول البائع في الوجهين وهذا غريب عند الفقهاء
والاصل في الباب ان كل من خرج عن ملكه شيء قال قول قوله
في صفة الخروج الا ترى انه لو انكر الخروج اهدا كان القول قوله فكذلك
في صورته بيبانه رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم ووهبه البائع
عبدا اخر فمات احدهما عند المشتري فجاء الاخر ليرده بالعيب فقال البائع لم ابعد
هذا وهذا الهبة وانما ابعدك العبد الاخر قال قوله لان المملك يستفاد
منه الا ترى انه لو كان عبدا واحدا فجاء به ليرده فقال لم ابعدك فهو كان القول

قوله كذلك ولو لم يرد المشتري رده ولكن اراد البائع ان يرجع في الهبة
فقال المشتري هذا العبد الذي اشتريته والذي وهبتي مات فالتولى ايضا
قول البائع وله ان يحلف على دعوى المشتري اني لم ابعدك هذا العبد وانما وهبته
اياها فاذا رجع في هبته كان للمشتري ان يرجع عليه بالتمن لان التمن مستفاد من
جهته فكان القول قوله فحلف انه انما يذل المال في قبالة الميت فاذا حلف
واحد كان للبائع ان يأخذ من المشتري قيمه العبد الميت لان علم يظهر فيه بيع
ولا هبة وقد جرد منه القبض والهلاك فيصير له ما جاز البيوع
بين اثنين يكون التمن بينهما فيه فاذا هلك احدهما كان للاخر ما لا يكون
اورد محمد رحمه الله الباب ليبين ان القبض موجب للبيع كما ان العقد موجب
وليفرق بين ايهام الصفقة وبين احوالها والاصل في ذلك ان نوات
المعقود عليه قبل القبض يوجب بطلان العقد ويسقط التمن وقول اوصاف
المعقود عليه لا يوجب بطلان العقد ولا يبطل شيئا من التمن لكن يوجب الحار
للمشتري بيبانه ارض لرجل فيها نخل لاخر فباع صاحب الارض ارضه مع
النخل بامر صاحبه بالف درهم ولم يميز حصه كل واحد منهما وقيمتها سواء
جاز البيع ويكون كل واحد منهما محسرا به فلو لم يسلم المشتري حتى احترقت
النخل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميع التمن وان شاء ترك لان النخل صفة من
صفات الارض تابع لها كالولد فان ادعى التمن واحد الارض كان التمن جميعه

لصاحب الارض لان النخيل كانت فلم يبق لصاحبها شيء حتى يقضي بازائه ولو ذهب
 نصف النخل وبقى النصف فله ربع الثمن وهكذا على الحساب ولو لم يترك النخل
 ولكن اثمرت ثم الصادق خمسها به كان لصاحب النخل ثلثا الثمن وهكذا على الحساب
 ولو يثمر ثمن كل واحد منهما على حدة فاحترقت النخيل ان شاها الارض حصتها ولا
 شيء لصاحب النخل وان اثمرت كانت زيادته في النخل خاصة
باب من النقص في البيع والاقالة في ذلك
 اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين ما تصح معه الاقالة بعد هلاك الموقوف
 وبين ما لا يصح والاصل في ذلك ان هلاك احد الموقوفين لا يمنع
 صحة الاقالة ولا يبطلها وهلاك الموقوفين جميعا يبطلها ببياننا
 اشترى من رجل عبدا بكذا خطه بعينه فمات العبد ثم تبا لا جازت الاقالة لان
 الاقالة نسخ العقد كالرد بالعيب لانه لو وجد بالخطه عيبا كان له ان يردها
 وما خذ قيمه العبد لان الخطه اذا كانت بعينها فهي معتودة عليها والعقود
 اذا كان قايما جاز الفسخ بالعيب فكذلك الاقالة ولو كان البيع بكم موصوف
 فقا بضائهم هلك العبد في يد من تبا لا جازت الاقالة باطله ان الخطه في هذا الوجه
 كانت ثمنيا ولم يكن مبيعة لان الكيل والوزن اعميانها مبيع ولو صانها ثمن فكان
 العبد هو الموقوف عليه وقد فاتت نصارت كالدراهم والدنانير لانها اثمان والعقد
 لا يجوز عليها وليس كذلك الثمن من الذهب والفضة لانها كالنعم ويجوز بيع

السلم

السلم من الاقالة ما جازدها **كتاب الرهن**
 اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين حق الراهن وبين حق المرتهن والاصل
 في الباب ان حق المرتهن هو قو في الجبس لا يقدرا الراهن على ابطاله
 لانه بذلك يملك قبضة الراهن من المرتهن وتصرف فيه الا ترى ان المرتهن اذا
 مات لا يورث عنه واذا مات الراهن كان المرتهن احق بثمنه من سائر
 الغرماء ومن الورثة واذا تصرف الراهن فيه يتوقف تصرفه على اجازه
 المرتهن فان ابطله بطل وان اجاز له ينظر ان كان عقدا له فيه حق كان القوم
 رهنا وان لم يكن فيه حق جاز العقد وبطل حقه وذلك ان المرتهن هو الملك
 والراهن حقيقة الملك ببياننا رجل هن عن رجل عبدا على الف
 درهم وقبضه ثم باعه الراهن مبيعه موقوف ان ابطله المرتهن بطل وان اجاز له
 جاز وبصير الثمن رهنا مكانه لان الثمن بذلك الممنوع والبدل يقوم مقام البدل
 منه الا ترى ان العبد لو قتل وجبت قيمته كانت رهنا ولو باعه من رجل
 ثم باعه من آخر فجاز المرتهن الثاني جاز وبطل الاول لان له حق الجبس لما ذكرنا
 ولو اجره الراهن من رجل ثم اجره من آخر فجاز المرتهن الاجار الثاني لم تجز
 وجازت الاجار الاول وذلك لان حقه في العبد والمنفعة دخلت فيه منها
 وبقا فتمني اجاز للراهن تصرف المنفعة جاز له ذلك وبقي جاز له ذلك الجملة
 جاز ما صنع او لا لان البدل لا يكون الا بدلا للمنفعة لا بدلا للعين

باب الرهن اور در محمد جداد الباب ليفرق بين ما يقوم
 مقام الرهن وبين ما لا يقوم والاصل في الباب ان الرهن ثمان
 يقوم بقيمته وثمان منقص وثمان من يزيد بنفسه وثمان من يزيد بغيره وثمان
 بنفسه كالوالد فانها رهن ناقصة في نفسها ثم يجبر بالولد ولا تجبر
 واصل اخر انه تعتبر قيمة الام يوم الرهن وقيمة الولد يوم الفكاك
 يساويه رجل رهن رجلا جارية قيمتها الف بالف فولدت ولدا قيمته
 خمس مائة درهم فجاءت قيمته الف فقلها فادفع بها ثم ذهبت احد عيني
 ثم اراد الراهن ان يفتكه فانه يفتكه بأربعة اسباع الدين محتاج ههنا الى
 تسميته نفسه لمعرفه ما بقي وقسمه للافتكاك اما القيمة الاولى فان
 الجارية ولدت ولدا قيمته مثل نصفها صار الدين ثلاث مائة
 الام وثلاث في الولد فقلها فقلها العبد قام مقامها فثلاث مائة وستين
 ستة وستون وثلاث في غرض الام وثلاث وهو ثلث يده وثلاث وثلاثون وثلاث
 مقام الولد فقلها ذهبت عينه ذهب من كل شيء اقام مقامه نصفه فقلها من
 الولد مائة وستة وستون وثلاث ومن الام مائة يده وثلاث وثلاثون
 وثلاث فهذه القيمة لمعرفه ما بقي مما ذهب واما قيمة الفكاك فهي على
 قيمة الام يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الفكاك فقيمة الام يوم العقد
 الف وقيمة ما بقي من الولد يوم الفكاك مائة وستة وستون وثلاث فاجعل

ما ذهب

كل سهم مائة وستة وستون وثلاثين فصيل الام على ستة اسهم والولد سهم
 واحد فذلك كل سبعة ستة اسباع في الام وسبع في الولد الا انه لما
 ذهبت عين العبد ذهب مما قام بآلام نصفه لما قلنا وذلك ثلاثة اسهم
 وبقي فيها ثلاثة وفي الولد سهم وذلك اربعة فكاك بأربعة اسباع الدين
 ولا يذهب من الدين يذهب العيز من حصه الولد لانه لو ذهب الولد كله لا
 يذهب من الدين شيء فذلك بعضه واما تعتبر قيمته يوم الفكاك رجل رهن
 جارية لرجل بالف تساوى الف فولدت ولدا يساوى الف ثم قتلت الام جارية
 مائة ودفعت بها فولدت هذه القاتلة ولدا يساوى الف ثم اهورت الام
 فذهب من الدين جزء من اربعة واربع جزء من الف لانك تقسم الدين على
 بين المقتولة وبين ولدها نصفين لان قيمتها سواء اصاب الام فهو نصف الدين
 فتحول القاتلة فقلها ولدت القاتلة ولدا يساوى الف انقسم الدين على مقدار
 قيمتها وذلك عشر اسهم في الولد وسهم في الام لان قيمة الولد الف وقيمة الام
 مائة فذلك احدى عشر سهم وذلك وقت الدفع فلما صار النصف على احدى عشر
 النصف الاخر على احدى عشر فصار الدين كله على اثنين وعشرين سهم فحصة القاتلة
 من ذلك سهم واحد فذهب عينها ذهب نصفها وهو نصف سهم فانكسرت فصعبت
 فصار كله اربعة واربعين سهم وحصة القاتلة كان سهمها وبالنصف جارية

كل سهم

وبها العيز سقط سهم فوجب ان يفكك ثلاثة واربعين سهما من اربعة
 واربعين سهما من اربعة واربعين سهما من الدين فان لم يذهب عنها ولكن قتلهم
 جميعا بعد قيمة الف درهم ودفع بهم فذهب احدى عينيه فحتاج الى قسمة
 قسمة مجاز وقسمة حقيقة فاما قسمة المجاز فان العبد لما قتلهم جميعا فقد قام مقامهم
 وتراجعت اجرا القاتلة الى سهم فالولد الاول قيمة الف والى الثانية قيمة الف
 ايضا وقيمة الام ما به فذلك كله احد وعشرون سهما فاجعل هذا المال على
 احد وعشرين سهما فلما ذهبت عنه ذهب من كل سهم مقامه نصفه فصار
 الولد الاول خمسة والى الثانية خمسة ولم يظهر حكم القاتلة لانها قامت مقام الاصليه
 فانما تعرف حصتها في وقت الفكاك وهذه القسمة لمعرفة قيمة الولد فان اذ عرفت
 ان فيه كل ولد خمسة من احد وعشرين من الف عدل الى قسمة الحقيقة فاقسم على قيمة
 الجارية الاصلية يوم العقد وذلك الف على قيمة ولدها يوم الفكاك وذلك
 خمسة من احد وعشرين سهما من الف واجعل الام على احد وعشرين فصارت الام
 والولد على ستة وعشرين سهما فاقسم الدين على ذلك فلما قسنت الام تحول ما فيها الى القاتلة
 وعشر ذلك سهما وعشرين سهم فبين ان قيمة القاتلة سهما وعشرين سهم من احد وعشرين
 فاقسم ذلك بينها وبين ولدها على قيمة الولد للحال لان قيمة الولد بقية وقت الفكاك
 وتعتبر قيمة الام يوم الدفع وذلك ما به وقيمة ولدها خمسة من احد وعشرين

والله اعلم

والمائة عشر الف فاذا جعلت الف على احد وعشرين وقيمة ولدها خمسة فكون
 سبعة اسهم وعشرين سهم فاحول اليها من الدين بقسم على سبعة وعشرين سهما فلما
 ذهبت غير القاتل ذهب مقامه بازا المعنولة نصفه وذلك سهم ونصف سهم
 من سبعة وعشرين سهم من احد وعشرين سهما وهي باقى الدين من ستة وعشرين سهما
 جميع الدين ونفك هذا العبد الاغور بما بقى من الدين لاجل حصه ولدا المعنولة خمسة
 من ستة وعشرين سهما من الف وحصه ولدا القاتل خمسة من ذلك وحصه ما بقى من الام
 سهم ونصف سهم وذلك ستة ونصف سهم من احد وعشرين من باقى الدين
 اذا هن جارية تساوى القاتل فقطعت يداهما جارية تساوى خمس يدي ودفعت
 بها ثم ولدت كل واحد منها ولدا يلى خمس يدي ثم جاعل وقاتل الاربع جميعا
 وقيمة الف فدفع بهم فذهب غير العبد ثم اراد الراس ان يفكك قال نفكك
 بسبعة وعشرين جزءا من خمسة واربعين جزءا من الف لان الدين كان بين القاطعة
 والمقطوعة نصفين لان الدين الشخص نصفه فتحول نصف الدين الى القاطعة
 وهو خمس يدي ثم انقسم ذلك بينها وبين ولدها نصفين فصار بازا اكل واحد
 ربع الف وذلك مائة وخمسون فلما ذهبت عنه ذهب نصف كل شيء
 قام مقامه فصار بازا اكل واحد منهم ما به خمسة وعشرون وذلك من الف وذلك
 قسمة المجاز واما قسمة الحقيقة فانك تقسم الدين على قيمة الجارية يوم العقد
 وذلك الف وقيمة ولدها يوم الفكاك وذلك ما به خمسة وعشرون فاذا صار

سهم منها ما يده وخمسة وعشرين سهم صار كل سهم كذلك فصير الام على ثمانية سهم
 والام ولولها صار سهم فصارت تسعة اسهم سهم في الولد ثمانية اسباع في
 الام فلما قطعت جارية يدها تحول نصف الثمانية الى القاطعة وذلك اربعة اسهم
 فنقسم منها ويزولها وقد عرفنا ان كل سهم ما يده وخمسة وعشرون فالسهم يكون
 اربعة اسهم وما يده وخمسة وعشرون سهم واحد وفيه اربعة اسباع الدر
 فاربعة على خمسة لا يستقيم فاضرب خمسة في اصل الحساب وذلك تسعة فصير خمسة
 واربعين سهم ذلك ولولها المظروعة يدها وذلك خمسة وبقيت اربعون في الام فلما
 قطعت يدها تحول العشرة الى القاطعة ثم نقسم العشرة عليها وعلى ولولها اثنا
 عشر ذلك ولولها وذلك اربعة اسهم وستة وعشرين في الام فلما ذهبت عن الام
 لم يسقط شيء من حصة احد الولدين الا ما قد اخذنا قيمته يوم الفكاك، وسقط نصف ما
 كان في الامر كانت حصته الام الاولى عشر فسقط نصف ذلك في الام الماسة عشرة
 فسقط نصف ما سقط سقط ثمانية وذلك تسعة ونصف اربعة اسباع اربعة اسباع
 لان التسعة عشر وذلك تسعة وخمسة واربعين والثمانية ونصف اربعة اسباع
 اربعة اسباع لان اربعة اسباع خمسة واربعين عشرون واربعة اسباع اربعة اسباع
 ستة عشر ونصف ذلك ثمانية ونفكك العدد سبعة وعشرين اذ اهر الرطل
 جارية تساوي القابال وهي ايضا احد العنيزين فابضت عنها الصخرة
 تساوي ما بقي فذهب من الدر اربعة اسباع وذلك ثمانية وعشرون

وذلك

وذلك ما تثنان فان ذهب البياض عن العيز الاول التي كانت في الاصل ايضا لاجع
 مما بطل من الدر شيء لان من زياره متصلة لا تقصد العتد ولا حصته لها
 من الممنفصارت كانا لم تكن فان ضرب رطل عينا التي كانت ايضا فعاد
 بياضها كما كان غرم الضارب ثمان مائة لان الاجل صار قيمتها الفادعادت
 بالعم الى ما يشر فلذلك لغرم ثمان مائة وتكون من مائة لان هذا على الرقيق
 فيما دون النفس فيكون الارش ثمان مائة لان هذا من مائة منفصلة متولدة معها
 فصارت كالولد فنقسم الدر على قيمته وهو الف وعلى قيمة الزيادة وذلك ثمان مائة
 فاجعل كل ما تثنى سهم فصير تسعة اسهم اربعة اسباع الدر في الزيادة خمسة اسهم
 في الاصل فلما ذهبت عنها عند الممنفصارت ثمان مائة وذلك اربعة اسباع وكل
 في الجارية تسع لان كل ما تشر تسع والزيادة في ذلك اربعة اسباع فاذا اراد ان يفكك
 الجارية والارش نفكك خمسة اسباع الدر هذا اذا كان الضارب جارا فاذا كان الضارب
 عبدا دفع به ان كانت قيمته ثمان مائة فصير كما لمسلة الاول واما محرر جه الله
 فانه قال قيمة العبد الف درهم فينظر اليه بجارية يوم العتد وذلك الف والقيمة
 العبد يوم الفكاك وذلك خمس مائة فكون خمس مائة في العبد خمس مائة في الجارية
 فبذرها عنها انقص من قيمته ثمان مائة وذلك اربعة اسباع اربعة اسباع في قيمته
 ما يده في العبد ما يده وذلك ثلاثة اسباع الدر وذلك ثمان مائة كما في المسلة الاولى
 لان اجلا البياض كانت زياره متصلة فلا غرم بها وصار كانها ايضا على

ان الف مسلكه انك
 اذا ذهبت عنها
 فاندر في اربعة اسباع

حاله الا اذا ضرب ضارب تلك العز وعاو البياض صار حكمه كالولد فيقسم الدين
 على ما ذكرنا في المسئلة الاولى اذا وهب جاريد قيمته الف الف فولدت ولدا
 يساوي القائم جات جاريد قيمته ما يه فقتلت الام ودفعت بها ثم ان المذمومة
 ولدت ولدا يساوي القائم جات جاريد يساوي الف فقتلته جميعا ودفعت بهم
 ثم ولدت ولدا يساوي القائم ماتت الام وبقي الولد فجا الراس فبنيك فلجاريد
 القاتله قامت مقامهم على احد وعشرين بارا الولد الاول عشرة بارا الولد
 الثاني وسهم في القاتله الاول الما ذكرنا في العبد ثم ولدت ولدا يساوي الف
 فقد خرج من الام من كل جزء نصفه لان نصف ما بقي في الام الى ولدها فقام الولد مقامهم
 على احد وعشرين سها لانك اذا حولت نصف ما في الام الى الولد فبنيك فكون عشرة
 ونصف ضعف بصير كل واحد على احد وعشرين من كل واحد عشرة بارا الولد
 وسهم بارا القاتله فقامت الام ذهب من كل شيء اقام مقامه نصفه وثلث
 عشرة عشر في الولد فبنيك نفسه الحان واما الحقيقة ان تعود الى الابد
 فيقسم الدين على قيمة الجاريد وقيمه ولدها فالحال عشرة من احد وعشرين من الف
 فحاصل الف على احد وعشرين فيكون الدين على احد وثلاثين عشرة بارا
 الولد واحد وعشرون في الام فما اصاب الولد وهو عشرة اسهم بقتلته
 وما اصاب الام وهو واحد وعشرون تحول الى القاتله التي قيمتها ما يه فيقسم
 عليها وعلى ولدها فينظر الى قيمتها يوم الدفع وهي ما يه والى قيمه ولدها

عشر

يوم الفكاك وذلك عشر وما يه عشر الف وهي من احد وعشرين سها من
 وعشر سها فاذا ضمنت الى الولد يكون ذلك اثني عشر وعشر سها فما اصاب
 حصته الولد لا يسقط منه شيء وما اصاب حصته الام فقد ذهب ذلك
 بموت الاخر وذلك سهم ونصف عشر سها بقي هناك احد عشر ونصف عشر من
 الولد الباقي من الام فقتلته بذلك مع حصته الولد الاول وذلك ايضا
 عشرة من جمع الرهن وهو واحد وثلاثون سها علم باب من الرهن
 بين الشركاء الذي يجمع بعضهم على بعض اورد محمد رحمه الله الباب
 ليؤقن الحكم بين الراهنين والمرتهن وليفرق ايضا بين الراهنين فيما بينهم
 والاصل في ذلك ان كل من قضى دينه من ماله فلا عبء له ولا
 قضى دينه بماله غيره يرجع عليه صاحبه كما عرف سانه رجل له على
 رجل الف وخمسمائة وعلى اخر الف وعلى اخر خمسمائة ودين الثلاثة عبده
 القان رهوه كلهم عند الغريم ماله فهلك العبد عند الغريم سقط من دين
 كل واحد منهم ثلثاه لان قيمة العبد المان وجده ديونهم ثلاثة الاف وقيمة
 العبد ثلث الدين فخرج المرتهن على كل واحد منهم ثلث الدين هذا هو الحكم
 بين المرتهن والراهنين واما الحكم بين الراهنين فان العبد منهم الثلاثة
 فصاحب الخمسمائة رهن بدنه فاجعل ذلك سها ودين صاحب الف وثلثه
 سها ودين صاحب الف وخمسمائة وذلك ثلاثة اسهم فكون سها للدين

ست سهام وسير العبد ثلاث فصار كل ثلث على ستة اسهم فجميع ثمانية عشر
 وثلث العبد ثمة ستماية وستة وستون وثلثان فثلث هذا الثلث
 مائة واحد عشر وتسع فاذا هلك العبد تميز ان كل واحد منهم قضى بنفسه
 من العبد دينه ودين صاحبه فصاحب الالف وخمس مائة قضى من الدين ستة
 اسهم ثلاثة من نصيب نفسه وسهما من نصيب صاحب الالف وسهم من نصيب
 صاحب الخمس مائة وصاحب الالف قضى ستة اسهم ثلاثة اسهم لاجل صاحب الالف
 وخمس مائة وسهمين من نصيب نفسه وسهما من نصيب صاحب الخمس مائة
 وصاحب الخمس مائة كذلك قضى ستة اسهم قسرين ان صاحب الالف قضى من دين
 صاحب الخمس مائة سهما واحدا وهو قضى من دين صاحب الالف سهمين فصار سهم
 بسهم فصا وارجع عليه بسهم ودين صاحب الالف وخمس مائة ثلاثة اسهم
 وذاك قضى من دينه سهمين فسهما من سهمين فصا وارجع عليه بسهمين
 ان صاحب الخمس مائة قضى من دين صاحب الالف وخمس مائة ثلاثة اسهم وذاك
 قضى من دينه سهما فسهم فصا فارجع صاحب الالف وخمس مائة بسهمين
 ولو كان سراسير وكان دين احدها خمسمائة ودين الاخر خمسين وبنار اقمتها
 خمسمائة والعبد ثمة الف فهلك العبد بالدين وبطل دين المرتهن هلاك الرهن
 وارجع كل واحد منهما على صاحبه بما قضى من دينه فارجع صاحب الدراهم على صاحب
 الدراين نصف الدراين وارجع صاحب الدراين على صاحب الدراهم نصف الدراهم

ولا ينفق

ولا ينفق فان الا ان يراضيا لان الخمس مختلف باب الرهن
 يبطل فلا يكون رهنا او رد محرجه اذ الباب ليزق رهن بغير رهن
 رهن لا يضمن والا اصل ذلك انه اذا رهن غنما بدين
 الظاهر والباطن او بدين ثابت في الظاهر دون الباطن يكون مضمونا واذا
 رهن بدين غير ثابت في الظاهر والباطن لا يكون مضمونا بيسانه رجل
 ادعى على رجل الف درهم فراضا فذكر ثم صالح المدعي من ذلك على خمس مائة
 درهم واعطاه بذلك رهنا يساوي خمسمائة فصاعد هلك الرهن عند
 المدعي ثم تضاد فاجمعا ان الدعوى كانت باطلة وان لا دين عليه فعلى
 المرتهن ان يرد على الراهن خمسمائة لانه قبض الرهن بالظاهر في الظاهر
 فبهلاكه صار مستوفيا خمسمائة حكما ولو استاجر ناجدا وغنبة
 ودفع بالاجر رهنا فهلك فانه يهلك امانه لانه رهن بدين غير ثابت في
 الظاهر ولا في الباطن والعقب باذن المالك حقيقة فصار امانه ولو رهن
 بدين ثابت فهلك الرهن هلك بالدين ان كان مثله وان كان اقل هلك
 بقيته وان كان اكثر فاما كان بقبالة الدين هلك بالدين وما فضل ملك امانه
 باب الرهن الذي يضمن المرهون فيه قيمته او جميع الدين
 والاقرار على العبد او رد محرجه اذ الباب ليزق رهن بدين ثابت على
 من العبد والعبد موقوف بذلك ويقر المولى على عده بالدين والاصل في ذلك

ان الدين اذا كان على العبد فانه يدور على رقبته حيث داروا اذا كان على المولى
ليس كذلك بيبانه رجل له على آخر الف درهم فله بذلك عتقه
الف فنقص السعر حتى صار يساوي خمسين يدهم اعتقه مولا جاز عتقه
لان ملكه لم يزل بالرهن فجوز عتقه وعلى المولى قيمته ان كان موسرا
وان كان معسرا فعلى العبد ان يسع في قيمته يوم عتقه وذلك خمس مائة
ويكون رهنا مكانه ان كان الدين موجلا وان كان معجلا فقد استوفى
ويرجع على الراهن خمس مائة اخرى وانما قلنا ان المرتهن اخذ بعينه لانه قوته
الرهن فلزمه جميع القبه ولو ازيدت قيمته في السعر او في اليد
حتى صار يساوي الفين ثم اعتقه فانه يسع في الف درهم قيمة الرهن هذا
اذا كان المقتن معسرا فان كان موسرا لزمه المال وانما يسع العبدني
الاقل من قيمته يوم الرهن ومن الدين ولو اقر على عبده بدين او بتملاك
مال فانه يلزمه لان العبد ماله واقرا في ماله جاز فان كان العبد حاد
قدر قيمته وقت العتق ينظر الى قيمته وقت الاقرار حتى ان قيمته لو كانت
وقت الاقرار مائة ووقت العتق الف لزمه الف بخلاف الرهن فان ملكه ينظر
الى الاقل كما قلنا ولو قتل عبدا لرجل ودفع به وكانت قيمة العاتل مائة
فقام مقامه فلما عتقه المولى يجب عليه قدر قيمته وذلك مائة درهم بقتله
عبد قيمته الف ودفع به فاعتقه المولى يجب عليه الف درهم وذلك قدر قيمته

في القيمة بغيره

يوم العتق والعتق بينهما ان الدين هنا يدور في رقبته العبد والدين قام
مقامه كانه هو واما الدين اذا كان على المولى فهو ذمته وانما تطلق بالعبد
بحواله يفتقر الى الاقل كما قلنا **باب البيوع في الرهن**
وغیر بوكالة العاصي وعمرها او رد محمد رحمه الله الباب لفرق
بين المعير والمستعير من جبر بينهما على البيع ومن لا يجبر الاصل في
الباب ان من قضى فيه مضطر الا يوصف بالتبع لانه انما يكون متبرعا
اذا كان مختارا كما قلنا في الوصي اذا اشترى على اليتيم من ماله والمهر اذا اشترى
على الوقف بيبانه رجل اعار جارية من رجل ليرهنها فله بها الف
ثم مات المستعير ولم يدع مالا فاراد الغريم ان يبيع الجارية ليس له ذلك
لان ملك الجارية للمعير فلا يجوز بيع ماله بغير رضاه بخلاف ما اذا كانت
للمستعير فانها لا تدخل في الميراث مع الدين المستغرق فان قال المعير انما
ارضى بالبيع حتى يسقوني منه من الهن والى المرتهن فان كان ياتئنها وفا في
الدين ليس له ان يمنع لانه منعته وان لم يكن شيء وفاقه ان يمنع حتى يستوفى
جميع الدين ولو لم تمت المستعير ولكن مات المعير وعليه دين فان قال المعير
يجبر على الفكاك لانه حبسه وليس له ذلك لان الميراث انتقل الى الغريم
فصار كالفاسد الا ان الغريم حق الجبر لما معه من الامر فلا يشترع الا بعد وفا
ماله لم يباع في دين غريم المعير **باب الرهن والحجاية عليه**

اورده محمد رحمه الله الباب ليقول في الرهن المحني عليه من القابض
والمنصوب المحني عليه والاصل في ذلك ان يادى الرهن
تدخل في الرهن وتوجب انقضاء الدين على الرهن والزيادة وتعتبر فيه
الرهن يوم العقد وقته الزيادة وقت الفكاك كما قلنا في الزيادة المتولدة
من المهر من سانه رجل قطع يد جارية رجل قيمتها الف درهم
مولاها محسرة يد وقد صارت قيمتها خمسمائة ماتت في يد المهر من قطع
الميدان الرهن بما فيه ويرجع الرهن على القاطع محسرة يد لانه فوته ذلك المقدار
من الجارية ولو لم تمت الجارية ولكنها ولدت ولدا ليساوي خمسمائة ثم ماتت
وبقي ولدها فان ولدها يبقى بما تيز وخمسين وذلك النصف للرهن ان يخل من
القاطع سبع مائة وخمسين لان الجارية مائة ماتت في يد المهر صار مستوفيا
بما تيز وخمسين وخمسمائة على العاقله لان ذلك يد النفس وما يتاخر وخمسون على
القاطع في ماله لان نصف البدل انقطعت عنه السراية فبقيت ماله ونصف
انصلت به السراية وصارت نفقا فيجب على العاقله الا ان محسرة يد من
جميع الارش للرهن لانها بدل اليد واليد لم تدخل في العقد فنصف ذلك
من مال القاطع ونصف ذلك على العاقله وما يتاخر وخمسون تكون رهنان يد
المهر وذلك بدل نصف الرهن فان هلك ما يتاخر وخمسون بقي الولد رهنان
بما تيز وخمسين لان ذلك الارش كان بدلا لجارية فاذا هلك جعلنا ما كانا به ملكا

بلا بد فتسقط حصتها من الدين ولو هلك الولد قبل ذلك او بعد جعل كان
لم يكن لان الزيادة اذا لم تنزل الوقت الفكاك فلا عبر بها وتبين ان الجارية
هلكت بجميع المحسرة يد من الدين وانه لا شيء على العاقله فيرد عليها ما اخذ
منها ويؤم المهر بما تيز وخمسين ايضا ان كانت هالكة وان كانت قايمة ايضا
لانه تميز انه اخذ ذلك بغير حق لانه قد استوفى جميع ذلك بالهلاك ويؤم
القاطع للرهن بما تيز وخمسين ايضا لانه اخذ ذلك فقد تميز ان عليه جميع ارش
اليد من ولو كان ذلك غصبا كان كما لو قطع رجل يد جارية رجل فغصبها
منه اخر فماتت من القطع فصاحب الجارية بالخيار ان يشأ ضمن القاطع جميع القيمة
ويرجع القاطع على الغاصب محسرة يد وان شأ ضمن القاطع محسرة يد ويضمن
الغاصب محسرة يد ايضا ولا يرجع احدهما على صاحبه بشئ من الفرق بينهما ان
باب الرهن رجل معني من معاني الالايفات هلك بالرهن فكانه ان القاطع مما
تولده واما في باب الغصب لم يوجد منه معني يد القاطع منه فله ان
ياخذ الالف تامة ثم يرجع هو على الغاصب نصف القيمة لان تحت التضمين تملكها
وان شأ يرجع على القاطع بخبايته وعلى الغاصب بما غصبه

باب الشراكة لم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب جميع
ما يكون في الشراكة وانا ان شاء الله اذكر من اصول الشراكة ما سيجي ثم اعود
الى قول محمد في الجامع لان ما اذكره جميعه مما نقل عن ابي حنيفة رحمه الله

اصل الشركة ان يمتنع جميع ما اشترك الناس فيه وانما الفقهاء
اعتبروا ما يلزم شرعا فسموا بذلك وصححوا الشركة بالابد والاعمال بالاموال
وفي كل شركة من هذه عتاق ومفاوضة والشركة بالاموال مفاوضة كانت او
عتاقا لا يصح الا بالدرهم والدراية الحاضر ولا يصح بالغايب وانما شركة
المفاوضة بالاموال فانها لا تكون مفاوضة حتى تعقد عقد الشركة على جميع ما
لكل واحد منها من مال حاضر في يده او في يد مودعه مما يصح به الشركة من
الدرهم والدراية وان يكون مالها سوا في القدر والقياس فان كان في مال احد
فضل او صار فيه فضل انتقضت المفاوضة والمفاوضة اذا انتقضت صار
عتاقا وينبغي لكل واحد من الشركيين ان يكون حرا عاقلا بالغ وان يكون من اهل
الكفالة وينبغي ان لا يختص احد الشركيين بحاجة دون شركة والشركة كلها
مبناه على الوكالة واما شركة المفاوضة فمبناه على الوكالة والكفالة معا
وبجوز ان يشترك احد اهل القصاران وحدا وقصار على ما ربحا فهو بينهما
ولا يجوز ان يشارك صاحب بعير صاحب بغل فان عمل فوجب لهما من اجدايته
فهو له وان كان الا فرعا عنه فله اجر مثل ولا يجوز الشركة على المباحات فان
عمل لكل واحد ما اخذ وللذي اعانه اجر مثله ولا يجوز به نصف ذلك واصل ذلك
ان يشترط على الدرع العمل على ما يريدان والوضيعة على راس المال لانه انما
استحق ذلك اما بالاعمال او بهما فاذا عرفنا ذلك قال محمد رحمه الله تعالى

كتاب الشركة او رد محمد رحمه الله الباب ليفوت
العقد بصفته واحدة وبين العقد بصفته والاصل في ذلك
ان قيمة الدراية تعتبر لتجميع شرط الربح وقت العقد ولتحصيل ملكة الشركة
وقت الشراء لتحصيل الربح وقت القسمة **باب** انه رجلان اشتركا
واحدة الف درهم وللآخر مائة دينار قمعا الف وخمسة مائة درهم فان هلك
احدهما لم يقبل الشرا ففسدت الشركة لان مال الشركة امانة كما قلنا ان اصله
الوكالة الا ان الوكالة هنا لم تكن مطلقة وانما دخلت تحت الشركة ضمن
وتبعها فاذا بطلت الشركة بطلت الوكالة ايضا فما اشتراه الاخر بعد ذلك
كان له خاصة ولو لم يملك مال احدهما حتى اشترى احدهما بماله بعد ان هلك
مال الاخر فالمشترى يكون بينهما لان الشركة صحه وقت الشراء وانما فسدت
بعد ذلك ثم انحلوا اما ان يكون المشتري صاحب الدراية او صاحب الدرهم
فان كان المشتري صاحب الدراية فالعبد يكون بينهما انما شاء لصاحب الدرهم
خمس ان كان راس المال كذلك ولو كان صاحب الدرهم هو الذي اشترى ثم
هلك الدراية لم يربح صاحب الدرهم ان يرجع على صاحب الدراية ثلثه او اقل
الدرهم لانه اشترى خمس الجار بد ثلثه وثلثه اجاسه لشركته وكذلك
لو بيعت الجار بد بوضيعة او ربح ويرجع المشتري على صاحب بمائة لاجله
وكذلك لو ماتت الجار بد قبل البيع كانت من مالها ولو لم يملك احد المالين

حتى اشترى كل واحد منهما بما انفسه فاشترى هذا غلاما واشترى هذا جارية
ثم هلك الغلام والجارية فان كل واحد منهما يرجع بما ثبت له فصار جارا لغير
رجوع على شريكة مخسبي ماله ويرجع الاخر لثلاثة اخماس درهمه ولا تقاضا الا
ان شقق على التقاض ان حقه مختلف سواء كانا اشترى بصفة واحدة
او بصفةين ولو كانا اشترى بالمالين عدا واحدا في صفة واحدة ثم هلك
اوسع بوضيعة فلا تراجع بينهما الا كل واحد منهما عقد لنفسه ونقد في عقد
نفسه فلم يكن للاخر فيه فعل شركة العنان لم يرد لها محرجه الله تعالى اجماع
بابا وانما جابجلا فاقول نريد ان نعرف ما العنان ولم سميت عنانا انما
العنان هو المعروف وهو راس الحمام وانما سميت هذه الشركة عنانا لانه سلم
اليهم الامر على ما ياتي فكأنه سلم اليه عنان الفرس وشركة العنان ان يخرج كل واحد
منهما ما لا فيشتركان فيه في التجارات كلها او في نوع خاص تساوي في المالين او
تفاضلا خطأ الما ليزاولم خطأ ويجوز لهما ان يبايعا ويبيعا ويبيع بالتقدي
والنسيئة ويوكلوا في الرهن ويحبالوا في بيع ما يابعه الاخر وان يدفع المال
مضاربة وله ان يستاجر الاجر وليس لاحدهما ان يعقبا على مال او يشتري
بدلين وليس لاحدهما ان يخاصمه فيما يابعه الاخر او ادانه وما اشبه ذلك ولو
قال كل واحد منهما اعلم في برأيه كل ما ذكرنا انه لا يجوز الا الهبة
والعرض وما كان ان لا مال قال محرجه الله اذا اشترك الرجلان

عليه

شركة عنان لهما الف درهم وللآخر ما به دينار قيمتها الف درهم به
درهم ولم يشترى شيئا حتى اتضعت الدرايتان وصارت تساوي الف درهم
ثم اشترى بالدينارين جارية ثم هلك الدرهم فانها هلكت مال
صاحبها لما ذكرنا قبل واجاز به المشتري بينهما نصفان ويرجع صاحب
الدرهم على الاخر بنصف الدرايتين يوم الشراء لان قيمة الدرايتين يوم
الف درهم وقد ذكرنا انه يعتبر بقيمة الدرايتين بوقوع الملك يوم الشراء
سواء فصار المشتري بينهما نصفين ولو اشترى او لا بالدينارين جارية
قبل ما اتضعت فاجاز به بينهما اخماس لانه ينظر الى قيمة الدرايتين وقت العقد
وذلك الف وخمس مائة درهم والدرهم الف فاجعل كل خمسين مائة فصار
الدرهم سهمين والدرايتان سهمين ولما هلك الدرهم هلك على مالكها
فيرجع صاحب الدرايتين مخسبي دينار وذلك ربع دينار اذا اشترك
الرجلان شركة عنان لهما الف درهم وللآخر ما به دينار قيمتها الف
وخمس مائة فاشترى بالدينارين جارية وبالدرهم علامته باعاد ذلك كله في
درهم فاذا اراد ان يقسمها فانها يقسمها بينهما اخماس لصاحب الدرهم
ثان مائة وذلك خمس الافين وصاحب الدرايتين الف ومائتان وذلك ثلاثة
اخماس الافين ثم يرجع صاحب الدرهم على صاحب الدرايتين ثلاثة اخماس الف
وذلك ستمائة لانه اشترى بخمس لنفسه ولثلاثة اخماس شركة وذلك

على قدر راس مالهما ثم يرجع صاحب الدنانير على صاحب الدرهم خمس الدنانير وذلك
اربعون ديناراً وقيمتها ستماية فصار ثمنه كل واحد منهما على صاحبه سواء كان
شأناً أو ثمناً وإن شاء إلا رجل دفع إلى رجل مائة دينار قيمتها الف درهم
على أن يشتري المدفوع اليه بالف درهم من ماله على أن يخرج من شيء كان بينهما
نصفين صح وصار كأنه قال اعلم في نصيبك على أن الرجح كله لك واعلم في نصيب
على أن سدس الرجح لك فخرجي المضارب به يحتاج إلى حساب له نصف حشر
لأن المال بينهما أخماس وكان الشرط بينهما نصيف فخرج من عشره قال
الدافع ثلاثة أخماس وذلك ستمائة ومال المدفوع اليه خمساً وذلك أربع مائة
فلما شرط للمدفوع اليه النصف وذلك خمسة فصار كأنه قال اعلم في نصيبك
وهو أربعة على أن رجح كله لك واعلم في نصيب وهو ستة على أن سهم واحد
لك فثبت أنه دفع ماله مضارباً بالسدس فإن لم يشترب الدنانير شيئاً بقيت
قيمتها وصارت القائمة اشتري بالمالين جاريد فهي بينهما فصار لأنه يعتبر ثمنه
محصل الملك يوم الشراء ثم باعها بوجه الف درهم فنصف الرجح له خاصة بدرهم
ونصف الرجح على المضارب بينهما أسداساً السدس له وخمس الأسدس لصاحب
الدنانير ولو اشتري بالدنانير عبداً والدرهم جاريد ثم باع ما اشتري
بالدنانير ورجح فيه فله السدس ولو اشتري بالدرهم ورجح فلا شيء لصاحب
الدنانير ولو استصفت ثمنه الدنانير يوم الشراء حتى صارت تساوي ثمانية دراهم

ثم اشتري بالمالين عبداً فالعبد بينهما اتساع خمسة اتساعه لصاحب الدرهم
ولصاحب الدنانير أربعة اتساع العبد ونقسم العبد بينهما على ثلثة المالين وثمن
الشرا لأنه يعتبر ثمنه الدنانير لو وقع الملك يوم الشراء وقت الشراء ما كان
ماله ثمانية دراهم فاجعل كل ما تسرهما فمصدر الثمانية مائة أربعة أسهم والالف
خمس أسهم وإذا باع العبد ورجح فيه لستون كل واحد منهما راس مالها ما
بقي يقسم بينهما فاجعل خمسة اتساع الرجح لصاحب الدرهم وخمس أسداس
أربعة اتساع لصاحب الدنانير وسدس لصاحب الدرهم

باب شركة الرجلين يكون بينهما الجاريد والدار
أورد محمد رحمه الله الباب ليس ما هو مال يقض وبغير قضا وما ليس مال إلا
يقض القاضى وأورد أيضاً ما يكون على الغائب المشتري منه وما يكون
على المشتري وحده وليؤخذ من الآله والدار والاصل في ذلك
أن ولد المغور حر بالقيمه بإجماع الصحابة وصواب العلم وأصل آخر
وذلك أنما يجب على الجاني ما جنى وما لم يجز الشئ عليه فيه وأصل آخر
أن المال المشترك ما ضاع ضاع بحساب وما بقي بقي بحساب جاريد
بين رجلين عصبة رجل وباعها من آخر ولم يعلم المشتري بذلك فلو ردت عند
المشتري أو لا فإنه إن المغضوب منها ما ما البينة على الجاريد فالقاضي يقضي
لها بما جازيد لأنها غير ماله ويقضي لها بالعقران الوطى دار الاسلام

لا ينفك عن وجوب العتق به اوله ودم الغرامة وهما سقطت العقوبة للشبهة
فوجب العتق وتجب قيمة الولد لانه ولد المغور ويكون خيرا بالقيمة ويرجع
المشتري على البائع بما ادى من ثمن الجارية لانه اشتراها بذلك ثم استحقها
غيره ويرجع بقيمة الولد لانه غرم في ذلك فكان هو موجب الغرامة يجب عليه
المرد ولا يرجع عليه بالعقل لان العتق بدل الوطى وذلك فعل الوطى العلق للبائع
فان قيل ان الولد لا يكون الامن الوطى فان لزوم بالسبب لزم المسبب
قلنا ان المسبب لا يجب عليه غرامة لتي اياه في الحرب وابوه كافرون
له ان يقتل اليه فان عقر فرس اسد حتى جاعه فقتله لا يكره له ذلك
ولو كانت الامه دابة ثم استحققت فانه ياخذ الدابة واولادها ويرجع
بقيتها الجميع على البائع لان الدابة لا يجب العتق وانما يلزم العتق عتق به لا غير
فاذا قضى القاضي لها بذلك وقبض الجارية ولم يقبض العتق ولا قيمة الولد
حتى غاب احدها يقبض الاخر نصف القيمة ونصف العتق ثم حضر الغائب فهو الجار
ان شارك القاطن فيها قبض وان شا ابيع المشتري بالنصف الباقي لان ذلك
اتصل بقضاها فصار مشتركا ولو كان القاضي قضى لها بالجارية ولم يقبض شي اخر
حتى غاب احدها ثم قضى للاخر نصف العتق ونصف قيمة الولد ثم حضر الغائب يقبض
له مثل الاخر فاهما قبض ما قضى له من قيمة العتق شاركة الاخر به لانه بدل
البضع والبضع في الاصل بينهما فكذلك المرد منه واما الولد لا يصير مالا

امن

القاضي

الايقضا

الايقضا وما قضى لاحدها لم يكن للاخر فيه شرك الا ترى ان الولد لو مات
لو مات لم يكن عليه شيء للاخر ويكون لكل واحد قيمته الولد يوم القطار اي
وناقضا فان كانت الجارية ميتة فقيمة الولد والعقرا ذكرنا والحضومة
في ذلك بين المشتري والمغصوب منها واما قيمة الجارية فان شا المغصوب
منها خاسم الغاصب وان شا اخاصه المشتري فان رجعا على المشتري يرجع على
الغاصب وان رجعا على الغاصب فلا يرجع على المشتري لانه مغور ولو كان
مكان الجارية دار فبني فيها بنا فالقاضي يحجز المشتري باخذ امرين اما ان يرفع
بناؤه وبأخذه ولا شيء له غير ذلك وان شا رجوع بقيته مبيعا على البائع
ولا شيء له في البناء وكذلك اذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وليان فغاب
احدهما وقضى القاضي للحاضر نصف القيمة ثم حضر الاخر وقضى له فايها قبض لا
شركة للاخر معه لان جناية المكاتب لا تصير مالا الا بقضا القاضي ولو قضى
لها جميعا فايها قبض شاركة الاخر كما قلنا في الولد ولو كان مكان المكاتب
عبدا فقتل رجلا خطأ فاختار دفع النصف الى احدهما كالاختيار للدفع في
الكل ولو اختار دفع الملك لا يكون اختيارا لانه لما دفع النصف دفع الحق فيجب
عليه ذلك للاخر ولو دفع الملك كان ذلك صالحا بدون الحق فهو على خياره
للاخر ولو كان قتل قسليزا واختار الدفع لولي احد القتلين لم يكن ذلك اختيارا
للاخر ولو كان عتقا فاختار دفع النصف على مال من القصاص عن الاخر وجب له نصف

القيمة لان العبد مال فيكون غنقه والمال كذلك الجح إذا اشترى الرجل
 عبدا بالف درهم وكفل رجل الثمن بامر المشتري وقبض العبد بعد الكفيل الثمن
 ثم غاب فاستحق العبد فإراد ان يرجع بالمال فان كان هو دفعه الى الكفيل فله
 ذلك والا فلا لان ذلك لم يكن ماله وان كانت الكفالة صحيحة فاذا حضر
 الكفيل فهو باختيار ان شاء اتبع البايع ان ذلك غير حقه وان شاء اتبع المشتري
 لانه ادى بامر فان اخذ من المشتري رجوع على البايع بذلك لانه لما غرم ذلك ملكه
 وكذلك لو ظهر انه جرد ومكانت او ما جرى مجراها ولو لم يقبض المشتري العبد
 حتى مات ليس له كذلك ان يرجع على المشتري ويرجع على البايع ولو كفل بغير امر
 المشتري فلا رجوع له على المشتري في الوصية كلها ولو كان صالحا على ان لا يرجع
 عليه فذلك جائز لانه اسقاط حق ولو كفل بجار فادى به رجعه رجوعا بكفل
 لان المودعي صالح والكفالة بالامر موجب للحق **باب** المفاوضة
 او دمج وجه الله الباب لفروق من ما بين البيع والشركة الاول ما لا يمتنع
 وبين ما ينقض المفاوضة ومن ما لا ينقض **الاصل** في ذلك ان
 المفاوضة توجب الوكالة والضمان بما يلزم من مال التجار **واصل** اخر
 ان البيع بما يتعين لزوم بالزوم التعيين وما لا فلا **باب** ان اشركا
 شركة مفاوضة ثم ان احدهما امر اخر ان يشرك له عبدا بالف درهم ولم يدفع اليه
 الثمن ثم افتقروا للمفاوضة ثم ان كل واحد منهما فاضر رجلا ثم اشترى الوكيل العبد

وقد علم الوكيل بمناقضتها او لم يعلم فالعبد لاول خاصة لان الدرهم لا يتغير
 في العقد فتترك الزمة في حيث كان لزمته فان شاء اخذ الثمن منه وان شاء
 اخذ من مفاوضه الثاني لانه كفيله فاذا اخذ ذلك منه كان له ان يرجع على
 مفاوضه الاخر فاذا رجع عليه فقد زاد ماله عن مال الاخر ففسدت المفاوضة
 لان الزيادة من جنس ما يجوز به المفاوضة وان ادعى احدهما من مال المفاوض
 رجوع شريكه الثاني عليه بالنصف لانه قضى دينه بمال الشركة ولو كان امره
 ان يشتري بغير حنطة ودفع اليه الكرفا شري الوكيل فذلك لم يصف الشرا
 الى الكروا انما اشترى بكم في الذمة ثم يفرق المتفاوضان وفاضل واحد
 منها اخر فان علم الوكيل بفرقتها فالشر لا مرد وجهه ان حق الاول بطل
 وحق الثاني لم يتعلق به فان نقد الكرا الدفع اليه فللشريك الاول ان
 يضمن اي الشريكين شاء وان شاء رجوع على البايع وللبايع ان يرجع عليهما باخذ
 الشريك الاول وان لم فالشريكين من الامر والشريك الاول لان الثمن مما خسر
 بالعقد فكانه اضاف اليهما حكما لانه اشترى بالامر الاول وقول احدهما
 قولهما فكان الامر كان منهما فيكون لهما فان هلك الكرف قبل العقد فان كان
 العقد وقع على عينه بطل العقد لان المتعين للعقد متعين للفسخ فلما هلك
 المعتود عليه بطل العقد وان كان وقع على كرم وصف لا يبطل ويغرم بماله
 لانه عاقده وهو باختيار ان شاء ضمن الموكل وان شاء شريكه الثاني لانه مفاوض

يعلم

في الحال فان اختار تضمين الامر فان ادى من طعام له خاصة لم يرجع
 الثاني عليه بشي وان ادى من طعام الشركة رجوع الثاني عليه بالنصف
 وان ضمن شركة الثاني فان ادى من طعام له خاصة رجوع بذلك كله عليه
 وان ادى من طعام الشركة رجوع بالنصف وانها ضمن رجوع على الشركة
 الاول بالنصف ان نصف المشتري له وان شاع ضمن مفادضا للماني
 المفادضة وحكمها حكم المفادضة والاولى والله اعلم مما قبض
باب رجوع أحد الشريكين على صاحبه حصته
 اورده محمد رحمه الله الباب ليعرف من الرجلين يكون لهما على رجل مال يقبض
 احدهما ما اشتراكا فيه من ذلك وما لا يشتركان والاصل في ذلك
 ان الحق اذا كان لرجلين اشتراكا في المقبوض منه وما لا فلا يملكه
 رجل له على رجل الف درهم فامر المطلب رجلا بان يقضيا دينه يقضياه
 ثم ان احدهما قبض منه شيئا فان كانا قضاياه عنه من مال مشترك بينهما
 اشتراكا فيما قبض والا فلا ولو كان امرها بالكمال فكفلا واديا عنه ثم
 رجوع احدهما على المطلب فليس للاخر ان يشترك لان كل واحد منهما له فعل
 غير فعل الاخر فلم يشتركا في الاصل فكذلك لم يشتركا في البدل وان امر رجل
 رجلين ان يشتركا له جارية بالف درهم فاشترياها ونقد الثمن ثم رجوع
 احدهما على الامر فلا شركة بينهما لما ذكرنا وكذلك في البيع ان حق الرجوع في

العقد

العقد يكون ولا شركة بينهما فيه فكذلك لا شركة في البدل ولو ان رجلين
 باعوا من رجل شيئا فقبض احدهما من الثمن شيئا شاركة الاخر فيه لانها
 يستحقان بالعقد والعقد واحد ولو بينا نصيب كل واحد فلا شركة بينهما
 عبد بن رجلين غصب احدهما من صاحبه وباعه من رجل فابيع في النصف حاز
 وفي النصف موقوف فان اجاز البيع المعضوب منه جاز ولا فلا فان اجاز
 وكان قد قبض الاول الثمن فله ان يشترك في العقد وجدر من واحد نصار كالمو
 وكله ببيعه ولو كان الفاضل احببنا فباعه من الشريك فابيع موقوف كما
 ذكرنا فجاز قبل قبض شريكه اشتراكا في المقبوض وان لم يحز حتى قبض شريكه لا شركة
 بينهما لان العقد واحد وقبل القبض هما مشتركان فان قبض قبل الاجاز تفرقت
 الصفقة لانه صار كانه باع ذلك الوقت ان الاجاز اللاحقة كالوكالة السابقة
 فليس له ان يشترك ولو كان الباع واحدا فاضاف العقد الى كل نصف وحصته
 ولم يكر لفظ البيع فكل احدهما لم يحز لان اول كلامه موقوف على اخر نصار
 كانه تكلم دفعة واحدة الاترك ان تفرق القبض كغيره والعقد
كتاب الوصايا اورده محمد رحمه الله الباب ليعرف الموصي له
 يحز ويتر الغرم والاصل في ذلك ان الموصي له بوصية يرسله
 شريك الورثة والغرم ليس بشريك للورثة لان حق الموصي له من حق الورثة
 لانه موصي له يسقط من المال فصاحته من غير الشركة كما ان حق الورثة في

جنس

التركة واما حق الغرم ففي يد التركة لا في عينها الا ترى انه اذا استجوب بيع
 له من التركة ولا يعطى من العيز فلا يكون شركا للورثة به بيبا انه
 رجل مات وترك ثلاثة الاف درهم فاقام رجل البيعة انه ارضى له ثلث ماله
 فقبض له القاضى ودفع اليه الف درهم والعيز الى الوارث ثم غاب الوارث فاقام
 رجل البيعة على الموصى له ان الميت ارضى له ثلث ماله فاقبضه قبل عشرين
 المثلث منها نصفه لانه طهر ان حقها في الثلث سواء فلوان الموصى له استهلك
 الف وهو بعسر وقد حضر الوارث فلم يوص له ان يشرك الوارث ولا يحتاج
 الى اعادة البيعة لان الموصى له شرك في الورثة واقامه البيعة من بعض الورثة
 اقامة لها على الجميع يشرك الوارث ويأخذ خمس ما في يده لانه لو كان حاضرا
 في الابتداء لكان المال على ستة اسهم للموصى له سهمان وللوارث اربعة اسهم
 فلما اخذ الموصى له الاول سهم وهو بعسر جعل كان لم يكن فيطرح سهمه في نصيب
 الوارث اربعة اسهم ونصيب الموصى له الثاني سهم فصارت خمسة فلذلك قلنا
 يأخذ خمس ما في يده ثم يرجع ان على الموصى له الاول اذا ايسر نصف ما في يده لان
 حقه سدس وقد اخذ ثلثا فهو خذ منه ونقصها منه على خمسة اسهم فاذا اردت
 معرفة الحساب تقول تحتاج الى حساب له ثلث ولها فيه خمس وذلك خمسة
 فلكموصى له من ذلك خمسة انكسر فضعه نصيرا لا يغير نصير في يد الموصى له عشر
 وفي يد الوارث عشرون وقد اخذ الموصى له الثاني الخمس وهو اربعة فاذا ايسر

له وفي يده عشر يأخذ ان منه نصف ما في يده وذلك خمسة فنقصها منها
 على خمسة اسهم فلكموصى له الاخر سهم وللوارث اربعة اسهم فحصل للوارث عشر
 سهما ولكل واحد من الموصى له خمسة ولو كان اقام على الوارث في الابتداء
 ثم حضر الموصى له فكذلك الجواب ولو ان القاضى قبض للموصى له الاول فلم يقبض
 الوصية حتى غاب ثم جاء الموصى له الاخر فادان بيمين البيعة على الموصى له الاول
 فان اخصموا الى ذلك القاضى قبلت بيعة لانه عرف ان الموصى له شرك في
 الورثة وان كان قاضيا اخر لا يجعل الموصى له خصما لانا لا نعلم انه للورثة
 وهو لا يدعي عين في يده ولا دين في دمه وليس كالذي قبض فانه يدعي عين
 في يده ان كان قاضيا ديننا في دمه ان كان هالكا فان نصيب خصما وسوا فيه
 القاضى الاول وغيره ولو كان الموصى له الاول قد قبض المال ثم جاء الموصى
 له الاخر فاقضه الى قاض اخر فانكر الموصى له ان يكون المال وصية فان قال
 هذا المال مالي او مال انسان اخر وهو دية في يدك فهو خصم لانه انكر حقه
 الا ان يقيم البيعة على الوديعة ولا يصير خصما ولو قال هذا المال وديعة
 عندي للموصى له فلا خصومة بينهما لانها اثبتت الحق لانتان واحد
 ولو قد تم الوارث الى هذا القاضى او الى قاض اخر انتصب خصما لانه يقوم مقام
 المورث ولو ان رجلا مات وترك دارا فاقام رجل البيعة ان له على
 الميت الف درهم ديننا فقبض له القاضى ثم غاب الوارث فاقام رجل اخر البيعة

على ان له على الميت الف درهم دينارا فلا حصومه بينهما ما لم يحضر الوارث
فلا يخلو اما ان يكون كلامه موصيا لها او يكونا غريما او يكون الاول موصيا
والاخر غريما او يكون الاول غريما والثاني موصيا له ففي هذه الفصول كلها لا يكون
خصما الا ان يكون موصيا لها وقد تقدم الحكم اما اذا كانا غريما فلا يكون
بينهما حصومه لان الغريم لا يحول له في غير التركة ولا وصي ولا وارث فلا يكون
خصما بخلاف الموصي لانه شريك الوارث في غير التركة فهو مقامه فيها
الاترى انه لو كان اوصيا له بعبد بعينه فادعى مدعى في بقية التركة لم يكن
خصما ولو ادعى مدعى ان الميت اوصى بهذا العبد وبعضه والعبد في يده
لا يكون الوارث خصما وكذلك اذا كان الاول موصيا له والثاني غريما لان
الغريم لا يدعى عينيا في يده ولا دنيا في دمه وكذلك اذا كان الاول غريما
والثاني موصيا له لان الموصي له لا يحول له في يد الغريم بوجه من الوجوه فلو
قدم الوارث كان خصما في هذا كله والله اعلم **باب من الوصايا**
اوردهم رحمه الله الباب لفوق حكم الحكم ومن حكم القاض والاصل
في ذلك ان قضا القاض ينفذ على سائر الناس لان قضااه متصل بحكم الامام
وحكم الحكم لا ينفذ الا على اللذين حكمه لانه ثبت بالتراضي والرضي لم يوصد الا
من اللذين حكمه قضا بمنزلة الصلح بينا ندرج مات وترك لائمه اعبد
قيمتهم سوا كل واحد منهم ثلاث مائة درهم واما له غيرهم فادعى احدهم

ان الميت

ان الميت اعتقه في مرضه وخاصة الوارث الى القاصي فلما اراد استخلافه
نكلا فان القاض ينفذ بعقته ان المتكول يدعي الارث ثم ادعى بعد ذلك عند
آخر ان الميت اعتقه في مرضه فطلب ثمنه فنكلا فالقاضي ينفذ بعقته وبقض عليه
بالسعاية لان القاض جعل الملك الاول فلم يبق الثاني وصيه الا ان الابن
اقر بعقته والعقود الاحتمل النقص والمال يحمل الرد ولو خاصه المالك
ايضا فنكلا فان القاض ينفذ بعقته وبما ير بالسعاية في قيمته لما ذكرنا فلو
ان العبد لم يخاصم الى القاض ولكن يخاصم الى حكم فالعبد الاول المخاصم
الى الحكم ونكلا قضى بعقته بغير شيء كما فعل القاض فان خاصه الثاني وحكما
رجلا فانه ينفذ بعقته ايضا بغير شيء ان حكم الاول لا يجوز على الثاني وحكم
الثاني لا تعلو له بالاول فسق كل حكم على احد وكذلك لو خاصه المالك
بخلاف قضا القاض ان حكمه ينفذ على جميع الناس ظمرا وباطنا فافترقا فلو
ان الاول خاصه الى القاض ينفذ بعقته بغير شيء ثم خاصه الثاني والمالك
الى الحكم فانه ينفذ بعقته بالسعاية لان القاض جعل الملك الاول وقضاؤه
يجوز على الثاني والمالك ولو ان الاول خاصه الى الحكم ينفذ بعقته بغير شيء
ثم خاصه الثاني الى القاض ينفذ بعقته بغير شيء لما ذكرنا فان خاصه المالك
الى القاض او حكم قضى بعقته بالسعاية واوردهم رحمه الله الباب ايضا
لفوق من الوصية بالعبد لرجل او من الوصية بالعقود والاصل في ذلك

ان العتق حقه تعالى وهو لم يرد فيها ملك لان من اخرج ملكه لله صريح والوصية
 حق لا يرد في فلا يخرج عن ملكه ما لم يكن على الميت سبانه رجل العبدان
 خرجان من الملك فاولى باحدهما لفلان ثم مات وارث فلها ان يعطيه
 ان العبد سبانه لان الوارث يقوم مقام المورث فكان البيان اليه كما لو كان
 المورث حيا فان قال احد الموارث جعل هذا وصيه لا تلفت اليه والبدان تنقلا
 على احدهما لان الميت فوض المذير اليهما فلم يجتمعا لا يتومان مقام المورث
 ولو ان الميت اوصى بعتق احد العبدين فقال احد الموارث اخذت ان يكون
 هذا العبد هو الذي بعتق عن الميت وقال الاخر اخذت الاخر فانه يجوز
 ما لم تنفق على احدهما لان الاختيار ليس الى احدهما انما هو اليهما فلو كان
 قال لاجدهما اعتقت هذا العبد عن الميت وقال الاخر اخذت الاخر عن الميت
 فعتق الاول يقع عن نفسه وهو ما من سهم الوارث الاخر وعتق الثاني يقع
 عن الميت لانما اعتق الاول لم يقع عن الميت فتعذر الثاني ان يكون عنه
 كما لو مات احدهما فان الباقي تغير الاتين ان من قال للعبد له احد المذير
 جرح على وجه الانشاء فاحداهما تغير الحق ولو ان الوارثين قال كل واحد
 منها لاجد العبد من قد اعتقتك عن الميت فخرج كلامهما معا لا يعتق احدهما
 ما لم يجمع عليه ويجبرها القاضي على ذلك فاذا بينا صار حر اعز الميت ويكون
 حكم الاخر حكم عبد من تركيز اعتقه احدهما ولو لم يعتق لکن اجمعا ان يكون

وترك

هذا

هذا جرحا عن الميت ثم اراد ان ينقل العتق الى الاخر لم يجز ولو اعتقه احدهما
 بعد ما اجمعوا عليه جاز لانه قد تغير وليس الى الوارث تغير العتق انما هو الى
 الوارثين واورده محمد رحمه الله تعالى بالناس ليبيد متى ينقل الارث الى
 الوارث ومن لا والاصل في ذلك ان الميراث لا ينقل الى
 الوارث وفيه دين ولا وصيه واذا لم يكن فيه احدهما ينقل مع زوج
 الروح سبانه رجل اوصى بعتق عبده والعبد فوجم محرم من الوارث
 فانه لا يعتق بالقرابة لما ذكرنا انه مسغول بالوصيه وهو حاجه الميت والوارث
 لا يملك الا الفاضل عما ذكرناه فلو اعتقه الوارث جاز عن الميت لانه غير
 المعتق بخلاف ما ذكرنا قبل ويجوز عن الوارث له باثنا وعلقا والفسد
 بينهما ان الوصي انما يعتق بالوكالة والوارث لا بد له من تعلق باصل الملك
 ولو لا ذلك لكان بعتق العبد موت السيد ولو لم يكن ارث ما يحيى عليه
 يكسبه للوارث ولو ان رجلا زوج ابنته من عبد برضا ما حاز النكاح
 ثم اوصى بعتق ذلك لرجل ثم مات وترك بنتا وعما والعبد دونهم محرم
 من العم ومن الموصى له فانه لا يعتق ولا يفسد النكاح حتى يتبين ان الموصى
 له مقبل الوصيه لان الوصيه تمنع ملك الوارث فلا يبطل النكاح فان قيل
 غنوبه ابنته وتم النكاح على حاله وان رد الوصيه بطل النكاح لان الزوج
 ملك من نفسه واعتق بقرابته للعم فان مات الموصى له قبل القبول والرد

عقود لا تعلقات فقد ملكه بالوصية لان الوصية انما تكون موقوفة
 لان كل احد لا يرضى بالملك فان مات قبل البيان علم من طريق الدلالة انه
 راض وقد اتفق المال بقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ولو لم يكن
 للميت سوى هذا العبد ففسد النكاح لان العقد باكر من الملك فيبقى على ملك
 الميت فيفسد ولو اوصى بعقده لا يفسد النكاح لما ذكرنا من الاي
 ولو كان مهرها باقيا عليه فارادت ان تبعة في ذلك كله لها ذلك
 ولا يفسد النكاح لانه دين لان حقها متعلق باصل الملك وبالدين
 واورد محمد رحمه الله ايضا ليفرق بين جحود الحق ثم الاعتراف وبس الاعتراف
 بين غير جحود والاصل في ذلك ان الوارث اذا جحد حقا
 لاحد المقلين له فقد اعترف بحق الآخر لئلا يمتنع اعترافها او احدها
 من غير جحود تقدم فكانه مقر لها ومعنى اقر لها اشركا ببيانه
 رجل ترك ثلاثة اعباد قيمتهم سوا فقال الوارث للعبد لم يعتقك الميت
 ثم قال بل قد اعنتك ثم قال للعبد الثاني مثل الاول وكذا المالك عتقوا
 جميعا بغير شيء لان جحوده العتق لاحدها لا يمنع الاقرار له لان من جحد حقا
 ثم اعترف به جاز لكن جحود الوارث يمنع الباقي فيقول كل عبادي جحدت
 حق الاخرين بجحودك في حقك فيرد الوصية كلها لانك معترف بما جحدت
 ولو قال لهم جميعا لم يعتقكم الميت ثم قال قد اعنتكم ببيع كل واحد منهم في ثلثي

ان الوصية

نفسه

قيمته لانه لما جحد لم يبين حقه ولما اعترف كان لكل جميعا فيعتقوا
 الملك وليس احدهم باولى من الآخر فوجبت السعاية
باب الوصايا بثلث ماله عند موته
 اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين اضافة تعرف وبس اضافة لا تعرف
 والاصل في ذلك ان التعريف لا يكون في شيئين متضادين
 ويفرق بين من يعرف بالاضافة الخاصة وبين من يتعرف بالاضافة الى من
 نضاف اليه والاصل في ذلك ان المضاف معرفة كالعلم ومنهم
 من قال انه اشتد تعريفا من غيره وانما ينظر من يتعرف بنفسه ومن يتعرف
 بغيره واصل اخر ان من يرد فيه الظن صار مجهولا والمجهول
 لا يجوز الاقرار له ببيانه رجل اوصى بثلث ماله لمولى له مولا
 اعنتهم ومولا اعنتوه فالوصية باطلة لان بالاضافة انتصتها والمراد
 بكل فريق منهم غير ما يراد بالفرق الاخر لان من اوصى لاسفل قصد الفضل
 ومن اوصى للاعلى اراد شكر النعمة فاختلف المراد واختلف المعنى فجهل
 من حيث القصد ومن حيث اللفظ والوصية متى جهلت بطلت كالاقرار
 والشهادة وانما دخل الاشتراك هنا لان اللفظ ما خود من الولاية ذلك
 يجوز في حق الاعلى والادنى قال الله تعالى ذلك بان الله مولى الذين آمنوا
 وان الكافرين لا مولى لهم وقال النبي عليه السلام مولى القوم منهم

رجل من العرب له موال اعتقهم واولاد موال وموالي موال فلو صرثت
 ماله لمواليه ثلث ماله لمواليه ولا اولاد مواليه وليس لموالي مواليه شيء
 لان حصص الوصية بمواليه والباقي يدخل على هذين الفريقين ولا شيء لموالي
 مواليه ولو لم يكن له الاموال واجد فله السدس ويرجع الباقي الى
 الورثة ولو كان غلق بموته عتقا فلا شيء لمن عتق بالوصية ولو كان
 عتق قبل الموت وبعد الوصية استحق لان الوصية تمامها بالموت وتوقيت
 الموت كان مولى **باب الوصية ثلث ماله عند موته**
 لبي فلان اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الوصية للفقير والوصية
 للفقير والاصل في ذلك ان الوصية للفقير صلة للناس والوصية
 للفقير صلة لله عز وجل **اصل اخر** ان الوصية للعلوم يجوز
 والوصية للجهول لا يجوز **باب** انه رجل اوصى لبي فلان فان كانوا
 محصورين خارت الوصية لانهم اذا يعرفون بالاحصاء وان كانوا لا يحصون
 لا يجوز الوصية لاجل اكمالهم ولو اوصى لفقير بني فلان خارت الوصية
 سواء كانوا محصورين ولا محصورين لان هذا حق لله تعالى فيصرفه اليهم جميعا
 ان كانوا محصورين ولا يفيد دفعه الى من شاء من فقرائهم ولو اوصى لثلاثي
 بني فلان خارت الوصية سواء كانوا محصورين ولا لانهم ان كانوا محصورين
 فلهذه صلة وان كانوا لا يحصون اعطى الفقراء منهم لان التيمم للحاجة

في وصية لبي فلان

قال الله

قال الله عز وجل واليتامى والمساكين والسبيل فقرته باصحاب الحاجة
 قوله انه منهم وكذلك لو اوصى لارامل الا ان الرجل لا يدخل فيهم
 لانه لا يطلق الاسم عليه وهو ما خوذ من الرسل اي لم يتوها غير الرسل
 لما عدت الرجل وكانت العرب تقول لم يرحل في حاجه وعاد خائبا تريت
 بواك اي لم يصب غير التراب والرجل لما كان بالحاجة في معنى المراه ساع
 ان يقول له هذا القول لكنه لا يحى الا مينا قال

هاذي الارامل قد قضيت حاجتهم فمن الحاجة هذا الارامل الذكر الاتراه
 لما اطلق اراد النساء وما اراد الذكر تيمم والله اعلم **باب الوصية**
بالخدمة والعلة والشر والسكنى اورد محمد رحمه الله الباب
 ليعرف بين ما ينقسم ويبر ما لا ينقسم والاصل في ذلك
 ان الوصية بالخدمة والسكنى تعتبر خروجها من المثلث كما ان الوصية
 بالمال تعتبر خروجها من المثلث ايضا وانما كان ذلك لان العين نصيب
 من الورثة في المثلث التي تنفع بها الموصي له والقسمة على ضربين
 قسمة عين وقسمة ثياب لان الاعيان خلقت للاستفاد والاستفاد ثابته
 تكون بقسمة العين وثابته تكون بقسمة الثياب **باب** انه رجل
 اوصى بخدمه عبده لرجل سنة ولاخر سنتين وادى الورثة ان يحزوا
 ولا مال له غيره فان خدمه العبد تقسم على تسعة ايام خدام الورثة

سنة ايام والموصى لها ثلاثة ايام حتى يمضي تسع سنين والاعتراف
هنا لا يمكن قسمتها فتنقسم الوقت ضروري وان كان العبد يخرج من الملك
خدم صاحب السنة يوما وصاحب السنين يومين حتى يمضي ثلاث سنين
وذكر ذلك لا يخرج من الملك واحاق الورثة وان الوصية بسنة معينة
مثل ان يقول لفلان هذه السنة ولفلان هذه السنة وسنة اخرى
فان كان العبد لا يخرج من الملك ولم يخرج الورثة ففي المسئلة الاولى يخرج
الورثة اربعة ايام ولكل واحد منهما يوما الا في السنة الاولى تدخلت
الوصية فاستويا فاذا مضت السنة الاولى فقد انقضت وصية احدهما
وفي السنة الثانية يخرج الورثة يومين والموصى له يوما لانه هنا تفرد
بالوصية فان تشاجر واعلى البدايه بالحزبه يقرع بينهما تطيبا لانفسهم
ولو كانت الوصية بدار تقسم بينهم حتى تمضي المدة المعينة
باب الوصايا التي يرجع في بعضها
ورد مخرج الله الباب ليفرق بين الوصية المرسله والوصية المعينه
والاصل في ذلك ان الرجوع عن الوصية صحيح لا الوصية
تلك بعد الموت وتامها بالموت والوصايا على اربعة اوجه منها ما
ملك الرجوع عنها قولاً وفعلًا ومنها ما لا يملك الرجوع عنها قولاً
ولا فعلًا ومنها ما يملك الرجوع عنها قولاً وفعلًا ومنها ما يملك

اذا كان

الرجوع

الرجوع عنها فعلًا لا قولاً اما التي يملك الرجوع عنها قولاً وفعلًا
فالوصية بعين من اعيان ماله اذا قال رجعت عن الوصية صح وان باعه
بطلت الوصية واما التي لا يملك الرجوع عنها قولاً ولا فعلًا كالدينار
المطلق لانه اعتاق بعد الموت واما التي يملك الرجوع عنها قولاً
ولا يملك فعلًا فالوصية بثلاث ماله فانه اذا قال رجعت عن الوصية صح
ولو باع جميع ماله لا يبطل الوصية حتى انه استغاد مالا اخر فبطلت
الوصية فيه واما التي يملك الرجوع عنها فعلًا لا قولاً كالدينار
المعقد وهو ان يقول ان مت من سفرى هذا او مرضى هذا فملك
الرجوع قولاً وملك فعلًا بان يبعه سائر رجل اوصى بثلاث ماله
لفلان ولفلان ولفلان ففلان منه مائة ولفلان خمسون وثلاث ماله مائة
فالمايه يكون بينهما اي المعين لها الاما ولا شيء الاخر لانه جعل نصيب الاخير
مقدرا فصار كسهم اصحاب العرايض والاخر كالعصب ولو كان ماله اكثر
من مائة وخمسين دفع اليها اسهمها وما بقي كان للثالث ولو كان قال
الملك الذي اوصيت به فلان هو فلان صار رجعا عن وصية الاول
وموصيا لآخر **باب الوصايا بالنفقة**
ورد مخرج الله الباب ليفرق بين الوصية بالنفقة وبين الوصية المطلقه
والاصل في ذلك ان الوصية بالنفقة وصية بجميع المال

لوم

لجواز ان يطول عمره فيستوفي جميع المال وان يكون في المال قلة
واصل اخر ان الوصية نافذة ما من الملك الا اذا جاز الوارث
 فانه ياخذ الجميع لان الحق لهم كان فاذا ابطوا اجتمع بقيت الوصية للموصي
 بها يساويه رجل اوصى ان ينقل فلان كل شهر خمسة دراهم ولاخر
 ثلث ماله فان اجازت الورثة قسم المال كله على سنة اسهم ان الموصي
 له بالتفقه موصي له بجميع المال ولاخر ثلث فقسم بينهما على طريق المنازعة
 فالثلاثان لصاحب التفقه بلا منازعة والثلث بينهما نصفان لان المنازعة
 استوت فيه **باب الوصايا التي تكون رجوعا والتي**
لا تكون رجوعا اورد محمد رحمه الله الباب لمفرد لفظ يكون
 راجعا عن الوصية وبغير لفظ لا يكون راجعا عن الوصية **والاصل**
في ذلك ان ما كان كذا لا يكون راجعا وكل كلام صحيح في رجوع
 يعتبر **واصل** اخر ان الرجوع عن الوصية يصح فنان
 يكون صريحا وبان يكون دليلا يساويه رجل اوصى بثلث ماله ثم
 قال الشهود اسعدوا ابني لم اوص فلان بشي ثم مات فالوصية على حالها
 لان هذا كذب وليس برجوع الا ترى ان رجلا تزوج وقال لم اتزوج
 لا يكون هذا رجوعا لانك لا تفكر في هذا ولو قال الوصية التي اوصيت
 فلان فهي باطلة او قال رجعت عنها صح لان الوصية تختم الرد كالماتة

ولو قال

ولو قال الوصية التي اوصيت بها فلان هي فلان واري كان هذا
 رجوعا ايضا لانه جعل الوصية للورثة ولا تكون للمسلمي الا سهم والله اعلم
باب الوصية بوصيها الرجل وعليه دين وله عبد
فباع لاصحاب الدين دينهم ثم خرج ثلث ماله
 اورد محمد رحمه الله الباب ليقرب من الوصية والدين **والاصل**
في الباب ان الدين غير ماله للمدين على المدينين والوصية بمنزلة
 الهبة ساوية رجل اوصى لرجل بعبد يساوي الدين درهم وثلث النار
 عشر الا ان درهم وعليه الفاد درهم ديناهم مات وليس له مال حاضر غير
 العبد فللفرد ان يبعوا العبد في دينهم ولا ينتظرون خروج الدين لان
 الدين حقهم لانه بدل ما لهم فان باعه العاضى بالف وحسب ما به وقيمة الف كما
 ذكرنا نقض الغرض ثم خرج الدين فللفرد ان ياخذوا بدينهم للموصي
 ان ياخذ وصيته وبقي من العبد الفاد وحسب ما به لان حقه كان بغير العبد
 فلما بيع اشغل الي الثمن ولو باعه باقل من قيمته بمقدار الثمن جاز وليس
 له غير الثمن **باب الوصية التي تقع لاقل من سهمي**
 اورد محمد رحمه الله الباب ليقرب من التثنية والجمع **والاصل في ذلك**
 ان لفظ اجمع يكون للاثنتين فان زاد عليها ولفظ المسة لا يكون لغيرها
واصل اخر ان الوصية للموجود تصح ولا تصح للمعدوم لانها تملك

والمدوم لا يملك بسانه رجل اوصى ثلث ماله لبني فلان وهم سبعة فاذا
البنون خمسة فالثلث كله لهم ان اضافه الثلث للموجود يصح لانه لو لم يقل
هم سبعة كانوا يستحقون الكل فكذلك ههنا ولو قال اوصيت لبني
فلان عمرو وحامد فاذا اوصيت ولم يكن فالثلث كله للحي لما ذكرنا ولم
يسم ولكنه قال ثلث مالي لبني فلان فاذا اليس له الابن واحد فله سدر
لانه اضاف الى ثمنه ولم يوجد يستحق ذلك الموجود منها ما وقعت
به الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم ثلاثة فاذا هم خمسة
يعطى لثلاثة منهم والخيار للورثة نصار كما اذا ساهم
باب الوصايا التي يوقت لها الموصي محل او يكون المحل
اورد محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين كلام يخرج على صيغة الامر وبين كلام يخرج
مخرج المشورة ولم يفرق بين ما يكون صلة للناس وبين ما يكون لله والاصل
في ذلك ان الكلام اذا خرج مخرج الامر في مال الانسان بعد ما اوصى به
فالخيار للموصي له ان شاء تركه وان شاء فعله واصل اخر ان كان له
مخرج على ما قرره الموصي لانه هكذا ارادوا لانه ما بطلت الوصية فيرجع
الى الورثة وما كان قربة الى الله عز وجل محل لان المراد بالقربة القايده
القربة الحاصلة منها فكما تعطلت كانت القايده اكثر ولانه ايضا لا يوقع
منه الرجوع الى الورثة لانه حق لله عز وجل والله باق سانه رجل اوصى

الباب

لوصي

لرجل ثلث ماله سنو عليه منه في كل سنة ما يه درهم فالثلث كله لفلان
يصنع به ما شاء لانه اوصى له بالثلث نصحت الوصية ثم خرج كلامه بالتقدير
مخرج المشورة ولو قال اوصيت اربعمائة من ثمن ماله درهم فلا يعطى
الا ما يه كل سنة لانه لم يوصر بالثلث وانما اوصى ان يوقف ثلثه ثم يعطى
ذلك ولانه ربما مات الموصي لم يرجع الثلث الى الورثة ولو قال اوصيت
بثلث مالي للحي فخرج عن كل سنة حصة بما يتجرعهم فانه يدفع الى اقوام فيجوز
عنه في سنة واحدة وكذلك لو اوصى ان يدفع الى الفقراء كل سنة فانه
يدفع اليهم في مرة واحدة لما ذكرنا انها قربة وانها لا تعود الى الورثة
باب ما يصدق فيه الوصي اذا قال النفقة من مال
الميت وما لا يصدق اورد محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين ما يكون
القول فيه قول الوصي وبين ما لا يكون والاصل في الباب
ان الامين يصدق في براءة ذمته ولا يصدق في ابطال حق غيره ولا في الزام الحق
على غيره والباب على وجهين وجه هو مصدق وهو جلا ان الوجه الذي
هو مصدق فيه ان يقر بالنفقة على الصبي وماله وبالسبع والشر او خارج الامر
وجعل الابق وامسا الوجه الذي لا يصدق ان يقول ان عبد الصبي جني خيابة
فنديته او انه قضى عن الصبي النفقة من ماله وانفق على ذي رحم محرم فانه
لا يصدق الا بينه ولا يصدق في جميع ذلك الا بقدر نفقة مثله

والاصل

باب الرجل يوصي عنده ^{باب} **أورد محمد رحمه الله** ^{باب} **أورد محمد رحمه الله**

ليفرق بين من أوصى إن حج عنه وله مال يوصله وبين من ليس له مال يوصله
 وليفرق بين من يقول حج عني وبين من يقول أعينوا به والقول في ذلك
 أن حج الإنسان عن غيره لا يجوز مع القدرة ويجوز مع الضرورة إلى أن لا يرى
 ثوبها فإن سرى من ذلك انقلب نفلا لأنها عبادة بدنية ومالية
 فيجوز من حيث المال ويمتنع من حيث البدن فإذا أصاب البدن ما يمنع
 المهنوز كانت بالمال محذور أن حج عنه غيره فإذا يرى فقد رجح المهنوز إليه
 فصار المال هنا تبعاً فلم يمتنع المتبوع دون التابع بيب أنه رجل خرج من
 خراسان فاجتات بغداد وأوصى أن حج عنه فإنه حج عنه من منزله
 وكذا لو خرج حاجاً ثم مات في الطريق لاندما مات فقد بطل خروجه لا الحج
 والمأمور بذلك إنما يريد أن ينشئ حجاً مستقبلاً فيلزم من حيث كانت
 دار الميت التي أنه لو مات محرماً ما لزم الذي حج عنه أن ينشئ حجاً
 جديداً فكذا في السفر ولو أوصى بحج عنه ولم يبلغ الحج من منزله
 فإنه حج عنه من حيث بلغ ولو أعطى الوصي من حج عنه من الربد حج عنه
 وفضل من النفقة مقدار ما يعلم أنه كان حج به من التعلية فالوصي
 ضامن لأنه لما بعد كان أكثر ثواباً والموصى إنما كان قصده القربى فلما خالف
 ضمن ولو لم يفضل إلا شيء قليل من زاد وكسوم فلا عبرة لذلك الزيادة

ولو أوصى

ولو أوصى أن حج عنه فقيل له تلك لا يبلغ الحج فقال أعينوا به فإنه
 يعطى لذوي الحاجات من الحاج كما قلنا في الوصايا لئلا يفرط المحضون إذا غنى
 الفقراء منهم **باب من الوصايا في إجازة الوارث وصية**
أورد محمد رحمه الله ^{باب} **أورد محمد رحمه الله**

والاصل ^{باب} **أورد محمد رحمه الله**

الابن قدر الثلث إلا في الوصايا الثلث وهي ألف المرسلة والعق المبرج
 والمجاهة **والاصل** ^{باب} **أورد محمد رحمه الله**

كل واحد منها بنصف ذلك **والاصل** ^{باب} **أورد محمد رحمه الله**

من الثلث سواء كانت الوصية في المرض أو في الصحة لأن الوصية تملك بعد
 الموت وبما بها بالموت فاستوي ما كان له رجل له بلالة إلا أن يشاء
 فأوصى منها بالغير لرجل ثم مات وليس له الأورث واحد فحضر وارث الموت
 فأجاز وصية أبيه ثم مات وليس له مال إلا ما ترك أبوه فالوصي له يأخذ
 ألفاً بوصية الأب لأن ألفاً ثلث ماله وبقي هناك الفان ذلك مال
 الوارث فلما إجاز في مرض موته كانت إجازته كابتداء الوصية لأن الإجازة
 معروفة فكانت وصية ففادها من الثلث وثلث الف في الثلث الف
 لمحصل الوصية الف من الأول فثلث الف من الثاني ولو كان الأورث وصي
 ثلث ماله مع الإجازة فان لموص له الأول من الميت الأول والميت الثاني

ما حج

اجاز للموصي له الاول وصي وذلك كما بدأ وصية فباخذ كل واحد منها
 سدر الفرس ولو كان اجاز وصية ابيه ثم اعتق عبدا وقيمة مثل ثلث
 مال الميت الاخر في مرضه فاعتق اول من الاجاز لان العتق لا يجوز فيه
 الشركة فينفذ خلاف الوصية ولو اجاز ثم اقر على نفسه بدن فالفرس
 او فان الدين من الدين والسر لميت مال ما دام عليه دين ولو كانت الاجازة
 في صحة كانت الاجازة اول من الدين والعق لان الاقرار في الصحة اقل حالاته
 ان يكون فيه وفي المرض تكون وصية واجبة عليك الحجة والوصية ذكرا من الثلث
باب من الوصايا التي يجب للموصي له منها قبل الموت
 لا يجب اورد محرره الله الباب ليفرق بين ما يجب على العاقل وبين ما يجب
 على المجاني والاصل في الباب ان ما وجب على العاقل يكون
 بدلا عن النفس وذلك للموصي له وما وجب على المجاني فليس بدلا للنفس فلا يكون
 للموصي له واصل اخر ان الوصية بالعيز بنى بقاياها وتغوت
 بقواتها واصل اخر ان الوصية انما تنفذ بعد موت الموصي باجل
 من الوصايا بعد الموت فممن الثلث وبالم يوجد لا يستحق الموصي له شيئا
 سانه رجل اوصى بعد لرجل قطع رجل يد العبد في حياته الموصي فلا خلو
 من ثلاثة اوجه اما ان يموت قبل موت الموصي فان كان ذلك كانت القيمة
 كلها للمورث لان الوصية كانت بالعبد وقد فات قبل وقت النفوذ وان مات

حرم

بعد موت الموصي وقبل قبول الموصي له ثم قبل الموصي له الوصية فان خرج
 العبد من الملك على العاطع فيه اليد وفي نصف قيمة العبد في ماله حالا
 وذلك للمورث لان مقدار اليد صار ارثا قبل الموت فبطلت الوصية
 فيه كما لو اسلم الكل فتمه وحج فيه باقية وهي النصف على العاقل
 وذلك للموصي له لان ذلك بدل النفس ولو لم يقبل الوصية كانت القيمة
 للمورث على العاقل وذلك للموصي له لان ذلك بدل النفس ولو لم يقبل
 الوصية كانت القيمة للمورث على العاقل لان حكم اليد لم يتصل عز باقي
 الشخص فصارت نفثا والله اعلم **باب مع الوصايا من العامر**
 اورد محرره الله الباب ليفرق بين فعل القاصي مع مال الميت وبين فعل الوص
الاصل في ذلك ان القاصي لا يلحقه عهد لان فعله على وجه
 القضا يكون ولو لحقت عهده صار خصما وقضا الخصم باطل وكذلك امير
 القاض لان فعله كفعله وليس كذلك الوص سواء كان الميت اقامه او القاض لان
 فعل الوص مفوض اليه فكان غير فعل القاض سانه رجل اوصى لرجل
 وامره ان يشتري من ثلث ماله نفسه ويعتق عنه ثم مات وترك سعة ما يدوم
 فاشترى الوص نفسه بثمن يدرهم واعتقه ثم ظهر ان على الميت ستمائة درهم
 دينيا فبقيت اربعة مائة درهم اعطى نفسه بالمال كله صار مخالفا واذا خالف
 الوص او الوكيل صار مشتريا لنفسه فيجب عليه اعاده الثمن يد وان اشتري بكايد

والصبي والمجنون والمعتق
والأجنبي والمملوك والمعتق
والأجنبي والمملوك والمعتق
والأجنبي والمملوك والمعتق

منها فانه معقوب عن الميت فلا فعل ذلك ظهر للميت مال يخرج للميت
من ماله علم ان العتق الاول وقع عن الميت والثاني عن نفسه ولو ان الميت لم
يوص الى احد لكن امر القاضى امينا من امانيه ففعل في ذلك ثم ظهر الدين فله
لا ينفذ والعبد رقيق فباع لان امين القاضى فعله كفعل القاضى والله اعلم
باب من الوصايا الى يكون بعضها رجوعا عن الوصية ويكون
بعضها غير رجوع ويكون بعضها مما بقى من المال يوم العتق وبعضها
يوم اوصى اوردهم رحمه الله الباب طه من الوصية لا ينزق
نصيب احد من اولم يعين وما ينسخ الكلام الاول او بعضه وما لا ينسخ
والاصل اذ لك ان الوصية المعينة اذا اجمعت مع الوصية
المرسلة تزلت منزلة الغرض مع العتق متى غير نصيب احد من اصل الوصية
تميز الباقي للاخر ضرور بتعيينه اجملا وهذا الباب يسمى باب الخبايا
سمى ذلك لانه يوصى الامين بماله لم يميز نصيب احد من ماله ثم يترك ماله
والملك تارة يكون وصية مشتركة مع الذي لم يميز نصيبه وتارة يكون ناسخة
لها ساء انه رجل قال اوصيت بهذه الف لفلان وفلان لفلان منها
ما به ثم ماتوا الف خرج من ثلث ماله فلذلك سمي له ما به درهم والآخر
تسعيه لانه اوصى بالف ثم يميز نصيب احد من نصيب نصيب الاخر ضرور كقوله
تعالى وورثه ابوا فلان من الثلث دل ان الثلث للاب فلو هلك جسم ما به

والصبي والمجنون والمعتق
والأجنبي والمملوك والمعتق
والأجنبي والمملوك والمعتق
والأجنبي والمملوك والمعتق

منها كان الباقي على عشر اسهم بينهما لانه مال مشترك ملك بعضه وتبعه
فكون الهلاك منها جميعا ولوقال اوصيت بهذه الف لفلان وفلان
فلان منها الف كانت الف كلها له وكانت رجوعا عن الاول وكلما
اختلفت فيه من اللوط بياض وضرب الكل على مقدار الوصايا والله اعلم
باب ما يجوز لليتم ان يفعله اذا اذن له وصية في التجارة
اوردهم رحمه الله الباب لي فرق بين الوصى والوكيل وان كان لم يذكر الوكيل
هنا والاصل هنا ان الوصى يقوم مقام الاب من وجه وذلك
من حيث الولاية ويقوم مقام الوكيل لان فعله نيابة واصل اخر
ان الحر البالغ المسلم لا ولاية لاحد عليه وانما تكون الولاية على الصبي
وذلك لقصور العقل فاذن له الاب والقاضى بالتصرف في بعض ماله
جاز له التصرف في الجميع لانه يعلم من طرقة الدلالة انه لم ياذن له الا وقد
اشترى منه رطل اسنان وصلى اشترى من ماله التيم لنفسه او باع له
ماله فان كان فيه خير ظاهر جاز وان باع ماله من الصغير بائنا من ماله
او اشترى ماله باكر من يمينه جاز لما قلنا انه يشبه الاب من وجه لانه
يقوم مقام الاب في تصرفاته وانما تصرف بالولاية ونسب الوكيل من وجه
لان تصرف بالتشايط قاطع حكيم حكيم **باب من المكاتب**
والوصية في ذلك اوردهم رحمه الله الباب لي فرق بين استئنا

في الباب

لا

المولى ما في بطن امته عند المكاتبه وبين ان يكتبها مولاها وما في بطنها
لاخر والاصل في ذلك ان ما كان يساويه مال كان يفسد
بالشروط الفاسده والفاسد مشبه بالصحيح سواء تمكنت الشروط
في صلب العقد او في الشروط المستعاره في العقد كالبيع والاجاره والصلح
على ما في الصلح من دم الخطا وكل ما كان يساويه مال بغير مال لا يفسد
الشروط الفاسده سواء تمكنت في صلب العقد او في الشروط المستعاره
في العقد كالنكاح والخلع والصلح عن دم العقد والعقود على مال اما المكاتبه
ان تكن الشروط الفاسده في صلب العقد يفسد وان تمك في الشروط المستعاره
في العقد لا يفسد لان المكاتبه تشبه بالبيع من وجه وذلك لانه يتعلق
في حقه ببدل منطوق العقد ويشبه النكاح من وجه ان الجواز تمت
دينا في ذمة العاقد ويعني صلب العقد المبدل والمبدل اللفظ الذي
تتقدم به العقد يساويه رجل كانت جاريه على ان ولدها المولى في بطنها
غير داخل في المكاتبه فهي فاسده لانه استثنى شيئا محمولا واستثنى المجهول
باطل ومتى فسدت المكاتبه فانها تفسخ ولو لم تفسخ حتى ادت المال قبل الولاده
او بعدها عقت وعمق ولدها لان حكم المكاتبه الفاسده بوجوه من الجانبين وتنتهي
ادت في الجانبين معق فكذا في الفاسده وان كانت المكاتبه على اقل من
القيمة لزمها تمام القيمة وان كانت اكثر لزمها ما كانت عليه والفرق

بينها ان المكاتبه الفاسده مشبهه بالبيع الفاسد وفي ذلك يرجع اليه
اذا عدم الرجوع بعينه ماله وفي الاكثر ما يعتق بما وقع عليه العقد فمال يقبض
المولى ذلك لا يعتق والعقود لا يعتق التقبض فكذا ذلك رجل اوصى بجاريته
لرجل وما في بطنها لاخر فكاتبها صاحب المرحه فولدت ثم ماتت فجار صاحب
الولد المكاتبه لم يجر لان الاجاره بعد هلاك الموقوف عليه لا يجوز وانما كان العقد
على الام واذا لم يجر كان الولد رقيقا لانه انفصل عن الام وهي رقيقه سواء
ادت المكاتبه للام او لم تؤد ولو كان اجاز في حياته الام جازت المكاتبه
ولو لم تمت الجاريه حتى ولدت ولدا اخر في بطن اخر فالولد الثاني يرضع
المكاتبه ويسعى فيما على امه اذ ماتت **باب من المكاتبه**
ورد محمد رحمه الله الباب لم يفرق بين مكاتبه المولى عبده على نفسه وعلى عبده
له اخر وبين مكاتبه رجل اخر لغيره جاز من ان يودي اجنبي عنه متبرعا ومن
ان يودي عنه بغير اذن احد الشريكين لصاحبه في المكاتبه وبما جازت المكاتبه
والاصل في ذلك ان المالك يبيع غيره بغير رضاه لقوله تعالى
انما المومنون اخوة فلوار اذا اخوه المعروفه كان باطلا فثبت ان المراد
المنفعة ولا يملك الاضرار لقوله عليه السلام حرمه مال المسلم كحرمه دمه
يساويه رجل كاتب عبده على نفسه وعلى عبده فحاسب على الف درهم
قبل العبد الحاضر فهو جائز لما قلنا وان مع المكاتبه معنى تعلق العتق بالشروط

والمولى عليك تعليق العتق للغائب إذا الحاضر واجازة الاخر ورده ههنا
باطل واذا ادى الحاضر بدل الكتابة عتقا جميعا وليس للمولى ان يرجع الى الاخر
سواء اجاز او لم يجز ولو حضر الغائب ادى بحجر المولى على اخيه لان هذه شفعة
له وانما لم يلزم لاجل بدل الكتابة فاذا ارضى بآية فليس للمولى ان يتنصع فلو ذهب
المولى الى الحاضر عتقا جميعا وصار كانه قبضها ولو وهبها للغائب
لا يعتق واحد منها لانه لا شيء عليه ولو اعتق المولى الحاضر عتق وبقيت حصته
الغائب فان ادى على لا اعتق لان هذه كتابة توزعت على اثنين فلا سقطت
حصته احدها بقيت حصته الاخر وهو لا اجل عليه فيجب حالا ولو اعتق
الغائب سقطت حصته عن الحاضر لان البدل اضيف اليها فان لم يقبل كان البدل
على من التزم به فاذا سقطت عن احدها بقيت حصته الاخر ولو كان المكاتب
حر اكانت الكتابة موقوفة على رضى العبد فان اجاز جاز ولا ابطلت وان اوجز
لا شيء على الحر لانه لا قيد له فيه فلم يتعلق به عوض ولو تبرع الحر بالاداء
عتق العبد ولا شيء للحر عليه ولو كان كفل بذلك كانت الكفالة فاسدة
فان ادى بغير امر العبد استرد من المولى والمولى ان يرجع على عده فان كانت
الكفالة باسم العبد فهو مختار ان يشاء اخذ من العبد الامره وان شاء اخذ من المولى
لانه عين ماله ولو عجز العبد لا يرد لان الكتابة انتهت حكمها اما عتق واما
عجز فبأحد الطريقين انتهى ولو كان عديم شريك في كتابة احدها باسم

صاحبه

صاحبه جاز وله ان يقبض الكتابة فان عاده بها لا يجوز لانه قبض
حصته من كسب العبد وسواء في ذلك ان كان الامر صحيحا او ريبا لانه
امر وليس على الله اعلم **كتاب الشفعة**
باب تسليم الشفعة اورد محرره الله الباب لتقرر
بما يكون تسليم الشفعة وما يمكن والاصل في ذلك
ان الشفعة حق تجب بالبيع ويستحق بالطلب بملك واحد فعلا لا ضررا في
وجد الرضى بالترك بطل لانها غير ذات عوض **اصل اخر** ان الطلب
طلبيا بطلب مواسبه وطلب استحقاق بطلب المواسبه ان يقول عند ما سمع
طلبت الشفعة او انا اطلبها او انا اطالبها وطلب الاستحقاق ان كانت الدار
في يد البائع فان شأ طلب عند الدار ان شأ طلب عند البائع وان شأ عند المشتري
اما الطلب عند الدار لانها هي المستحقه واما الطلب عند البائع لان المطلوب
في يد واما عند المشتري فلانه هو المالك وان كانت في يد المشتري بطل
الطلب منه لان المطلوب خرج من يده وبقي كاجنبي **اصل اخر**
انه اذا سلم الشفعة مطلقا بطل الطلب لانها ابطال حق وكذلك اذا سلمها
ببدل بطلت لكن لا يجب البدل لان ترك الحق لا يقيمه له وليس له ان يعود بعد
الترك لانها لم يحل الا اجل الاضرار وحيث رضى بطل حقه بانه
رجل اشترى دارا فحضر الشفعين وطلب الشفعة ثم قال سلمت لك شفعة هذه

الدار بطلان حق كذا اذا قال سلمت شفعة هذه الدار سوا قال هذا القول
 للبائع والمشتري واجبتى طلب منه تسليم الشفعة لوقال مطلقا مثل ان
 يقول سلمت شفعة هذه الدار لان هذا يدل على حق فيجوز الخصم ولو صالحه
 احد على ان جعل له ما لا يطل الشفعة ولا يستحق المال ولو قال له اجبتى
 صالحك على ان تكون الشفعة بمالك فلا يستحق المال لا يطل الشفعة
 لانه لم يكن هنا مسقطا لحقه وانما رضى بالحق لرجل معين بلفظ غير صالح فلا
 يستحق احدهما على الآخر شيئا **باب من الشفعة ايضا**
 اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين من له اقامة البينة وبين من ليس له ذلك
والاصل في ذلك ان اقامة البينة على من طلب الحق واصل
 اخر ان من اقر بشي صار كان ما اقر به حقا ولا يصدق في ابطال حق غيره
 ولا في الترام غير حقا مثاله دار في يد رجل جاحل يدعي ان فلانا باني
 هذه الدار وانا شفيعه واقرب البائع بالبائع وانكر صاحب الميراث او قال
 ورثتها من ابي فانهما لا صدقان على ذلك لان الدار في يده وقد انكر ان يكون
 الحق لغيره فلو اراد البائع ان يقيم البينة على ذلك ليس له لانه لم يبيع وسلم
 كانه لم يبيع له حق فان اقام الشفيع البينة ان الملك للبائع ميراث من ابيه
 او من غيره قبلت بينته وان لم يشهدوا على البيع لان الشفيع لما اقام البينة
 على الملك ثبت الملك للبائع لان الشفيع مع الشفعة فهو خصم في ذلك الا انه

لا يصلح

لا يصلح لاحقه الا باثبات الملك للبائع ثم البيع ظهر باقرار البائع لما بين
 له الملك فلقول قوله كيف كان خروج الملك من يده ثم يقال للمشتري ان ثبت
 فصدق الشفيع بالشر او ادفع اليه الدار بالتميز وان ثبت فذكره وان كونه
 اخر الشفيع من البائع ويدفع اليه التميز والعهد عليه ان المشتري قد ابطال
 حق نفسه حيث انكر الشرا ثم ينظر ان قال البائع في الاستدعاء وقضيت
 التميز يوم مر بده الى المشتري لادعوى الشرا فبطل وهو انما ادعى احتياقا
 هذا المال من طريق الشرا حيث بطل وجب عليه رده ثم يقال للمشتري هذا اقر
 لك بمالك فان ثبت فخذ وان ثبت فاترك والله اعلم
باب من الشفعة ايضا اورده محمد رحمه الله الباب
 ليفرق بين من يستحق الشفعة وبين من لا يستحق والاصل في ذلك
 ان الشفعة انما تستحق بالجوار فاذا كان للدار الواحد جارا واستحق
 كل واحد منها الشفعة على الكمال الا انها تقسم بينهما لاجل المراجعة فان
 لم يكن مراجعة استحق الاخر على الكمال الا اذا قضى القاضي لاحدهما بحق
 احدهما ليس له الا ذلك مثاله رجل اشترى دارا لها شفعان
 احدهما حاضر والاخر غائب فلما حضر ان اخذ الدار كلها بالشفعة لان الحثابة
 له على الكمال لا ترى انهما اذا حضر الاحتاج كل واحد منهما ان يطلب الشفعة
 على الكمال فاذا قضى القاضي بالشفعة للحاضر ثم وجد بها غيبا ورد لها

قيل القبر بقضا او غير قضا ثم حضر الغائب لم ير له ان يأخذ الا النصف لان
 القاضي لما قضى للحاضر بالنصف بطل حق الغائب في ذلك وفي حقه وهو النصف
 لان الرد فسخ والفسخ لا يجزئ فيه الشفعة ولو كان سلم الشفعة بعد
 الخصومة وقبل قضا القاضي ثم حضر الغائب فانه يأخذ جميع الدار لان الغابر
 لم يقرر ملكه فيه رجل باع نصف دار وله شريك جاز الشريك اولى
 من الجار فاذا قضى القاضي للشريك بالشفعة ثم ردها بعيب فليس للجار ان يأخذ
 بالشفعة لان القاضي لما قضى للشريك بالشفعة ابطال حق الجار ولو سلم قبل
 القضا كان الجار ان يأخذها بالشفعة ولو ردها في الفصل الذي في يده
 بغير فسخ اخذها الاخر باي السبقين الاول والثاني

باب من الشفعة اذا سلم بعض الشفعة بعضه او دخل
 الشفعة في بيع بعضها فكان تسليمها او رد محرمه الله المالك
 بين الصلح في الشفعة وما يستحق المصالح من ذلك وما لا يستحق والاصل
 في ذلك ان الشفعة لا تجزأ وتسليم البعض تسليم لكل انه ابطال حق
 الا اذا صلح على بعضه فيبطل الباقي ساء له رجل اشترى دارا وله
 ثلاث شفعات فحضر احدهم واخذ بالشفعة ثم حضر الاخر فصالح الشفع الذي
 اخذ الدار من المشتري على ان يأخذ تلك الدار فهذا جائز لانه رضى بعض
 الحق ولم يكن استقامتها ثم اذا حضر الشفع الثالث فسمت الدار ثمانية عشر

سما

سها لان الشفع الماني لما صالح الاول على الملك كان ذلك طلبا منه للثمن
 وتسليمه للثمن لانها مشتركان فحقه النصف وثلث الجميع من النصف ثلثاه
 فتكون الثلث الذي سلم الشفعة فيه صار للاخر من بلا مازعه والممان
 بينهم الاثنا فحتاج الى حساب يكون له ثلث وثلثه ثلث فاضرب ثلثه
 في ثلاثة فصارت تسعة فالثلث الذي للاخير صار بينهما نصفين وهو ثلاثة
 فانكسر فضعف فصير ثمانية عشر فالثلث بينهما نصفان وذلك ستة لكل
 واحد ثلاثة اسهم والممان بينهما الا بالكل واحد منهم اربعة اسهم
 رجل اشترى دارا وله شفعان فحضر احدهما وصالح المشتري على ان يأخذ
 منه نصف الدار وسلم له النصف ثم حضر الشفع الماني فله ان يأخذ النصف
 الذي في يد المشتري بلا مازعه ان حقه في الجميع الا انه لما كان له شريك
 قسم بينهما الحق المان زعه فلما زالت المزا حقه في الجميع والنصف الذي
 يد الشفع الاول بينهما نصفان **باب الشفعة على ان يضم**
 فلان الزمن او رد محرمه الله المالك ليرى من يبطل الشفعة
 ويمنع ما لا يبطلها والاصل في ذلك ان ترك الشفعة ابطال
 حق الطالب لا غير فان وجد صرحا او دليلا يبطل والا فلا يبطل ساء له
 رجل اشترى دارا بالف درهم على ان يضم الشفع الدرك او الثمن فضم
 بطلت شفعته فان كان غائبا وقف البيع الى ان يحضر فان حضر بطلت شفعته

وان لم يضمن بطل البيع ولو باع على ان الشفع بالخيار فان كان البايع هو
الذي اشترط الخيار فلا شفعة للشفع ان اجاز البيع لان تمام البيع كان منه
وان ابط فلا شفعة له ايضا لانه ترك ذلك على الملك القديم وان كان
المشتري هو الذي شرط الخيار للشفع فاجاز له الشفعة لانه اذا باع
بطلت شفعة واذا اشترى فله الشفعة والله اعلم
باب من الشفعة التي يكون فيها للمشتري ما لا يكون للشفع
والمشفع فيها ما لا يكون للمشتري او رد محرمه الله الباب
ليفرق بين المشتري والشفع والاصل في الباب ان المشتري
اذا راي شيئا قبل الشراء اشتراه فلا خيار له لان الخيار انما يثبت للغور
لا للعقد **بيان** انه رجل اشترى دارا رها قبل الشراء فلا خيار له
فان اخذها الشفع بالشفعة ولم يكن رها فله خيار الرجوع فان اخذ الدار من
يد البايع فقد انتقض البيع لان البايع عجز عن تسليم البيع الى المشتري فصار كالماله
فان اراد يردّها بالعيب يردّها على البايع ان كان اخذها منه وانما يجب الرد
على من كان القبض وكذلك ان كان المشتري ابراعا عن العيب لان الشفع اخذها
بالقيمة ولم ياخذها باستقاط الحقوق ولو ان الشفع بنا في الدار شيئا ثم جاء
مستحق واستحقها ونقض عليه البناء فانه يرجع بالتمسك على من اخذ الدار منه
لان المبدل قد استحق فيه رجوع بدله ولا يرجع بقيمة البناء لان الرجوع انما كان للغور

ولا يجوز

ولا يجوز هنا لانه اخذها قهرا وجبراً بخلاف المشتري لان الشراكان بالتراضي
كان مغورا ولو كان اشترى الدار ثم حضر الشفع فاراد اخذها فاقترع المشتري
والبايع ان البايع كان له الخيار وانكر الشفع فالقول قوله لان البيع ظهر بينهما
فهما اعرف به ولو قال المشتري لم يكن بيعا خيارا وقال البايع كان فيه خيارا
فالقول قول البايع لان الملك منه مستفاد هذا اذا كان البيع في يده وان
كان في يد المشتري فالقول قول المشتري لان البايع صار مقرا على ما قال غيره
فلا يجوز اقراره **باب من الشفعة ايضا**
او رد محرمه الله الباب لمفرق بين ما يجب على الشفع من الاداء ان كان
مثلا ما يجب على المشتري او غير ما يجب والاصل في ذلك ان
الشفع ان ما اخذ الشفعة بحكم العقد والباخذ بقض واصل
اخر ان ماله مثل لزمه مثله وما لا مثل له يرجع فيه الى القيمة لا القيمة
بدل عن المتلفات **بيان** انه رجل اشترى دارا بعد بيعه ثم حضر
الشفع ان اخذ الدار من البايع بطل البيع واخذ الدار بقيمة العقد لانه
لا مثل له والعقد اخرج عن ملك صاحبه فان وجد بايع الدار العبد لغور
فان كان يعلم بالعيب قبل العقد فعلى الشفع قيمة العبد لغور لا يدخل في العقد
معيبا وان كان البايع لم يعلم بذلك فعلى الشفع قيمته صححا سواء جوزه البايع
اورده وابطل البيع لان العقد دخل في العقد سليما والشفيع انما اخذ بحكم

العقد وكذلك اذا تعيب قبل التسليم ورضي البائع او رده لانه فليس له اخذ
 الدار الا بالقيمة عند العقد ان تجاوز البائع بالبيع لا يكون خطأ في
باب من الشفعة وقسمتها بين الشفعاء
 اورد محمد رحمه الله الباب ليميز وجوب القسمة والاصل في الباب
 ان القسمة تجب على ما في يد المخصم على قدر المئزر عنه ولا تحل على الغائب
 وانما تجب على الحاضر بساكنه رجل اشترى دارا بالف درهم ولها ثلاث
 شفعاء فحضر اثنان منهم فلم يمان ياخذ الدار نصفين لما قلنا في باب قبل هذا
 الباب ان الشفعة يستحق كل واحد جميع الدار وانما تقسم المراهجة وهذا
 لامرأته لعنه الملك ولا ان حق الحاضر من حق عاجل وحق الغائب من اجل
 فلا يبطل العاجل بالاجل فان حضر الغائب وجد احداهما فله ان ياخذ نصفها
 في يده لاستوائها في الكفة فاذا اخذ نصف ما في يده فادفع الباقي الى الآخر
 ياخذ ربع ما في يده لان ما في يده نصف جميع ما في الدار وفي يده الربع
 في يده زيادة ربع فجعل نصفين حتى يحصل لكل واحد منهما ثلاثة اثمان فاذا
 اخذ ذلك ثم لقيه الاول وفي يده الربع وذلك ثمن فله ان ياخذ منه نصف
 الثمن حتى يكون لكل واحد منهما ثمن ونصف فاذا التقوا جميعا فست منهم
 اثنان ولو ان رجلا اشترى دارا بها ثلاثة شفعاء فحضر جميعا فقال احدهم
 قبل ان ياخذ الدار سلمت شفعتي نصف الدار بطل حق في الكل احقه

انما وجب

انما وجب للاضرار فاذا رضى بجواز الشر في البعض فقد رضى بالضرر في الكل
 للمشتري بحق العقد وللآخر من ان ياخذ جميع الدار بالشفعة لانها لم يرضى
 بما رضى اذ ان ولو كان المشتري اثنان فسلم احدهما جاز وله ان ياخذ
 حقه من نصيب الآخر لانه اذا رضى باضرار احدهما لم يكن ذلك رضى بالآخر وان كل
 عقد له حكم على حده **باب من المجاباة في الشفعة للوارث**
 والتولية والمراوحة والخط في ذلك اورد محمد رحمه الله الباب
 ليعرف بين الشفعة والتولية والمراوحة ويترق من ان يكون الشفع وارثا
 او اجنبيا والفرق بينهما ان استحقاق الشفعة بالعقد يكون في
 التولية والمراوحة انما يكون خطأ والعقد في اصل الملك كونه
والاصل في الباب ان بيع الميراث وصيه واصل آخر
 من الوصية بالملك جائز للاجنبي والزبادة موقوفه والوصية
 للوارث موقوفه على اجازة الورثة قليلة كانت وكثيره يساكنه
 رجل باع دارا من رجل بثلاثة الاف درهم وذلك قيمتها واجد ورثته
 البائع شفيعها فاخذ الدار من المشتري بالشفعة ونقد الثمن ثم ان
 المبيع مريض وخط عن المشتري الف درهم ثم مات فالخط باطل وان كان
 يخرج ذلك من ثلث ماله لان الخط اصطناع بالمعروف واصطناع المعروف
 للوارث في ميراث الموت باطل ولو لم يكن شفيعها ولكن طلب من المشتري ان

يؤليه البيع فلا يراه البيع مرض البايع وخط عن المشتري الف درهم جاز حظه
 ويكون خط عن الوارث لان التولية لم تكن بايجابه ولا بالعقد الاول ولكن
 اعطاه بايجابها الا ترى انه لو كان باع الدار بدوز قيمتها او في مرضه
 والوارث شفعها لم يكن له شفعه لانه انما يستحق الشفعة بالعقد
 الاول وهو لا يستحق ذلك العقد حق ولو باع دار الوارثه واجنبى
 شفعها وهو مريض فلا شفعه للشفيع الا ان يحجز الورثه البيع ان يضر
 البيع وصيته ولو باع الدار من اجنبى بضمي ثلاثه الاف درهم وذلك
 قيمتها ووارثه شفعها ثم مرض وخط عن المشتري الف درهم والشفيع لم يعلم
 بالشرا فاحط بموقوف وان سلم الوارث الشفعه جاز الخط لان التهمه قد
 ارتفعت وان لم يسلم بطل خط المريض لان ذلك اصطناع بالمعروف والوارث

باب ما يبطل الشفعه وما لا يبطل
 اوردهم رحمه الله الباب ليفرق بين البايع والمشتري والاجنبى في الشفعه
 والاصل في ذلك ان الشفعه تجب لمن اشترى واشترى له
 واما من خرج الملك من يده فلا شفعه له لما قلنا قبل بيانه في
 اشترى دارا بالف درهم ولها جار فقال احدهما للمشتري انك امرتني
 بالشرا فاشترتها لك فصدقته الموله او كذب لا تبطل شفعته وكقول الدار
 بينها نصيغ ولو كان قال له كانت الدار لك وبما ملكتها انا والبايع

تط فصدقته الشفع الموله او كذب لا تبطل شفعته والشفعه كما
 للشفيع الاخر لان هذا معنيهما احدهما دعوى الملك لنفسه والثاني
 اقرار بانه لا شفعه له وكذا لو قال ان البايع وهبها لك قبل وقبضها
 فصدقته الموله وكذب لا تبطل الشفعه كذا للاخر والله اعلم

باب ما يكون الرجل فيه خصما في اقامه البينه على
 الشفع اوردهم رحمه الله الباب ليفرق بين ما يكون القول فيه
 قوا صاحب اليد وبين ما يكون القول فيه قول الموله والاصل
 في ذلك ان المقر اذا اقر بسبب موجب ثم ادعى والله لا يصدق وان
 حذر ذلك اصلا فالقول قوله لان البينه بينه وبين من دخل في دار
 فقام بينه ان فلانا ادعيتها واقام شفعها البينه ان صاحب اليد
 اقرانه اشترها فان سنده الشفعه او لا لانه اظهر اقرار صاحب اليد
 بالشرا وانه اثبت عليه الفعل فلا يملك دفع الخصومه عن نفسه ثم اذا
 حضر الغايب انكفت الى قوله لان البينه قامت على خصم حاضر ولو ان
 صاحب اليد اقر بالشرا من الغايب وادعى شفعها الشفعه فانه يومئذ التسليم
 الى الشفع باقراره فاذا حضر الغايب وانكر البيع اخذ الدار لان اقراره
 جاز عليه ولم يحجز على غيره ولو كانت الدار في يد غير المشتري فقال الشفع
 اشترتها من فلان الغايب وفي الشفعه ينظر ان ادعى صاحب اليد الملك

فهو خصم الزيد يدمنع وان ادعى انها وديعة من الغاصب فلا خصومه
بينها لان يد يد امانة وليست بيد منيع والله اعلم

باب بيع الشفيع بعض داره

اورد محمد رحمه الله الباب ليدبر ان الشفعة تبطل بالفعل كما بطل
بالقول والاصل في ذلك ان الشفعة حق للطالب فمجي
اعرض عنه قولا او فعلا بطل حقه لان الدلالة معمولة بها كما ان الصريح
معمول به سانه رجل باع دارا ولها شفيع فباع الشفيع من داره
سقطا ينظر فان كان البيع مائة لا تبطل الشفعة لان الشفيع يستحق
بالنصيب القليل كما يستحق بالكثير لانه انما يستحق للاضرار والكثير القليل
سواء ولو باع مائة فما كان استبقى من جانب الدار المبيعة البطل شفعة
وان باع من جانبها بطلت لان الحواز بطل فلم يبق ما يستحق الشفعة

باب الشفعة في الشرا من مال المضاربة

اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين مال المضاربة مع رب المال المضاربة
رب المال المضاربة وبينه مع الاجنبي والاصل في ذلك
ان مال المضاربة في حوز رب المال المضاربة بمنزلة شريك ثالث ولا
يجعل حق الاجنبي كذلك لان دار المضاربة لا يخرج من بين رب المال
والمضاربة فلا يعتبر باحق الاجنبي وامان حقها كانه اخر لانه مال يستحقه

مخلاف امواله سانه رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وفكر ان
درهم فاشترى المضاربة باحد الا لغير دارا وقبضها ثم اشترى بالالف
لاخر دارا وقبضها والمضاربة شفيعها بدار له بالميراث ورب المال شفيع
لها بدار له بالميراث والمضاربة شفيعها بدار المضاربة فالشفعة بينهما
اثلاثا الثلث لرب المال الثلث للمضاربة والثلث للمضاربة ولو كان
لدار شفيع اجنبي فلا جنى ثلث الدار والثلثان بينهما الا بالما ذكرنا

باب من الشفعة في الصلح من العيب

يرى

اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق ما يجب للشفيع من اخذ الشفعة و
من الخيار في الاخذ والرد وما ليس له من ذلك والاصل في ذلك
ان العيب لا حقه له من الثمن قبل القبض وله حقه من الثمن بعد القبض
سانه رجل اشترى من رجل دارا بمائة دينار وتقاضاهم وجد
بالدار عيبا ينقصها العشر فصالحه الباع على جارية وقبضها لم حضر الشفيع
فله ان ياخذ الدار تسعين دينارا لان الجارية صارت بازا عشرة دنانير
فان اخذها الشفيع بذلك ثم استحق الجارية او ردها بخيار الشرط
او خيار الردية بقضا او غير قضا فالشفيع بالخيار ان شاء اعطاه عشر
دنانير وان شاء ردها لانه لما رد الجارية انفسخ الصلح بين الباع والمشتري
ولم يبق عوض الجارية الا الخصومة وبقي ثمن الدار بمائة دينار فوجب

على الشفع تمام الثمن ان شاء والارد الدار لانه وجبت عليه زيادة عشرة
 فان شاربى وان شاربى فان راد الشفع في الثمن بطلت خصومه المشتركة
 لانه وصل اليه جميع الثمن ولو رد الدار ان ردها بقضا عادى فالحق للمشتري
 ان يرد لها على البايع لانه لما ارتفع الصلح عادله حق الخصومة ولو وجد
 المشتري بالجارية عيبا فردها بغير قضا لا يومر الشفع بالزيادة
 وكذلك اذا تقابلا لان ذلك من ربه بيع جديد في حق الشفع ولا شيء
 للمشتري على البايع لان تلك الدار خرجت عن ملكه فلا يصح خصومه
 وان ردها بقضا قاض بينه قامت على العيب او شكول البايع عن العيب
 او باقرار البايع بغير لا يحدث مثله فهذا والاستحقاق والرد بخيار الشرط
 والروية سواء لانه لا يهتم فيه فيجعل كان الجارية لم يكن فان شاربى
 الدار وان شاربى اعطاه عشرة دنانير لثمنه الثمن ولو ردها بقضا القاض
 باقرار البايع والعيب مما يحدث مثله فهذا في حق اقراره ثمنه في حق
 الشفع فيسأل الشفع فان اقراره حلف على شكل او قامت عليه بينه
 لزمه في جميع ذلك والا فلا **كتاب الوكالة**
باب من الوكالة فيما كان للوكيل ان يرجع به على الموكل
 ليس له ان يرجع عليه او رد محرم جهاده الباب لم يفرق ما
 يكون القول فيه قول الموكل ومن ما يكون القول فيه قول الموكل والاصل

على

في ذلك

في ذلك ان الامين يصدق براءة ذمته ولا يصدق في ابطال حق
 غيره ولا في الزام غيره حقا واصل اخر ان الدراهم والدينار لا
 يتعينان في عقود المعاوضات وتعيينان في الغصوب والامانات
 واصل اخر ان كل حق يتعلق بعينه فانه يبقى ببقائها وينفوت بفسادها
 بيبا انه رجل دفع الى رجل جارية وامر ببيعها فقال الوكيل بعت
 واشتريت الثمن وهلك في يدي او قال دفعته الى الموكل فكدبه الامر في
 ذلك كله او صدقه في اصل البيع وكذبه في ثمن الثمن فالقول قول الوكيل
 لانه امين في ذلك وقول الامين مقبول براءة ذمته فان وجد المشتري
 بالجارية عيبا فردها على الوكيل فاراد الوكيل ان يرد لها على الامر ورجع عليه
 بالثمن ليس له ذلك لان الوكيل كان مصدقا في براءة ذمته عن الضمان
 ولم يكن مصدقا في ايجاب الضمان على الامر فلو قلنا انه يرجع عليه لرجع عليه
 بقوله بنفسه وقوله لا يكون حجة في ايجاب الضمان على غيره ولكن القاضي
 ببيع الجارية ويدفع الثمن للوكيل لاجلها فيكون بلها له فان فضل شيء من
 ثمنها كان للامر لانها لما ردت بعيب عادت على ملك الامر لان الوكيل لم يصدق
 في الرجعة بالثمن عليه فله زاد عن قول الوكيل كانت الزيادة لصاحب الملك والوكيل
 لا يرجع على احد لان عمده كان بقوله ولو كانت هلك قبل ان يبيعها القاضي
 بطل حق الوكيل لما ذكرنا من انه لا يرجع بقوله ولو ان الامر قال ان الوكيل

قد باعها وقبض الثمن ولكنه انكر وصول الثمن اليه وادعى الاستهلاك
 على الوكيل فالقول قول الوكيل لانه امير قلوب الجارية ردت على الوكيل
 بالعبث كان له ان يرد على الموكل ويأخذ منه الثمن لانه لما اقر بوصول الثمن الى
 الوكيل فكانه اقر بوصوله اليه لان يد الوكيل كيد الموكل ولو ان الامر
 امره ببيع الجارية ولم يدفعها اليه فاقتر الوكيل بالبيع وقبض الثمن لا يصدق
 وللامر ان يحبس الجارية حتى يصل اليها الثمن لانه انتمت على العقد ولم يات
 على قبض المال حيث لم يسلم اليه والله اعلم **باب ما يجوز من**
البراءة في الدين وما لا يجوز بالوكالة اورد محرر رحمه الله
 الباب ليفرق بين لفظ يصلح ان يعبر به عن الجاني وبين لفظ لا يصلح
 والاصل في ذلك ان ما كان مبادله مال بمال فالواحد لا
 يصلح ان ينوب عن الجاني ولا ولاية ولا وكالة كالبيع والاجار لانه من
 احكاما متدافعة قضا واقتضا وتسليما وتسليما والشخص الواحد لا يصلح
 ان يكون قاضيا ومقتضيا ومسلما ومسلما وما كان مبادله بغير مال
 فالواحد يصلح ان ينوب عن الجاني كالطلاق على مال والعاق على مال
 والصلح عن دم العمد لانه لا يوجب احكاما متدافعة بل هي مجرد سفارة
 وعبارة والواحد يكون سفيرا ومعبرا عن الجاني بانه رجل له
 على اقرار الف درهم فوكله الطالب ببراءة نفسه فبراءة نفسه جاز لان البراءة

لا يمتنع

لا عهد فيها وكذلك لو قال ابراهيم وهبة لي او طلعتي فقال ذلك اليك
 ففعل ذلك بنفسه جاز وكذلك الوصية ان لو اوصى بان يجعل ثمنه
 حيث شاء او يضعه حيث شاء فوضعه في نفسه جاز ولو اوصى بان يدفعه
 الى من شاء فدفعه الى نفسه لا يجوز لانه جعله دافعا ولم يجعله مدفوعا
 وليس كذلك البيع والعقود التي يرجع حقوقها الى العاقد
باب من الوكالة في البيع ما يضمن وما لا يضمن
 اورد محرر رحمه الله الباب ليفرق بين ما يجب للموكل ان يرجع به على الوكيل وبين
 ما لا يجب وبين ما يصلح الوكالة فيه وبين ما لا يصلح والاصل في ذلك
 ان الوكيل اذا خالف امر الموكل غرم واذا خالف امر الشرع لا يغم لان امر
 الشرع انما يكون الغرم فيه مثل الكفارات والديات وما يتعين الله
 واما ما يتعلق به حق العباد فالواجب رد العيز وان تعذر فرد القيمة
 لانها عوض المتلفات واصل امر ان الوكيل على وجهه وكل لا يكون
 الا من احد الجانبين وهو الذي يضمن لانه متى خالف امر الموكل فقد جاحل خلاف
 ما وكله فصار كالغاصب يضمن ويكيل يكون من الجانبين وهو الذي لا يضمن
 مثل الوكيل بالطلاق على مال والعاق كالتلف في الوكيل الذي قلنا قبل هذا
 فلا يضمن لانه لا يكون ههنا الا معبرا ولا يكون متصرفا بـ

رجل وكل جلا ببيع عبده بالف درهم فباعه الوكيل بالف درهم الى العطاء
فالباع فاسد بحاله وقت الاستيفاء ولا ضمان عليه لانه باعه بالعمد
وانما وقع الخلاف لما باعه بغير فاسد وهذا الاشئ عليه غير التوبة والرجوع
فان رجوع صحيح وان ملك وجبت قيمته على المشتري لان المقصود بالعتق الفاسد
مملوك مضمون بالقيمة والعهد على الوكيل ان القيمة في البيع الفاسد
كاخذ الثمن في البيع الحايض وكذلك لو اعتقه المشتري ولو كان
الوكيل باعه بغيره وذلك محرم عليه لا ينفذ بيعه على الموكل ولا يجوز
نصف المشتري فيه اصلا ولو باعه بالف درهم بغيره فالباع فاسد
لا يملك لان الحرام اذا تعينت صار طرا من وجهه ويباع من وجهه فصار كانه
اشترى الحرام ببعض العبد فكان مشترا لنفسه ناقدا مال غيره وذلك لا يجوز
واما ما كان مبيعا بغير الحرام فحايض لانه باعه بما امر به وزياده والمسلم
على المسلم ما يوجب النظر في حقه لما قلنا قبل والعهد على الوكيل ولو كان تمت
اود منه ضمان على الوكيل لانه متعدي لانه شرط فاسد وليس كذلك
الحرم والخبر بان بيعها يجوز من وجه اما الحرم فلا يخلل والخبر لا يفسد
وليس كذلك الدم واليه فانه لا يجوز بيعها حال ولو امر رجل جلا ان
يباع بغيره فباعه الى العطاء او الى الحصاد او الى ما يشاء فبطل العبد
جاز والى ذلك الاجل لان بيع العبد من نفسه اعتنا ونصار كانه اعتقه

على مال

على مال لا ذلك الاجل وذلك لان هذا القدر من الجهالة لا يؤثر في العتق
التي بناها على السعة والسهولة كالكاتب والكاح وغير ذلك والله اعلم
باب من الوكاله ما يكون فيه حصا وما لا يكون
اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين ما يكون لاحد الوكيلين ان يفعل دور الاخر
وما لا يكون **والاصل في الباب** انه متى كانت الوكاله
في المال ليس لاحدهما التصرف دون الاخر ومتى كانت في الخصومه كان لكل
واحد منهما ان تصرف على حده لان الوكاله بالمال انما تكون للمنفذ ولو تصرف
كل واحد منهما على حده كان على خلاف ما امر به واما الخصومه فانها لا تثبت
حق فلا يشارك بينهما **والاصل** اخر ان القضا على الغايب وللغايب
قضا باطل الا اذا حضر القضا على الحاضر نفاذا على الغايب يجوز سبانه
رجل وكل رجلين يقبض دين له على رجل فاحد الوكيلين فاقام البيعة عند القاضي
ان صاحب الدين وكله ووكلا فلا تامة يقبض الدين بالقاضي يقضي بوكالتهما
جميعا حتى ان الغايب اذا حضر لا يحتاج الى اعادة البيعة لان الحاضر لا يقدر
على اثبات حقه الا باثبات حق الغايب الا انه ليس للحاضر ان يقبض من المال شيئا
ما لم يحضر الغايب ولو قال الحاضر وكلني انا وفلاننا يقبض الدين الذي علي فلان
واجاز لكل واحدنا ما صنع وفاقام على ذلك البيعة بالقاضي يقضي بوكالته
ولا يقضي بوكاله الاخر لان وكالته مطلقه فلا يحتاج الى التوقف على وكاله الغايب

في القضا

باب من الوكالة في البيع الذي يامر الوكيل ان يبيع
 او رد محرمه الله الباب لم يفرق بين قول الوكيل ان يبيع
 او رد محرمه الله الباب لم يفرق بين قول الوكيل ان يبيع
 وبين ما يلزمه المميز والاصل في ذلك ان الوكيل اذا كان عاملا
 بمال الموكل فعوله على الامانة وان شاركه في العمل بماله صار متما فكون
 قوله بالمميز لا بالامانة والاصل ان الوكيل في العقود التي تخرج
 حقوقها الى العاقد تترافق فيه منزلة المالك بدليل ان الموكل لو حفر بئر
 بسانه رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري به بئرا جاربه
 وامره ان يبيع من عنده الى خمس مائة ان رأى ذلك فاشترى الوكيل الجارية
 ثم اختلفا فقال الوكيل ردت من عندي خمسمائة وقال الموكل بل اشتريتها
 بالف درهم فان كل واحد منهما يحلف على دعوى صاحبه لان الامر يدعى
 شرا جميع الجارية بماله والوكيل ينكر ويدعى على الموكل خمسمائة وهو
 منكر كان كل واحد منهما مدعى ومنكر انجب عليه البيعة لدعواه والمميز
 لانكاره والذي يدايم منه الوكيل لانه اقواهم انكارا لانه خلف على الشا
 والموكل خلف على العلم ولانه ينكر ملك تلك الجارية والموكل ينكر الالف فاما
 كل ظهر الامر للاخر وسقطت عنه الميز وان حلف صارت الجارية بينهما
 املا على قدر ما بينهما والله اعلم **باب الوكالة في البيع بغير**
الوكيل على الامر وبين المشتري من الدين باقرار البائع والامر

او رد محرمه الله الباب لم يفرق بين قول الوكيل ان يبيع
 يودي الى برأة البائع ويوجب الضمان على الوكيل والاصل في ذلك
 ان الوكيل متى اقر بسبب بوجه العقد يصدق ومنى اقر بسبب لا بوجه
 العقد لا يصدق والاصل ان امر الدين يكون قضائيا الاول
 واول الدين لا يكون قضائيا من الاخر سانه رجل وكل جلا ببيع
 عبده بالف درهم فباعه الوكيل ثم اقر ان الامر قبض الثمن فلقول قوله
 مع يمينه ان الوكيل امين والامير اذا ادعى وصول الامانة من يده او من
 يد بعض عياله او بعض عياله يثبت المال بالقول قوله ولو اقر ان الموكل
 كان استقرض من المشتري الف درهم قبل الشراء وعصبة جازا اقر ان الوكيل
 ضامن ولو ان الوكيل اقر انه عصبة من المشتري الف درهم بعد البيع
 وضاعت من يده كان قضائيا من الثمن والاضمان عليه لانه اقر انه استوفى
 الحق فصدق وادعى انه ضامن من يده وذلك على الامانة ولو اقر انه كان
 عصبة قبل الشراء الف درهم يبرى والوكيل ضامن لان اقراره في حق نفسه
 جاز وادعاه على الموكل لا يصح لان الاخذ كان قبل وجوده فالف ضامنه
 اعتصبت لنفسه والرب بالعقد **باب من الوكالة بالشرا**
 او رد محرمه الله الباب لم يفرق بين من يملك المال من من لا يملكه
 والاصل في ذلك ان حقوق العقد يرجع الى العاقد لا الى الامن

واصل آخر ان رضي المصري على حق نفسه في حق غيره ببيانه
 رجل امر رجلا ان يشتري له جاربه بالنقد درهم فاشترها ولم يقبضها حتى
 اخذ من الامر الف درهم لم يدفعها الى البائع فهلكت او استهلكها فانها
 تلك من مال الوكيل لانه بالعقد وجب عليه الثمن فاخذ المال لم يكر امانه
 وانما كان بدلا مما وجب عليه وكذلك لو كان اخذ الدرهم قبل العقد ثم يور
 بان يدفع الثمن او يسلم الجاربه الى الموكل فان كان معسرا الاجبر والبائع
 ان يحبس الجاربه حتى يصل اليه الثمن ويقال للموكل ان يشتت فانقد الثمن
 وهذا الجاربه من البائع ثم ارجع الى الوكيل اذا اليسر والاجبر على ذلك فان
 اتفقا على بيع الجاربه حتى يصل البائع الى حقه جاز ذلك فان فضل من
 الثمن شيء كان للمشتري فان قال البائع قد رخص الامر بالعيب وانكر الوكيل قال قول
 قوله لانه يدعي بطلان حق الرد ولا يميز على الوكيل فان رد الجاربه بقبضه قاصر
 ثم ان تقدم الامر فقبضه بالعيب صار ذلك تسليما وتكون العمد على الامر
باب من الوكالة والوصيه في البيع ما يصدق فيه الوكيل
 والوصي وامين القاضي يقض الثمن وما لا يصدق اورد محرر حجة الله
 الباب لم يفرق قول الوكيل والوصي في قول امير القاضي ولم يفرق ايضا في قول
 امير القاضي في قول القاضي **واصل** ذلك ان الوكيل يصدق
 في براءة نفسه وفي براءة المشتري ولا يصدق في الزام الموكل حقا

في حق غيره ببيانه
 في حق غيره ببيانه
 في حق غيره ببيانه

واصل آخر ان القاضي وامينه لا يحميها العهد لان فعل الامير
 فعل القاضي وفعل القاضي على وجه القضا يكون فلو لحقته عهد صار خصما
 وقضا الخصم باطل والفرق بين قول القاضي وبين قول امينه ان قول الامير ينفذ
 في براءة نفسه ولا ينفذ على غيره فهو في هذا كالوكيل والوصي وليس قوله كقول
 القاضي وقول القاضي ينفذ على غيره لان قوله بمنزلة شهادته شاهد من
 الاتم ان يفتي عليه ببيانه رجل دفع الى رجل عبدا وامره ببيعه
 فاقبل الوكيل ببيع العبد وقبض الثمن وهلاك عنده او قال دفعته الى الموكل
 قال قول قوله لانه امين فان وجد المشتري بالعبد عيب يردده على الوكيل لان
 حقوق العبد يرجع اليه فتكون العمد عليه فاذا رده عليه اخذ الثمن
 منه ولا يصدق في الرجوع بالثمن على الامر لانه لو رجع عليه رجع عليه بامواله
 كلها وهو غير موثمن في سائر امواله لكن القاضي يبيع العبد فان كان فيه عيب
 فهو الامر لانه بالرد عاد الى ملكه وان نقص لا يرجع على احد ان النقض لحقه
 باقراره وكذلك حكمه ما ذكرناه من امر الوكيل والموكل رجل مات وترك
 عبدا ولم يوص له احد فجارح رجل واقام البيعة على الميت بدين فامر القاضي ببيعه
 امينا من امنا يه فاقبل الامير بالبيع وقبض الثمن وانه قد دفعه الى الثوم قال قول
 قوله في براءة نفسه وبرائه المشتري من الثمن لانه امين كما في الوكيل الا انه لا
 يميز عليه لانه كانه ان كلامه كلام القاضي فان وجد المشتري بالعبد عيبا فارد

لا يحميها

بانه

واصل

ان يرد على الامير ليس له ذلك لما ذكرنا ثم ننظر فان كان المزمع اقرب
 الامير المزمع رد على الغرم ان البيع كان لاجله واقراره بوصول الثمن الى
 الامير في حق المشتري كما قرأه بوصوله اليه فيرد عليه ولو ان القاضى هو
 الذى رد امره وقال انه باع العبد او في الغرم المزمع وشهد على اقراره
 شاهدان ثم عدل القاضى او مات واختصموا الى قاض اخر مع غرم حضوا دعى
 ان له على الميت الف درهم وشهد ذلك الشاهدان على اقرار القاضى الاول
 انه باع واوفى الغرم فالغرم المانى بشارك الغرم الاول في اخذ حصته وابشبه
 ذلك قول الامير ان فعل القاضى بمنزلة شهادة شاهدين
باب ضمان الوكيل في البيع ونقد الثمن من غير ضمان
 اورد محمد رحمه الله الباب ليقرب ضمان الوكيل من اداءه بغير ضمان
 وليزق من الموكل ان يحجز الوكيل فيه وما ليس له ذلك والاصل في ذلك
 ان الكفالة بالامانة باطلة لان الكفالة توجب الاداء والاداء يوجب ضد
 الامانة فتدافعوا والشخص الواحد لا يكون امينا وضمين في شئ واحد
 واصل اخر ان حقوق العقد للوكيل لا للمالك واصل اخر
 ان المتبرع لا يرجع على غيره بما تبرع به بيبانه رجل وكل جلابيع
 عبده فباعه ثم ان الوكيل ضمير الثمن لا من غير المشتري فالصان باطل لما ذكرنا
 فلو ان الوكيل صالح الامر من الثمن على جاريد كان الصالح ان الصالح لا يوجب ضمانا

فصار كما متبرع وذلك جائز الا ان ضمان الاجنبي عن الكاتب باطل وتبرعه
 بالاداء جائز ولو ان الوكيل احال الامر بالممن عن المشتري طار وكانت حواله
 مطالبه لاحواله ملك لان الملك له والمطالبه ليست له وانما هي حق العاقد
 فنصير في المطالبه كالوكيل بالخصومة الا ترى ان الوكيل جازم وان لم يثبت
 بعد مال فكيف من له ملك رجل امره جلابيع عبده وانما ان يقصر الثمن
 الابيضه فباعه وقصر بغير يمينه جاز لان قصر الثمن هو الوكيل فلو ان الامر
 هو الذى باعه ثم وكل رجلا بالقبض وقال لا تقبض الابيضه فقصر بغير يمينه
 لاصح واثير المشتري ولو ان الثمن ضاع في يده كان الثمن على المشتري
 ولو كان قال لا تبع الابيضه او لا تبع الا بغير فلا ضمان بغير ما
 امر به لا يجوز لان قوله في اصل العقد واصل العقد حقيقة فلا يجوز للوكيل
 التعدي والله اعلم **باب الرجل يشتري له العبد فيجده العيب**
 فيما امر به او امر بوجه الله الباب ليقرب من فعل الوكيل وقوله
 قبل التسليم ويزد ذلك بعد التسليم والاصل في ذلك ان حقوق
 العقد راجعة الى العاقد وحقيقة الملك فيعطى كل ذي حق حقه سانه
 وكيل بالشر او جلابيع عيبا وذلك في يده فله ان يرد به بغير امر الموكل ان
 الرد بالعيب من حقوق العقد والعقد من العاقد ولو ان الامر هو الذى جده
 به العيب والمبيع في يد الوكيل فامر الوكيل برده فرفض الوكيل بالعيب فمخوون

فصل

على نفسه ولا يجوز على الموكل ان فيه ضراً عليه ثم ان الموكل ان رضيه بعد
 فله ذلك لان المبيع لم يخرج عن ملكه **باب ما يكون وكاله**
في الطلاق وما لا يكون اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الوكالة
 وبين جعل الامر باليد وذلك ان الوكالة تكون نيابة والثابت مقام
 المستنيب فله ان يفعل اي وقت اراد الا ان يعزله واما جعل الامر فكون
 بمنزلة الراي المستنيب لا يعمل برأي المسمى الا ساعة يستشير
والاصل في ذلك ان الوكالة لا تقتصر على المجلس والتفويض يقتصر
 بانه رجل قال لآخر امر اتي بيدك فطلقها او قال طلقها فامر
 بيدك فطلقها الرجل في مجلسه طلق بانه لان هذا اللفظ التفويض وليس
 فيه دلالة الوكالة فان الرجل قد يراد ان لا يريد واما على استعماله
 ولو نوى ثلاثاً يقع ثلاثاً انه صرح بلفظ الطلاق فيجوز اليه منه ورجع
 وقوع الحمل فيرجع فيه الى النية ولو قال طلق امراتي فابنتها او قال ابن امراتي
 فطلقها فله ان يطلقها في المجلس وفي غير المجلس لان هذا توكل انه جعل النية
 ذلك من غير ذكر اليد والخيار فصار استعماله ويقع الطلاق بانه لانه
 وصفه بذلك ولا يقع الا واحد ولو فرق بين قوله بحرف العطف بان قال
 طلق امراتي وقد جعلت امرها بيدك فهذا وكاله وجعل الامر لانه وقد
 جعلت امرها بيدك دل ان الكلام الثاني غير الاول لانه لما عطف عليه فقد

اخرجه منه فصار لكل كلام حكم فحكم الاول الوكالة لانه امره بالتفويض
 والثاني جعل الامر فهو للتخير فان طلق في المجلس وقع ثنتان بانه ثلثان لان
 احد لفظ الطلاق بانه فكذلك الاخر لانه لا يجمع حكمان فحكم وان طلق بعد
 ما قام عن المجلس تقع واحدة وجب ان جعل الامر بطول ولم يبق الوكالة
كتاب الجواهر اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الوكالة
 والوكالة والاصل في ذلك ان الجواهر مبرية لان حق الخصومة
 تحول عنه بالوضع والوكالة غير مبرية لانه التزام بما على المطلوب موكله
 فله ان يخاضع لهما شأببانه اذا كان لمزيد على عمر وما به درهم
 ولا امرأة على زيد ما به درهم فاجال زيد المراه على عمر وبدينها يرى زيد
 دينها لانه تحول دينها من ذمة زيد الى ذمة عمر ونفخ المكان الاول فلو
 وهبت المراه الدين لعمر وجازت الهبة وصار هذا بمنزلة الاستيناف منه
 لان الهبة لا تكون الا قبض فصار كأنها قبضت منه ثم وهبت وسلمت اليه
 ولو لم تب ولم يكن ابرائه منه يرى المحتمل عليه من ذمة المراه وليس لان
 ترجع على المحمل لان ابراء استقاط حق واستقاط الحق انها يكون ممن استحق
 عليه فصارت كأنها ابراء اصل لان الحق كان في ذمته وانما تحول حق الخصومة
 والمطالبة الى المجال فاذا كان كذلك كان لزيد ان يرجع على عمر وباله لان المراه
 لم تكن الا لزيد في الحقيقة لا تترك الجواهر اذا كانت مرسله يعني لم تكن

لزيد على عمرو دين ولكن اجال المرأة على عمرو ثم ذهبت المرأة لعمرو وما كان عليه كان لعمرو وان يرجع على زيد لانه صار بمنزلة القفا ولو ابرأته لم يكن له ان يرجع عليه بشئ والا ترى انها لو اخرجت عمرا الى سنة جاز تأخيرها لان حق الخصومة لها ولكن لزيد ان يرجع على عمرو جاز لان تأخير المرأة في حق نفسها جائز ولا يجوز في حق زيد **باب الكفالة بالصرف**
 بن محمد رحمه الله الباب ليفرق بين احواله والكفالة في الابراء في الصرف وما يبطل من الصرف وما لا يبطل **والاصل في ذلك** ان يستبدل بيدك الصرف قبل القبض لا يجوز ان يدركك الصرف بحري المبيع واصل اخر ان بشرط لصقة الصرف فساد اجتماع العاقدين واقتراعهما ولا بشرط اجتماع غيرهما لصقة سانه رجل اشترى من اخر عشرة داهم بدينار ودفع الدينار ولم يقبض العشرة حتى كفيل او غير امره والكفالة جائز لانه كفيل بدين مضمون فان نقد الكفيل قبل ان يراق العاقدين جاز ولو ترقا قبل النقد بطل الصرف وبيرى الكفيل لان اقتراعهما يقتضي الصرف واشتراط الصرف موجب براءة الاصيل فكذلك يبرأ الكفيل ولو ابرأ الاصيل لا يبرأ ما لم يقبل ان يبرأه له تملك والمذهب لا يصح الا بالقبول ولو كان مكان الحوالة كفاله فابرا صاحب العشرة المحال عليه يرى لا قبول لان عليه دين الحوالة وذلك استقاط الحق بوجهه والاصل كان يرى بعقد الحوالة فادرك

المحذوف

المحال عليه بطل الصرف ايضا لانه لم يتقها ثم الصرف بخلاف الكفالة فان هناك لا يبرأ الاصيل بعقد الكفالة **باب من البراء الكفالة بالنفس والشهادة في ذلك** اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الكفالة بالمال وبين الكفالة بالنفس **والاصل في ذلك** ان الكفالة موجبة حقما بالذمة والكفالة بالنفس ليست موجبة حقما وانما توجب سببا لحق لان نفس الحر لا تملك وكل ما لا يوجب الملك لا يوجب الحق وانما يجوز الكفالة بالنفس استحسانا بسبب التعدي سانه مريض مرض الموت ابرأ وارثه عن الكفالة بالنفس جاز ولا يكون ذلك وصية للوارث لان نفس الحر لا حق عليها حتى يكون ابرأه تهمه ولو كانت الكفالة بالنفس على انه ان لم يوفاه بدلي اجل فعليه المال ثم ابرأ وارثه يرى الوارث من كفالة النفس ولم يبرأ عن كفالة المال لان حق بملك فحري بحري الدين الا ترى انه لو ابرأ الوارث في الدين لا يجوز ولا يجوز للاجنبي الا في الملك **باب الصلح والمغفرة**
 في ذلك اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين المغفرة والمغترن **والاصل في ذلك** ان المغفرة في الولد تكون عليه القية ويرجع على من غره والمغتر لا يرجع على احد سانه رجل اشترى من رجل جارية ووطئها فولدت منه ثم اعتمها ثم تزوجها ثم ولدت ولدا اخر ثم استجنتها رجل فاستحق ان يخذل جاريته والعقر وقية الولد من جميعا ثم يرجع المشتري على

المال

المحذوف

المبيع بالثمن وقيمة الولد الاول ولا يرجع بقيمة الولد الثاني لان الاول ولد
 منه في الملك فالمبيع منه لانه ملكها اياه بزعمه ثبت له حق الرجوع واما
 الولد الثاني فانه ولد في النكاح فهو بزعمه انه حر فصار كانه اقر بنفسه
 وابر المبيع حيث ادعى احره **باب من الصلح في الساحة**
التي لا تدري والبسعي ذلك اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين
 الصلح والمشا والاصل في ذلك ان الصلح يكون للرفع الخصومة
 والشرا يكون بعد الاقرار بالملك **والاصل** اقرار الملك بعرف
 باليد واليد تعرف بالتعرف لان من تصرف في غير شئ له الظاهر بالملك
 يسانه ثلاثة نفر اختلفوا في ساحة فصالح احدها صاحبه على عدم
 ولم يرض المالك بذلك فالصلح باطل لان الصلح انما يكون للرفع الخصومة حيث
 لم ينقطع الخصومة لا يستحق بذلك الصلح شيئا ولو كان بلفظ الشرا فقد
 خرج المشتري من الوسط لان اقراره على الشرا دليل على انه لا ملك له فصار
 كالاقرار ولو كانت الخصومة بين الاثنين فصالح احدهما صاحبه ثم جال المالك
 بمخاصمه فالقاضي يامر المصالح برد العدة لما قلنا من ان المراد بالصلح دفع
 الخصومة **كتاب الاحارة** اورد محمد رحمه الله الباب
 ليفرق بين ما يضمن فيه الاجر المشترك وبين ما لا يضمن وما يجب له وما لا يجب له
والاصل في ذلك ان كل عمل يعمل به الانسان لنفسه لا يجب له على غيره

اورد محمد رحمه الله

شي وما عمل لغيره وجب له الاجر اذا اشتراط عليه والا فلا لانه يصير
 مشترا بيب انه رجل دفع الى رجل كرجل حطه ليحمل الى بلد كذا بنصف
 الكروم فله اجار فاسد لانها لو جازت لبطلت لانه اذا حمله ثبت له
 الحق فاذا ثبت له الحق صار حاملا لشيء هو شريك فيه فبطل الاجر فاذا
 حمله فله اجر مثله لان الشراكة لم تثبت له ففسدت الاجارة وصار عمله كله
 المستاجر ولا يجوز ما جرح نصف المالك لانه اذا رضى بعمل يوجب له اجرا فوجب
 له اجر مثله فان كان حقه اكثر من ذلك بقيت له قدر رضى بدونه ولو حمله
 الى نصف الطريق فله ربع الكروم فان هلك في الطريق من غير عمله فلا
 ضمان عليه وان كان من عمله ضمن **باب من الاحارات ايضا**
 اورد محمد رحمه الله الباب ليفرق بين استئجار الوكيل بشرط التجديد وبين
 استئجاره مطلقا والاصل في ذلك ان الاجر ما يتجرب بالتسليم
 واذا تمت فتمت فات التسليم شرط الاجر بيب انه رجل وكل رجلان
 مستاجر له دارا ما به هذه السنة فاستأجرها وقبض الدار ثم منعها
 من الموكل حتى انقضت السنة فالاجر واجب على الموكل لان فعل الوكيل فعل الموكل
 فصار كانه قبض هو بنفسه فمنع الوكيل اياه لا يسطر ذلك القبض فوجب للاحر
 ولو كان الوكيل استأجر الدار بشرط تجديد الاجر ثم قبضها ومنعها من الموكل
 حتى انقضت السنة فالاجر واجب على الوكيل لانه منعها بغير وجه واجب لان الاجارة

١٩٠

شي

وان اقامتكم لا تقتضي بالاجابة لعدم التمسك بغيره فان كان
ولا يملك بغيره عليها بغيره فلهذا لا يملك بغيره ولا يملك بغيره
بالسنة والابنية للتمسك بغيره فان كان بغيره فلهذا لا يملك بغيره

بعضها بالملح
فما ولا يملك بغيره
الحج ولا يملك بغيره
بغيره من المقتضى
فلهذا لا يملك بغيره

وان اقامتكم لا تقتضي بالاجابة لعدم التمسك بغيره فان كان
ولا يملك بغيره عليها بغيره فلهذا لا يملك بغيره ولا يملك بغيره
بالسنة والابنية للتمسك بغيره فان كان بغيره فلهذا لا يملك بغيره

اذا كانت حاله كان له حق الحبس حتى يصل اليه الحق فصا حكمة الحكم
اذا هلك في يد المهرين بطل الرهن كذلك ههنا لما بطلت المنافع في يد بطل
الاجر عن الموكل والفوق منها انه منع ثم بالتعدي ههنا منع عن الحبس شرط التعجيل
باب من الاجارات والاختلاف بين ائمة والافرن ذلك
اورد محمد جلاله الباب لفروق من اختلاف المكثرين في غيبه المكثر والاصل
في ذلك ان القضا للغايب وعلى الغايب قصد باطل لما بينا قبل بيانه
رجلان استاجرا دابة من رجل من الرى الى الكوفة ليركباها ونقداه الكرى
قدما الكوفة اخلفا فقال احدهما اكثريتها الى مكة وقال الاخر الى كرتيتها الى
الكوفة ذاهبا وراجعا واحصى الى القاضى فالتاخي بالخيار ان شاء مع
دعواهما نظر للغايب وان شاء امر من قال سمع دعواهما فانه جعل الدابة
موقوفه اليها تصادقا ان الدابة لغيرهما ولم يميز ما قال كل واحد منهما
وبامرهما بالنفقة عليها وان راي الصلاح في البيع امر ببيعها ويدفع اليها
مقدار ما انفق عليها بامرهم فان طلب كل واحد منهما الكرى الدابة فعه
المصاحب للدابة فالقاضي لا يدفع اليها لان ذلك قضا على الغايب
ولكن القاضي يجعل المهر في ايديهما موقوفا لانه بدل الدابة وهي كانت
في ايديهما فان اقاما المينة ان صاحبها قد مات فالقاضي يدفع كراهها
من ثمنها لان صاحبها لما مات صار التدير الى القاضي لانه حق له بيع ما بقي

من الثمن

من الثمن بالورثة **باب الاجارة والشرا الذي تصدق**
صاحبها بالفضل او رد مخرجه المصطفي بالبيع استيفاء
الشجر لادراك الثمر وبيع استيفاء الارض وما يطيب له من ذلك وما لا يطيب
والاصل في ذلك ان كل عقد كان للجواز فيه مدخل كان للفساد
فيه اثر وكل عقد لا يكون للجواز فيه مدخل لا يكون للفساد فيه اثر
واصل اخر ان الفساد متى تمكن في العقد او العقد لا يطيب له
الربح واذا لم يتمكن في احدهما يطيب بيبانه رجل اشترى طعنا
على نخل او بشر اجاز وعليه ان يقطعه للحال لانه شغل ملك غيره فان
تركة بغير اذن البائع حتى ازاد فان كانت الزيادة في الطعم والكبر فعلى
المشتري ان يتصدق بالفضل وان زادت في الجودة لا يتصدق لانه اذا زاد
في الكبر زاد في الكيل وذلك ربا والزيادة في الجودة لا يكون ربا ولا يتصدق
ولو استاجر النخل حتى يستوي الثمر فالاجارة فاسدة ولا اجر على المشتري
وطيب له الزيادة ان ههنا اجارة ولا نظير لها فانه لو استاجر غلا لم يجد
عليها ثوبا لا يجوز وانما طاب له الفضل لانه ترك ذلك باذن البائع فلما
فسدت الاجارة بقي الاذن ولو اشترى قصبلا على ان يقطعه ثم استاجر
الارض على ان يترك القصيل عليها جازت الاجارة لان استيفاء الارض جاز
وطيب للمشتري الفضل فان كانت الاجارة فاسدة فعلى المشتري ان يترك القصيل

بغيره
فلهذا لا يملك بغيره
الحج ولا يملك بغيره
بغيره من المقتضى
فلهذا لا يملك بغيره

وتصدق بالفضل لان العار يكتسب في العقد فصار الخارج من اصل
باب المضاربة باب المضاربة التي يزد فيها
المضارب الثمن من عند اورد محرمه الله الباب لم يزد
كل للثمن حصته من الزيادة وما لا يكون والاصل في ذلك
ان الزيادة في الثمن والمضاربين حال قيام المعقود عليه والخط بخروج
حال قيامه وبعد هلاكه والزيادة تجوز من الاجنبي كما تجوز للعاقبة
وانما تجوز بشرط الضمان او بالاضافة الى نفسه او الى ماله والزيادة تجوز
من العاقبة غير هذه الشروط بانه مضارب اشترى جارية براس
مال المضاربة وذلك الف درهم ثم زاد في الثمن مائة درهم فالزيادة على
نفسه جائز وهو متبرع فيها والكون لهذه الزيادة حصه من الجارية
لانها لو كان لها حصه لا يخلو من احد وجهين اما ان يكون تلك الزيادة على
المضاربة او على نفسه فلا يجوز ان يكون على المضاربة الا بالمرتب المال
ولا يجوز ان يكون الزيادة لنفسه لانه لو جاز خرج بعض الجارية من
المضاربة الى ملك المضارب ولا يجوز للمضارب ذلك ولا يجوز للمضارب
ان يجعل بعض المبيع لنفسه بعد ما اشترى كما لا يجوز ان يجعل جميعه لنفسه
ولو ارد ان يبيع الجارية ببيعها على الف درهم
باب زكاة المضارب اورد محرمه الله الباب

في المضاربة
انما هو المتبرع
فيها

ليقول

ليفرق بين ما يجب فيه الزكاة على المضارب وبين ما لا يجب والاصل
في ذلك ان الزكاة لا يجب حتى يكون النصاب كما خلا في طريق الحول
منع بقا شيء من النصاب في وسط الحول فاذا هلك النصاب في وسط الحول
لا يجب فيه شيء ما لم يتم النصاب ثانيا بعد الاستيناف والاصل
اخر ان المضاربة اذا كانت جنسا واحدا يظهر فيه الربح وان كان اخصا
مختلفا وكل جنس مشغول براس المال لا يظهر فيه النفع والدور والعبد
اخصا مختلفا يعني الدور وجرها والعبد وجرها والاصل اخر
ان الزكاة لا يجب الا في نصاب كامل ولا يجب في الكسور والاصل اخر
ان المال اذا كان ديناقويا لا يجب الزكاة ما لم يقبض اربعين درهما وان كان
دينا صغيفا من بدل الدرهم لا يجب ما لم يقبض نصابا ويجوز عليه الحول بسانه
رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالمصنف فاشترى بها جارية تسار
الغير فحال عليها الحول فعلى رب المال زكاة لانه اربع الجارية على المضارب
زكاة ربعها لان الزكاة يجب على قدر الملك وملك الجارية بينهما اربع لان
الف مشغولة براس المال والف ربع فله رب المال خمس مائة والمضارب
خمس مائة ولو انقصت الجارية في غير ذلك حتى صارت قيمتها الف درهم
ثم زادت قيمتها حتى صارت الفين فاحال الحول فعلى رب المال زكاة الف
وخمس مائة ولا زكاة على المضارب لانه لم يبق له مال الا اثنا عشر درهما

بقية ما به ولو كان المضارب اشترى حارثين بالف درهم كل واحد منهما
 تسوي الف فما كان الحول فغلب الرب المال زكاة الف وحس ما به ولا زكاة على
 المضارب لان العبد اجناس مختلفة فلم يظهر فيه الرخ فلم يكن للمضارب مال
 يجب فيه الزكاة وكذلك كل ما يكون مختلف الجنس
باب مكاتبه المضارب اورد محرره الدال على
 بين ما يجوز من كتابة المضارب وما لا يجوز وبين ان يموت المكاتب عاجزا
 وبين ان يموت غير عاجز **والاصل** في ذلك ان العبد اذا كان
 مشتركا بين اثنين فكتبه احدهما بغير اذن صاحبه فلا اثر ان يفسخ الكتابة
 لان فيها بطلان حقه فله ان لا يرضى بذلك والكتابة مما يفسخ ولو لم يفسخ
 حتى ادرك الكتابة عتق وصار كعبد من اثنين اعنته احدهما **باب** سانه
 رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بالعبد يساوي
 العتق ثم كاتبه على العتق فالكاتب جازم بقدر حصته المضارب وذلك
 ربع العبد ولرب المال ان يبطل الكتابة في الربع قبل الاداء المذكور والمال
 انما امر المضارب بالتجارة ولم يامر بالكتابة فلذلك لم يخرج من فقه فان لم ينقص
 الكتابة حتى اكتسب العبد الف درهم واذاها كان ربع ذلك للمضارب خاصة
 ولرب المال ان يأخذ راس ماله من ثلثه اربع الكتابة وتبقى هناك خمس ما به
 فرب المال ان يستوفي ان اما اخذ المضارب ربع المال المضارب استهلك

رب

ربع العبد وتبين ان ثلاثة ارباع العبد كان ربحا بينهما فان كان المضارب مورا
 فرب المال الخيار ان يشترى المكاتب وان شأ استسعى العبد فان اخذ من
 المضارب فله ان يأخذ منه سبعة ما به وحس ما به لان ثلاثة ارباع العبد الف
 وحس ما به بينهما نصفان والولا اكله للمضارب ثم للمضارب ان يرجع على العبد
 فان رجع وحس ما به لان غنقه في ذلك الوقت لم ينقد الا في الربع فسقط ذلك
 العتق وعليه ان يسعي بذلك للمضارب وان اخذ من رب المال سعة العبد
 فليس تسعيه في سبعة ما به والمضارب ايضا ان يأخذ من العبد مثله فان
 اخذ سعة العبد يكون ثلاثة اثمان الولا لرب المال والباقي للمضارب
 وعلى مقدار ما حصل لكل واحد منهم من العتق ولو مات المكاتب وترك
 الف درهم فقدمت عاجزا لان ثلاثة ارباع الالف على المضاربة فلا تعد
 من تركته والربع فلم يكن خيرا وفا وليس كاد ايد في حال الحياة لان حال الحياة
 اذا ادنى فقد وجد الشرط وكذلك لو ترك اقل من ثمانية الاف درهم لانه
 لم يكن في ربه وفا بالكتابة ولو ترك ثمانية الاف درهم لم يميت عاجزا لان
 في ربع كسبه وفا بالكتابة فيستوفي المضارب العتق وتبقى هناك ستة الاف
 فالمضارب قد استهلك ثلاثة ارباع العبد وذلك الف وحس ما به فوجب عليه
 الضمان لرب المال فاذا اخذها بقي هناك ستة الاف فهي بينهما نصفان
 فيصير في يد رب المال اربعة الاف وحس ما به في يد المضارب ثلاثة الاف

وحس ما به

وحسن ما به وذلك على قدر ما استهلك ولو ترك تسعة الا في الجواب
 في ثلاثة ارباع العبد ما ذكرنا فربح الكسب الفان وما يتاخر وحسور يات
 المضارب الذي درهم وبقي هناك ما يتاخر وحسور في المضارب ولو كانت
 قيمة العبد مثل راس المال او اقل لم تجز الكفاية اصلا ولورادت بعد ذلك
 وانما تعتبر قيمة العبد يوم الكفاية ورأس المال فان كان فيه فضل جازت الكفاية
 وان نقص بعد ذلك والا فلا **باب من السلم في الرطب**
 اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين الرطب والميمون والخضرة والدرنق
والاصل في ذلك ان الرطب يبر في الحال الحاضر بلا شك
 وانما يكون الفوات فيما بعد لا يعتبر كالسوى والناوى لا يرجع صاحبه على
 البايع كذلك ههنا والخضرة المقلية والدرنق انما هو بفوات العين لا
 العين بطلب لها وبغيرها يساويه رجل اسلم لرجل دراهم في قفيز رطب
 فاعطاه مكان الرطب ثم اواسلم في ثم فاعطاه مكانه رطبا جاز في الوجهين
 جميعا ولو كان اسلم في قفيز خضرة فاعطاه خضرة مقلية لا يجوز لانه عينه
 ثم نقل بالقلبي وكذلك لانه مطلوب آخر ولا كذلك الرطب فانما ياتي واحدا وانما
 تفاوت بالنقص فيما بعد **باب الدراهم الى خالطها**
 الصفر اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين ما يغلب الفضة من الصفر
 وما لا يغلب **والاصل في ذلك** ان الدراهم لا تخلو من غير

لانه يصير

الدرنق

وذلك

وذلك لا مقدار له ومع ذلك يجوز استبدال بعضها ببعض فان كان حرا
 يمكن تعيينه صار كشيء من الافلاحيات الدراهم اذا كان فيها صفر
 لا تخلو اما ان يكون ثلثاها فضة وثلثاها صفر فاذا كان ثلثاها صفر او
 صفر اقل فضة لا يكون مغلوبا بالصفر بل هي كشيء فضة وصفر فلان بيعت
 هذه الفضة بفضة خالصة فهو على اربعة اوجه في ثلاثة اوجه منها البيع
 فاسد وفي وجه البيع جازا ايا وجه الفساد بان كان وزن الفضة الخالصة
 مثل وزن الفضة التي هي الدراهم لان الفضة تكون مقابلة بالفضة
 ويفضل الصفر بغيرها او يكون وزن الخالصة اقل او لا يدري واسا
 وجه الجواز اذا كان وزن الفضة الخالصة اكثر من وزن الفضة التي في
 الدراهم فجوز لان الفضة تكون مقابلة بالفضة والزيادة من الفضة
 تكون مقابلة بالصفر وشترط القبض فيه ويجوز ان تباع هذه الدراهم
 بعضها ببعض متفاضلا لها كالفلوس وكذلك الستون ايضا
باب من الضمان اورده محمد رحمه الله الباب ليفرق بين
 ما يجب اخذ كفيه بالكفالة وبين ما لا يجب **والاصل في ذلك**
 ان ما كان مضمونا في يد القايض جاز الضمان به اما ضمان غيره او ضمان رد
 وما لا فلا **والاصل** ان مونه الرد في باب العارية على المستعير
 لان منفعة العارية له فوجب عليه ضمان الرد وكذلك العاقبة وانما

بعض
 من
 الدراهم
 قد
 يكون
 فيها
 صفر

في باب الاجارة لقوله الرد على الاجر لان المنفعة حصلت له وفي الوديعة
 على المودع بيبانه اذا استعار شيئا وكل قبل برد ذلك الشيء
 فالكفالة جازية لان العارية وان كانت امانة الا ان ردها مضروكة كالكفالة
باب من الصلح في الكفالة من الموكل والوزن على اقل منه
 اورده محمد رحمه الله الباب ليعرف من اداة الكفيل ويزاد في المأمور وما
 يحون الصلح به منها والاصل في ذلك ان الكفيل ملتزم
 بالمال المأمور منتطوع بيبانه رجل له على اخر قفيز من تمر جيد
 فاعطاه بذلك كفيل ثم ان الكفيل صلح صاحب التمر على قفيز من رطل
 جاز لانه حط على اقل الاقسام يجوز ولانه من جنسه ايضا ويجوز به
 به ثم الكفيل يرجع على الاصيل ببلاده اربع التمر لا بالرطب الذي ادى
 لانه كفيل بالتمر وقد ادى ثلثه اربعة واربعة وانفسه عن الزيادة فرجع
 بما كمل الا ما ادى ولو كان الكفيل مأمورا بالاداء ادى الرطب على ان
 ابرأ الذي عليه الحق جاز لانه لا يحتاج الى البراءة في حق المأمور وانما يحتاج
 الى براءة الاصيل فاذا ادى رجع بما ادى له وجد وبقيته ان لم يوجد ولا يرجع
 بما امر به واورده محمد رحمه الله الباب ليعرف من لفظ موجب الضمان
 بنفسه وبين لفظ الوجوب الابدلي والاصل في ذلك ان الامر
 بنقض دين لم يكون امرا بالرجوع دليلا سوا شرط ولم يشترط ذكر الضمان اليه

نحوه

نحوه

ما كره

بذكر والامر بنقض دين غير لازم لا يكون امرا بالرجوع الا ان شرط الرجوع لم يذكر
 لفظ يدل على الضمان بيبانه رجل قال لافراد فاعلى الف درهم او اعطه
 فاعطاه فلامضمان على الامر لان لفظ ادفع او اعط لا يقتضي الضمان ولو كان
 قال مع ذلك على ان ضامن بها والقابض حاضر يسمع فدفعها اليه واستهلكها
 المضمون فمضمان للمدفع على القابض والضمان على الامر لانه اضاف الدليل
 الى نفسه فدل على انه جعل المبدل لنفسه فصار كانه استقرضه وكل الذي
 بالقبض ولو كان قال اقضه على ان ضامن والقابض حاضر يسمع فاما على
 القابض والامر كفيل لان القرض موجب الضمان على المستقرض وهو قد اضاف
 القبض الى القابض وضمن المال ولو كان الضامن زادا على الكلام صار متدينا
 ولا يحمله شيء متساو له القابض اذا قال ادفع الى الف درهم على ان فلانا
 ضامن لها فقال فلان نعم فعلى الضمان على القابض وفلان كفيل ولو قال
 الامر اعط فلانا الف درهم على ان ضامن فقال القابض نعم فاعطى الف درهم
 على ان فلانا ضامن بها فدفع اليه فاما على القابض والامر غير ضامن لانه انما
 دفع بالكلام الثاني الا ترى انه زاد على الجواب فكان في اشد كلام
باب ما يكون المولى فيه حصا عن عبده وما لا يكون
 اورده محمد رحمه الله الباب ليعرف من ما يقر الذي يكون يده انه حق لغيره
 فيأخذه وبين ما لا يأخذه والاصل في ذلك ان اقرار المقر فيها

في يوم يلزمه وما كان يد غير القول له فيه يسا له رجل ادعى على
رجل انه قطع يد عبده وان له عليه نصف قيمته وصدقه المدعى عليه
والعبد غائب وقال لا ادفع اليك مخافة ان يرجع العبد فينكر المرق ويأخذ
منى ثانيا لا يلتفت اليه ويومر بالدفع ان هذا الحق للمول لا للعبد
الارض للمول وقد اقر حقه فيلزم بدفعه اليه فان جاء العبد فانكر المرق
فله ان ياخذ منه الارش ثم لقطع ان يرجع على المول بما اخذه الا ان يقيم
المول البينة ولو كان للعبد دين او بيع ونصا دقا على ذلك فارد ان يخلع المير
له ذلك ان حق القبض للعبد لا نه هو العاقل لا المول والله اعلم

كتاب الجنائيات اورده محمد رحمه الله الباب ليقول
بين دفع المول جناية المدير بقضا ويز دفعه بغير قضا ويز اخلاف المول
والمجنى عليه في القيمة **والاصل** في ذلك ان قيمة المدير
معتبر يوم الجناية لان القيمة انما تجب لاجل المنع والمنع انما يتحقق بعد
الجناية **والاصل** اخر ان جنائيات المدير لا يراد على قيمه واحدة
وان كثرت لانه ما جسد الا رقبه واحدة **والاصل** اخر ان جناية
المدير وام الولد على مولاها لا يملكها الى الحرية ولم ينفذ مملوك
حيث تدور الجناية في رقبتهما ليسا عما فيها قصار كان علم بالجناية ثم باع
يسا نه مدير جنى جناية فعلى مولاها قيمته يوم الجناية فان اختلفا في

قيمة

قيمت يوم الجناية وقد تصادقا ان الجناية كانت قبل ذلك زمان فقال
المول قيمته خمسمائة وقال المجنى عليه كانت قيمته الفين قال قول المول
لان قيمته دين في ذمة المول ولو اختلفا في المارح قال قول من يدعى ادنى
الوقت لان الاشياء تحال الى وقتها والاولى اقرب للوقت ولو كان المدير قتل
بخطا خطأ وقيمت الف فدفعها المول ثم قتل اخر فانها يشتركان فيها ولا
يخلو اما ان دفعها بقضا او بغير قضا فان دفعها بقضا ليس للثاني ان يطالب
المول بقيس وان دفعها بغير قضا فالمجنى عليه الثاني ان شا طالب الاول وان شا
طالب المول فان اخذ من المول رجوع المول على المجنى عليه الاول بما دفع ولو كان
المجنى عليهم اكثر من اثنين فانظر الى من دفع بقضا فلا يجب على المول من دفع اليه
بغير قضا فهو مخير كما قلنا فان اختلف حاله بان كوت او اعتق انظر الى ما دفع
في حال التدبير يلزم المول ما وقع بعد طرده ثم في الباب مسائل عن العبد
وانا اذكر ان شاء الله اصولها هنا اورده محمد رحمه الله هذا الفصل
لتفريق ما يجب للمول وبين ما يجب للمول والعبد **والاصل** في ذلك
ان ما جرى من المول قبل العتق لم يصححنا وكذلك ما جرى بعد العتق اذ لم
مكن عالما بالامر يسا نه عبدا من وليين قتل قتيلا خطا فدمه ارضا
وهو لا يعلم بالجناية ثم جنى جناية اخر في ما كان حكمه في التدبير وحكمه في الجناية
فاما الحكم في الشك في نظر ان كان المدير مورا فسر بكم بالخيار من خمسة اشياء

ان شأنا نصيبه وان شأنا اعتقه وان شأنا استسعاه وان شأنا ضمنه وان شأنا
تركه على حاله واما حكم الجناية فضمن المدير نصف قيمته بعد ان يصاحب
الجناية الاولى لانه لما دبر بعد الجناية فقد منع الدفع من غير اختيار فيضمن
نصف القيمة لان كان يملك ذلك وقت الجناية وان كان عالما يوم خفف المدير
لانه صار مختارا كما قلنا وضمن الثاني نصف قيمته فدير الا انه جنى بعد التدبير
ثم ينظر ان اختار الشريك نصيبه يأخذ نصف القيمة ويدفع الى صاحب الجناية
الاولى لان نصف الجناية كانت في ملكه فالتصميم اخرج عن ملكه ولا يكون مختارا
لانه انما خرج عن ملكه بعد ما امتنع من الدفع بفعل غيره ويغرم نصف القيمة
لصاحب الجناية الثانية مديرا ايضا لانه لما ضمن فقد ملك العبد من وقت
التدبير والجناية كانت بعد فوجب جميع القيمة للثاني مديرا وقد دفع نصف
القيمة فمدفوع نصف قيمة اخرى ولا يطرح عنه اطلاقا دفع الى الاول لان ذلك
كانت حاله كان العبد رقيقا وكانت الجناية في عتق العبد هذه الجناية حصلت
في حالة التدبير فصارت قيمته دينيا عليه ولا شركة بين الوليين لان حتمتا ثبتت
في حالين مختلفين ولو اختار الاستسعا فقد بقي نصيبه على ملكه وسعائيه
بدل الرقبة وله نصف الملك وقد اجتمعت فيه جنايتان في حالة واحدة لا نصيب
رقيق على حاله فكان غلط لدفع اليها ان قيل لا لان تدبير الاخر اخرج من جوارحه
يدفع بدله وذلك السعاه فيكون من زولي الجنايتين نصيبا لكل واحد ثلاثة

اربع

ارباع القيمة ربع من السعاه ونصف من الاول لا شركة بينهما فيما كان
بين الدين لما ذكرنا ولو اختار المدير والترك فحكم المدير ما ذكرنا واما الثاني
فانه يغرم نصف القيمة لان كلتا الجنايتين حصلت في نصف العبد وان اختار
حقه يضمن نصف القيمة وما عرفت هنا من جناية العبد وعتقه وتديره
فذلك الجناية عليه ما كان مملوكا فهو للمولى وما كان للحرية فهو له
باب من الجناية ايضا الباب يدور على ما لا يفصل
واما اذكر اصل كل فصل في موضع ان شاء الله عز وجل اورده محمد رحمه الله
الفصل الاول من الباب ليقرب من استوفى بعض حقه ومن استوفى ازيد
من حقه والاصل في ذلك ان من استوفى بعض حقه وجب له ان
يستوفى الباقي ومن استوفى اكثر من حقه لزمه عزم الزيادة يساؤه
بجمل قطع يد رجل عدا ويد القاطع صحبه فوثب المقتووعه يد فمقطع اصبع
القاطع ثم ان القاطع قطع يد رجل آخر فالمقتووعه يد اخر اياها ان يقطع
مع الاول ان شاء اخذ الارش وذلك نصف المدير لان حقه وحق يد صحبه
وهذه ناقصة والمساواة فيها دون النفس معتبر فيخير ولو كان قطع اصبع
من اصابع القاطع بطل جوارحه لانه لما استوفى بعض حقه من اليد بطل حقه في
المدير فان اجتمعوا عند القاضي فادوا قطع يد القاطع فانه يقطع لها نصيب
الارختها متساوي ثم يغرم للاول نصف دية اليد والثاني ثلاثة ارباع دية

اليدان الاصاب على المستوع والكف سبع لان البطش بها يكون وقد بقي في
 يد القاطع ثلاثة اصابع فكون كل واحد منها مستوفيا اصبعاً ونصفاً
 ثم حق الاول حب في يديها خمس اصابع وقد استوفى خمس حقه وحق الثاني
 وجب في يديها اربع اصابع فلما قطع اصبعاً منها فقد استوفى ربع حقه
 ولما قطع القاضي اليدها وفي اليد ثلاث اصابع فقد بقيت الاول استوفى
 اصبعين ونصفاً وذلك نصف حقه فوجب له نصف الدين ليشكل حقه واجبا
 الثاني قد استوفى من اصبعاً ومرة اصبعاً ونصفاً وذلك اصبعان
 ونصف وذلك خمسة اثمان حقه فبقى له ثلاثة اثمان فباخذ ذلك دينه وذكر له
 لو قطع يداً فباخذت اخذه على هذا القياس ولو كان القاطع قطع يداً واحداً
 من الفصل وقطع يداً من الفصل ايضاً ثم احدها قطع يد القاطع من المرفق
 فان الذي قطع اليد من المرفق لم يصير مستوفياً شيئاً من حقه لانه لما قدر الموضع
 صار كاجنب جني وقد كان حقه قطع اليد ودينه يد ثم الذي قطعت يد من
 المرفق بالخيار ان شا قطع ذراع القاطع لانه رضي بدون حقه وان شا اخذ
 دينه يد صحى وحكمه مائة الذراع ويكون ذلك في سنتين الا ان يدينه
 ذلك في حكمه الذراع على ثلث الدين فكون ذلك في السنة الثالثة
 والعقد بينهما ان قاطع الاصبع استوفى بعض حقه فاطع الذراع تعدد
 فكانت ابتدأ حايه واورد الفصل الثاني للمرفق يربى برضى يد المولى

من الاشياء

من الاشياء بعد الحايه ومن الارضى والاصول في ذلك
 لمن القاصب عليه رد العين متى ضمن ملك من وقت التضمين ولا كذلك البيع
 لا يقدأ والامانة اما البيع فهو انتقال برضى سوا كان صحيحاً او فاسداً اما
 الصحيح فلا يشك اما الفاسد فان مال الرجل بطيب برضى النفس وانما
 الفاسد وقع في العتود وبقى الرضا في متى تصرف فيه تصرفاً يبطل العقد بطل
 كماله بانه رجل شح عبد الرجل موضعه ثم غصبه رجل اخر فبطل العقد
 من ملك الحايه فولى العبد بالخيار ان يملكها جان عليه فان شا ضمن عاقله
 الجاني قيمته فامته في ثلاث سنين وان شا ضمن القاصب قيمته ناقصة
 وقت الغصب لا وضمن الجاني ارش موضعه وما نقصت جانيته اليوم الغصب
 فان ضمن الشايج فله ان يرجع القاصب بقيمته يوم الغصب لانه ملكه بالتضمين
 من وقت الحايه وان اختار تضمين القاصب لا يرجع على الجاني شيئاً لانه انما الحق
 الصان بفعله ولو كان باعاً بغير فاسد ارسله ومات من ملك الحايه برى
 الجاني من السرابه ويضمن الارش ونقصانه اليوم البيع ويضمن المشتري قيمته
 يوم القبض لان البيع وان كان فاسداً فانه يربى للملك فاذا زال ملكه بعد
 الحايه صار مبرياً من السرابه وليس كذلك الغصب والبيع بالخيار فانه
 لا يربى للملك ولو رهنه بعد الحايه فمات منها صار مستوفياً الدين بلاك
 الرهن ثم يرجع الرهن على الجاني ارش الموضع ونقصانه الى وقت الرهن لان

على

لان الرهن معنى المبادله فصار كالبيع ولو كانت قيمه اكثر من الدين فإكان
 بازاء الدين بطل وما هلك على امانه رجع به على الجاني والفصل
 الثالث اوردته ليزق من رضى بعض حقه ويزق من لم يرض وقد ذكر
 ذلك في بعض الفصول الاول من انه لو قطع اصبعاً من اليد الناقصة صار
 مختاراً للقصاص ولو فعل ذلك ودين ناقصه ثم برئت انتقل جليل
 القطع ولم يبق له خيار اما السن متى سقطت وبنت مكانها اخرى
 نقل انها غير با **باب من الجناية ايضا في قطع يد رجلين**
 هذا الباب كالفصل الاول من الباب الذي قبله لانه قال اذا قطع يميني
 رجلين فقطع احدى ايهامه ثم ان رجلاً اخر قطع اصابعه الا ان يعرف
 ان المقطوعه يده الاخر قطع الكف من الفصل ثم اجمعوا عند القاضي
 فانه يقضي على القاطع الاول بمخمسه الاف درهم اربعة الاف منها لقاطع
 الايهام والاف منها لقاطع الكف لانه لما قطع يميني رجلين فقد وجب قطع يد
 بينهما وديه يدهم الاول لما قطع الايهام فقد استوفى خمس حقه وبقوا اربعة
 اخماس حقه ثم ان الاجنبى لما قطع الاصابع الا ان يعرف حقه فانه في الحكم كأنها قايده
 لان يدها يقوم مقامها وانما جعل كذا لان القاضي جعل الاول مستوفياً الخمس
 حقه ببقا الاصابع الاربع فبقى له خمس حقه ويقضى له يده المبدل لان ذلك واجب
 عليه ويغرم للاجنبي اربعة الاف درهم للقاطع الاول لان الاصابع كانت على ملكه

باب جناية المكاتب اورد محمد رحمه الله الباب ليفوز من
 يريد جناية المكاتب ويزكسبه والاصل في ذلك ان المكاتب
 يقضي من كسبه ومن رقيقته وما هو يلحق بكسبه وجنائه تودي
 من رقيقته وما هو خلف عن رقيقته ولا يقضي من كسبه واصل اخر
 ان جناية المكاتب لا يصير ما لا الا بقضا القاضي او بموته عز وفاقا ولا انتقام
 خطا له رجل كاتب عبد على خمس مائة درهم وقيمت مائة يقتل رجلاً
 خطا تقضي القاضي بقيمته ثم يقتل رجلاً اخر خطا فلم يقض عليه بشئ حتى قتل
 المكاتب فان قاتله يغرم قيمته فان لم يترك ما لا يغرمه فان الما يه لصاحب
 الجناية المقضي به وليس للثاني شئ لان الجناية الاولى بالقضا صارت ما لا
 صار كان عليه دين وجناية في يد ابل صاحب الدين ولا شئ لصاحب الجناية
 ولو كان ترك خمسين درهما من كسبه سوى قيمته فان صاحب الجناية المقضي
 بها يأخذ من الخمسين واخذ خمسين من الما يه التي هي بدل الرقبه واخذ صاحب
 الجناية الما يه الخمسين الباقية من بدل الرقبه لان حقه في بدل الرقبه اني
 الكسب ولو لم يقتل المكاتب ولكن مات وترك مائة وخمسين فلما يه
 الى الما يه عليه الاول لانه استحق ذلك بقضا القاضي ولا شئ لثاني لان بدل المال
 ليس بيد الرقبه ولا بيدك من اجزا البدل فلا شئ له منها ولم يقتل دينا
باب جناية العبد بعضهم على بعض قد ذكرت اصل ذلك

في كتاب النكاح لان محرم الله اورد في موضعين باب عتق احد
 العبد من المملوك من اجدها او منها جميعا
 قبل العتق او بعد اورد محرم الله الباب ليفرق بين ما يكون المولى
 مختاراً للمعتق فيه وما يكون مضطراً والاصل في ذلك ان المولى
 اذا اعتق عبده وهو عالم بالجناية صار مختاراً للفداء وان لم يكن عالماً بها
 فعليه الاقل من قيمته او الارش والمريض من الموت اذا اختار الفداء
 باعنا والعبد فقد رقيته يعتبر من جميع المال وفي الزيادة يعتبر من ثلث المال
 لانه منهم فيها يساؤه رجل قال لعبد واحد كما حرمت ان احدها قتل
 رجلاً خطا ثم حضرا جميعاً القاضى بالقاضى بحرم على البيان لانه هو المجل
 فالبيان اليه فان وقع العتق على الجاني صار مختاراً او يجب عليه الدية كاملة
 ولو صرف العتق الى الاخر عتق وبقي الجاني عبدان يقال له اما ان تفدي او تدفع
 ولو كان كل واحد من العبد من جنس المسئلة محالاً ثم يبر العتق لا يصح محاراً
 لانه هنا مضطراً لانه لا يقدر على سلامة احدها عن الجناية ولا يقوم
 باب القتل بوحده في المحلة او في المسجد او في دور
 اورد محرم الله الباب ليفرق بين الملاك وبين اصحاب الخطه
 والاصل في ذلك ان اصحاب الملك يقومون على عدد رؤسهم
 واصحاب الخطه يقومون بالنسبة اليهم يساؤون عدد اجد عشر نفر

منهم عشر من بكرين وابل ورجل منهم من قيس فوجد في الدار قتيلاً فان
 الدية على احد عشر جزءاً عشره اجراً على عاقلة البكرين وجزء على عاقلة
 القيس ينقسم الدية على عدد رؤسهم ولو ان قبائل ثلاثاً اختطوا سجداً
 وحمله واحد القبائل من بكرين وابل وهم عشر رؤس والاخرى رؤسهم
 الاثني عشر والاخرى من ثمنهم وهم خمسون ثم وجد في المحلة او في المسجد قتيلاً
 الدية على القبائل الثلاث لان النسبة هنا اليهم جميعاً الا ان لا
 يستحق ان ينسب هذه المحلة الى احد القبائل دون الاخرى والغرض منها
 ان الملاك كانوا قائلون واهل المحلة انما يدون لاجل احراسه الا ان
 انه لو قتل في مسجد الجامع لا يجب شيء لانه لا هو لاحد من المسلمين فيه دور
 الاخر يضار كالشارع العام ولا حراسه والا ترى ان دور القتل لو ادعى
 على الملاك والقتيل خارج الدار يقال قتل في داركم وانتم اخرجتموه
 فاقر احدكم بذلك لزمه ولو كان ذلك في المحلة فاقر احدكم لا يلزمه
 باب من السرقة اورد محرم الله الباب ليقوم
 بين من يدب بالرد اليه قطع السارق ومن لا يدب والاصل
 في ذلك ان السارق اذا رد السرقة الى المروءة منه قبل قضا القدر
 او الى ابنه وامه ولجدة او احد من عياله سواء كان نواذياً محرم
 او لم يكونوا يدرون عنه القطع والافلا واصل اخر السارق

اذا ملك المشتري وقبل الغضا بالقطع او بعد لا يقطع بيبانه
 رجل سرق من اخر الف درهم فلم يرفع الي القاضي حتى ردها عليه ثم رفعه
 الى القاضي واقام البينة على الشقة فانه لا يقطع وان كان المسروق
 منه هب المسروق من السارق لا يقطع سوا كان قبل الغضا او بعده
باب من النسيير اورد محرر حقه الله الباب
 ليعرف من الهبة والبشر او ليعرف ايضا بين المالك الاول والمالك الثاني
 والاصل في الشراء والهبة ان المشتري قام عليه بعين معلومة
 فحقه في تلك العينة متى وصلت اليه عاد الملك لربه والهبة هي تملك
 نفس الموهوب فانه تصل اليه القبة العود الملك القديم
والاصل في المالك الاول والثاني ان الثاني اقرب للمحمول عاد
 اليه ساع الاول طلبه والا فلا لان الغصب ورد عليه وغصبه هو رد
 على الاول وعلى المدان تردها عصب **باب** انه عند رجل
 اسمه العود واخر زوجه بدارهم فاشترى رجل من المسلمين بالف درهم
 واخرجه الى دار الاسلام فلم يولد له ان يخرجه باليمن لان الغصب ورد على ملكه
 والمنسل الثاني ملكه بعين فانه يصل اليه حقه الا يصل العبد الاول
 فان لم يخرجه حتى اسره العود مرة اخرى فاشترى رجل اخر خمسين درهم
 المولى الاول والمولى الثاني فالثاني احق به لان الغصب ورد على ملكه فياخذه

بالخمس عيه ثم الاول بالخيار ان شاء اخذه بالف وحسن عيه وان شاء ترك
 لانه اذا وصل الى المالك الثاني فالمالك الاول بالخيار ان وصل اليه ما
 عزم انتقل ملكه اليه والا بقي على ملك الثاني ولو كان المشتري الاول هبه
 لاخر وقبضه القان فان شاء المولى اخذه بالقبة وان شاء ترك لانه ملكه العز
 بعينه هذه القبة فصار كانه ملكه القبة حكما وارث الحمايات لا يدخل
 ملك الاول لان الثاني مالك حايز فانه ينتقل عنه انتقالا صحيحا لا يجمع
 حقوق عنه ومتى عاد الى الاول عاد فسخا جميع الحقوق اللازمة له
باب من الاختلاف في الغصب ما يدعى فيه صاحب
 العبد البيع ومخالفة فيه الغاصب هذا الباب ذكره في ابواب
 البيوع ليس الا الغاصب اذا قتل العبد وقال انت امرتني فانه يوم يقول ولا
 يصدق على الاخر **باب من وديعه المجنوز والصبي والعبد**
 المجنوز عليه وما يلحقه اذا مات اورد محرر حقه الله الباب
 ليعرف من من يجب عليه الثمن ومن لا يجب والاصل في ذلك
 ان من وضع ماله في غير محل الولاية فتوى فلا ضمان على احد الا ان يثبت الاستهلاك
 حقيقة بيبانه صبي ابن اثني عشر سنة يعقل البيع والشراء هو المولى
 مجنوز او عده رجل الف درهم ثم ادرك الصبي ثم مات ولا يدرك ما صنع المولى
 فلا ضمان عليه الا ان يقيم البينة ان الوديعه بقيت في يده بعد الادراك بخينته
 فلو كان المولى قد مات او كان المجنوز قد مات فلا ضمان

لا ينفذ حكمه من قبله
 وقد ورد في الخبر ان الغاصب اذا قتل العبد
 كان كالموتى لا ينفذ حكمه

ان من وضع ماله في غير محل الولاية فتوى فلا ضمان على احد الا ان يثبت الاستهلاك حقيقة بيبانه

لا ينفذ حكمه من قبله
 وقد ورد في الخبر ان الغاصب اذا قتل العبد
 كان كالموتى لا ينفذ حكمه

لا ينفذ حكمه من قبله

بعد ان يتركه لانه في وقت الصبا ليس من اهل الحفظ فاذا لم يتوكل بعد
 الى وقت الحفظ لا يضر وكذلك المعتوه والعبد المحجور فاما لو كان اذن
 الولي لولد او المولى لعبد صح الوديعه ولزمتهما والله اعلم
 باب من الوديعه التي يقر صاحبها ببعض او ببعض
 بذلك المستودع ثم يموت او رد محرمه الله الباب ليقرب من
 تكون قوله في رد الوديعه ومن لا فلا والاصل في ذلك المستودع
 مسقط على الرد فقراره بالرد كما قرر المستودع بالرد انه موافق
 رجل اودع عند رجل النذرهم فقال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض
 الوديعه ثم مات وانكر صاحب المال القبض فاميت صدق اداء البعض
 لكن القدر الذي لا يظهر لا يتوكل المستودع فعليه ان يبين فادامه وقال الورث
 اكثر من ذلك فالقول قوله لانه لما مات وجهل الباقي صار مضمونا عليه ان
 الميت اقر ببعض الوديعه فبما الباقي يلزمه فلما مات انتقل ذلك اليه كونه
 متباج ما يجوز للتيمم ان يفعل اذا اذن له في التجاره

يكون ديناً في تركه لانه في وقت الصبا ليس من اهل الحفظ فاذا لم يتوكل بعد
 الى وقت الحفظ لا يضر وكذلك المعتوه والعبد المحجور فاما لو كان اذن
 الولي لولد او المولى لعبد صح الوديعه ولزمتهما والله اعلم
 باب من الوديعه التي يقر صاحبها ببعض او ببعض
 بذلك المستودع ثم يموت او رد محرمه الله الباب ليقرب من
 تكون قوله في رد الوديعه ومن لا فلا والاصل في ذلك المستودع
 مسقط على الرد فقراره بالرد كما قرر المستودع بالرد انه موافق
 رجل اودع عند رجل النذرهم فقال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض
 الوديعه ثم مات وانكر صاحب المال القبض فاميت صدق اداء البعض
 لكن القدر الذي لا يظهر لا يتوكل المستودع فعليه ان يبين فادامه وقال الورث
 اكثر من ذلك فالقول قوله لانه لما مات وجهل الباقي صار مضمونا عليه ان
 الميت اقر ببعض الوديعه فبما الباقي يلزمه فلما مات انتقل ذلك اليه كونه
 متباج ما يجوز للتيمم ان يفعل اذا اذن له في التجاره
 اورده محمد رحمه الله الباب ليقرب من يجوز اقرار الصبي له وبين من لا يجوز
 والاصل في ذلك ان من كان فعل الصبي وقوله كفعله لا يجوز اقرار
 الصبي له لان لسانه كلسانه واصل اخر ان الوصي في التجاره
 جائز يسانه رجل اذن لانه في التجاره جاز اذنه له اذا كان يعقل

اذن

التجاره ثم اذا باعه الاب شيئا واشترى محجورا اذا كان ما يتغابن الناس
 فيه ولا يجوز اكثر من ذلك لان الابن استفاد الوالديه منه فصار كفعله
 بنفسه ولو كان باع واشترى من نفسه بنفسه جاز فيما يتغابن الناس
 فيه ولو باعه الولد شيئا ثم اقر باستيفاء الثمن لا يجوز الا ان يكون ذلك
 محجور من شهود ولو كان الاب لما اذن لولد اذن لعبد من عبيده في التجاره
 ما يباع كان كذا لان مال العبد لم يولاه وفعله كفعله فصار كانه باع اياه
 ولو كانا صبيين فاذن لهما في التجاره فبما يباعان وقرار كل واحد منهما
 يجوز لصاحبه بالاستيفاء والوديعه وبالدين لانه لانهما في اقرارهما لانه
 لم يستفد كل واحد منهما الاذن من صاحبه **باب الرجل**
 يقضي ببعضه عبدا ولا يقضي ببعضه وهو يدعي انه حر فكيف
 تكون جنائته وشهادته هذا الباب ذكرته في اخر ابواب الدعوى
باب من القضا الذي يكون للوارث كذا للشهود
 والذي لا يكون تكديبا وما للوصي والوارث ان يفعل وما ليس له ان يفعل
 اورده محمد رحمه الله الباب ليقرب من الشراء والبيع ودعوى الميراث او لا
 والاصل في ذلك ان كل سبب كان معترضا وقت الدعوى فلم يرد
 كان ذلك دليل الاعراض عنه وكل سبب لم يكن معترضا وقت الدعوى فاما كان
 حادثا بعد ايدل على الاعراض بسانه رجل مات فادعي وارثه دارا في رجل

انها له اشترها من ابيه في حياته وصحته بالف درهم وتقدم التمس وصاحب المبد
ينكر ذلك فاقام البينه ولم ترك اولم تكن له بينه فخلت صاحب المبد اقام
الوارث البينه ان الدار كانت لابيه ومات وتركا ميراثا لغيره فنفى الدار
لانه اثبت الحق لابيه وانه انتقل اليه بالشراف لا يجوز عن ذلك في دعواه انها
انها لابيه فصحت بينته ولو كان يدعي الارث ولا فله برك شهوده ثم ادعى
الشر من ابيه لا يصح دعواه لانه اذا ادعى الارث فدعوى الشرا يمكن
فلا ادعى غيرها كما انه اعرض عنها حقيقة فلا تصح دعواه ثم اورد محرمه
فصل الميراث في الباب ليعرف من ينظر الوارث ومن لا ينظر والاصل
في ذلك ان المال اذا كان محفوظا فقبضه من لا يجوز تفرد به بالقبض فقبضه واذا لم
يكن محفوظا لا يضمن به سانه رجل مات وفي يده ودائع لقوم شي وتترك مالا
عليه دين محيط بجميع ماله واوصى الى رجلين فمدا احد الوصيين قبض المالك
والدايع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر
وصيين وبغير اربعة الورثة فهلك في يده يضمن لانه ائتمنها ولم ياتم
احدهما وكذلك الورثة ولو كان في غير موضع جاز لم يضمن لما ذكرنا ولو كان
عليه دين مستغرق بغير ولو كان غير مستغرق لا يضمن ولو كان له عند رجل
ودائع من ماله ومال غيره فقبضه الوارث فان كان حده وارثا فهلك في يده
فمن لان المال محفوظ فلا يحتاج الى من يحفظ ما يتاكد ان قبضه على وجه التعدي

203
واصحاب المال يخبرون من يضمن القابض ومن يضمن الذي كان في يده ودعيه
لانه تعدى بالدفع الى من ليس له حق القبض ولو ارتفعوا الى القاضي ينظر من
كان الاصل لصاحب المال يسلم اليه **باب اجاره البائع**
والمترين والغاصب تعليم العبد اورد محمد رحمه الله الباب
ليفرق بين اجاره صحح وبين اجاره لا يصح ويفرق بين استجار البائع والغاصب
والاصل في ذلك ان من كان يده يد امانه ثم اجر نفسه لذلك
صح فان كانت مما يؤخر في المواجهه بصير قابضا والا فلا وان كانت الاجاره مالا
تنقص الماحور صح وبصير قابضا بسانه رجل اشترى من رجل عذلا ولم
يقبضه حتى استجار المشتري البائع ليقوم عليه شرا في تعليم الحياطه ويحرم
او نحو ذلك جازت الاجاره لان العقد وقع على عمل البائع فيصح ولو مات
العبد مات من مال البائع لان المشتري لم يقبض الا ترى ان اجارته لا تؤثر
في الماحور ولو اشترى ثوبا ثم استجار البائع لغسله جاز فان كان
الغسل ينقص الثوب فصار المشتري قابضا لان فعله قد اثر فيه ولو لم
ينقصه لا يصير قابضا ولو كان استجاره لحفظه فالاجاره باطله لان
الحفظ واجب على البائع للتسليم واما الغاصب اذا اجر نفسه ليعلم الغص
عمل اجارته لاجاره ولو ملك من مال الغاصب **باب الهبة والمرضى**
اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من شرط العوض في الهبة ومن الهبة من

من شرط عوض وليفوق من المجاباه في هبة لا يدخلها الربا وبينها في هبة
 الربا والاصل في ذلك ان الهبة بشرط العوض هبة ابتداء
 انتهت واصل اخر ان الهبة في مرض الموت وصية ان حق الورثة
 متعلق بالواهب سانه من هبه وهب لرجل فمريض عبد
 يساري يلمايه درهم ولا مال لغيره على ان يعوضه الصومع عبد
 قيمته ما يه ثم تقابضا ومات المريض فاجازت الورثة جازوا
 تجزوا فلهو هوب له بالخيار ان يشترى الهبة كلها واخذ العوض
 شترى ذلك الهبة وسلم له تلك ما وقية ذلك ما يتا درهم فصار للورثة
 تلك العبد وقيمته ما يه درهم فحصل للورثة ما يتا درهم وللوهوب
 له ما يتا درهم الا انه قد اعطى العوض باز الهبة وبقيت المجاباه
 في ما يه وللورثة مثلا ذلك فاستقام على الثلث والمكثر ولو كان
 وهبه من غير شرط عوض فلهو هوب له بالخيار كما ذكرنا واذا فرق العوض
 اذا كان مشروطا وبينه اذا كان غير مشروط فلو كان للدار شفع اخوها
 اذا كان العوض مشروطا وان كان غير مشروط فلا شفعة له ولو ان
 رجلا وهب من آخر كثر يساري يلمايه درهم في مرضه على ان يعوضه
 الصومع كرام من ثم يساري ما يه درهم ثم مات المريض فلهو هوب له بالخيار
 ان يشترى الهبة واخذ كثر نفسه وان شترى درهم الكرواخذ نصف كثر نفسه

غير شرط عوض وليفوق من المجاباه في هبة لا يدخلها الربا وبينها في هبة
 الربا والاصل في ذلك ان الهبة بشرط العوض هبة ابتداء
 انتهت واصل اخر ان الهبة في مرض الموت وصية ان حق الورثة
 متعلق بالواهب سانه من هبه وهب لرجل فمريض عبد
 يساري يلمايه درهم ولا مال لغيره على ان يعوضه الصومع عبد
 قيمته ما يه ثم تقابضا ومات المريض فاجازت الورثة جازوا
 تجزوا فلهو هوب له بالخيار ان يشترى الهبة كلها واخذ العوض
 شترى ذلك الهبة وسلم له تلك ما وقية ذلك ما يتا درهم فصار للورثة
 تلك العبد وقيمته ما يه درهم فحصل للورثة ما يتا درهم وللوهوب
 له ما يتا درهم الا انه قد اعطى العوض باز الهبة وبقيت المجاباه
 في ما يه وللورثة مثلا ذلك فاستقام على الثلث والمكثر ولو كان
 وهبه من غير شرط عوض فلهو هوب له بالخيار كما ذكرنا واذا فرق العوض
 اذا كان مشروطا وبينه اذا كان غير مشروط فلو كان للدار شفع اخوها
 اذا كان العوض مشروطا وان كان غير مشروط فلا شفعة له ولو ان
 رجلا وهب من آخر كثر يساري يلمايه درهم في مرضه على ان يعوضه
 الصومع كرام من ثم يساري ما يه درهم ثم مات المريض فلهو هوب له بالخيار
 ان يشترى الهبة واخذ كثر نفسه وان شترى درهم الكرواخذ نصف كثر نفسه

فيصير للورثة نصف كثر قيمته ما يه وخمسون ونصف كثر قيمته خمسون
 فحصل للوهوب له نصف كثر قيمته ما يه وخمسون فخمسون من ذلك
 تبدل ما يه بلا بدل وذلك ثلث ماله الا ان هناك لا سبيل الى رد ذلك
 الهبة كما ذكرنا في مسألة العبد انه يودي الى الربا لانه يصير كرا سئل كرا فلما
 البحر فلا بد من رد بعض الهبة بعوضها او احاد بعضها بعوضها بقول ما خرج
 من الثلث **باب من الغصب والخنايه عليه او جنى ثم الغصب**
 ورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من ما هو برك مال ومن ما هو برك دم
 والاصل في ذلك ان بدل الدم ليس بمال وانما تحول الى المال
 لعدم الوصول وبذل المال برك عليك بعينه فلا ينقل الى غيره سانه
 رجل قطع يد عبد لرجل خطا ثم ان رجلا غصب هذا العبد فمات العبد في يده
 من القطع لموايه بالخيار ان يشترى القاطع قيمته تمامه في ماله في ماله شترى
 ان ثبت باقراره وعلى العاقله ان يثبت بيمينه ثم يرجع القاطع على الغاصب
 بقيمتة مقطوعا لانه لما ضمنه بالقطع فقد ملكه فصار الغاصب غاصبا
 لعبد القاطع وان كان التصدير للعاقله فهم الذين يرجعون على الغاصب وان شترى
 ضمن القاطع قيمته اليد ونصف العينة في ماله ومن الغاصب قيمته او قطع
 ولا يرجع احدها على صاحبه بشي لان كل واحد منهما وجب عليه الضمان بخنايه
 نفسه وان كان القطع عمدا والمسئلة بحالها فالملوك بالخيار ان يشترى القاطع

وبرى القاصب وان شأه من القاصب قمته اقطع ولا شئ له على القاطع وانما
كان له ان يعمل القاطع لان العبد مات من القطع فالقاطع صار قاتلا فوجب القصاص
لان القصاص مجرى من الاجرار والعبد في النفس والاربع ورثة القاتل على القاصب
بشيء انه لو جعله ملكا له كان قد ملكه بالقود والقود ليس به او انما اختار
تضمين القاصب له لان عده مات في يده بالعصب فيقتل عليه القصاص اقطع
كما عصب فاذا فعل ذلك برى القاتل عن ارث الابد والقصاص اما ارث
المدفون بها صار لنفسه فبطل واما القصاص فان المولى لما تبع القاصب
فقد عرض عن القصاص فصار بمنزلة العفو منه دليله وليس للقاصب ان
يرجع على القاطع بشيء لانه لم يجز على ملكه وانما مات من السراريه
باب البراءة من الدين ما يجوز وما لا يجوز بالوكالة

هذا الباب مذكور في كتاب الوكالة
باب بيع الطعام ما يزيد في ذلك وما ينقص
اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من ما يتعين ومن ما لا يتعين في البيع
والاصل في ذلك ان الجاهل في الثمن يمنع جواز العقد
لان المبيع لابد له من الثمن يعني ليرتفع الجهل به وانما رجل له عشرة من
الغنم وصبر حنطه فيها عشرة اقترع ببيعها من رجل على ان كل ثمن وسائر
بعشر بوحده الغنم عشرة والاقرع تسعة جاز البيع لان التغير من القيمة لا يفسد

قمته وذلك معلوم وله الخيار لتفرق الصفقة ولو كانت الغنم تسعة
لا يجوز لان الشاة من المشاة متفاوتت فدخلت الجهالة ولو كان كان
الحنطه اثوابا لا يجوز لانه لا يدري اي الثياب يقيم بها المشايه
باب من الايمان اورد محمد رحمه الله الباب ليعرف من
لما يصلح الخصوم وللفظ يصلح للعموم **والاصل في ذلك**
ان يقصر الدين بقصر مبادله وذلك لان الحق ثبت في الذمة ولهذا قال ابو حنيفة
رحمه الله ان اخرا الدين يكون قضا عن الاول ولا يكون اول الدين قضا
عن الاخر لانه انما استحق على جهة المبادله سانه رجل على اخر
الف درهم فقال الطالب عبدك حران لم اقبض مالي عليك او ان لم استوف
او ان لم اخذتم اخذ به عبدا او ثوبا او شيئا من الاشياء او جال على شيء
وقبضه بران هذه الفاظ تدل على الاستيفاء وقد استوفى وقبض ويكفي
هنا بقره قبضه ولو قال ان لم اتزل او ان لم اقبض مالي في العسر وان
لم اقبض مالي دراهم فهذا تدل على انه يطلب عن حقه ولم يرض بالمبدل فيقال
يقصر كما ذكرنا لانه حصر لفظه بالدراهم لا بغيره لانه لو قصر في هذه
الحالة وتاخر لم يبرر فدل على انه طالب عمره ولو تولى انه لا يقصر
الا بنفسه حيث يقصر وكلية لانه تدل على نفسه ولو قال عني هذه
الا لفاظ الاستيفاء دين فيها منه ومن غيره ولا يدري القضا لانه نوى

